

تطور الحركة الوطنية المصرية

شكري عطية السامح



شهري عظيم بن فقي

تطور
الحركة الوطنية المصرية

١٨٨٢-١٩٥٦

الطبعة الأولى

١٩٥٧

تمهيد

لا نقصد بهذا الكتاب تاريخا للحركة الوطنية المصرية، فهذه مهمة لا يستطيع الاضطلاع بها فرد واحد .

وقد آن لنا أن نقوم معهم قومي بأسره يملك من المال والجمود ما يستطيع به أن يؤرخ للحركة الوطنية تاريخا كاملا من وجهة نظر الجماهير لا الحكام ، ومن وجهة نظر الشعب ، لا الملوك والوزراء .

ولنما يكتفى هذا الكتاب بدراسة المعالم الرئيسية للحركة الوطنية في تطورها منذ ١٨٨٢ إلى يومنا هذا .

ولنا منهج واضح في هذه الدراسة ، منهج على قوامه أن تاريخ التطور الاجتماعي ، هو ، أولا وقبل كل شيء ، تاريخ الشعوب .

وإن التاريخ لا يمكن أن يكون علما حقا ، إذا قصر نفسه على دراسة أعمال الملوك وقواد الجيوش ، وأخبار الغزاة ، وتفاصيل المفاوضات والمعاهدات .

نعم ، إن الزعماء والقادة دورهم في التاريخ ، ولكنهم لا يستطيعون أن يلعبوا هذا الدور إلا بمقدار ما يمثلون مصالح شعوبهم ، إلا بمقدار إدراكهم لقوانين التطور للمجتمع ، إلا بمقدار ما يمثلون قوة متقدمة قديما لها ظروف النضج ، بحيث تستطيع فعلا أن تدير بالمجتمع خطوة إلى الأمام .

ومع هذا يستمر المحرك الحقيقي للتاريخ هو الشعوب ، وتحركاتها ، وثوراتها ، وتنظيمها . ولا نغنى بها هذه التحركات العفوية الطارئة ، التي ما إن تهب حتى تخمد ، إنما هذه التحركات العميقة المنتظمة التي تعبر عن أن نظاما اقتصاديا وسياسيا معيناً أصبح لا يصلح للبقاء ، أصبح مرفقا لتقدم القوى الإنتاجية ، أصبح محطما لمستوى المعيشة للشعب وثقافته . ومن ثم تبين وجود نظام آخر سياسي ، ونظام آخر اقتصادي ، تهب الملايين بقيادة زعمائهم من أجل تحقيقه .

هذا هو المنهج السائد في هذا الكتاب .

وقد حاولنا في هذا الكتاب ألا نفرط في التحليل ، وألا نفرط في الوقت نفسه في سرد الوقائع ، وذلك بأن نجمع ما بين التحليل وعرض الوقائع ، والتحليل يتطلب عرض البواعث الاقتصادية والسياسية والفكرية ، والتحليل أيضا يتطلب دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف ، واستخلاص الدروس من تاريخنا الوطني .

ولكن هذا الكتاب لم يكتب ليكون مجرد دراسة ، أو مجرد تفسير لتاريخنا ، أو مجرد عظة وعبرة ، وإنما كتب وهو يضع عينه على المستقبل ، يضع عينه على تحديد الخطوط العامة لهذا المستقبل ، وأن يستفيد من خبرة الماضي والخبرة العالمية ليضع الخطوط العامة التي يمكن أن يسير عليها الشعب في كفاحه الدائب ضد الاستعمار وضد الانقطاع ، وضد الاحتكار ، ومن أجل رفع مستواه المادى والثقافى ، ومن أجل حريته وديموقراطيته .

ونحن نعترف أن هذا الكتاب ليس إلا محاولة في تطبيق المنهج العلمى على دراسة تاريخنا ، وهو شأن كل محاولة — وخاصة إذا كانت المحاولة الأولى — لن يخل من أخطاء ، ولن يخل من تقصير ، وإن يخل من تفسير غير سليم ، ولا شك أنه يشوبه كثير من النواقص .

ولهذا ، فنحن نرحب بكل نقد ، نرحب بكل تصحيح ، نرحب حتى بأوجه النظر المخالفة لرأينا ، حتى نستطيع أن نستكمل هذا النقص في الطبعات التالية . ونحن لا تقتصر على الترحيب بالنقد لحسب ، وإنما نلج في طلب هذا النقد إلحاحا شديداً .

ونرجو أن يشجعنا القارىء في مصر والسودان وسوريا ولبنان ، وكل مكان في الشرق العربى ، على استكمال ما في هذا الكتاب من نواقص كثيرة .

المؤلف

ديسمبر ١٩٥٦

الفصل الأول

الاستعمار والسيطرة الاقتصادية

المتمول مستنوم

في الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ ، أعطى الأميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلق الأسطول الإنجليزي أول قنبلة على قلاعنا المصرية في الإسكندرية .

فكان ذلك إيذانا ببدء الاحتلال الإنجليزي للبحر .
وفي الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ١٣ يونيو عام ١٩٥٦ ، رحل آخر جندي إنجليزي عن منطقة القتال .
أربعة وسبعون عاما من الاحتلال الأجنبي لبلادنا .
وأربعة وسبعون عاما من الكفاح الشعبي ضد هذا الاحتلال .

تخبط المصانع

فاذا كانت خطة الاستعمار بالنسبة لاقتصادنا القومي ؟
كانت أولا : تخبط صناعتنا القائمة ، فقد أغلق أبواب المصانع الحكومية : مصنع الورق ببولاق ، دار صك النقود ، فأصبحت نقودنا تصك في إنجلترا ، كما باع منازل القطن ومصانع النسيج التي كانت باقية منذ عهد محمد علي ، وعطل الترسانة لسبب المدافع وصنع البنادق والدخائر . وباع البواخر النيلية بأرخص الأثمان ، وعطل الحوض البحري لإصلاح السفن .
وكانت خطة الاستعمار ثانيا : تخبط الحرف الصغيرة ، حتى تحل سلعه الإنجليزية محل المصنوعات المحلية حتى يبين أفراد الجماهير الكادحة ، فكان أن شرد — كما يقول الدكتور لطيفة — مائتي ألف من صغار الحرفيين ، بما فرضه عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة .

ثالثاً : كاحتل الاستعمار الاكتفاء الذاتي في الريف ، فأجدادنا يذكرون كم كان يمثل ريفنا بالصناعات المنزلية ، من مغازل ومناسج يدوية ، سرعان ما تحطمت في ظل الاحتلال .

ولم يكن تحطيم الحرف ، والصناعات المنزلية أمراً ضاراً في حد ذاته ، فهي تمثل نوعاً من الاقتصاد متخلفاً بالنسبة للصناعة الحديثة . . ولكن بشرط أن تحل محل هذه الحرف صناعة مصرية متقدمة .

ولكن هذا ما حاربته الاستعمار الإنجليزي كل الحرب . فقد قالوا كرومر حاكم مصر إذ ذاك : « لأنه ليكون ضاراً بمصالح كل من إنجلترا ومصر تشجيع أية صناعة قطنية محمية في مصر » ،

لقد قال رودستين في عام ١٩١٠ : « إن الإنجليزي في الثمان والعشرين سنة التي حكموا فيها مصر ، لم يكتفوا بعدم إنشائهم ولو صناعة واحدة لحسب ، بل قتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود يبعث التقدم الصناعي » .

لقد كان رؤساء المصالح الحكومية من الإنجليز ، يفضلون شراء السلع البريطانية ، بل كان المكتب الرئيسي لمشتريات الحكومة المصرية قائماً في لندن وليس في القاهرة ! أما موظفوه فأنجليز وليسوا بمصريين !

وفتح الاستعمار أبواب الجمارك المصرية على مصراعها للسلع الأجنبية ، لا لتحطم كل صناعة قائمة لحسب ، بل لتحطم كل صناعة يمكن أن تقوم .

لقد قالوا ملتر : « إن السوق المصرية هامة لتصريف البضائع الإنجليزية ، بسبب المنافسة المتزايدة لبضائعنا في التجارة الدولية » ،

بل أخذ الاستعمار يحارب الصناعة المصرية بالوسائل الفكرية ، فأصبحت صبغة المدارس تلقن أول ما تلقن ، أن مصر بلد زراعية ، وأنها لا يمكن أن تكون صناعية ، بسبب عدم وجود الفحم والحديد بها !

وقد اعترف كرومر بنتيجة سياسته هذه في تقرير له يقول : « من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التي كانت منذ ١٥ سنة ، يرى فرقاً ضخماً ؛ فالشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزاليين وخياطيين وصباغين وخيامين وصانعي أحذية ... قد أصبحت مزدحمة بالقهاوي والدكاكين

المليئة بالبضائع الأوربية ؛ أما الصانع المصرى ، فقد تضائل شأنه ، وانحطت كفايته على مر الزمن وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات فى مغاخر الصناعة .

نعم ! المقامى والبضائع الأوربية بدلا من المصنوعات المصرية ! ثم ينسئ كرومر السبب : السياسة الاستعمارية المناهضة لنشأة صناعة مصرية ! وإن كانت قد نشأت بعض صناعات ، فهى هذه الصناعات التى لا مفر منها ، كشركات المياه والنور اللازمة لتحقيق الرفاهية للأجانب المقيمين فى مصر ولترفيق من المصريين ، أو بعض الصناعات التى كان لابد منها لمصلحة المستعمر نفسه ، كالحاج والمكابس ، إذ أن نقل القطن غير محلولج أو مكبوس إنما يمثل عبئا كبيرا فى نقلها البحرى ، أو مد خطوط حديدية جديدة ، والسكك الحديدية التى أنشأها المستعمرون إنما قد انشئت أساسيا لخدمة نقل القطن إلى الموانئ ، لا لتسهيل النقل والتجارة الداخلية ، فقد لاحظ الدكتوران شريف وشريف أن شبكة السكك الحديدية إلى يومنا هذا لازالت قاصرة على الوادى الضيق للنبيل ، بشكل موازى لمجرى النهر ، مجتهدة أن تربط البلاد بموانئ التصدير ، فليست هناك شبكة فى عرض البلاد تربط الريف بالمدن .

وقد اجتهد الاستعمار أن تكون كل الشركات التى أنشأها أو سمح بها ، شركات أجنبية أساسا ، حتى أصبح النشاط الاقتصادى يتركز — كما يقول صبحى وحيدة — فى يد العناصر الأجنبية التى تمول وتشرف عليه ، فماعد الأعمال البسيطة ، وأصبحت الثروة المنقولة ، معظمها ، فى يد هؤلاء الأجانب ، بينما انكش المصريون فى نطاق الزراعة .

مزرعة قطنية ريفية

لقد أراد الاستعمار أن تكون مصر مزرعة قطنية ، تمد مصانمه فى انجلترا بالقطن المصرى بأرخص الأسعار ، فترى أن المساحة المزروعة قطناً قد زادت من نصف مليون فدان عام ١٨٧١ إلى ١٧٠٠.٠٠٠ فدان عام ١٩١٣ وارتفعت نسبة صادرات القطن من ٧٠٪ من جملة الصادرات عام ١٨٧٠

أيام اسماعيل إلى ٩٣ ٪ فيما بين ١٩١٠ - ١٩١٤ .
 هذا وقد استولى الاستثمار على القطن المصرى بأرخص الأسعار . ويمكن أن
 نقارن ما بين صادرات عام ١٨٧٠ ، وعام ١٨٩٨ - فى عام ١٨٧٠ صدرت مصر
 قطناً مقداره ثلاثة ملايين وربع مليون قنطار قيمتها ثمانية ملايين وربع مليون جنيه .
 وفى عام ١٨٩٨ بلغ مقدار ما صدرته مصر ٦ ملايين قنطار قيمتها ثمانية ملايين
 ونصف مليون جنيه . أى ضعف المقدار من القطن مقابل نفس الكمية من النقود !
 وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المنسوجات فى عام ١٨٧٠ ما قيمته
 ٦٢ ألف جنيه ، إذا بها تستورد من المنسوجات ما قيمته تسعة ملايين ونصف
 مليون جنيه عام ١٩١٦ . . وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المواد
 الغذائية بما يقدر بمليونين من الجنيهات عام ١٨٧٠ ، أصبحت تستورد من المواد
 الغذائية ما قيمته ستة مليون من الجنيهات عام ١٩١٦ .
 • القطن على حساب المواد الغذائية ، غذاء الشعب .
 • القطن على حساب الصناعة المصرية ، كساء الشعب .
 • ثم ضعف الكمية من القطن لقاء نفس الكمية من النقود .
 • ثم اعتماد الاقتصاد المصرى كله على محصول واحد . إذا هبطت أثمانه ،
 اهتركيان الاقتصاد بأسره .
 وهكذا أصبحت مصر مزرعة قطنية رخيصة .
 • وهكذا كانت سياسة الاستعمار .

المرحلة الأولى من اللطم

كما كانت سياسة الاستثمار المالية فى مصر قائمة على أن تؤدى مصر أرباح
 الديون التى اقترضتها كاملة .
 لقد أقرضنا الاستثمار ١٠٠ مليون جنيه ، لم تتفع مصر منها فى شكل
 مشروعات بأكثر من خمسين مليون فى أحسن الأحوال ، وذهب الباقي هباء
 فى شكل سمرة ، أو عمولة ، أو تبذير من جانب اسماعيل .
 أتدري كم تقاضى منا الاستثمار مقابل الخمسين المليون هذه ، أربطاً لها وغنائمها ؟

لقد بلغ مجموعها ٢٥٠ مليون جنيه ، فيما بين ١٨٧٦ و ١٩٤٣ !
ومع كل مادفعتها فقد استمر الدين الأصلي حتى ١٩٤٤ ، قرابة ٨٧ مليونا
من الجنيهات ! اشتريناها نحن بأموالنا بموجب قانون التحويل الذى صدر فى
سبتمبر عام ١٩٤٣ !
إن شيلوك الانجليزى لم يتقاضى منا الرطل الكامل من اللحم لحسب ! وإنما
تقاضاه أيضا من الدم ، دم الملايين من الفلاحين والعمال !

أعلى ربح ممكن

وقد أراد الاستثمار أن تكون مصر مصدر ربح لرؤوس أمواله ، أعلى ربح
ممكن .. فقد بلغ ماوظفه من أموال أجنبية فى بلادنا ٢٥٠ مليون جنيه وفق تقدير
صادر فى سنة ١٩١٣ ... كانت تبلغ أرباحها فى العام الواحد ٢٥ مليون جنيه ،
تذهب معظمها إلى جيوب الممولين فى الخارج لا مصر .

أتدرى أن قرابة مائة مليون من هذه الأموال كانت موظفة أساسيا فى
شركات الرهن العقارى وما شابهها ! مائة مليون مهمتها سرقة الفلاح الصغير
والمالك المتوسط والكبير بما تفرضه من فوائد فاحشة تنتهى فى أكثر الأحيان
إلى المصادرة ، حتى لقد بلغت الأطيان المزهوة أوائل ١٨٩١ أكثر من مليون
ونلت مليون فدان ! وبلغت الرهونات على هذه الأطيان كما قدرها كرساتى
٥١ مليون جنيه بخلاف القروض التى يعقدها المرابون ومعظمهم من الأجانب .
ثم المائة والخمسون مليونا الباقية ! ماشأنا ؟ . لقد كانت توظف معظمها
فى تمويل القطن وحلج وكبس القطن وتصدير القطن ... ثم بعض المرافق
العامة من نور ومياه للسادة المترفين .

هذا فى الوقت الذى اجتهد فيه الاستثمار أن يربط نقدنا بالعملة البريطانية ،
فكان النطاء للبنكوت المصرى مكونا أساسا من أذونات الخزنة البريطانية
وسندات الحرب البريطانية . وكان البنك الأهلى المصرى اسما ، البريطانى فعلا ،
يوظف أكثر من ٧٠ ٪ من أصوله فى أوراق مالية ، غالبيتها الساحقة مؤلفة
من سندات الحكومة البريطانية ، فكانت أية هزة تصيب الاقتصاد البريطانى لها
رد فعلها بلا مبرر على اقتصادنا .

هكذا كانت سياسة الاستثمار الاقتصادية .

• مصر مزرعة قطنية رخيصة .

• وسوق لسلع الاستثمار الاحتكارية .

• ومورد ربح فاحش ، أعلى ربح يمكن لرؤوس أمواله المصدرة . ثم الرطل

الكامل من اللحم والدم ، مقابل الديون التي أقرضها .

وهكذا كانت سياسة الرأسمالية التي تطورت إلى مرحلة الاحتكار ..

مرحلة الاستثمار .. سياستها في كل مكان استطاعت أن تحتله أو تسيطر عليه سياسيا أو اقتصاديا .

الفصل الثاني

الاستعمار والسيطرة السياسية

الحاكم بأمره

وكما أصبح للاستعمار السيطرة الاقتصادية، فقد أمست له السيطرة السياسية أيضا، فالمعتمد البريطاني هو الحاكم بأمره، والدستور الذي فاز به الشعب عام ١٨٨٢ قد حطم، والبرلمان المنتخب قد ألغى، وأصبحت مصر بلا برلمان أو دستور. كما حطم الجيش المصري، فجرد جميع الضباط الذين اشتركوا في الثورة العراقية من رتبة ملازم ثاني إلى يوزباشى من رتبهم. وحوكم كبار الضباط بجريرة العصيان ... العصيان ضد التدخل الاستعماري والاحتلال ! وكون جيش هزيل برئاسة ضباط انجليز ليكون أداة مسخرة في يد الاحتلال ضد شعب مصر وضد شعب السودان. كما سيطر الانجليز على البوليس، فأصبح له ضباط ومفتش عام كلهم من الانجليز.

وأصبحت السيطرة للانجليز في كل شيء. المستشار المالي الانجليزي، والمستشار القضائي الانجليزي، والمستشار في وزارة المعارف وسكرتيرها العام انجليزي، والمستشار في وزارة الداخلية الانجليزي، بل والنائب العام أصبح انجليزيا هو الآخر ! لقد زاد عدد الموظفين البريطانيين من ١٠٠ موظف أوائل سنى الاحتلال إلى ١٦٠٠ في عام ١٩١٩ !

كما قلّ نصيب المصريين في الوظائف الكبيرة من ٨ و ٢٧ ٪ سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣ ٪ سنة ١٩٢٠، أى أقل من الربع ! في الوقت الذي زاد فيه عدد الموظفين البريطانيين في هذه الوظائف من ٤٢٢ ٪ إلى ٥٩ و ٣ ٪ فيما بين ١٩٠٥ - ١٩٢٠ !!

وأصبحت الوزارة المصرية تاتمر بأمر الانجليز، مجردة نمر، توضع على مسرح السياسة المصرية، فقد أرسل وزير خارجية انجلترا برقيته المشهورة في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ :

« مادام الاحتلال البريطاني قائما في مصر فلا بد من اتباع النصائح التي ترسلها حكومة جلالة الملكة (ملكة إنجلترا) إلى الخديو ... ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التي تراها . ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ... وإذا اقتضى الأمر استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم الخديو ، بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة . »
وهكذا انحدرت هذه الفئة من المصريين .. !

سند الاستعمار

وكان سند الاستعمار هم فئة كبار ملاك الأرض ، طبقة الاقطاعيين الذين يستغلون الفلاحين عن طريق إيجار الأرض ... لقد ارتفع في ظل الاحتلال عدد الملاك الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدانا من ١١٢٢٠٠ مالكا سنة ١٨٩٤ إلى ١٢٤٨٠٠ مالكا سنة ١٩١٤ ، وزادت أملاكهم من ١٠٩٩٧٠٠٠ فدانا في سنة ١٨٩٤ إلى ٢٠٣٩٧٠٠٠ فدانا في سنة ١٩١٤ !

ومن هؤلاء جند الاستعمار الوزراء ومن هؤلاء كان ما يسمى بالذوات والكبراء ! هؤلاء هم الذين وصفهم محمد فريد بقوله : « لو كان ذواتنا وكبرؤانا من ذوي الشرف وأصحاب النخوة لامتنعوا عن قبول الوظائف العالية بهذه الحالة ، ولكن الكل يغار على ماهيته وأبنته أكثر مما يغار على اسمه واستقلال وطنه . وكيف يكونون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الانجليز على احتلال بلادهم ، ويساعدونهم الآن على إكمال ضمها لأملاكهم » .

وهكذا كان الاقطاعيون في مصر سند الاحتلال ودعامة الحكم الأجنبي ... وهكذا بلغت المهابة بالحكم في مصر ، المعتمد البريطاني والموظفون الانجليز على رأس البلاد . ومن ورائهم عدد ضخم من الأجانب الذين يتمتعون بالامتيازات الأجنبية التي كانت تخول لهم قتل المصري دون عقاب . وريح أكبر ربح يمكن دون أن يجرؤ أحد على فرض ضريبة واحدة ، ثم تهريب أرباحهم خارج مصر ،

ثم الاستهتار بكل قانون ، والعبث بكل نظام تحت حماية قناصلهم .. فهم فوق القانون وفوق النظام ..

ثم من وراء هؤلاء جميعا .. الاقطاعيون والمأجورون .. وعلى رأسهم الخديو !

ثقافة مصر

وكما حطم الاستعمار اقتصاد مصر ، وحرية مصر ، وكرامة الحكم فيها ، فقد حطم ثقافتها .. لقد تحول التعليم إلى كتابيب ؛ لقد أصبح التدريس حق في المدارس الابتدائية في بعض المواد باللغة الانجليزية ! ولم يكن هم المدارس المصرية إلا تخريج الكتبة لدواوين الحكومة .

واستبعد من التعليم دراسة التاريخ القوي ، وعبط مستوى التعليم الثانوى ، فأصبح يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا ، كما يقول ناظر مدرسة الحقوق المصرية الفرنسى .

ولقد كان كل ما أنفق على التعليم فى الخمسة والعشرين السنة الأولى من عهد الاحتلال ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيه من ميزانية بلغت فى نفس الفترة ٢٥٨ مليون ، أى بنسبة ١٪ فقط من ميزانية الحكومة ، ولم تزد نسبة ما ينفق على التعليم أكثر من ٣٪ من ميزانية الحكومة بأى حال ... بل ألغيت المجانية وزيدت مصروفات المدارس الثانوية .

وأغلقت الجرائد الوطنية، إذ صودرت امرأة الشرق ، وجريدة الزمان ، و « السفير » ، وحرّم على مجلة « العروة الوثقى » أن تدخل مصر ، ولم يبق إلا صحف تمجد الاحتلال .

لقد ظهرت « الأهرام » فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ « حاملة على العاصى عرابى ورقاقه البغاة » ، ناشرة صورة فى صدرها للجنرال ولسلى قائد الحملة الانجليزية على مصر !!

واستقبلت صحيفة « الوطن » الاحتلال استقبالا منقطع النظير ... قراها تقول فى أحد أعدادها : « إن جريدة الوطن دون غيرها طالما وافقت على سياسة إنجلترا ، ونشرت مآثر أهلها ومكارم أخلاقهم » !!

هكذا بلغ الانحدار بالثقافة الوطنية والصحف المحلية !!

الفصل الثالث

انبعاث الحركة الوطنية

معارضة هزيمة

رحب الاقطاعيون المصريون - وعلى رأسهم الحديبو - بالاحتلال الانجليزى .
لقد أصدر توفيق أمراً فى ١٤ أغسطس ١٨٨٢ قائلاً :

« ليكن معلوماً .. أن أميرال الأسطول الانجليزى ، وقائد الجيوش البريطانية العام إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها . ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الأماكن التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، وعاد توفيق إلى القاهرة يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تحيطه حراب خمسة آلاف جندي بريطاني ، ويجلس على يساره فى مركبته المذهبة الدوق أوف كنوت ، وأمامه الجنرال ولسلى ، قائد الحملة ، والسير إدوار مالت ١

وارفعت من مشربيات البيوت الأرستقراطية الزغازيد ١١

وكان الاقطاعيون ينتظرون كل الخير على يد قوات الاحتلال ، كانوا ينتظرون مشاركة لبريطانيا فى حكم مصر ، ولكن الاستعمار أبى إلا أن ينفرد بالحكم ، وأبى إلا أن يكون له كل النفوذ السياسى . حتى ليقول الرافعى أن محمد سلطان باشا وهو من كبار الخونة الذين طعنوا الثورة العرابية من الخلف ، وسار على رأس قوات الاحتلال يدهم على الطريق ، وقد ندم على موقفه فى الحرب العرابية وانضمامه إلى الانجليز ، ومساعدته لهم على التغلغل فى البلاد ، وشعر بنقمة الناس عليه ، فنزل به مرض الخ عليه .

ومن ثم بدأت بعض المعارضة من جانب الاقطاعيين .

وفى الوقت نفسه كان الاستعمار الفرنسى حاقداً على الاستعمار الانجليزى أن انفرد بالسيطرة على مصر .. ولهذا بدأت أمواله تنفق على الصحف .. وبدأت الأهرام تنحرف كما يقول الدكتور ابراهيم عبده « عن الاحتلال

ودعائه منذ سنة ١٨٨٤ ، وأخذت تنشر مآسى مصر ، فتقول على لسان صحيفة بريطانية : يلوح أن حالة مصر في الحاضر أسوأ منها يوم تولى الإنكليز إدارة السياسة المصرية ، وتتمنى على من وافق على إخلاء السودان بناء على أوامر الإنجليز ، وتشر حديثاً لمدير الأهرام مع ولسن عن حالة مصر ، فاذا مأسأله ولسن عن حال البلاد أجابه بأنها سيئة ، بفعال أبناء بلده .

ويرحب الإقطاعيون بهذه المعارضة الصحفية من جانب الأهرام ، فتشر الأهرام في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ خطاباً من علماء ووزراء ونواب شورى وغيرهم من الاسكندرية يمدحون لها موقفها من مصالح مصر ..

وتنال الأهرام ، من أجل هذا بر الدولة العثمانية بها وعطف فرنسا . . فاذا ما عطلتها الحكومة المصرية شهراً احتجت القنصلية الفرنسية .

وهكذا كانت خطة الإقطاعيين الاستعانة بنفوذ فرنسا والاستعانة بتركيا من أجل الفوز ببعض النفوذ السياسى فى حكم مصر .

ومات توفيق ، وتولى عباس ، فاشتدت المعارضة الإقطاعية . فقد وجد عباس الشاب أنه لا يمكن ولا يحكم وإن الأمر كله بيد كرومر .

وإليك ما يقوله لطفى السيد فى حديث له : : لقد كنا سبعة فكونا جمعية سرية تحت رعاية الخديو عباس . وكانت الكلمة فى تحرير مصر يومئذ فى أوربا على العموم وفرنسا على الخصوص . ومن أجل هذا تقرر أن أوفد إلى سويسرا للحصول على الجنسية السويسرية حتى أعود إلى مصر وأقوم بتحرير صحيفة تحمى الامتيازات الأجنبية ١ .

ولم يعد يمكن الإقطاعيون معارضة الأهرام ، الضعيفة الهزيلة ، فكان أن قامت جريدة المؤيد فى ديسمبر عام ١٨٨٨ اصحابها الشيخ على يوسف . وتكون حول الجريدة شبه حزب ، حزب السراى .. إذ كان التناقض قد بلغ أشده ما بين عباس وكرومر ، بل وما بين رياض رئيس الوزارة وكرومر .

ولكن الاستعمار الإنجليزى كان الأقوى عسكرياً واقتصادياً ، فلم تستطع المعارضة الفرنسية أن تستمر طويلاً .. وتم الاتفاق بين الاستعماريين فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ على ألا تعزل فرنسا عمل إنجلترا فى مصر ، وعلى ألا تعزل إنجلترا

عمل فرنسا في مراكش ١

لأنه التقسيم لمناطق النفوذ بين حفنة من الدول الاستعمارية الكبرى ..
وسرعان ما خفت صوت الأهرام . بل خفت صوت المؤيد . أستغفر الله !
لم يخفت لحسب ، ولكن صاحبها الشيخ علي يوسف ذهب في زيارة إلى لندن
ليقول : « إن لوندرة كعبة المصريين السياسية » ١

ولم يخف حبر الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ، حتى نجد رياض باشا ،
رئيس وزارة مصر ذاك الزمان ، يقوم في احتفال في ٢٣ مايو عام ١٩٠٤
ليقول : « جناب المحترم ، اللورد كرومر ، اعتذر اليوم عن الحضور في هذا الحفل
والكل يعلم ماله من المقام الأرفع والنفوذ الشامل في هذه البلاد ١ وبالأخص
ماله من اليد الطولى في كل ماله مساس بالمصالح والمنافع العمومية ، فهو اليد الفعالة ١
وقد شملتنا ، وهي التي كانت لنا معوانا » .

كلمات تنزى بالحياة ، ويفوح منها نئن الصديد ! قلها رياض أمام عباس
خديو مصر نفسه ، فلم يغضب عباس ، ولم ينسحب ، ولم يحتج ١
لقد انزى الكبار والذوات ، وعلى رأسهم عباس ، وآثروا الانضواء
تحت لواء الاحتلال والتسليم التام للانجليز .

واشتدت الحركة الوطنية كما سنرى ، وبرز الحزب الوطني ، تحت قيادة
مصطفى كامل ، فإذا صنع الإقطاعيون ١

لقد أخرجوا صحيفة تسمى « الجريدة » ، وظهر حزب سمي نفسه بحزب الأمة .
فتكون كما قال لطفي السيد أحد زعمائه « من سراة البلاد وأعيانها وأذكيائها » .
ومن أهم مؤسسيه محمود سليمان باشا وحسن باشا عبد الرازق من كبار ملاك
الأرض ومن أصدقاء الاحتلال .

وماذا كان برنامج حزب الأمة ؟ .. « تحقيق الأمان الوطنية بانفاق يتم
بين الاحتلال وبين الأعيان المصريين وحدهم » . وحدهم ! ولماذا ؟ لأن
هؤلاء الأعيان هم أصحاب المصالح الحقيقية ، وهم يرضون بالقليل ، والقليل جدا
ما يفضل به الاحتلال ، « حتى توافر الكفايات للحكم الذاتي » .
وما هو الحكم الذاتي ؟ هو حكم الأعيان في ظل الاحتلال ١

فالحزب يقول في جريدته : « لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية ، لأن استقلالها ثابت معترف به بالمعاهدات الدولية ! ولكن الذى نطالب به هو استرداد حقوق الأمة الطبيعية ، بأن تكون لها فى مصر كل السلطة التشريعية تدريجياً ، أما الاحتلال الانجليزى فإنه قوة أنت بها ظروف سياسية مرتبة ، وتذهب إلى ظروف سياسية مرتبة كذلك . »

وماهى الأمة فى نظر كبار الملاك هؤلاء ، الذين يطالبون لها بالسلطة التشريعية ؟ « أن الأمة لا تكون من الأفراد ، بل تتكون من العائلات ، والإعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيون ، لأنهم رؤساء العائلات ! ، كأن ليس فى الأمة رؤساء عائلات فقيرة عاملة وكادحة ! »

وكيف السبيل حتى لتحقيق هذه المطالب الإصلاحية الثاقبة ؟ .. « إنها الطرق السلمية المشروعة التى لا تمس مصلحة الأجانب ، ولا تجعل للانجليز ذريعة جديدة لتثبيت مركزهم فى مصر . »

أما « التطرف من جانب الجمهور » ، فالحزب لا يوافق عليه ، لأنه « يؤدي إلى العناد والقسوة من جانب الاحتلال القوى ، ! ولأننا « نظم الانجليز إذا لم نعتزف بالتحسين المادى والإدارى الذى وصل إلى مصر فى عهد الاحتلال ، ! التحسين المادى ! لم يصل إلى مصر ! وإنما وصل إلى كبار الملاك هؤلاء ، لقد زادوا عدداً ، كما زادت أراضيهم اتساعاً ! »

هذه النخمة ، سنسمعها مرة أخرى فى ١٩٢٢ من حزب الأحرار الدستوريين حزب أصحاب المصالح الحقيقية ، حزب عدم إغضاب الانجليز ، والتفاهم معهم بأى شكل .. نفس الرجال ، بل نفس الطبقة ونفس العقيلة ! وإن اختلفت الظروف !

قيادة المركز الوطنية

لم تظهر قيادة الحركة الوطنية كشيء مستقل بارز أول الأمر ، إنما ظهرت أول ما ظهرت خلال المعارضة التى قام بها الإقطاعيون . لقد ظهر صوت مصطفى كامل أول ما ظهر على صفحات جريدة الأهرام ، وكان مصطفى كامل أحد أعضاء الجمعية السرية التى أشار إليها لطفى السيد ، والتى كانت تعمل تحت رعاية الخديو

عباس ، وكانت الاتصالات وثيقة أول الأمر بين مصطفى كامل والحديو عباس .
ولهذا تأثر أسلوب القيادة الجديدة للحركة الوطنية بأسلوب المعارضة الإقطاعية .
فكان مصطفى كامل يعلق كبير الأمل على مساعدة فرنسا ، وكان يرجو كثير
من الخير على يد تركيا . وكان مركز الثقل في دعايته الوطنية أول الأمر في الخارج
لا في مصر ، في فرنسا وسويسرا ولندن وإستانبول ، لا في القاهرة !

ولكن صوت القيادة الجديدة للحركة الوطنية بدأ يتمايز عندما تراجع
الاستعمار الفرنسى أمام قوة الاستعمار الانجليزى . وعندما أخذ عباس والكبراء
والذوات يتراجعون عن المعارضة ويستسلمون ..

وقال مصطفى كامل في حديث له .. « إننا لم نياس ولن نياس أبداً من مستقبل
الوطن العزيز .. ولكننا .. يائسون كل اليأس في أى تعضيد يأتينا من أوروبا ،
وأصبحنا نوجه هممتنا ونشاطنا لتعليم الأمة وتربيتها بإنشاء المدارس في أنحائها ،
حيث ينشأ الشباب على أشرف المبادئ الوطنية .. ويتعلمون من الصغر تاريخ
العظمة السالفة ويربون على الثقة بالمستقبل » .

لقد بدأ مركز الثقل لقيادة الحركة الوطنية في دعايتها ، يتجه إلى الشعب المصرى
لا أوروبا ، وليس مصادفة أن تظهر جريدة اللواء ، جريدة مصطفى كامل في يناير
سنة ١٨٩٩ ، وليس مصادفة أن تنشأ مدرسة مصطفى كامل عام ١٨٩٩ ، لتخريج
رجال خلافتهم محبة الوطن والارتباط بعضهم ببعض والتفانى في خدمة البلاد .
ليس مصادفة كل هذا ، إذ أن هذين الحادتين لم يتبا إلا بعد حادثة قاشودة
أواخر سنة ١٨٩٨ ، حين تراجع الاستعمار الفرنسى أمام الاستعمار الانجليزى ،
وحين انسحب من قاشودة في أقصى السودان .. وحين أخذ الحديو ومعه الكبراء
والذوات في التراجع هم الآخرين عن معارضة الاحتلال الانجليزى ..

وأخذ منبر القيادة للحركة الوطنية يزداد وضوحاً ، فلم يقتصر على الدعوة للجلاء ،
وإنما امتد إلى المطالبة بالدستور ، فكتب مصطفى كامل في أكتوبر سنة ١٩٠٠ :
« إن هذه البلاد في حاجة إلى مجلس نيابي يكون له السلطة التشريعية الكبرى ،
فلا يسن قانون يغير إرادته .. إن بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد سواء
كان مصرياً أو أجنبياً يضر بالبلاد كثيراً ويجر عليها الوبال » .

إذن فقد بدأ انفصال قيادة الحركة الوطنية عن المعارضة الإقطاعية ، وعن الحديرو ... وأصبحت موجهة ضد الاحتلال والإقطاع معاً .. وبدأ مصطفى كامل يخاطب الطبقة التي يمثلها بكلام واضح صريح فيقول : « متى تخلصت التجارة من الملل الذي يسببه لها الاحتلال الإنجليزي فستفتح لنا آفاقاً ذهبية ... ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التي تخنقها لها الانجليز في الجمارك .. فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر » . كما تصرح واللواء ، في عددها الأول الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٠٠ قائمة إن خطة الجريدة هي « ترقية التجارة والصناعة » . وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠ يكتب اللواء « إن الاهتمام بالصناعات يخلق روح الصناعة ، وهو بلامرء أسمى خدمة تقدم لها وأكبر سمادة تجهز لرجال القعدة .. وهكذا كانت القيادة الجديدة للحركة الوطنية ، قيادة تمثل المثقفين الذين يعبرون عن التجار الذين أصابهم الضيق بسبب سيطرة الاحتلال ، والصناعة الناشئة التي كان الاستثمار يحاول تحطيمها بكافة الأساليب .. ثم أثرياء الريف الذين كان يضرهم كل من الاستثمار والإقطاع .

وزادت القطيعة بين قيادة الحركة الوطنية ويمثل الإقطاع ، إثر اتفاق إنجلترا وفرنسا على اقتسام كل من مصر ومراكش عام ١٩٠٤ : فارتفع صوت مصطفى كامل مغضباً : « ولقد استسلمت حكومتنا للاحتلال استسلاماً أبعد عنها كل عجب لها .. كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه ، نحن نخاطب الأمة ونوجه مساعدتنا إليها » .

تنظيم وتمهيد

ولم تكف قيادة الحركة الوطنية بالمخاطبة والحملات الصحفية ، إنما بدأت بالتنظيم للشباب المثقف في سنة ١٩٠٥ ، وذلك بإنشاء نادي المدارس العليا الذي كان يجمع ما بين طلبة هذه المدارس وخريجياتها .

وحين أضرب طلبة كلية الحقوق ، ضيقاً بالنظام الاستبدادي الذي وضعه لهم دنلوب الانجليز ، اتجه الطلبة نحو جريدة اللواء واتخذوها لسان حالهم ، وكان أن اتصل الطلبة بالحركة الوطنية ، وبدأ تشبعهم بالمبادئ الاستقلالية . لقد أصبحوا جنود اللواء ، ومصطفى كامل .

دنشواى :

وقد كانت مجزرة دنشواى إيذاناً باشتغال الحركة الوطنية .. فما هى مجزرة دنشواى ؟

بضع ضباط من الانجليز يصطادون الحمام ، فى أجران القمح ، فتصيب رصاصاتهم الطائشة امرأة ، تسقط متخبطة فى دمائها ، وتشتعل النار فى الجرن ، ويتبل الرجال والنساء والأطفال صائحين : « الخواجة قتل المرأة ، الخواجة تحرق الجرن » ، وأطلق الانجليز النار على الجمع ، فأصابوا شيخ الخفر الذى جاء بتقديم ، وحمل الفلاحون على الضباط الانجليز بالطوب والعصى الغليظة ، وكان أن أصيب انجليزى بكسر فى ذراعه وجرح آخران ، ومات ثالث وهو فى الطريق إثر إصابته بضربة شمس .

وهب الاحتلال مزججرا ، ونصب المشاقق قبل أن تعقد المحاکمة ! وشكلت محكمة برئاسة بطرس غالى وزير الحفانية ، وعضوية انجليزين وعضوية فتحى زغلول رئيس محكمة مصر الابتدائية .

وصدر الحكم بإعدام حسن على محفوظ ، شيخ طاعن فى السن يبلغ الخامسة والسبعين ، ويوسف حسن سليم والسيد عيسى سالم ومحمد درويش زهران .. ثم الحكم بالاشغال الشاقة على عدد كبير .

ونفذ الشق على مرأى من أهل المشنوقين بين ولولة النساء وصراخ الأطفال ولعنات الرجال : « لعنة الله على الظالمين » . وحزنت مصر كلها .

وارفع صوت مصطفى كامل مندوبا فى صحف أوروبا يكشف عن فظاعة الاحتلال . لقد تركت مجزرة دنشواى جرحاً غائرا ، لم تفتقره مصر ، وان تفتقره للاحتلال البغيض .

وكان أن اشتد ساعد الحركة الوطنية .

الحزب الوطنى

وأخذت الحركة الوطنية تنظم صفوفها ، وأعلن عن تكوين الحزب الوطنى فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٧ .

وارتفع صوت مصطفى كامل في خطبة الافتتاح واضحا : لقد قطع الأمل من العون الأجنبي ، لقد قطع الأمل في الكبار والذوات ، لقد انقطع ما بينه وبين الحديو ، ولم يبق إلا الشعب .

فهو يقول : « إن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحاً جديدة .. إن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ، ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها .. ليخرج من الجماهير المثات والآلوف بدل الآحاد للبطالة بالحق الوطني والحرية الأهلية والاستقلال المقدس » .

كما أصبح واضحاً لدى قيادة الحركة الوطنية أن تحقيق الديمقراطية الحقة في ظل الاحتلال أمر مستحيل ، إذ يقول مصطفى كامل : « باطلاً يعتقد البسطاء أن الإنجليز يقبلون منح أهلها حكومة دستورية ، إن إعطاء المصريين مجلساً نيابياً حقيقياً لا صورة يراد بها السخرية وذر الرماد في العيون ، هو تجريد للاحتلال من كل سلطته » . هذا في الوقت الذي خضع فيه الحديو عباس وكبار الملاك للاحتلال البريطاني ، واكتفوا بالمطالبة بإصلاحات هزيلة لا تغير من جوهر الاحتلال ، ولا تمنحنا استقلالاً ولا ديموقراطية ، ومن ثم أصبحت الأمة في جانب ، والاحتلال والإعطاء في جانب آخر .

محمد فريد

وتابع محمد فريد زعامة الحركة الوطنية إثر موت مصطفى كامل ، وكان أن وجهها إلى مزيد من الشعبية ..

فقطع تماماً ما بين الحركة الوطنية ورأس الإقطاع في مصر ، الحديو . لقد استدعاه الحديو لإثرائته رئيساً للحزب الوطني ، « ثم عرض علي — كما يقول محمد فريد — استعدادة للساعدة بالمال ، فرفضت حتى لا أكون أسيره وطوع أمره ، وانصرفت .. رأى الرجل عقب ذلك بأنني لست بمن يطيعون أو أمره .. فأخذ يدس النساء لإسقاطي من جهة ، ويظهر لي التودد من جهة أخرى » . وبين محمد فريد ، وأرسل له الحديو ، في مجته ، الدكتور عثمان غالب يعرض عليه العفو ، فقال فريد : « أنا لا أطلب العفو ، ولا أسمع لأحد من عائلتي بطلبه عني ، وإذا صدر العفو فلن أقبله » .

ولم يعد يكتفى الحزب الوطني بقيادة محمد فريد بالحلة الصحفية من أجل الدستور ، وإنما أخذ يجمع التوقعات بطلب مجلس نيابي .
وكان أن جمع أكثر من ٦١ ألف توقيع ، رفعها إلى الخديو عباس .
حتى لينعكس الأمر في مجلس شورى القوانين ، مجلس الأعيان والنواب .
ففي ديسمبر سنة ١٩٠٨ نرى المجلس يصدر قراراً يطلب من حكومة الجناب العالي إعداد مشروع قانون يمنح الأمة الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شئونها المحلية .

وكان لهذا أثره في الشعب فلقد بدأت التحركات الشعبية ، إذ تجمع طلبة كتابة الحقوق يوم عرض الجيش الإنجليزي الذي كان يفرضه الاحتلال إذلالاً لمصر كل عام ، تجمع الطلبة يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وأخذوا يهتفون :
« يعيش الاستقلال » . وكان لهذا فعل السحر في الجموع التي احتشدت لتشهد العرض فرددوا الهتاف . وتجددت المظاهرة في العام التالي وفي نفس المناسبة ، وصاح الجنود الإنجليزي : « ليحيى الملك » ، ملك إنجلترا طبعاً ، فرد الشعب المحتشد « ليحيى الاستقلال » ، « لنحيى الحرية ! »

كما قامت مظاهرة وطنية أثناء مرور الخديو بطناً . إذ اسطفت طلبة طنطا ، لاستقبال الخديو ، فما أن وقف القطار حتى صاح الطلبة جميعاً : « ليحيى الدستور » ..
« لنحيى مصر » .. وكان الهتاف للدستور معدوداً في ذلك الوقت عملاً عادياً ! فقبض على الكثيرين من الطلبة ، واتهموا بأنهم أعضاء في جمعية سرية ، وكان ذلك في ٢٤ نوفمبر ١٩١٠ .

وانصلت أفكار محمد فريد بالتيار الاشتراكي في أوروبا ، ومن ثم بدأ يتجه بالحركة الوطنية وجهة جديدة ، ألا وهو الربط أو محاولة الربط ما بين حركة المثقفين وحركة الطبقة العامة الناشئة ، فزاد اهتمام الحزب الوطني بإنشاء مدارس للشعبيلية ، لتعليم الصانع بجانا ، كما جاء في تقرير محمد فريد ، وأنشئت أربع مدارس يحتوي كل منها على قرابة ١٢٠ تلميذ في مختلف الحرف . وقد ساهم قاضي المدارس العليا في هذه الحركة التعليمية .

وأكثر الحزب من الاهتمام بتألمات العمال ، فساهم في وضع قانون لنقابة

عمال المصانع اليدوية في سنة ١٩٠٩ .
 وكان محمد فريد واضحا حين قال في خطبة له : « اشرحوا العامل .. أخرجوه
 من الظلمات إلى النور ، اشرحوا له حالة إخوانه بأوربا ، وما هم فيه من سعادة
 نسبية بفضل العلم والاتحاد والتضامن . »

وكان لهذا أثره في زيادة قوة الحركة الوطنية . لقد هب الشعب متظاهرا
 في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٩ ضد القيود الحديدية التي فرضها الاحتلال على الصحافة ...
 وتجمع آلاف الشباب من طلبة المدارس العليا والأزهر وطوائف التجار والصناع ،
 وساروا في مظاهرة احتجاج .. تجددت في أكثر من يوم ، حيث اصطدم المتظاهرون
 برجال البوليس ..

وهكذا استطاع الحزب الوطني أن يجذب الصناع إلى المعركة السياسية
 نتيجة اشتغاله بين صفوفهم .

بل اهتم محمد فريد بالعمال الزراعيين ، فجاء في حديث له : « يجب إيجاد النقابات
 الزراعية حتى تشغل بتخفيف الضرائب عن الاطيان وتحسين حال الفلاح ..
 حيث لا خلاص له من يؤسه وشقائه إلا بتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه
 أمام الحكومة ، وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الإيجارات بمناسبة وغير مناسبة ،
 وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة ..
 لقد أدرك محمد فريد إذن قيمة العمل بين صفوف القوتين الرئاستين للحركة
 الوطنية : العمال والفلاحين .

وقد ربط محمد فريد الحركة الوطنية المصرية بحركة السلام العالمية ، فدعا سنة ١٩١١
 إلى تأسيس جمعية السلام في وادي النيل تكون لها علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم
 في أوربا . وكان محمد فريد أول من قال بأن الجلاء عند مصر هو خدمة للسلام
 العالمي ، وأن مصلحة السلام العالمي أن تستقل مصر وأن تنال حكومة ديمقراطية ..
 كما ربط محمد فريد قضية استقلال مصر بقضية الاشتراكية الدولية ، فلم يترك
 وهو في منفاه في أوربا مؤتمرا دوليا اشتراكيا إلا وقدم له مذكرة بمطالب مصر ،
 كن مؤتمر بروكسل سنة ١٩١١ ، ومؤتمر برن فبراير سنة ١٩١٩ ، ومؤتمر لوسرن
 في أغسطس سنة ١٩١٩ .

وقد استطاع في مؤتمر بروكسل أن يفوز بالقرار الآتي : « يظهر المؤتمر تأييده للأمة المصرية ، التي تعمل لبوغ غايتها بالوسائل السلمية ، ويرى أن مبادئ الحق والعدالة وكذلك مصلحة التجارة الدولية ، تقضى باستقلال مصر وحيدتها ، وأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية . »

لقد أحس فريد ، وفي وقت مبكر بأن قضية مصر الوطنية هي جزء في قضية الاشتراكية العالمية .

وكان محمد فريد أول من شخص القضية المصرية في دقة علمية فوصفها في حديث له بأنها حركة وطنية ديمقراطية دستورية .

انتصار

وقد سجلت الحركة الوطنية أكبر انتصار لها على السياسة الاستعمارية ، حين ارتأت هذه مد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى — مقابل أن تدفع الشركة للحكومة ٤ مليون جنيه على أربعة أقساط سنوية !

لقد هاجمت الصحافة الوطنية وشددت النكير على الاحتلال ، وتزعم محمد فريد هذه الحملة . فقد ظل هذا المشروع في طي الخفاء قرابة عام ، وكان في عزم الوزارة ، وزارة بطرس غالي أحد الاقطاعيين ، إقراره في سرعة ، حتى لا يعجزها أحد . ولكن محمد فريد تمكن من الحصول على نسخة المشروع في أكتوبر سنة ١٩٠٩ فبادر إلى نشره في « اللواء » ، وهاجم المشروع في قسوة قاتلا : « كيف يجوز لهذه الحكومة أن تقساهل في أمر اطالة أمد الشركة مع علمها أن هذه القناة كانت السبب في ضياع استقلال مصر ؟ وكل مصري حر يتوق لأن يراها ملكا لمصر حتى لا يبقى لأوروبا وجه للتدخل في أمورها . »

وكان نداء محمد فريد بمثابة صيحة الخطر فقامت الأمة بطوائفها ومخافتها تنادى بوجود عرض المشروع على الجمعية العمومية قبل البت فيه ، وأن يكون رأى الجمعية العمومية قاطعا رغم أنها جمعية استشارية .

وتحت ضغط الرأي العام ، اضطرت الجمعية العمومية لرفض المشروع .

الحركة الدبلوماسية

وكما ظهرت حركة مثقفين ، حركة وطنية رأسمالية ناشئة ، مقاومة للاحتلال ،

ظهرت أيضاً حركة الطبقة العاملة الناشئة بدورها . كانت تتخذ شكل كفاح اقتصادي ، ولكنه كان كفاحاً اقتصادياً لا يخلو من مضمون وطني ، إذ كان معظم أصحاب الشركات والمؤسسات من الأجانب ، وسرعان ما ارتبطت الحركتان العمالية الاقتصادية وحركة المثقفين الوطنية .

وكما سجل مصطفى كامل في سنة ١٨٩٩ أول اتجاه له للدعاية الوطنية في صفوف الشعب ، سجلت الحركة العمالية هذا العام أول إضراب لعمال السجائر ، وقد كان عدد مؤسساتها أربعين يشتغل فيها ٣٠ ألف عامل .

وكما سجلت سنوات ١٩٠٠-١٩١٠ موجة وطنية ، فقد سجلت أيضاً سلسلة إضرابات قام بها عمال السكك الحديدية ، وعمال الطباعة .

وكما بدأت الحركة الوطنية تنظم صفوفها فيما بين سنة ١٩٠٧ و ١٩١٢ فقد بدأت الطبقة العاملة تنظم صفوفها في نقابات . فأنشأ عمال مانوسيان نقابة لهم سنة ١٩٠٨ ، وتأسست نقابة الترام سنة ١٩٠٨ ، ثم نقابة عمال الصنائع اليدوية سنة ١٩٠٩ ببولاق ، وأصبح لها ١١ فرعاً تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين . ولكن الطبقة العاملة لم تكن بالكفاح الاقتصادي وحده ، فقد اشتركت كما رأينا وبقوة في المظاهرات السياسية التي قامت بحجة على الاستعمار ، للقيود التي فرضها على الصحافة .

لقد كانت هناك جبهة وطنية بين العمال والمثقفين . كما أصبح الحزب الوطني تحت قيادة محمد فريد على ارتباط وثيق بالنقابات الناشئة .

فزع

ولقد اشتد فزع الاستعمار يومئذ واتجه إلى كافة ألوان الضغط والارهاب ، يعارنه في ذلك خديو مصر والحكومة القطاعية .

لقد أدرك الاستعمار خطورة التطور الذي طرأ على الحركة الوطنية ، وبدأت حملة الاعتقال ، وبدأت محاكمة الصحفيين ، وسجن محمد فريد ستة شهور . كما سجن الشيخ عبد العزيز جاويز رئيس تحرير « اللواء » ، وشددت القيود على الصحافة ، وعطل « اللواء » ، ثم « العلم » من بعد « اللواء » ،

واعلى قانون النقي الادارى ، مما خول السلطات نفي الاشخاص الذين ترى فيهم خطرا على الامن !

وسلط الاستعمار صوت الارهاب على الطبقة العاملة في نقاباتها ، فاستبعد كثيرا من العناصر الثورية العالية التي رحلت إلى الريف ، كما قويت العناصر الأجنبية من العمال الواعين ، وشرد كثير من قادة العمال المخلصين ، وأغرى الآخرين بمراكز حكومية.

ولم يكنف الاستعمار بالارهاب ، واسكنه التجأ إلى الدس والوقعة — سياسة « فرق تسد » كالدس بين المسلمين والأقباط ... فعقد مؤتمر قبلى ... وآخر مسلم برئاسة رياض باشا ... ثم تبودات الشنائم بين المؤتمرين . وابتسم المستعمرون ، إذ كانت هذه المؤتمرات تجتمع وتنفض ، فلا تدور فيها كلمة واحدة ضد الاحتلال ! ولا طلب واحد للدستور . لقد اتهم محمد فريد هذه المؤتمرات بأنها من صنع الانجليز وبناء على إيعائه .

• • •

لقد كان الحزب الوطنى يمثل عدم النضج الطبقة القائدة الحركة الوطنية : ضعفا سياسى ، وضعفا اقتصادى ، فقد كان دورها فى الاقتصاد ضئيلا صغيراً ، نطاقه محدود فى بعض التجار واثرياء الريف ، كما كانت خبرتها السياسية قاصرة ، فتنخبط أول الأمر بين تركيا وفرنسا وأوروبا والحدود عباس ، ولم تنج إلى الشعب إلا بعد أن أدركت بخبرتها الذاتية عبث هذا الطريق ، ثم كان لها مواقف رجعية بالنسبة لتحرير المرأة ، وموقفاً خاطئاً من ثورة عراقى بإدانتها للكفاح المسلح ، ثم موقفاً خاطئاً آخر بوقوعها فى الاستغراق الدينى . ورغم اتجاه الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد إلى العمال والفلاحين إلا أن الاستعمار لم يسمح لهذا الاتجاه أن يدعم ، إذ سرعان ما أجبر محمد فريد على الهروب خارج القطر ، ومن ثم وقعت قيادة الحزب الوطنى فى المؤامرة التى دبرها لها الاستعمار ، مؤامرة تفرقة صفوف الأمة ، أقباطاً ومسلمين .

واستمرت الحركة الوطنية ، حركة مثقفين أساسياً ، فلم تنجح فى تكوين جذور قوية لها بين الطبقة العاملة ، كما لم يكن لها جذور بين جموع الفلاحين ؛

ولم يكن ثمت بعد تنظيمات شعبية واسعة النطاق .
 كما كانت الطبقة العاملة المصرية بدورها ناشئة ، غارقة في حرف يدوية أساساً ،
 لذا استثنينا عمال السجائر ، والسكك الحديدية ، وعمال الترام . ومن ثم كانت
 محدودة العدد ، ينقصها الوعي . فاستمرت حركتها النقابية تعاونية أكثر منها
 منظمات لقيادة الكفاح الاقتصادي ، واتخذ كفاحها السياسي طابع النوبات
 والانفجارات الوقتية المتباعدة ، فلم يكن له صفة الاستمرار . كالم يكن لها
 منبرها المستقل ، وإنما كانت الطبقة العاملة من الناحية السياسية تابعة لقيادة
 المثقفين المكون منهم الحزب الوطني ، ولم تنابع هذه القيادة صلاتها بالعمال .
 ومن ثم أعوز الحركة الوطنية أكبر قوتين لنجاحها : العمال والفلاحين
 ولهذا استحال على الحركة الوطنية أيام مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وخاصة
 في ظروف السيطرة الاستعمارية على العالم كله ، في ظروف توزيع الكرة الأرضية
 بين حفنة من الدول الكبرى ، أن تبلغ من القوة ما يتيح لها القضاء على الاحتلال ،
 أو التخفيف من قبضته . ولكن بذور الثورة الوطنية كانت قد بذرت ...
 وكانت الأرض طيبة حقاً ... خصبة فعلاً ...

الفصل الرابع

ثورة سنة ١٩١٩

- ١ -

ظروف الثورة

تمزق

كان قد انتهى تقسيم العالم كله بين حفنة من الدول الاستعمارية: أمريكا وفرنسا وانجلترا وهولندا وبلجيكا على وجه الخصوص . ولكن دولا استعمارية جديدة كإيطاليا وروسيا ظهرت في الميدان متأخرة فلم تنفزا بالقسط من مناطق النفوذ الذي يتفق وقوتها . وحين فشلت وسائل الحرب الاقتصادية ، أصبح لابد من حرب الدم والحديد . ولهذا اشتعلت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ بين الدول الاستعمارية لإعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ ولاقت مصر الأمرين في هذه الحرب .

لقد تمزق المجتمع المصري في ظل الاحتلال وخلال الحرب كالم يتمزق من قبل ... لقد ازداد الأثرياء ثراء ، وازداد الفقراء فقراً على فقر . لقد تكسدت ثروات ، قدرها كروتشلي بمائة وخمسون مليوناً من الجنيهات خلال الحرب ... ولكنها ذهبت كلها إلى جيوب الأغنياء ، بينما استمرت الأجور على حالها والمرتبات كما هي ، رغم ارتفاع أسعار البقالة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٩١٤ .

لقد زاد المجتمع استقطاباً : قلة من الأغنياء وكثرة ساحفة من الفقراء . وفي الريف ، ازداد الاقطاعيون ثراء . وبجانب الاقطاعيين ازداد مركز أرباب الفلاحين قوة ، أرباب الريف الذين يثرون على زراعة الأرض بأنفسهم ، وكثيراً ما يستخدمون العمل نظير أجر ، وكثيراً ما يشتغلون بالتجارة ، وكثيراً ما تكون لهم طواحين . وهكذا لم تعد طبقة أرباب الريف ، الطبقة المزعزعة أيام عرابي وأوائل عهد الاحتلال .

وفي الناحية الأخرى ، فتنت الملكية الصغيرة وزاد عدد فقراء الفلاحين . فقد بلغ عدد الذين يملكون أقل من فدان سنة ١٩١٠ قرابة ٧٢٠ ألفا مالكا ، فإذا بهم في سنة ١٩١٦ يتجاوزون المليون ، متوسط ملكية كل منهم أقل من نصف فدان (٤٢ ٪ من الفدان على وجه التحديد) . وزاد عدد ما يسمى بالأجراء ، أو العمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئا إلا قوة عملهم ، ف سجل احصاء سنة ١٩٢٧ قرابة ٦٦٠ ألف من هؤلاء .

وفيما بينهما ، كانت هناك طبقة صغار الفلاحين ومتوسطهم ، لا يحافظون على مراكزمهم كمتجين مستقلين إلا بشق الأنفس ، إلا بالعمل في الحقول ليل نهار ، هم وأولادهم وزوجاتهم ، تتخطفهم الذئاب من كل جانب ... الضرائب ، المزايا ، تقلبات أسعار القطن ، مصادرة السلطات البريطانية لمخارمهم وحبسهم وقحبهم ... وفي المدن أثرى بعض التجار الوطنيين خلال الحرب .. فظهرت مصانع كانت تضم خمسين عاملا فأكثر ، وانشئت مصانع للفضول والنسيج ، وكثرت معاصر الزيتون ومصانع الدباغة ومطاحن الغلال وورش السبك ودكاكين التجارة . وثبتت مصانع كان مركزها متهاويا قبل الحرب . فقويت شركة الفضول الأهلية التي كانت تضم ٢٦٠ عاملا ، ومصنع الطاراييش بقها الذي كان يضم ١٨٠ عاملا وعاملة ، وشركة الطوب في القاهرة التي كانت توظف ١٥٠ رجلا .

لقد تطورت الرأسمالية الوطنية المصرية إذن في الريف والمدن ، وازدادت ثراء ، وازداد نفوذها الاقتصادي ، وأصبحت تتطلع خلال الحرب إلى الصناعة فلقد علمتها الحرب وانقطاع الواردات مقدار الأرباح التي يمكن أن تجنيها من هذا الباب . وزيادة نفوذها الاقتصادي جعلها تتطلع إلى مزيد من السلطان السياسي الذي يحقق لها مصالحها الاقتصادية . ومن ثم زد التناقض بينها وبين الاستعمار . كازدادت الطبقة العاملة المصرية في المدن والريف عددا ، ولكنها ازدادت بؤسا .

الاستعمار في عهد الحرب

وازداد في الوقت نفسه الاستغلال الاستعماري خلال الحرب ، وأدركت الجماهير بالالدعاية وحدها ، وإنما بخبرتها الذاتية المريرة . بشاعة الاستغلال الاستعماري ، وضرورة التخلص منه .

لقد جند الانجليز مايزيد على المليون رجل من فلاحى وعمال مصر لحفر الخنادق وللقيام بأشق الأعمال خدمة للحرب الاستعمارية .

ولإليك ما تقول جريدة انجليزية في ٣ إبريل سنة ١٩١٩ :

« كان رجال السنطات ينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم في الغروب .. فيحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب وينتقون خيرهم للخدمة .. منهم غلبان في الرابعة عشر ومنهم شيوخ في السبعين ... »

ثم كان الكبراج هو الوسيلة لتسخيرهم ، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية في معسكرات هؤلاء المجندين ... وأى معسكرات ! لاخيام ... وسوء تغذية .. ورداءة كساء ، وقلة غطاء ؛ ثم أمراض تفرسهم افتراساً .. لقد كانوا يموتون كالذباب في الصحراء ... وكثيرا ما رفض السماح هؤلاء المجندين بالعودة إلى بلادهم حتى بعد انتهاء مدة خدمتهم ،

ويقول الراقى : « لقد كانوا يربطون بالحبال عند تجنيدهم ، ويسامون كالانعام ، وينقلون في مركبات الحيوانات ، ! »

وعاد من عاش من هؤلاء المجندين ليقصوا لزهرا وسليم وسليمان وزهرة فظاعة الاحتلال ... وأخذت الأغاني الشعبية تعبر عن آلام الشعب .

بلدى يا بلدى وأنا بدى أروح بلدى

بلدى يا بلدى والسلطة خدت ولدى

وأخذت السلطات البريطانية تصادر المحاصيل الزراعية ، واستولت عليها بأبخس الأثمان ، بأسعار تقل كثيرا عن أسعارها في السوق ، بل بلغ بها الأمر أن تفرض مقدارا معيناً من الحبوب يجب توريده لجيش الاحتلال بأبخس الاسعار .. فإذا لم يجد الفلاحون ما لديهم كافيا اضطروا إلى شرائه في السوق بسعر عال ليقدموه كرها بالسعر البخس .. »

.. وأخذت السلطات نفسها تستولى على الدواب اللازمة للزراعة ، فلم يبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه وبأبخس ثمن ..

.. وجمعت الأموال قبرا بحجة إعانة الصليب الأحمر البريطانى ، فكانت تفرض على الأهالي إتاوات ، يسمونها تبرعات ! ! يحصلونها إما بطريق التوريط

وإما بالتهديد ... ويدفعها الأهالي ساخطين ...

.. واشتدت الحكومة في جمع الضرائب الحكومة المصرية اسما ، والتي فرضها الاستعمار فعلا — وذلك رغم انحدار أسعار القطن أوائل الحرب ، حين أصبح سعر القطنار عشرة ريالات !! وكثيراً ما كان يضطر الفلاح الصغير أن يبيعه بمئة وعشرين قرشاً ، بل وستين قرشاً . ومع هذا تمضى حكومة الاحتلال في جمع الضرائب في قسوة وعنف ، فيضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم وحليهن ثم الماشية والدواجن ، أو الاستدانة من المرايين بالربا الفاحش ..

.. وكان كل ما صنعه الحكومة إزاء هذا أن أصدرت الإعلان التالى في ٩

سبتمبر سنة ١٩١٤ .

« انصل بالحكومة أن فريقاً من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلى ذهبية كي يسددوا ما عليهم من الأموال الاميرية ، ولكنهم بسبب الاضطراب في المعاملات لم يفلحوا في الحصول على القيمة المطلوبة (الحقيقية) لهذه المصوغات ... ولهذا شرعت الحكومة في تدبير طريقة لتعيين رجال رسميين يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور من المصوغات والحلى الذهبية نظير تسديد الآه والالعوائد المطلوبة للحكومة .. وبعد خصم مقدار الضرائب الاميرية من قيمتها ، يسلم أصحابها الباقى فوراً ، ا »

وفي سنة ١٩١٨ اجتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه ، وحددت سعر الشراء بـ اثنين وأربعين ريالاً للقطنار ، وكان سعر القطن في الخارج وقت صدور هذا القرار نحو ٦٤ ريالاً . لقد بلغت خسارة مصر من جراء هذا القرار نحو ٣٢ مليوناً من الجنيهات ا

وارتفعت أسعار الحاجات ارتفاعاً متوالياً من ١٠٠ عام ١٩١٤ ، إلى ٢١٦ عام ١٩١٨ ، ثم ٣١٢ عام ١٩٢٠ . ولاسيما أسعار الحبوب والأقشة والوقود ، كما يقول مانر في تقريره : « فتقلت وطأة ذلك على الفقراء ولاسيما أن أجورهم لم تكن تكفى النفقات التي يقتضيها غلاء المعيشة ، في حين أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم ، يجمعون الثروات الكبيرة .. مما أدى إلى الاستياء والفتن بين العمال في المدن وجاهلير الفلاحين في القرى . »

.. لقد تجاوز عدد الوفيات في ١٩١٨ ، عدد المواليد ! وبلغت الوفيات في ذلك العام أكثر من نصف مليون ...
.. لقد كان الرجل يغلى ، حتى لقد سار الرديف الذي جمع عنوة في شكل مظاهرة إلى عابدين يوم ٢٩ يناير ١٩١٦ محتجين على قسوة المعاملة ورداءة الغذاء .. ورغم كبت حركتهم ، إلا أنها كانت نذيرا بشورة الفلاحين ..

الكبت السياسي لمرسئهم

وبجانب هذا الاستغلال الاقتصادي البشع، كان هناك كبت سياسي لا يقل بشاعة. إذ أعلنت الحماية البريطانية في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وأعلنت وزارة الخارجية المصرية ، وعطلت الجمعية التشريعية ، وفرضت الأحكام العرفية ، واضطهد رجال الحزب الوطني ، فاعتقل منهم من اعتقل ونفى من نفى ، ووضع منهم تحت المراقبة من وضع . وحرمت الاجتماعات ، واعتبر تجمهر اكل اجتماع من خمسة أشخاص في طريق أو محل عمومي ا حتى ولو لم يكن له قصد جنائي ! واشتدت الرقابة على الصحف ، حتى لتضطر جريدة « الشعب » ، جريدة الحزب الوطني ، إلى الاحتجاب .
وفي هذا الجو الإرهابي ، وفي ظل الحماية البريطانية والاحتلال العسكري ، تولى السلطان فؤاد الحكم .

وجاء في خطابه : « نعلم رعايانا ، أننا قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية .. رعايانا ! يا للسخرية ! والدولة الحامية ! يا للذل والهوان
.. وكشف الاستعمار في نهاية الحرب ، عما يبيت لمصر ، ول مستقبل مصر ، فوضع السير « ولیم برونيٹ » في نوفمبر سنة ١٩١٨ مشروعه لنظام الحكم في مصر : « إنشاء مجلس نواب مصري ، ولكنه استشاري محض لا قيمة له ، ثم مجلس شيوخ له السلطة التشريعية ، يعين معظم أعضائه ، وينتخب له ثلاثون مصريا وخمسة عشر أجنبيا .. » :

وهذا كله في ظل الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزي طبعاً ؟
.. نعم ! لم تبق طبة في مصر إلا وعانت من الكبت الاستعماري ، الاقتصادي والسياسي .

أثر بلاء الريف ، بالاستيلاء على أقطانهم بالسعر البخس . تجار المدن وأصحاب المصانع الجديدة . بمات هذه السلع الأجنبية من إغراق للسوق المصرية إثر الحرب ، حتى اضطرت صناعات كثيرة ناشئة إلى إغلاق مصانعها وورشها ، كما يقول أمين عفيفي . المثقفون الوطنيون بسبب الاضطهاد والاعتقال من جهة ، والحرمان من الوظائف الهامة من جهة أخرى .

متوسطو الفلاحين بسبب ما استولت عليه السلطات العسكرية البريطانية من محاصيل ودواب بأرخص الأثمان .

فقراء الفلاحين وأجراءهم بسبب تجنيدهم ومعاملتهم أشنع معاملة أثناء تجنيدهم في الحرب . العمال بسبب الغلاء الفاحش وبقاء الأجور على ما كانت عليه ، البلاد كلها بسبب الحاية ، وما فرض عليها من أحكام عرفية وسجن واعتقال ومصادرة لأبسط الحريات .

ثم كانت الأفكار التي بذرها جمال الدين الأفغاني ، وعبدالقادر نديم ، ومصطفى كامل ، وعبد فريد ، والتي تبلورت في كلتيني : الاستقلال والستور .
فالثورة كانت لا مفر منها .

الظروف الدولية

.. وكان قد سبق ثورة مصر ثورة الشعب الرومى بقيادة الطبقة العاملة عام ١٩١٧ ، ثورة ضد القوى الاستعمارية ، ضد الاقطاع ، ضد الاحتكار . ونجحت الثورة . فاستطاعت لأول مرة في تاريخ البشر ، أن تقيم دولة من نوع جديد ، دولة العمال متحالفة مع الفلاحين .

.. وكان نداء هذه الدولة الوليدة جديداً على البشرية : السلام بين الدول . أيها العمال اتحدوا ، يا شعوب المستعمرات تحرروا .. ها نحن نبذل السلاح والعتاد والعون الأدبي والمادى لكل شعب يريد أن يتحرر ..

انقد ظهرت لأول مرة في تاريخ الإنسانية ، دولة كبرى ، تشغل سدس الكرة الأرضية ، لا تبغى استعمار أحد ، ولا احتلال أحد ، ولا استغلال أحد ،

تناصر كل القوى التحريرية في العالم . لقد عرضت هذه الدولة الجديدة على سعد زغلول أن تمده بالسلاح ، فتهيب وكان جوابه : الرفض

.. وكان لظهور هذه الدولة ونداءاتها ، صداه في جميع الشعوب وفي الطبقة الداملة في كل مكان . وفي سكان المستعمرات وشبه المستعمرات في كل بقعة من بقاع الأرض .

وفزعت الدول الاستعمارية من هذا الخطر الجديد . فنادت أمريكا بمباديء ولسن : « إن لكل شعب الحق وحده في تقرير سياسته ، ورسم طريقه الذي يراه مؤديا إلى التقدم بدون إخراج أو تهديد أو إرهاب . لا فرق بين شعب ضعيف وآخر قوى » .

.. وقد صدق هذا النداء قادة الحركة الوطنية في مصر ، وأملوا خيرا في أمريكا ، كما أمل مصطفى كامل الخير في فرنسا من قبل ، فاقترح سعد زغلول في اجتماع عقد في ١٣ يناير سنة ١٩١٩ إرسال تنغراف تحية وإعجاب إلى الرئيس ولسن الأمريكي . عارضين عليه « قضية مصر التي يتسلط عليها الأجنبي تسلطا يأباه أهلها أجمعون » .

.. ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والخناف بحياة الرئيس ولسن وحياة أمريكا ومصر والاستقلال ..

.. وكما لجع مصطفى كامل في فرنسا وأمريكا من قبل ، لجع سعد زغلول في أمريكا . ففي أبريل ١٩١٩ ، اعترف ولسن نفسه بالحقاية البريطانية على مصر ، وبادرت دارالحماية البريطانية إلى إذاعة هذا الاعتراف في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ : « إن الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف ؛ فإنه بالضرورة ، يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك ؛ وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار ، فيما يخص حقوق الولايات المتحدة .. والرئيس والشعب الأمريكي ملتزمان كل المعطف على أمان الشعب المصري المشروعة ، لتوسيع نطاق الحكم الذاتي » .

المعطف مع إقرار الاحتلال ، ومع البحث عن مصالح الولايات المتحدة ؛ بالتفاه على الطريقة الأمريكية ، التفاه الاستعماري .

- ٢ -

تكوين الوفد

بدأت قيادة الحركة الوطنية في أواخر سنة ١٩١٨، متواضعة كل التواضع، متهادنة كل التهادن، مستعدة للتفاهم والمساومات .

بدأت بذهاب ثلاثة إلى دار الحماية البريطانية، وهم سعد زغلول، عبد العزيز فهمي، علي شعراوي، ليقول سعد أنه «يظن أن لا عمل لدوام الأحكام العرفية، ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات» .

وقال شعراوي : «إننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز، صداقة الحر للحر، لا العبد للحر» .

وقال عبد العزيز فهمي : «نحن نطلب الاستقلال التام . . فالاستقلال التام ضروري لرفقنا» .

وعاد سعد يقول : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فإننا نعطيا ضمانة معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، ونعطيا ضمانة في طريقها للهند وهي قناة السويس . بأن نعمل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الإقتضاء ما تستلزمه المحافضة من جنود» .

وقال شعراوي : «ويمكن بقاء المستشار الانجليزي ، بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي» .

وأضاف سعد : «نحن نعرف الآن أن انجلترا أقوى دول العالم وأوسمها حرية ، وإننا نعرف لها بالأعمال الجليلة التي باشرت بها في مصر ، فنطلب باسم هذه المبادئ أن نجعلنا أصدقاءها وحلفاءها ، صداقة الحر للحر» .

وانتهى الاجتماع مع المندوب السامي البريطاني ، وشكره الثلاثة على حسن مقابلته ، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشر ١١ .

مطالب متواضعة كل التواضع ! وسبيلها أشد تواضعا للتفاهم والمفاوضة والمساومة ! ثم التحالف والعصمانات ..

وتسأل السير ونجت المندوب السامى البريطانى ، من هؤلاء الثلاثة الذين قابلونى ، وكيف يتحدث ثلاثة باسم أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما ينحولهم صفة التحدث باسمها !

.. وبلغ الأمر سعداً .. وأخذ سعد وصاحبه يسعون إلى جمع توكيلات من الأمة تخوله صفة النيابة ، ووضعوا صيغة للتوكيل يطلبون عليها التوقيع ، أن يسعوا بالطرق السلبية المشروعة حيثما وجد السعى سبيلا فى استقلال مصر . تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل ، التى تنشر رايثها بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب .

واحتمج بعض المثقفين من الحزب الوطنى على هذه الصيغة فعدلت إلى ونحن الموقعين على هذا ، قد أننا جفترات سعد زغلول الخ .. فى أن يسعوا بالطرق السلبية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما . لقد حذفوا عدالة بريطانيا العظمى ، وأضافوا استقلال تاما ، ولكنهم أبقوا على الطرق السلبية المشروعة .

وتألف الوفد فعلا ، فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ . وأسمى الوفد ، إشارة منه إلى أنه وفد مصر للبطالة باستقلالها . وكان أولى رجلاه هم سعد زغلول ، رئيسا ، على الشعراوى باشا ، عبد العزيز فهمى بك . محمد محمود باشا ، أحمد لطفى السيد بك . محمد على علوبه بك ، عبد اللطيف المكباتى أعضاء .

وقد قال ملز فى تقريره : وإن الهيئة .. المعروفة باسم الوفد ، والتى يرأسها سعد زغلول باشا .. مؤلفة من أعضاء أصلهم من حزب الأمة القديم ، الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا .

أى حزب كبار الملاك والأعيان . ومن ثم كان السر فى تواضع مطالبه كل التواضع ، وإشارته إلى عدالة بريطانيا !

وانتشرت حركة التوقيع من المدن إلى الريف ، ولاقت اقبالا ، وقاومت السلطات العسكرية البريطانية حركة التوقيع هذه ، ولكنها استمرت ، لقد كانت تلاقى عطلا من حكومة رشدى القائمة إذ ذاك .

ورغم أن حركة التوقيع أثارته وهيا جماهيريا ، إلا أن قيادة الوفد لم تفكر

في تنظم هذا الوعي في لجان وفدية مثلا في كل مدينة وقرية ؛ وإنما اتجهت أول ما اتجهت إلى طلب الترخيص لها بالسفر إلى إنجلترا ، لتكون — كما قال سعد — على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الانجليزي ، الذين لاشك في تأثيرهم في القرارات الحكومية — وسنمضي على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا إلى الرأي العام (الانجليزي طبعاً) ونحن وانقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية ، وحماية حقوق الضعفاء ، التي امتاز بها الرأي العام الانجليزي .

لا زالت القيادة الرأسمالية الوطنية لا ترى الطريق — إنما تضع آمالها في المفاوضات وليس في كفاح الأمة المصرية . متأثرة بالعناصر الاقطاعية في قيادة الوفد .

ورفض الانجليز حتى هذا الطلب المتواضع !

وأخذت قيادة الوفد تبلور مطالبها في مذكرة إلى معتمدى الدول الأجنبية في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ : « الاستقلال التام ، حكومة دستورية ، تراعى حالة البلد الخصوصية من جهة ، وللأجانب فيها من مصالح وتحترم امتيازات الأجانب بكل دقة . الخطاب لا زال موجهاً أساسياً إلى معتمدى الدول الأجنبية لا إلى العمال

المصريين ! إلى الرئيس ولسن ومبادئه ، لا إلى الفلاحين من أبناء مصر !

وصودرت إحدى الاجتماعات الكبيرة التي أراد الوفد عقدها ، واستقال رئيس الوزارة احتجاجاً على التسوية في الترخيص له وللوفد بالسفر إلى لندن للمفاوضة ! وأخذت تحركات الوفد تشتد ، ولكن لدى معتمدى الدول الأجنبية .

وأنددت السلطة العسكرية الوفد لنشاطه هذا .. كيف يجرؤ على وضع مسألة الحماية موضع المناقشة والتساؤل ! ولكن الوفد لم يقف نشاطه وأرسل تلفراف احتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية : « إننا نطلب الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة » .

و غضبت السلطات البريطانية ، وكان أن اعتقلت سعد وصحبه في ١٨

مارس سنة ١٩١٩

— ٣ —

اشتعال الثورة

وكان اعتقال سعد وصحبه إيذا نا با تقجار البركان — البركان الذي تجمعت فيه خلال سنى الاحتلال وما قبلها ، وخلال الحرب ، كل المواد الملتبئة ، ولم يكن يتقعرها إلا عود كبريت .

هب الشعب المصرى كله نائرا ..

ولم تكن ثورة مثقفين فقط ، وإنما كانت ثورة عمال وفلاحين ..
واشترك في هذه الثورة كافة أبناء الشعب .

اشترك فيها الطلبة . وكان لهم فضل المبادرة ، فهم أول من هبوا في ٩ مارس سنة ١٩١٩ يعلنونها ثورة حراء ، وهم استمروا في المعركة حتى نهايتها ، فلم يتخلقوا قط .. واشترك فيها العمال ، وسقط منهم مئات من القتلى والجرحى .

لقد أضرب عمال الترام في يوم ١١ مارس ، أى بعد يومين من بدء مظاهرات الطلبة ، واستمر إضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الافراج عن سعد إثر اعتقاله الأول . كما أضرب عمال العنابر يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف ، ولم يعودوا إلا في أواخر أبريل سنة ١٩١٩ . وأضرب عمال الفناوات والأحواض وورش الحكومة في الاسكندرية .

كما اشترك في الثورة مئات الآلاف من الفلاحين . واشترك فيها آلاف من صغار التجار والحرفيين ، فلاتخلو أسماء الضحايا في المدن من اسم تاجر صغير أو حرفي بسيط : واشتركت النساء في مظاهرات خرجن بها في ١٦ مارس ، ثم في ٢٠ مارس من عام ١٩١٩ .

واشترك المحامون ، الأهليون والشرعيون ، باضرابهم ، بل اشترك الموظفون بالحكومة آخر الأمر ، في ٢ أبريل سنة ١٩١٩ .. ثم في ١٦ أبريل من نفس العام . لقد كانت ثورة ١٩١٩ تمثل نقرة كبرى في تاريخ الحركة الوطنية بالنسبة لما كانت عليه أيام مصطفى كامل ومحمد فريد — فقد كانت الحركة الوطنية في أيامهم حركة مثقفين أساسيا .

أما ثورة سنة ١٩١٩ فقد كانت ثورة على نطاق جماهيري اشترك فيها الملايين من العمال والفلاحين والطلبة والتجار، وهذا جميعا، وفي وقت واحد حول هدف واحد.

أساليب الكفاح

ولم تكف ثورة سنة ١٩١٩ بالطابع السلمي، بل اتخذت أيضا طابعا عنيفا، بل ومسلحا في بعض الأحيان.

إضرابات الطلبة والعمال والمحامين والتجار ... مظاهرات من العمال والطلبة والحرفيين، اصطدام المتظاهرين بالقوات المسلحة البريطانية ... حواجز ومتاريس في أكثر الأحياء الشعبية لتعطيل سير السيارات الحربية الانجليزية ... حفر خنادق في الشوارع أشبه بخنادق الميدان، اتخذها المتظاهرون معاقل يلقون منها الطوب والحجارة على قوات الاحتلال.

وفي الريف اتخذت الثورة طابعا أكثر عنفا: تقطيع خطوط السكك الحديدية وأسلاك التلغرافات والتليفونات، تدمير المحطات ..

وفي الصعيد، بلغ العنف أقصى ما بلغتة الثورة، فهاجم المتظاهرون على مكاتب الحكومة ومراكز البوليس. واتخذت الثورة شكلا مسلحا في الفيوم، حين هاجمت قوات الاحتلال، قوة كبيرة من البدو، وحين هاجم الفلاحون المسلحون في ديروط ودير مواس قطارا محملا بالضباط والجنود الانجليز، وحين هاجم الفلاحون في أسيوط مركز البوليس في المدينة واستولوا على السلاح، ثم هاجموا بهذا السلاح، القوات البريطانية الموجودة، التي كادت أن تلقى هزيمة ساحقة لولا الامدادات من الجو والبحر.

كما التجأت الثورة في المدن خاصة إلى سياسة المنشورات السرية والناباع السرية، تغذي الثورة فكرا، وتمدها بالأخبار.

أساليب التنظيم

ولم تكن ثورة سنة ١٩١٩ كما يحول البعض أن يسموها ثورة غير منظمة لقد ألقت جموع المتظاهرين في القاهرة بوايسا وطنيا لحفظ النظام في أثناء المظاهرات والاجتماعات، منهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يظلم من

المتظاهرين. وكان الجمهور يستجيب لنداء البوليس الشعبي ويعمل بارشاداته طواعية. بل أكثر من هذا استطاعت الثورة في وقت أن تفتي لجنة ثورية قامت بمهام الحكومة، واستولت على مركز البوليس وعربات السكك الحديدية، ومكتب التلغراف، وكانت مكوّنة من بعض الأعيان والأفندية المتعطلين وصغار التجار. وأخذت تحصل الضرائب لتنفقها في مشروعات إصلاحية، كإصدار المستنقعات وإصلاح الشوارع والجسور، فاشتغل فيها كثير من العمال المتعطلين، ثم أصدرت جريدة أسماها «الجمهور».

كما أقامت بلدة المطرية بالدقهلية جمهورية مستقلة استولت على ٣٥ كيلو من السكك الحديدية، وكانت لجنتها الوطنية مكوّنة أساسا من الصيادين. كانت كونت لجان وطنية أخرى في المنيا وأسيوط، تشرف على النظام، وتُجَلِّ عمل الحكومة. ولم تخل قرية واحدة أو مدينة عن اشتركت في الكفاح ضد الاستعمار من لجان قيادية مكوّنة أساسا من بعض الأعيان، والمثقفين من محامين وطلبة، هي التي تعد العدة لقطع السكك الحديدية، وهي التي تنظم وسائل المقاومة. لقد تمخضت عبقرية الشعب إذن، عن أشكال من التنظيم السليم، كان من شأنها دفع الثورة ألا وهي اللجان الوطنية، تقوم هي بوظيفة الحكم، وتتصل بالشعب اتصالا مباشرا.

تردد القيادة

ولكن قيادة الثورة: الوفد، لم تكن تملك النضج الكافي، ولم تكن تملك الوعي، كما لم تكن ثورية بالمعنى الثوري إلى النهاية. لهذا لم تكتشف في هذه الأشكال من التنظيمات الشعبية أشكالا ثورية حقا للتنظيم لوشجعتها ودفعت بها إلى الأمام، لاستطاعت أن تمضي الثورة خطوات أكبر إلى الأمام. لقد كانت قيادة الثورة تخشى على أملاكها. ويزيد الأمر خطورة، أن كان فيها أول الأمر كثير من كبار الملاك.

ولهذا أصابها التردد، فكان صعبا أن تدرك أن السلاح، وأن مزيدا من السلاح في يد الشعب، وأن المرأة، ثم مزيدا من المرأة، ثم مزيدا أيضا من المرأة

هو السبيل الوحيد لنجاح الثورة .

لقد بلغ من ترددها ، أن ذهب بعض الطلبة إثر اعتقال سعد إلى أعضاء الوفد الباقين ، فصادفوا عبدالعزيز فهمي عضو الوفد إذ ذاك ، وأعلنوا عزيمتهم على القيام بمظاهرات ، فإذا كان رد عبد العزيز فهمي ؟ : « إنكم تلبون بالنار .. دعونا نعمل في هدوء ، ولا تزيدوا غضب الانجليز . »

ولكن الطلبة لم يعبأوا بالنصيحة ، فانطلقوا هاتفين متظاهرين ... وانفجرت الثورة !!

بل لم يمض على الثورة ١٥ يوما ، حتى أصدرت قيادة الوفد مع كبار العلماء ، وبعض الوزراء السابقين والأعيان بيانا يقول :

« إن الإعتداء سواء على النفس أو الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية .. وإن قطع طرق المواصلات مضر بالبلاد وإضرارا واضحا . إذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق ، وتعطيل المعاملات ، والأخذ والعطاء .. إنها لغة التجار وأصحاب الأملاك ! ثم مضى البيان يقول : « من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا أن من أقدس الواجبات الوطنية أن ينادوا الشعب المصري .. ألا يخرج أحد في أعماله عن حدود القانون ، حتى لا يسد الطريق في وجه الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة . »

أي قانون ؟ .. قانون الأحكام العرفية ! ثم ما هي الطرق المشروعة ؟ الرجاء والإلحاح في الرجاء لدى المستعمر أن يفتح باب المفاوضات !!

ومضت الثورة لا تعباً .. يسقط كل يوم منها شهداء . لقد كانت قيادة الثورة سياسيا وفكريا الوفد . ولكن القيادة الفعلية اليومية للتحركات الثورية كانت في يد الطلبة وصغار التجار والحامين وبعض متوسطى الملاك في الريف وكان أن استمرت قرابة ثلاثة أعوام ، على فترات متقطعة .. تشتعل ثم تهدأ لتنفجر من جديد ..

المجنون المجهولون

المجنون المجهولون .. الشهداء من أبناء الشعب ! من أبناء بولاق وباب الشرعية

والخليفة والخزقش وكرموزو المطارين وبركة السبع وكفر الشيخ وميت القرشي ..
ودبروط ، ودير مواس .. المجهولون أمثال الكردي ، وأبو سريع درويش ،
فرحات ، غريب . السجيني ، من سكان بولاق ومن عمال العنابر .
محمد جاد ، هلال جنيدي ، حسان مشرق من أهالي دبروط ودير مواس .
شفيفة محمد وسيدة حسن من بولاق والخليفة . ثم رقية محمد متولى من قهنا
الأشراف ، وحنيفة أم عجرة من دنديط ، وأم محمد بنت جاد ، وعين بنت صبح
من الزقازيق .
ثم مأمون عبد المعطى ، إبراهيم عطوة ، الحلو جى ، العوضى ، صالح الدسوقي
القرشي ، سلامة محمد ، السيد سويلم ، عوض على مرسل ، القرموطى ، مبروك
مبروك ، ابراهيم امبابي ، من أبناء الريف .
على أكتاف هؤلاء الملايين ، قامت الثورة ، ومن هؤلاء ، سقط ثلاثة آلاف
شهيد . ومن هؤلاء حكم بالإعدام والأشغال الشاقة والسجن على آلاف أخرى .

— ٤ —

الحركة العمالية

اشتركت الطبقة العاملة بكل قوتها في ثورة ١٩١٩ ، ولكن كان مستحيلا
الايكون لها حركتها الخاصة بها ، فكما اشتعلت الحركة الوطنية ، اتسعت الحركة
النقابية عمقا وعرضا .

فقد انتشرت النقابات في كل مكان ، وكل صناعة وحرقة : نقابة حمالي الفحم
بيورسميد ، ونقابة عمال فن المعمار ، نقابات النسيج الخ ، حتى قيل أن عدد النقابات
في الاسكندرية وحدها زاد إلى ٢٣ نقابة ، وفي القاهرة إلى ٣٨ ، وفي القنال إلى ١٧ .
وقادت هذه النقابات حركات إضراب كثيرة ، احتلت فيها المصانع ، ورفضت
فيها أحيانا الأعلام الحمراء . وتحقق للطبقة العاملة بعض الزيادة في الأجور لتقابل
بعض الشيء الزيادة الضخمة في تكاليف المعيشة .

لقد فضجت الحركة العمالية بعض الشؤون ، فلم تصبح مجرد حركة تعاونية ،
كما كانت أيام مصطفى كامل وفريد ، وإنما أصبحت حركة نقابية بمعناها الصحيح ،

تنظم الصفوف ، وتقود الاضرابات ، وتطالب بساعات عمل أقل .
 وكان مستحيلا في ظل حركة وطنية صاعدة ، ألا يظهر للطبقة العاملة ، حزب
 لها يقود نشاطها السياسي . لقد بدأت تكون خلايا اشتراكية في سنة ١٩١٨ ،
 في القاهرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، وتأسس الحزب الاشتراكي في عام ١٩٢٠ .
 ثم الحزب الشيوعي عام ١٩٢٢ ويقال أن اعضاءه بلغوا قرابة ألفين عضوا عام ١٩٢٤ .
 ونشرت الاهرام في عددها الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ برنامج الحزب :
 « يعمل الحزب على استقلال وادى النيل بأسره ، استقلالا غاليا من كل شائبة ،
 سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

أولا

- ١ — جلاء الجنود الانجليزية عن مصر والسودان ، وعدم الاعتراف للغاصب
 بأى مركز ممتاز .
- ٢ — عدم الاعتراف بالمعاهدات والاتفاقات التى أجريت خلسة من الشعب
 وعلى كره منه .
- ٣ — جعل قناة السويس ملكا للأمة .
- ٤ — تعديل الدستور وقانون الانتخاب ، حتى تصبح الأمة مصدر السلطة
 الحقيقية .
- ٥ — إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية ، كقانون الاجتاع والاحزاب

ثانياً

- ١ — الاعتراف بهيئات العمال رسميا بحقها في الدفاع اقتصاديا وسياسيا
 واجتماعيا عن مصالحها .
- ٢ — تنظيم العمال غير المنظمين وتقوية المنظمين وضمهم في اتحادات ،
 وضم الاتحادات إلى بعضها في اتحاد وربطه بالاتحاد العام الدولى .
- ٣ — الدفاع عن قانون ٨ ساعات في اليوم ، ومساواة العمال المصريين
 والأجانب في عمل واحد .
- و عمل تشريع لحماية العمال المرضى والمعطلين الخ .
- ٤ — تأليف تعاونيات للإنتاج والتوزيع .
- ٥ — تمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلا صحيحا في البرلمان .

ثانياً

- ١ — للنساء التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ — المطالبة بجعل التعليم اجبارياً للجميع ، بنين وبنات ، مجاناً للفقراء ، مع إصلاح برامج التعليم الحالية .
- ٣ — محاربة الأمية بجميع الوسائل .

رابعاً

- ١ — تنظيم فقراء الفلاحين في نقابات ، وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية .
- ٢ — إلغاء نظام ملكية العزب التي لا تختلف كثيراً عن نظام الإقطاعيات .
- ٣ — إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فداناً .
- ٤ — إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب .
- ٥ — وضع ضرائب على مياه الري للذين يملكون أكثر من ١٠٠ فدان .
- ٦ — إنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين .

خامساً

- ١ — المطالبة بالاعتراف بحكومة الجمهورية الروسية .
 - ٢ — العمل على التفريق بين الجرائم السياسية وغيرها أمام المحاكم المصرية ، والإفراج عن المسجونين السياسيين دون تفرقة .
 - ٣ — طلب محاكمة أذناب الاستعمار من كبار المصريين ممن تقع عليهم مسؤولية الإرهاب والاستبداد . ومعارضة الأجنبي على إخماد نهضة الشعب . وكان للحزب مجلة عننية تدعى «الحساب» .
- وقد ساعد هذا الحزب في تنظيم كثير من النقابات ، بل ساعد في تأسيس اتحاد عام لهذه النقابات قام في الاسكندرية عام ١٩٢٠ .
- وأدرك الاستعمار خطورة هذا الأمر ، إذ جاء في خطبة وزير خارجية إنجلترا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ :
- « لقد بدت علامات القلق في شهر أغسطس بين دوائر العمال في المدن ...

وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية ، ولكن المحرضين حرقوها إلى أهداف سياسية ... واتخذوا الاضراب سلاحا ، ومن ثم نشأت النقابات ؛ وكان للاشترائيين الأجانب دخل غير قليل في إشعال جذوة القلق الذي كان قد شاع بين عمال المدن الكبرى .

وفزعت الحكومة الاقطاعية ، حكومة السراي وكبار الملاك ، الحكومة التي كانت تقبها وتقعدها إشارة من دار الحماية البريطانية ؛ فأنشأت في أغسطس سنة ١٩١٩ ما أسمته لجنة التوفيق ما بين العمال وأصحاب الأعمال . وجاء أول تقرير لهذه اللجنة في نوفمبر سنة ١٩٢٠ مشيرا إلى تسرب العناصر البلشفية إلى صفوف العمال . ثم أصدرت الحكومة قانونا في ١٩٢٣ أضاف إلى قانون العقوبات ، مادة جديدة ، تضع قيودا جنائية على نشاط الطبقة العاملة ، وتحظر الاضراب على العمال قبل إخطار السلطات بخمسة عشر يوما على الأقل ، وعد الاضراب المفاجيء جريمة .

ولكن إضرابات العمال لم تنقطع ، واستمر العمال في تنظيم صفوفهم وتدعيم نقاباتهم ، وإنشاء الجديد من النقابات ..

— ٥ —

انقسام قيادة الوفد

تكون حزب الوفد أول ما تكون من عناصر تمثل الرأسمالية الوطنية الناشئة في المدن والريف ، التجار وأصحاب المصانع الوطنية في المدن ، ثم أثرياء الفلاحين في الريف ، وأبناء هؤلاء . ولكن بجانب هؤلاء ، كانت قيادة الوفد تضم أيضا أول الأمر عناصر تمثل الاقطاعيين ، ومعظمهم ممن كانوا أعضاء في حزب الأمة . وكان هؤلاء الأغلبية في قيادة الوفد . وكان لسعد يمثل الرأسمالية الوطنية أقلية من الناحية العددية .

فإذا كانت خطة الإقطاعيين ؟

يرى الدكتور حسين هيكل في مذكراته أنه ذهب إلى لطفي السيد في الأيام الأولى لتكوين الوفد ، يسأله عن خطته : فأجاب هذا في صراحة : « إن خطتنا

أن نساfer إلى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر لندن ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فإن أجبتنا إلى مطلبنا كان ذلك ما نبتى ، وإلا ذهب وشدى وعدلى إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية ، !

هكذا كانت خطة كبار ملاك الأرض !! تنظيم العلاقة فى حدود الحماية !! ولكن كان لسعد خطة أخرى ، فحينما طلب الوفد ترخيصاً بالسفر للمفاوضة ، اشترط المندوب السامى أن تكون اقتراحاتهم بخصوص كيفية حكم مصر فى حدود الحماية . فكان رد سعد زغلول : « أنه لا اقتراحات .. غير مطابقة لإرادة الأمة المصرية ، المعبر عنها فى التوكيلات ، أى الاستقلال التام » .

ويندفع سعد مهاجماً الحماية ، مطالباً بإلغائها تماماً ، فقد وقف يخلق فى محاضرة عامة ألقاها مستر برسيغال قائلاً : « فى سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها ، بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى حامية باطلة لإوجودها قانوناً » .

فالاتقسام كان واضحاً فى قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى من تكوينه ، بين عملى طبقتين : طبقة كبار الملاك الذين يرضون بتنظيم الحماية ، وبين عملى الرأسالية الوطنية ، الذين يريدون الاستقلال التام .

وقد اشتد هذا الانقسام إثر اشتعال الثورة . لقد رأيت كم فزع كبار الملاك من الثورة الشعبية ، كم خشوا على أملاكهم ، فانطلقوا يسعون إلى تهدئة ثورة الشعب ، ولما مضى على انطلاقها سوى خمسة عشر يوماً ! وقد زاد فزعهم أن مضى الشعب فى ثورته . لقد كانوا يرجون أن تأتى المسألة رقيقة هينة ، فتكون تمت مفاوضات ، وتمت اتفاقات ، فتوف لهم بعض السلطان السياسى ولو فى ظل الاحتلال . ولكن ثورة سنة ١٩١٩ أخنت تهدد لا الاحتلال الحسب ، وإنما تهدد النفوذ الاجتماعى لكبار الملاك أيضا . ومن ثم أصبح شعارهم : « الاتفاق مع الاحتلال بأى ثمن » .

وقد أحس الانجليز بهذا الانقسام منذ اللحظة الأولى ، فبعد أيام من نشوب الثورة ، زحف كيرزون وزير خارجية انجلترا يقول فى مجلس العموم : « إن

الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية في مجيئ رشنى وعدلى إلى انجلترا .. فإتنا نرى دائماً أن من أهم الأمور أن تنفق معهم على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية في مستقبل الأيام . أما الحال مع سعد زغلول ، فيختلف كل الاختلاف .. لأنه هو وأنصاره هم الذين دبوا هذه الاضطرابات .. هم قوم غير مسئولين . غرضهم إخراج الانجليز من مصر .. فلا سبيل للمناقشة معهم ..

... وازداد هذا الانقسام هوة ، حينما عرض ملتر مشروعه على قيادة الوفد في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في لندن .

وقد وصف ملتر نفسه جوهر هذا المشروع في حديث لمخلال المفاوضات: « إنا الآن في مصر واضعون يدينا على كل شيء ... ونريد أن نتخلى عنها في مقابل شيء واحد . هو أن تعترفوا بمركزنا ... لأنه الآن فعلى ، ونريد أن يكون شرعياً ، مستنداً إلى قوة عسكرية . نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة عام ، وهى الآن في قبضتنا فملاً ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعياً بقبولكم » !!

أى أراد ملتر بمشروعه أن يحافظ على جوهر الاحتلال والاستعمار... وأن يضمن عليه الصفة الشرعية !!

وكان عدلى يلعب في هذه المفاوضات لعبة الوسيط البارح بين سعد والانجليز ، ففي جلسة من جلسات المفاوضات ، يلتفت ملتر إلى عدلى ، ويقول له بالانجليزية التى لا يعرفها سعد :

— ألا يكف هذا الرجل (أى سعد) عن عذابه ؟

— لا فائدة .. هكنا كان رد عدلى .

ويضغط عدلى ، ويضغط أنصار عدلى في قيادة الوفد على سعد ، ويتأزم الموقف ، فيقترح البعض خروجاً من المأزق أن يعرض المشروع برمته على الأمة لتقول كلمتها فيه .

ويكتب سعد في خطاب سرى إلى أعضاء الوفد في مصر : « إنا لست من رأى المشروع ... لأنه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره

الاستقلال .. وباطنه الحماية ... ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ... لأسباب قامت عندهم ... أهمها عدم وجود السند والتصير لنا في الخارج ، وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وإنى أعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن أن تغلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال .

وأوفد أربعة من أعضاء الوفد ، هم : محمد محمود ، أحمد لطفي السيد ، على ماهر عبد اللطيف المكباتي — كي يتولوا مهمة عرض المشروع على الأمة .

وذهب الأربعة إلى مصر يستفتون الأمة في المشروع ، فلم يكتفوا كما وصفهم وزير خارجية بريطانيا « بشرح المشروع لحسب ، وإنما حذبوه لأشيائهم » ! وعقد الأعضاء القدامى للجمعية التشريعية التي كانت مكونة أساسا من كبار الملاك في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ اجتماعا لبحث المشروع ، وأقر منهم المشروع خمسة وأربعون ١ وامتنع منهم اثنان من إبداء الرأي ، وعارضه اثنان فقط ! هذا في الوقت الذي بدأت فيه تتوالى رسالات سعد السريّة إلى النحاس والجزء الثوري من الوفد جاء فيها :

« اشتد الخلاف في الوفد اشتدادا تعذر تلافيه ... لأن هذا الخلاف لا يرجع إلى أسباب شخصية .. ولكن يرجع إلى الاختلاف في الغاية والشعور ، فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل .

بل أكثر من هذا ، نرى سعد يحدد طبيعة هؤلاء المخالفين له في الرأي فيقول : « إن حزب الأمة عاد إلى بدايته . و انتهى إلى غايته ... إن الله لا يصلح عمل المفسدين » .

بل نراه يكشف صلاتهم بالإنجليز ، فهو يقول : « لقد كتب لورد ملتر خطابا لبعض أصدقائه يبدى نسخة منه ، جاء فيه أن أصحاب زغلول باشا بذلوا آخر ما في وسعهم لإقناعه بالقبول فلم يقتنع ... فن أين علم لورد ملتر بهذا المسمى ؟ ليس مني بالطبع ، !

كان حتما أن يقوم الانقسام في داخل الوفد .

فمثلوا كبار الملاك في داخل قيادة الوفد ، قد انسحبوا متهمين أول فرصة

وجاءت هذه الفرصة حين أصر سعد في عام ١٩٢١ أن تكون له رئاسة هيئة المفاوضات الرسمية ، وأن يكون للوفد أغلبية هذه الهيئة . كما أصر سعد على مبادئ معينة للاشتراك في وفد المفاوضات : والوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الداخلي والخارجي وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء في المفاوضات .

وأبى سعد أن تكون رئاسة المفاوضات وأغلبية هيئتها من وزارة ، وصفها بأنه قد « عينها السلطان ، بل عينها المندوب السامي أيضا ... والسلطان فؤاد يمثل سلطة الحماية ... ورئيس الوزارة المصرية ليس إلا موظفا من موظفي الحكومة الإنجليزية يسقط ويرفع بإشارة من المندوب السامي » — أى لو تركت المفاوضات لوزارة كهذه فكان « جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس » .

وكان سعد محقا في كل هذا ، ولكن ممثلي كبار الملاك في قيادة الوفد انتهزوا هذه الفرصة فأعلنوا استقالتهم من الوفد ، احتجاجا على موقف سعد من وزارة عدلى . فاستقال محمد محمود باشا وحمد باشا الباسل وأحمد لطفي السيد بك ومحمد علي علوبة بك وعبد العزيز فهمي بك وحافظ عفيفي بك وعبد الخالق مذكور باشا وجورج خياط بك .

وفي أكتوبر ١٩٢٢ ، كون المنقسمون حزب الأحرار الدستوريين تحت رئاسة عدلى .

ووضع هذا الحزب — كما يصفه الراقى — « قاعدة التساهل مع الانجليز ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ، ويسمونها كياسة .. ولم يذكر في برنامجهم كلمة الجملاء .. » . ولم يتألف « استنادا إلى تأييد الشعب ، بل ارتكنا على سلطة الحكومة ... ومن ثم جاء تغليب لسلطة الحكومة على سلطة الشعب ، وميله إلى إهدار سلطة الأمة كي يصل إلى مناصب الحكم » .

« وكان وجود هذا الحزب — كما يقول الراقى أيضا — موضع اطمئنان السياسة البريطانية ، إذ كانت تهدد به كل هيئة نياية لا تميل إلى التسليم في حقوق البلاد ... »

لقد كان هذا الحزب متابع لـ حزب الأمة قبل الثورة ، نفس السياسة ويكاد

يكون نفس الأشخاص .

فمحمد محمود باشا هو ابن محمود باشا سليمان ، أحد مؤسسي حزب الأمة .
وحسن عبد الرازق باشا عضو مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين هو أحد
مؤسسي حزب الأمة أيضاً . وأحمد لطفي السيد أحد المؤسسين لحزب الأحرار ،
كان رئيس تحرير الجريدة ، لسان حزب الأمة ...

وكانت استقالة عملي كبار الملاك من قيادة الوفد إيذاناً بمرور هذه القيادة كمثلة
للرأسمالية الوطنية في المدن والريف ، والمتقنين الوطنيين من أبناء هذه الرأسمالية .
لقد دعا سعد يوم ٧ ديسمبر الأمة إلى مواصلة الجهاد لإثرفشل مفاوضات
عملي — كيرزون ، وختم نداهه بقوله : « شعارنا : الاستقلال التام أو الموت
الزؤام » . لأنه لأول مرة يبرز هذا الشعار على لسان الوفد .

واعتقل سعد للمرة الثانية ، فاتخذ الوفد قراراً بمقاطعة التجارة الإنجليزية .
وكانت هذه السياسة خير معبر عن طبيعة القيادة الوطنية لثورة ١٩١٩ . قيادة
التجار وأصحاب المصانع وأثرياء الفلاحين إذ دعا الوفد في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢
إلى مقاطعة البنوك الإنجليزية — و « أن يودع المصريون أموالهم في بنك مصر » كما
أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ
رأسماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له أن يساعد
في إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية ، ويجب
تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها ، وتشجيع الإقبال عليها ،
ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري ، أما التاجر الإنجليزي فيجب مقاطعته
مقاطعة تامة . ولكن يجب أن يعطى للتجار المصريين مهلة لتعريف ما عندهم
من البضائع الإنجليزية ، مهلة ستة شهور للنسوجات ومواد البناء وماشا كلها ،
وثلاثة شهور للواد الغذائية وما في حكمها ، ثم يجب تعصيد الثبان المصريين
على القرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء ، المصدرين منهم والموردين ،
.. إن مصالح الطبقة واضحة في هذه الدعوة ، طبقة التجار والصناعة المصرية
الناشئة التي تعارض مصالحها مع الاستعمار .

يل أكثر من هذا ، نرى الوفد يشير إلى الجلاء لأول مرة منذ تكوينه ،

بعد أن كان يسكتى بعبارة « الاستقلال التام » .

فهو يعتقد في ٢ فبراير ١٩٢٢ بياناً لثروت باشا فيقول : « ومن أخطر الأمور في هذا البيان ... أنه أغفل أم المطالب ورأسها ، ألا وهو الجلاء ... إنه لن يمكن إغفال طلب الجلاء في برنامج وطني يقصده الوصول إلى الاستقلال » .

قارن هذا البيان بالصيغة الأولى التي وضعها الوفد للتوكيل : « أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة لاستقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تشرها رايته دولة بريطانيا العظمى » .

بل قارن بين موقف الوفد المصري إزاء مشروع ملتر سنة ١٩٢٠ قبل انقسام كبار الملاك عنه ، وبين موقفه في سنة ١٩٢٤ أثناء مفاوضاته لماكدونالد ، وبعد انقسام ممثلي كبار الملاك عن قيادة الوفد .

لقد ذهب سعد إلى لندن في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد ، فلم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات . فقد طلب سعد سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعوها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس ، ثم طلب إلى جانب ذلك زوال السيطرة البريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما على العلاقات الخارجية . فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات ، وانتهت المحادثات على إثر ذلك .

قارن بين موقف سعد هذا في ١٩٢٤ بموقف الوفد المصري حين تقدم بنفسه بمشروع في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ جاء فيه : « يوافق الطرفان على عقد محالفة دفاعية ، تعهد فيها بريطانيا بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل معتد ، وعند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أية دولة أوروبية ، ولو لم تكن سلامة القطر المصري ذاته في خطر مباشر ، فإن مصر تعهد بأن تقدم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حريياً من تسهيلات — كما تعهد مصر فوق هذا ألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى ، دون الاتفاق مقدماً مع بريطانيا العظمى » ١

« ولبريطانيا أن تنشئ على مصاريقها بالشاطئ الآسيوي لقتال السويس نقطة عسكرية للساعدة على ماعساه يحصل من الهجمات على هذا القتال » .

إن الفارق عظيم بين مطالب الوفد في سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٤ ..
 إن قيادة الوفد بعد انفصال كبار الملاك من جهة ، وتحت ضغط الثورة
 الشعبية وارتفاع الوعي من جهة أخرى ، قد أصبحت أكثر تعبيرا عن مصالح
 الرأسمالية الوطنية في المدن والريف . وقد كانت مصالح هذه الرأسمالية بعكس
 الاقطاعيين متضاربة مع مصالح الاستعمار ، ومن ثم كان الوفد أقرب إلى التعبير
 عن الأماني الوطنية لمجموع الشعب في ظرف تاريخي معين .

ولهذا كان الوفد يعتبر نفسه قائد الشعب المصري كله بكافة طبقاته وفئاته .
 وقد عبر سعد عن هذا الاتجاه ، في حفلة أقامتها له نقابة عمال شركة السكك
 الحديدية ، وواحات عين شمس يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٤ إذ قال : « أفرح
 كثيرا وأسر كثيرا ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة
 العالية فقط ، بل هي منبثة أيضا وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حاسدا
 « طبقة الرعاع » . وأفتخر بأنني من الرعاع مثلكم .. ولو كانت هذه الحركة
 قاصرة على الطبقة العليا ، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار ،
 ولما انتصر المبدأ الوطني . فطبقة الرعاع هي الطبقة الأكثر عددا في الأمة ،
 والتي ليس لها صالح خاص ، والتي مبدؤها ثابت على الدوام . مبدؤها الاستقلال
 التام لمصر والسودان . إن الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف في المنصب
 العالي إذا قال : « بحبي الوطن » . قائما يقول « تحبي وظيفتي أو مصلحتي » ، ولذلك
 رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح ، ومن ذوي الوظائف ، تقلبوا أو تغيروا ..
 ولكن : الرعاع ، أمثالك ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم . »

وقد عبر سعد بهذا ، في بساطة ساحرة ، عن الواقع الذي لمسه بنفسه .
 إن العمال والفلاحين من أسلب الطبقات عودا في كفاحها الوطني ضد الاستعمار
 ومن أجل الاستقلال ، بعكس أصحاب الأموال وأصحاب الوظائف الكبيرة .
 ولكنك رغم هذا تحس بالتناقض القائم بين هذه الرأسمالية الوطنية الثائرة ،
 وبين الطبقات الشعبية ، إذ يقول سعد في نفس الخطبة : « لا يطرب سعي أكثر
 من أن أرى رجلا فقيرا لا قوت عنده يتأذى : « ليحي الوطن » . وليس يطمع
 في شيء إلا أن يعيش كما هو ، !!

هنا موطن الضعف في القيادة الرأسمالية للحركة الوطنية . فليس هناك من رجل فقير ، عامل أو فلاح يريد أن يعيش كما هو فقيرا فقرا بشعا ، سواء من الناحية المادية أو الثقافية . وإذا لم ترتبط الحركة الوطنية برفع مستوى العمال والفلاحين . فسرعان ما تفقد قوتها الدافعة ، وسرعان ما تنعزل القيادة عن القاعدة الجماهيرية ، فتفشل القيادة بذلك في دفع الحركة الوطنية إلى الأمام . وهذا ما حدث كما سترى بالنسبة للوفد .

الفضل الخامس

نتائج الثورة

— ١ —

ماحققته الثورة

١ — إلغاء الحماية

استطاعت ثورة ١٩١٩ أن تحقق بعض نتائج إيجابية. لقد اضطرت الاستعمار ، وأقبحه راغم ، إلى إلغاء الحماية .

لقد جاء تبليغ اللورد اللني في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ : « إن نظام الحماية قد أصبحت علاقة غير مرضية ، !

وكان أن صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أعلنت فيه إنجلترا إنهاء الحماية البريطانية على مصر ، وأن تكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكن الحكومة البريطانية احتفظت بتولى الأمور التالية بصورة مطلقة :

١ — تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

٢ — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

٣ — حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

٤ — السودان .

لقد كانت هذه التحفظات من شأنها أن تجعل استقلال مصر من الناحية السياسية ، إسمياً أكثر منه واقعياً .

كما أن بقاء قوات الاحتلال ، والقبضة الاستعمارية على اقتصاد البلاد ، جعل من مصر شبه مستعمرة فعلاً .

ولكن إلغاء الحماية على كل حال كان خطوة إلى الأمام .

٢ - اعمور الدستور والحياة النيابية

كما استطاعت الثورة أن تجبر الاستعمار والسراى وأمرأ الإقطاع على وضع دستور وإقامة حكم نيابى . فألفت لجنة لوضع الدستور فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، وكانت اللجنة ممثلة أساسيا من كبار الملاك وكبار المالين ، ولم يمثل فيها الوفد ولا الحزب الوطنى .

لقد وضع الدستور وسعد زغلول معتقل فى سيشل ، وأعضاء الوفد يحاكون أمام محكمة عسكرية بريطانية .

ورغم أنه جاء دستورا ممثلا لمصالح هذه الطبقات أكثر منه دستور شعبى ، إلا أن فؤاد لم يكن راضيا عنه ، وكان ناقا على ما أسماه انتقاص لسلطة الملك ؟ وكـم حـبـك من مناورات ومؤامرات لمسـخ الدستور ، قبل أن يظهر إلى الوجود ، وكـم حاول التدخل ، ولكن الضغط الشعبى والحملات الصريحة ضد محاولات الملك لتعديل الدستور ، أرغمته على إقراره كما هو .

لقد قال عبد العزيز فهمى فى خطاب له مفتوح لرئيس الوزراء يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٢٢ :

« إن سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة ، هى أهم ما تسمى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها ... وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنفاذها من براثن هؤلاء الأمراء ... إن السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الاكليز بعد الجهود والتصميمات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ... ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم ، فهبونها غنيمة باردة لأمرأ البيت المالك . فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ، ومتعاقد أصيل فيه . ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء ، كهولا وفتيانا ، حتى الأجنة فى بطونهم . »

وجاء الدستور مشوها رغم هذا ، لايحقق للأمة سلطانا حقيقيا . فللملك حق حل مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وللملك تأجيل انعقاده (مادة ٣٩) ، وللملك حق إصدار مراسيم فى حالة غيبة البرلمان (مادة ١١) ، والمالك يعين

الوزراء ويقيلهم (مادة ٤٩) .

ثم هناك مجلس شيوخ ، يعين الملك خمسمهم وينتخب الباقون من لا يقل دخلهم السنوى عن ١٣٥٠٠ جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية والملوك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠٠ جنيها مصرياً في العام (مادة ٣٨ فقرة ٢) .

ورغم هذا كله فقد كان خطوة إلى الأمام . وكان يتيح للشعب أن ينظم صفوفه ، وأن يتقدم في حركاته الثورية ، وأتاح هذا فملاً في الفترات القليلة التي طبق فيها ، فكان الشعب يتدنس بعض الشيء ويفوز بقليل من مطالبه كما كانت الحياة البرلمانية بمثابة مدرسة يكشف فيها أعداءه وأصدقائه . ولكن الاستعمار والسراى والإقطاعيين وكبار رجال المال عملوا على تعطيل الدستور المرة تلو المرة ، بل على تعطيل الحياة النيابية بأسرها ، على تزييفها وأطبخ انتخاباتها وتدخل رجال الإدارة السافر في هذه الانتخابات ، والاتجاه إلى القوة والبطش . لقد فرض دستور سنة ١٩٢٣ على الشعب ، ولم يؤخذ رأيه فيه ، سواء في لجنة تأسيسية أو غيرها . ولكن سرعان ما أصبح الشعب أشد الناس استمساكاً به وإصراراً عليه ، وأصبح الدستوريون والسراى أشد الناس عداً له ، فوصفه زعيم الدستوريين والملم بمعض عام واحد على وجوده بأنه « ثوب فمفاض » ، ولم يتأخروا عن تعطيله وتزييفه هم والملك في أكثر من مناسبة !

٣ - نهضة صناعية وتجارية

وكان من أهم ثمار الثورة المصرية البدء في إنشاء صناعة وطنية قوية ، فقام بنك مصر عام ١٩٢٠ في غمار الثورة المصرية نفسها ، ووسط المظاهرات والاضرابات السياسية . وظهر أول مشروع صناعى له في ١٩٢٢ ، ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى أنشأ عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة فوق النظم الحديثة . وارتفعت المودعات فيه بشكل مستمر حتى بلغت ١٧ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٣٨ .

ولم يكن تطور بنك مصر وشركاته بالأمر السهل . فقد قامت الذئاب

الإحتكارية الأجنبية تحيطه من كل جانب ، وتحاول أن تضيق عليه الخناق ، لتنتهى إلى التهامه . ولكن البنك استطاع أن يصمد ، وبخلاف كافة البنوك الأخرى الأجنبية ، بما فيها البنك الأهلى ، وضع بنك مصر هدفا له تشجيع الصناعة والتجارة المصرية . ورغم أن رأس مال البنك لم يتجاوز المليون من الجنيهات ، إلا أنه استطاع أن يؤسس ١٨ شركة بلغت رؤوس أموالها سبعة مليون جنيه .

كما قام اتحاد الصناعات عام ١٩٢٤ يضم أحباب الأعمال في التجارة والصناعة ، المصريين والأجانب على السواء ، وقد وضع على رأس مطالبه ، تعديل السياسة الجمرية وإنشاء وزارة للتجارة والصناعة .

وأصدرت الحكومات المصرية المتعاقبة وخاصة الوفدية منها تعليمات مختلفة في سنوات ١٩٢٢ و ١٩٢٨ و ١٩٣٠ بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت مع الأجنبية في الجودة والمتانة ، ولوزاد ثمنها بنسبة ١٠ ٪ وذلك في العطاءات الحكومية .

وانتهت الاتفاقات الجمرية التي كانت تربطنا بنظام معين مع عدد من الدول في سنة ١٩٣٠ . فكان أن قررت الحكومة الوفدية إلغاء النظام الجمرى القائم ، وإقامة نظام جديد ، يحمى الصناعة الوطنية الناشئة ، بأن يفرض ضرائب عالية نسبيا على المصنوعات الخارجية التي يمكن صنعها محليا .

فكان هذا القرار نقطة تحول في تاريخ الصناعة المصرية . إذ وفر لها حماية لا بد منها إن أرادت أن تستقر وتقف على قدميها .

ثم كانت معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الأجنبية ، مما أفسح المجال أيضا أمام الصناعة الوطنية لتنافس الصناعات الأجنبية القائمة في مصر .

إن تاريخ معظم الصناعات الهامة القائمة ، إنما يرجع إلى ما بعد سنة ١٩٣٠ أو ما بعد سنة ١٩٣٧ .

فقد ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية من ٧ مليون جنيه سنة ١٩١٩ إلى ١٠ مليون سنة ١٩٣٠ ثم إلى ٢٢٠٥ مليون سنة ١٩٣٦ و ٢٤٠٥ مليون سنة ١٩٣٩ ، أى الضعف في عشرين عاما .

كما زادت رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات التجارية من ٢٠٣ مليون جنيه في سنة ١٩٢٩ إلى ٢٢٠٢ مليون جنيه في سنة ١٩٣٠ .
 وزاد الاهتمام بالتعليم الصناعي ، فارتفع عدد الطلبة في المدارس الصناعية من ٦ آلاف في سنة ١٩٢٥ إلى ٢٧٠٥ ألف عام ١٩٣٧ .
 وكان أن ارتفع إنتاج المنسوجات القطنية من ٢٤ مليون مترعام ١٩٣٠ إلى ٢٠٠ مليون مترعام ١٩٣٩ . أى أكثر من سبعة أضعاف في تسعة أعوام .
 وزاد إنتاج الغزل من ٢٠٩ مليون طن سنة ١٩٣٩ إلى ٢٣٠٩ مليون طن عام ١٩٣٩ .
 وزاد إنتاج السكر المحلي من ١٤٠ ألف طنا سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠٩ ألف طن سنة ١٩٣٧ .
 ونقصت الواردات الأجنبية من الصابون من عشرة آلاف متوسط سنوات ١٩٢٤ - ١٩٢٨ إلى ٣ آلاف طن في عام ١٩٣٧ نتيجة زيادة الإنتاج المحلي .
 وكان أن زاد عدد العمال في أم الصناعات من ٢٩٨ ألف عاملا وفق إحصاء ١٩٢٧ إلى ٣٤١ ألف عامل في سنة ١٩٣٧ .

٤- نهضة اجتماعية وأدبية

كما أن ثورة ١٩١٩ حققت ولا شك نتائج اجتماعية لها أهميتها ، لقد كانت لبداً في تحرير المرأة ، فالمرأة المكافئة في المظاهرات ، والمرأة المستشهدة في الصراع الوطني ، خرجت لأول مرة سافرة ، واضطرت الرجل أن يفسح لها مكاناً في كافة مراحل التعليم ، وفي معظم الوظائف ، وكان هذا كسباً كبيراً للجمع المصري .
 كما أنه في غمار الثورة ، نهضت الموسيقى المصرية والأغاني الشعبية كما لم تنهض من قبل ، ويكنى أن نذكر الموسيقى سيد درويش ، ثم بدیع خيري و يرم التونسي .
 لقد أخذت ألحانهم وأناشيدهم تتناول الموضوعات التي تشغل بال الشعب ، وتعبر عن واقعه وتلهب حماسه ، دون كلفة .

وإليك مثلاً لحن سيد درويش :

| | |
|---------------------|-------------|
| مصر دائماً بتناديك | قوم يا مصرى |
| نصرى دين واجب عليك | خد بشا مصرى |
| قبل ما يروح من إيدك | رد سدى |
| روح هدر قدام عنك | أوعى مجدى |

..

| | |
|------------------------|-------------|
| كل أحوالك عجب | ليه يا مصرى |
| وانت ماشى فوق دهب | تشكى فقرك |
| طول ما فيها انت يانيل | مصر جنة |
| لم يعيش أبداً ذليل ... | عمر ابنك |

ومنها لحن لأبطال المظاهرات :

| | |
|----------------------------|-------------------------|
| ولا خفنا عذاب فى جهاد باهر | « لا نسجون ومدافع رشاشة |
| ع الجرح ونرجع نتظاهر» | تنصاب برصاص تربط شاشه |

ومنها لحن حماسى :

| | |
|------------------------------|-------------------------|
| وآدى الساعة، دى ساعة الخيالة | دقت طبول الحرب ياخياله |
| نظرة ما فيش بعدها إلا اندفاع | أنظروا لأهلكم نظرة وداع |

والطلبة الذين تحفظتهم السجون . يغنى لهم سيد درويش :

« يا عم حمزه .

إحنا التلامذه .

ما يهمناش من السجن ده ، ولا المحافظة .

واخدِين عالعيش الخاف ، والثوم من غير لحاف ... »

ومنها لحن عمال السلطة :

| | |
|-------------------------------|------------------------|
| رحنا وجينا بالسلامة | سالة يا سلامة |
| وشقنا الديناميت بعيننا | شفنا الحرب وشقنا الضرب |
| إلا وطننا ما يهوش علينا ... » | مهما يكون كله يهون |

ثم في لحن آخر نجد تساؤل الرأسمالية الناشئة :

ثروتنا في الاقتصاد وفي كوارنا وفي أوقاتهم
حاطينها في إيدن أفريقية أهم يا فرحتنا بكثرهم
المصري أولى بقرش المصري يفضل في بلده ما يتبعزقش
م بما لهم واحنا بروحنا دي إيد لوحدها ما تصفقش،

كما تبلورت نهضة أدبية شاملة ، في القصة والشعر والمقالة الصحفية والنقد الأدبي على أيدي طه حسين وتوفيق الحكيم وهيكال والعقاد والمازني .

كما زاد عدد الطلبة في المدارس من ٣٢٤ ألف عام ١٩٢٣ إلى ٩٤٢.٠٠٠ عام ١٩٣٣ أى قرابة ثلاثة أضعاف في مدى عشرة أعوام ، ثم إلى ١.٥٦٣.٠٠٠ في ١٩٣٩ - ١٩٤٠ .

كما زادت ميزانية وزارة المعارف العمومية من ١٦٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٠ حين كانت تمثل ٤٪ من الميزانية فقط إلى ٢٩ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، وبذا أصبحت تمثل ٢٣٪ من الميزانية .

كما زاد عدد طلبة الجامعات من لا شيء تقريبا في ١٩١٣ إلى ٤١.٠٠٠ طالبا عام ١٩٥١ .

لقد كانت هناك ولا شك نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية .

- ٢ -

ما لم تحققه ثورة سنة ١٩١٩

١ - سيطرة الاستعمار

ولكن ثورة ١٩١٩ فشلت في تحقيق كثير من أهداف الحركة الوطنية .

(١) فقد استمر الاحتلال قابعا . واستمرت السلطة السياسية في يد المندوب السامي ، يقيم الوزارات ويقعدها ويتدخل في أبسط شئون البلاد الداخلية . كان يكفي أن يقتل السير لي ستاك ، سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . حتى يرسل إنذار بريطاني ، أن تدفع الحكومة

المصرية غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، وأن يسحب الجيش المصرى من السودان ، وأن يبقى المستشار المالى والمستشار القضاى (وكلاهما انجليزيان طبيعا) ، وأن تحترم سلطتهما ، وأن يحترم نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية ؛ وأن تقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ، وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، تتخذ حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) التدابير اللازمة فى الحال لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

ولم تنتظر حكومة جلالة الملك البريطانية الرد ؛ وإنما أصدرت التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية !

وكانت هذه خطوة لتقويض الحياة الدستورية الناشئة التى فاز بها الشعب إثر ثورة ١٩١٩ قبل أن يمضى عليها عام واحد . ثم للبدء فى سلسلة انقلابات ضد الدستور وضد الحريات !

وكان يكفى أن يفكر البرلمان المصرى فى زيادة وحدات الجيش المصرى وتحسين أسلحته ومهامه وترقية التعليم فى المدرسة الحربية والحد من سلطة المفتش العام الانجليزى حتى تحتج انجلترا ، وحتى ترسل وارجهما إلى الاسكندرية وبورسعيد عام ١٩١٧ ، فتضطر الحكومة المصرية للراجع ، ومد خدمة سبنكس باشا المفتش العام للجيش ومنحه رتبة فريق وتميين وكيل انجليزى له ، وتعيين ضباط انجليز جدد بالجيش .

وما أن ينظر مجلس النواب فى تعديل قوانين الاجتماع والمظاهرات وتخليصها من القيود الاستعمارية ، التى فرضت عليها ، حتى يأتى إنذار من الحكومة البريطانية إلى الحكومة الوفدية فى ١٩ أبريل سنة ١٩٣٨ بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا ، بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر . ويستمر الإنذار يقول فى وقاحة : « وما لم يصله الرد قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو ، فإن الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى الحالة تستدعيه » ! !

فتضطر وزارة الوفد ، « مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى اتفاهم — كما جاء فى ردها ! — إلى تأجيل المناقشات فى مشروع القانون إلى دور الانعقاد

القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك .

.. لإذلال مصر ، والتجاء إلى استخدام القوة السافرة ، في أبسط المناسبات وتهدد المظاهرات في كل مكان ضد تصف وزارة صدق سنة ١٩٣٠ وتخطيها للحياة النيابية ، وكان مستحيلا أن يصل صدق إلى الحكم دون رضا الانجليز ، ومع هذا يسارع رئيس الوزارة البريطانية بإرسال تبليغ يحمل مسؤولية الأمن على كل من الوزارة الصديقة والنجاس ، وتصدر الأوامر إلى بارجتين حريتين بالتحرك إلى الاسكندرية ، بحجة المحافظة على أرواح الأجانب !!
.. لقد استمر الانجليز الحكام الحقيقيين في مصر ، وإن تركت السلطة الاسمية لحكام من مصر .

.. وقد كان مصدر السيطرة الانجليزية ، قبضتهم على الجيش المصري ، وقبضتهم على البوايس المصري ، فقد كان رؤساء ومفتشو أخطر جهازين للدولة في يد الانجليز ، فكان الجيش والبوايس يستخدم باستمرار لضرب الحركة الوطنية ، ولفرض الإرادة البريطانية ، كما كان أخطر مصدر للسيطرة الانجليزية هي قوات الاحتلال ذاتها .

فقد قال لورد لويد في كتابه « مصر منذ عهد كرومر » .

... « إنه من السخف المطبق أن تنصرف كما لو لم يكن لقوة الاحتلال البريطانية من وجود ، إن وجود هذا الجيش يعطينا بلا شك إمكانية السيطرة على مصر . . . ومن العبث النقاش في أنه لا نية لنا في استخدام موارد قوانا . وليس هناك من مصرى يمكن أن يكذب حواسه فيقبل هذا الزعم ولو اللحظة . إن مصر لا تنتظر منا أن ننسحب إلى خيامنا ، ولا تقوم بدور في صراعها السياسى ، !!

ولم تكن مصدر السيطرة البريطانية قوات الاحتلال لحسب ، والقبضة على الجيش والبوايس المصرى فقط ، وإنما كانت هناك السيطرة الاقتصادية ، على قناة السويس والبنك الأهلى ، فقد كان بنكا مصرى بالاسم انجليزيا بالفعل ، يدار من لندن لا من القاهرة ، ثم بقية الشركات الاحتكارية الأجنبية .
وكانت خطة الاستثمار واضحة رتيبة لا تكاد تتغير ، هي الاستعانة دائما

بالسراى وبالتستوزين وبيعض رجال المال ، ثم بالسعدين فيما بعد ، لتحقيق مكاسبه وتدعم سيطرته ، كلما أحس بخطورة الحركة الوطنية ، وبثغام الغنط الشعبي ، وجراء مطالبه .

فاذا ما أدرك أن الشعب يوشك أن ينفجر ، أو أن الثورة وشيكة الوقوع أو أن خطراً أجنبياً يهدد مراكزه ، استعان بالوفد لتهدة الشعب الثائر ، أو لدفع خطر خارجى أو لصيغ مركزه بالطابع الشرعى فى شكل معاهدة .
فاذا أدى الوفد مهمته ، فرعان ما يركله من الحكم ، ليأتى بما أسى حكومة الأقلويات وحكومة السراى .

٢- سيطرة الاقطاع

وكما أن ثورة ١٩١٩ لم تستطع أن تقضى على السيطرة الاستعمارية ، فهى أيضا لم تستطع أن تقضى على سيطرة الاقطاع ، وعلى رأسه السراى .
فقد زاد عدد الأراضى التى يملكها الملك والأمراء والنبلاء حتى قاربت نصف مليون من الأفدة .

واستمر ٢٠٤٢٠ مالكا فى سنة ١٩٣٦ يملكون قرابة مليونين ونصف مليون فدان من مجموع الأراضى المصرية البالغ عددها خمسة ملايين ونصف مليون فدان . . وكان لهذه السيطرة الاقتصادية انعكاسها السياسى ، فالاستقلال الاسمى الذى فازت به مصر نتيجة ثورتها فى ١٩١٩ ، ذهبت ثماره إلى السراى وحزب الأحرار الدستوريين ، حزب كبار الملاك . والفئات من السلطان الذى سمح به الانجليز تحت ضغط الشعب وثورته ، احتكره هؤلاء .

وقد تأمرت السراى وكبار الملاك مع قوات الاحتلال من أجل تقويض الحياة النيابية والقضاء على الدستور ، وحكم البلاد حكما إرهابيا ، بلا دستور وبلا برلمان أحيانا ، أو بدساتير مزيفة وانتخابات مطبوخة أحيانا أخرى .
فلم يتح الوفد ، وهو حزب الاغلبية ولا شك ، أن ينفرد بالوزارة أكثر من ست سنوات وثمانية شهور ، وذلك فيما بين ١٩١٩ ، ١٩٥٢ ، ست سنوات متقطعة خلال أربعة وثلاثين عاما ! كان عمر الوزارة الوفدية فيها يستغرق

أحيانا ثمانية شهور ، أو ثلاثة شهور أحيانا أخرى ، أو سنتين وبضعة شهور على أكثر تقدير .

وحق في هذه السنوات الست المتقطعة التي كانت الوزارة فيها للوفد ، فقد كانت تقام في سبيله ألوان من المؤامرات والمناورات والعقبات من جانب السراي ومن جانب الاستعمار ، ومن جانب كبار للملاك ، فكانت تمرقل معظم المشروعات التي يتقدم بها ، وتعطل كثيرا من المراسيم ، كقانون عاكة الوزراء ، وقانون الاجتماعات ، وقانون زيادة عدد الجيش . وكانت الصفة العامة للحكم الوفدي ، هو سلسلة لا تنقطع من الأزمات ، سرعان ما تنتهي بإقالة أو استقالة الوزارات الوفدية ، بحيث لا يمكن أن نقول أن حزب الرأسمالية الوطنية استطاع حقا أن يشكل سياسة مصر الداخلية أو الخارجية ، أو ينفذ برامجه التي تتفق ومصالحه . لقد كان الحكم الفعلي طوال ٣٤ عاما في يد السراي وكبار الملاك وكبار رجال المال تحت سيادة انجلترا .

ونستطيع أن نقول أن مصر خلال هذه المدة كلها ، لم تمتع بالحياة البرلمانية العادية ، التي نراها في الدول الرأسمالية ، اللهم إلا في فترات ضئيلة محدودة من حياتها .

حقاً كانت تقوم هناك تناقضات ما بين السراي والاستعمار أحيانا ، أو ما بين السراي وحزب الأحرار الدستوريين .

ولكنها كانت مجرد تناقضات بين الأقسام المختلفة في داخل العصا به الحاكمة ذاتها . فقد رأى المندوب السامي لورد لويد مثلاً استفعال نفوذ السراي ونشأت باشا رئيس الديوان الملكي عام ١٩٢٥ ، واشتداد السخط ، لنشئ الانفجار الشعبي ، وأشار على الملك فؤاد باستبعاد نشأت ، فلي الملك صاغرا .

ورأت انجلترا في ١٩٤٢ ميول السراي نحو المحور فعلا ، ونحو إيطاليا الفاشية بشكل خاص ، وخشيت على مصالحها ، وخاصة ورومل على أبواب مصر ، والمظاهرات المدبرة تدور في الشوارع ، تهف بحياة ورومل ، فأصرت على بحىء النحاس باشا ، فخصيع الملك خوفاً على عرشه .

لم يكن في هذا التناقض بين مصالح انجلترا والسراي أى دليل على وطنية

السراى بأية حال من الأحوال ، وإنما كان تناقضا بينهما فى أهما يكون له الحكم المطلق على مصر .

كما كان يحدث تناقضات بين السراى وحزب الأحرار الدستوريين ، حزب كبار الملاك ، فقد اشترك هذا الحزب فى أول وزارة انقلاب ، أبطلت الحياة النيابية فى ١٩٢٥ ، وصرح رئيسهم إذ ذاك عبد العزيز فهمى : « لقد اشتغلت بـ لجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضاض . »

ولكن حدث بعض تناقض بين الأحرار الدستوريين وهم فى الحكم وبين السراى ، فكان أن طرد وزيرهم ، دون أن يقدم استقالته ، طرد كما يطرد أصغر موظف فى الدولة . ، وهنا وقف عبد العزيز فهمى ، نفس الرجل ، ليقول : « أنه من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار ، !

ورضى الحزب إثر هذا ، بالتحالف مع الوفد لإعادة الحياة النيابية . ولكن هذا الموقف من حزب كبار الملاك لم يكن حرصا منه على الحياة النيابية بتاتا ، ولا على الاستقلال ، فهو لم يتأخر فى سنة ١٩٢٨ عن إلغاء الحياة النيابية كلها ، وإعلانها بزعامة محمد محمود ، ديكتاتورية تستمر ثلاث سنوات قابلة للتجديد !

لقد كانت تناقضات بين الثلاث الذى يحكم مصر : الاستعمار والسراى وكبار الملاك .

ولكنها تناقضات لا تغير شيئا من تأمرها على الحريات والحياة الدستورية وحياتها لقضية الاستقلال .

٣ - سيطرة كبار رجال المال

وفى ظل الاستقلال الاسمى الذى فازت به مصر ، ظهرت نواة بارزة من كبار المالىين المصريين ، المتصلين أوتق اتصال بالشركات الأجنبية ، وبرؤوس الأموال الاستجمارية . إذ رأت هذه الشركات أنه من الخير لها أن تعين من بين أعضاء مجالس إدارتها بعض مستوزرين سابقين ، أو بعض كبار الموظفين

ليستخدموا جهاز الدولة في خدمة هذه الشركات .

كما أن بعض أثرياء التجار المصريين أمثال فرغلى ، وعلى أمين يحيى — رأوا من صالحهم التعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق مزيد من الأرباح . ومن ثم برزت فئة جديدة شاركت كبار الملاك ، الحكم تحت سيطرة السراى والاستعمار .

ويكفى أن نذكر بعض أسماء الوزراء ورؤساء الوزارات ، الذين لعبوا بجانب الأحرار الدستوريين ، دور الانقلابات الدستورية ، لنجدهم بلا استثناء ، أعضاء في مجالس إدارة شركات أجنبية ، تتخذ أسماء مصرية حيناً وتحفظ حيناً آخر بحسبيتها الأجنبية صراحة .

أحمد زبور

أول رئيس وزارة قامت بتحليم دستور سنة ١٩٢٣ ، كان عضواً في البنك الأهلى منذ سنة ١٩٢٥ ، ثم رئيساً للشركة المصرية الجديدة ذات الجنسية الانجليزية رسمياً ، ثم عضو مجلس إدارة شركة أراضى كفر الزيات وهى انجليزية ، وشركة سكة حديد مصر ، وشركة الامنيبوس المصرية ، وشركة أقطان كفر الزيات الخ ، وكانت كلها شركات ذات رؤوس أموال أجنبية بشكل عام وانجليزية بشكل خاص .

إسماعيل صرقى

جلاد الشعب ، الذى اشترك في معظم وزارات الانقلاب . كان عضواً في مجلس إدارة الشركة الانجليزية البلجيكية ١ وشركة الغزل الأهلية التى يرأسها سلفاجو (وهى شركة انجليزية أساساً) ، وشركة الملح والصودا التى كان مقرها الرئيسى فى لندن ١ وشركة وادى كوم امبو ، والشركة العقارية المصرية ، وشركة الأشغال والمباني التى كان يرأسها سينكس باشا مفتش عام الجيش المصرى سابقاً ، والشركة الانجليزية المصرية ، وشركة سلك حديد الفيوم ، ثم كان رئيس اتحاد الصناعات آخر الأمر ، ثم عضو شركة القنال ، وقد خدمها خدمة كبرى أثناء رياسته لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٦ .

حسين سرى

عضو مجلس إدارة البنك الأهلى ، وشركة كوم امبو ، وشركة المسكابس الحرة ، والبنك العقارى المصرى ثم عضو شركة القنال فترة من الزمن . وقد أدى لها خدمة أيضا أثناء وزارته .

حافظ عفيفى

عضو مجلس إدارة البنك العقارى المصرى ، وشركة المسكابس التى كان يرأسها كين بويد مدير الأمن العام سابقا ، وشركة السكر ، وشركة الملح والصودا ، والشركة العقارية المصرية ، ثم عضو البنك الأهلى منذ سنة ١٩٣١

على ماهر

عضو البنك الأهلى منذ سنة ١٩٢٩ ، وعضو مجلس إدارة البنك العقارى المصرى ، وهو مؤسسة انجليزية أساسا .

علمى عيسى

عضو شركة صناعة الطحن المصرية ويرأسها موديس كوهين .

سابا مبيتى

الوزير السعدى ، ورئيس البنك الإيطالى ، وعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة المصرية المالية والعقارية التى يرأسها كين بويد ، وشركة الفنادق الانجليزية الحبشية ، وشركة الجوت ونائب رئيسها كين بويد ، وشركة الأعمال والمباحث الأفريقية برئاسة البارون امبان .

محمد حافظ رمضان

رئيس الحزب الوطنى ، والذى تخلى عن مبادئ الحزب باشتراكه فى إحدى وزارة الانقلاب ، وكان نائب رئيس الشركة المصرية المالية للتجارة ، وعضو مجلس إدارة شركة مصر للهندسة والسيارات ، وشركة صناعة نسيج الألياف .

عبد الحميد بروى

عضو مجلس إدارة شركة سكك حديد مصر الكهربائية التى كان البارون امبان

نائب رئيسها ، وشركة الاسكندرية للزراعة ، وشركة الاسكندرية للتأمين ، والشركتان الاخيرتان مزيج من رؤوس الاموال المصرية والاجنبية .

.. وهكذا إذا قلبت أسماء وزراء الانقلاب، فلن تجد واحدا منهم إلا كان بشكل أو آخر عضوا في مجالس إدارة شركات أجنبية أمثال محمد توفيق رفعت، راغب حنا، نخلة المطيعي، توفيق دوس، محمد العشماوي، علي الشمسي، حافظ حسن، محمود شكرى، عطا عفيفي، جعفر والى، احمد مدحت يكن، محمد محمود خليل فؤاد أباطه، صادق وهبه، زكريا مهران، محمد افلاطون، حسن مظلوم الخ . هذه الحفنة من الباشوات والبكوات ، كانت تسيطر على مصر سياسيا ، منهم الوزراء ، ومنهم أعضاء مجلس الشيوخ ورؤسائه .

وهم جميعا أعضاء في مجلس إدارة هذه أو تلك من الشركات الأجنبية . هذه الفئة وأمثالها من كبار الماليين المتصلين أو متواصلين بالاحتكارات الأجنبية، اجتهدت أول الأمر أن تنشئ لها أحزابا مستقلة ، كحزب الاتحاد عام ١٩٢٥ الذى كان يرأسه يحيى ابراهيم باشا (من كبار الماليين) ونشأت باشا ، ثم حزب الشعب الذى كونه صدق باشا ١٩٣١ ، ولكن هذه الأحزاب فشلت فشلا ذريعا ، لقد نشأت في أحضان السراى وبقوة البوليس ورجال الإدارة ، فارتجعت في تضليل أحد ، وسرعان ما كانت تذبل وتموت بمجرد خروجها من الحكم .

ومن ثم اتبع كثير من كبار الماليين سياسة جديدة، هى البقاء خارج الأحزاب تحت ديافضة، المستقلين وتحت طلب السراى والاستمرار، كلما أراد انقلابا جديدا

٤ - ضعف الصناعة المصرية .

وقد كان لهذه السيطرة السياسية، سيطرة الاستعمار والقطاع وكبار رجال المال، أثره في عدم تقدم الصناعة المصرية ، التقدم المنشود لها في ظل استقلال حقيقى . لقد استمرت الصناعة المصرية صناعة استهلاكية أساسا ، صناعة غزل ونسيج وجلود وأغذية وسكر .

بل إن الصناعة المصرية ، رغم حمايتها بكل صنوف الحماية الممكنة، كادت تعرض في عام ١٩٣٩ إلى الإفلاس، فبنك مصر نفسه كاد يفلق أبوابه في أوائل

الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن أزمته راجعة إلى كثرة سحب المودعات إثر إعلان الحرب لحسب ، وإنما كانت راجعة أيضا - كما يقول الدكتور الجريتلي - إلى الأساليب الائتوائية والانتقامية الموجهة ضد البنك من جانب الوزارة القائمة إذ ذاك في تلك الفترة ، وزارة على ماهر ، ثم حسن صبرى .

وفي الوقت الذى كانت تحاك فيه المؤامرات من جانب هاتين الوزارتين لبنك مصر ، تراهما قد اشتركتا في مد امتياز البنك الأهلى قبل أن تنتهى مدة امتياز الأول بأكثر من ثمانى سنوات ! مما أدى إلى اغتباط الدوائر البريطانية الاستعمارية ، حتى لتقول جريدة «التيمس» : «يبدو كثيراً أن يمرض على البنك الأهلى شروط خير من الشروط التى عرضت عليه لو تركت المسألة حتى ينتهى امتياز سنة ١٩٤٨ ... إن الحكومة المصرية استطاعت أن توفق بين ما تدعيه الروح الوطنية من حقوق وبين ضرورة استمرار حالة البنك كنؤسسة كانت دائما تحت الرقابة البريطانية » ١ .

كما تنكس الخزون لدى شركة المحلة سنة ١٩٣٩ ، حتى كانت أن تغلس ، هذا في الوقت الذى لم تأخر فيه حكومة محمد محمود أن تعقد اتفاقا مع لجنة تمثل مصانع لانكشير الانجليزية ، أساسه زيادة حصة مصر من واردات النسيج البريطانية ، وقد صدق مجلس النواب الدستورى السعدي على هذه الاتفاقية في ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ !

... وقد وجدت الصناعة المصرية الكبيرة نفسها ، مضطرة لإزاه ضغط الاستعمار والشركات الاحتكارية الأجنبية ، أن تتعاون مع الرأسمال الأجنبي . فقد انضمت شركة مصر للبلاحة إلى مؤتمر ليفربول ، الذى يسيطر على نقل القطن المصرى إلى البلاد الأوروبية كي تفوز بحصة معينة من الملاحة . كما تكونت شركة مصر للتأمين بمعونة مؤسسة بورنج البريطانية ، وشركة التأمين الإيطالية .

كما أن مصنع الغزل للقطن الرفيع في كفر الدوار ، قد تم إنشاؤه هو وشركة البيضا بالاشتراك مع جماعة صباغى براودفور ، وهى من أقوى الاتحادات الاحتكارية في بريطانيا .

كما أن شركة مصر للحرير الصناعي ، قد تعاونت مع رأس المال الأمريكي ، ولها عضو أمريكي في مجلس إدارتها .

بل لو تصفحت مجالس إدارة معظم الشركات المساهمة المصرية في أعوام ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ لوجدت كثيرا من الاجانب يحتلون مقاعد إدارتها .

هذا الاتصال بالرأسمال الاجنبي من جهة ، وتلك السيطرة لكبار رجال المال المتصلين بالاحتكارات الاجنبية من جهة أخرى ، كان من شأنها توجيه الصناعة المصرية في الحدود التي لا تتعارض مع مصالح الرأسمالية الاحتكارية الاجنبية ، مع مصالح الاستثمار ، فاستمرت صناعة استهلاكية أساسا تعتمد في لانها ووقودها والمواد الكيميائية التي تحتاج اليها ، على الواردات الأجنبية التي كانت تبيعها لها الشركات الأجنبية بأعلى الاسعار .
ومن ثم استمرت الصناعة المصرية مهددة في صميم كيائها ، كما سنفصل ذلك فيما بعد .

— ٣ —

لماذا لم تنجح ثورة سنة ١٩١٩ في تحقيق أهدافها

لماذا لم تنجح ثورة سنة ١٩١٩ في القضاء على أعدائها الثلاثة : الاستعمار والإقطاع ، وكبار رجال المال المتصلين بالاحتكار الاجنبي ؟
إن ما يحدد نجاح ثورة في تحقيق أهدافها ، هو توازن القوى بين المعسكرين : معسكر الشعب ، ومعسكر أعداء الشعب .

وقد كان توازن القوى في غير صالح الشعب .

فقد كان النظام العالمي السائد هو النظام الرأسمالي ، تسيطر عليه خنة من الدول الكبرى الاستعمارية ، ولم يكن النظام الاشتراكي إذ ذاك إلا نظاما وليدا محصورا في نطاق دولة واحدة ، يحيط بها الأعداء من كل جانب .

وقد كان هناك على أرض مصر قوى الاحتلال مسلحة بالطائرات والدبابات والمدافع ، في مواجهة شعب مسلح بالعصى والأحجار وبعض البنادق القديمة !
وقد كان على رأس الدولة المصرية ملك ، يكتب لرئيس وزارته في ١٠

١ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، أن تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية فهو يدين بهذا العرش للمستمر ، وهو يحفظ لقوى الاحتلال هذا الدين في عتقه ، فيناسب الحركة الوطنية العدا ، ويرتجف أمام الثورة ، ويعين قوى الاحتلال ، ثم هو يفعل كل هذا باسم الشعب المصرى !

ثم كان هناك طبقة من كبار الملاك ، لها حزبها ولها تنظيمها ، قد استمدت قوى الاحتلال ، عند ما هب الشعب نائرا بزعماء عرابي ، ثم رجبت به وهو يحتل أرضنا ، فقبلت عساكره وبزغاريد سعيدة من مشربيات قصور الاستقراطية ومن حريم الإقطاعيين المصريين ، ... ثم استمرت هذه الطبقة تسأده ... ولم تلبث أن طلعت ثورة ١٩١٩ من الخلف ، فتكرت لها ، وهرعت إلى الاستعمار تستجديه ... ومن هؤلاء جند الاستعمار والمملك ، وزارات الانقلاب ، المعادية للحركة الوطنية ، المعادية لحرريات الشعب .

وهؤلاء أيضا يتكلمون باسم الشعب المصرى ، فيعقدون الاتفاقات مع الاستعمار ، ويمضون المعاهدات !!

ثم برزت هناك فئة جديدة من كبار رجال المال لها قوتها الاقتصادية والسياسية ، مرتبطة أوثق الارتباط بالاحتكارات الأجنبية ، ومنها جند الملك والاستعمار وزراء ورؤساء وزارات يطمشون بطشا شديدا بكل تحرك شعبي وبنفذون للاستعمار ما شاء الاستعمار ، وذلك باسم الشعب أيضاً .

ثم هناك أجهزة الدولة المصرية من جيش وپوليس . وكأنا تحت القبضة الاستعمارية ، تسلطهما ضد الشعب .

.. معسكر ضخم من الأعداء مزود بالمال والسلاح والخبرة وأجهزة الدعاية ومسيطر على الناحية الفكرية ، بما لهم من أدباء وكتاب ماجورين .

ضعف الوفد

ثم هناك القوى الشعبية ، العمال والفلاحين والمتقنين الوطنيين وصغار التجار والملاك وأصحاب المصانع الصغيرة ؛ وهذه الطبقات الثورية في حاجة إلى قيادة ، والقيادة الوحيدة الوطنية ، إذ ذاك ، كانت في يد الوفد ، في يد ممثلى الرأسمالية الوطنية في المدن وأثرياء الفلاحين الذين يقومون بإدارة أملاكهم في الريف .

ولكن هذه الطبقة التي قادت الحركة الوطنية كانت ضعيفة إذذاك اقتصاديا، ضعيفة سياسيا ، غير واضحة فكريا ، فهي لا تدرك قوانين التطور ، وهي لا تستطيع استخدام هذه القوانين لدفع الحركة الثورية إلى الأمام، ولا تستطيع بطبيعتها ، بطبيعة أن لها أملاك ، وأن لها متاجر وأرض ومصانع وبيوت ، ومالها من ارتباطات بكبار الملاك وبكبار رجال المال ، أن تمضي بالثورة إلى الأمام ، وهي لا تستطيع لاستغلالها للشعب أن تعلمن الشعب كل الاطمئنان. إنها تخشى الدولة الاشتراكية الناشئة ، فإذا ما عرض لينين على سعد زغلول إمداد مصر بالسلاح ، رفض ، خوفا أن يتهم بالشيوعية .

إنها تخشى وهي في باريس سنة ١٩٢٠ ، الاتصال بالأحزاب الاشتراكية الفرنسية ، لتقوم بالدعاية للقضية الوطنية ، خوف الاتهام بالشيوعية وتفضل أن ترسل مبعوثا إلى أمريكا للقيام بهذه الدعاية !

إنها تهيب الثورة المسلحة للشعب ، وتؤثر علما ما تسميه بالوسائل المشروعة ، كما تؤثر الحلات الصحفية وهي في المعارضة ، ثم أساليب المفاوضات والمساومات وهي في الحكم .

إنها تهيب عندما تكون في الحكم أن تتخذ أساليب جريئة لتحويل جهاز الجيش وجهاز البوليس إلى جهاز وطني حقا بتطهيره من العناصر الاستعمارية ، فيستمر هذان الجهازان أدوات في يد الاستعمار والسراي .

إنها تخشى أي تنظيم ثوري حقيقى في المصانع والقرى والحوارى ، فتستمر اللجان الوفدية المختلفة ، مجرد أجهزة للدعاية الانتخابية ، ولتأييد أو الاحتجاج بالتلفراف !

إنها تخشى الطبقة العاملة ، فلا تأخر وزارة الوفد في سنة ١٩٢٤ ، وهي لأول مرة في الحكم ، وأن تعطل الاتحاد العام لنقابات العمال والحزب الذى تكون لهم. حقا لقد ارتكب هذا الحزب أخطاء خطيرة ، بعدم فهمه طبيعة القضية الوطنية ، وضرورة التعاون مع حزب الوفد ، مثل الرأسمالية الوطنية وقائد الكفاح الوطنى وقدذاك ، وبقياسه باضرابات استفزازية ، اشتد عنفها في الاسكندرية واسمنت طره ، حين احتل العمال المصانع أكثر من ثلاثة أيام .

إلا أن ضرب هذا الحزب ، أو ضرب الاتحاد العام لل نقابات ، كان فيه إضعاف للتنظيم السياسى والنقائى للطبقة العاملة ، وفى ذلك إضعاف للثورة الوطنية ذاتها وشل لتطورها إلى الأمام .

كما كانت قيادة الوفد تخشى الفلاحين ، فحتى فى تشريع النقابات الذى أجله الوفد عام ١٩٤٢ ، نجد فيه تحريما على الفلاحين ، عمالا وفقراء ، أن ينظموا صفوفهم فى نقابات خاصة بهم ، بل ترى قيادة الوفد تخشى أشد ما تخشى أى إصلاح زراعى وأى تحديد للملكية ، أو أى تخفيض حقيقى لإيجارات الأراضى الزراعية .. ويلتفت الفلاحون حولهم ، لقد هبوا نائرين فى ١٩١٩ ، وسقط منهم آلاف الشهداء ، ورجوا الخير على يد سعد والنحاس .

فاذا وجدوا ؟

لقد زاد تفتت الملكية ، وزاد فقراء الفلاحين عددا وفقرا . فكان أن ارتفع عدد من يملكون أقل من فدان من مليون فى ١٩١٦ ، يملكون ٢٩٥٣٢ فدانا ، بمعدل ٤٢٪ من الفدان لكل مالك ، إلى ١٣٦٧٧٠٠٠ مالكا لاثريد ملكيتهم عن ٦٦٨٦٠٠ فدانا ، بمعدل ٤١٪ من الفدان لكل مالك فى عام ١٩٣٦ . بل نجد من هؤلاء ١٣٠٠٠٠٠ مالكا لاثريد متوسط ملكية كل منهم عن ٣٠٪ من الفدان ، أى أقل من ثلث فدان .

كما زاد عدد العمال الزراعيين من ٦٥٩٨٨٣ عام ١٩٢٧ ، إلى ١٤٥٧٢٦٧ عام ١٩٣٧ ، عمال تقل أجورهم الحقيقية بشكل مطرد ، وتفنى بينهم البطالة الموسمية .

ومن ثم لم يعد يمكن أبدا ألقاظ الاستقلال والموت الزوام التى هزت أفئدة الملايين فى ١٩١٩ ، ولم تعد تكنى الدعوة إلى الجهاد . إن الثورة الوطنية توى ثورة فلاحين أساسيا ، وثورة الفلاحين أصبحت مرتبطة أشد الارتباط بتوزيع الأرض ، بمصادرة الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الملايين الجائعة للأرض . وكان مستحيلا على قيادة الوفد أن تنزل برنامج نورى كهذا ، وخاصة كلما ازداد بعض أفراد هذه القيادة ثراء ، وأصبحوا من أصحاب العزب والأطيان ، أو كلما ضموا بعض كبار الملاك طمعا فى امتلاء الخزينة الوفدية بالأموال .

ولهذا نرى الوفد يركل من الحكم المرة تلو المرة ، فلا يتحرك الشعب لنصرته، ولا تجدد نداءاته يستجاب لها إلا في نطاق محدود — بعض مظاهرات هنا أو هناك ، وبعض تحركات ، ولكن في المدن أساسا ، وقاصرة معظمها على الطلبة ، تحركات يسهل قمعها ، إذ لم يكن يسبقها أى تنظيم ثورى ولم يسبقها استجابة كافية لمطالب الشعب من جانب وزارات الوفد .

نهاده الوفد

ومن ثم يلجأ الوفد أحيانا إلى خصوم الوفد ، وخصوم الشعب ، كحزب كبار الملاك ، ليكون معه جبهة في سنة ١٩٢٥ من أجل إعادة الحياة النيابية . بل لا يتأخر إذا طال عليه العهد وهو خارج الحكم خمس سنوات بأسرها ، فيما بين ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، أن يكون جبهة مع الأحرار الدستوريين ومع حزبي الشعب والاتحاد ومع المستقلين أمثال محمد محمود وصدق ، يكون أول عملها خطابا إلى المنسوب السامى ، جاء فيه « مذ بدأت الأزمة .. التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة في هذا العام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة . فالتعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة ، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية لمصر .

... ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ... كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفيتين ..

وواضح من هذه المذكرة ، مقدار تلك الجبهة على الوصول بأى ثمن إلى اتفاق مع الاستعمار .

ومن ثم ينتهى الأمر إلى معاهدة ١٩٣٦ ، التى أعطت الاحتلال الصيغة الشرعية التى كان يريجوها منذ زمن بعيد ، واتى ربطت مصر في تحالف رسمى مع إنجلترا ، تحالف التابع للسيد .

ومع هذا لم تتأخر قيادة الوفد أن تصف المعاهدة بأنها معاهدة الشرف والاستقلال .

لقد كان عقد المعاهدة تويجا لسلسلة الهادن التى قامت بها قيادة الوفد منذ ١٩٢٥

... حقا كانت هناك ظروف دولية وداخلية تدفع إلى هذا التهاون ، كبروز
 الفاشية في المحيط الدولي ، وتهديدها لمصر ، وضغط إنجلترا على مصر ضغطا
 شديدا ، واقصاء الوفد مدى خمس سنين عن الحكم ، وفقدانه الأمل أن يعود
 بواسطة شعبية ... ثم انزال القيادة الوفدية عن الجماهير العريضة من الشعب ،
 ثم بعض المكاسب التي تمت نتيجة هذه الاتفاقية ، كإلغاء الامتيازات الأجنبية .
 ولكن كل هذه الظروف لا يمكن أن تنزع صفة التهاون ، والتهاون السافر
 من جانب قيادة الوفد .

لقد بدأت قيادته تفقد كثيرا من الصفات الثورية التي كانت لها أيام ١٩٢٢ ،

١٩٢٤ ، ١٩٣٠ .

أحزاب عميلة

وقد كان هذا هو السر في انفضاض كثير من الشباب والطلبة وصغار التجار
 والحرفيين — وخاصة من كان منهم في المدن — عن الوفد . وتطلمهم إلى قيادة
 جديدة ، وتنظمات سياسية غير الوفد . ولم تكن قد برزت اذذاك قيادة شعبية
 حقة ، تستطيع أن تجذب إليها العمال والفلاحين والمثقفين الساخطين على سياسة
 الوفد . فشأت هيئات وأحزاب أخرى يدو لها صفة شعبية ولكن قيادتها
 كانت على جانب كبير من عدم النضج السياسي ، مما جعلها رغم وطنية جماهيرها
 تقع فريسة سهلة لبعض كبار ملاك الأرض وبعض كبار رجال المال ، كالجأت
 كثيرا إلى استخدام الوسائل الارهابية والأساليب التهرجية واستخدام الثعرة
 الدينية متأثرة في هذا بالفاشية والنازية التي كانت قد حققت انتصارات موفوته
 في أوروبا .

فلا يمكن أن نقول أن قيادة هذه الهيئات والأحزاب استطاعت أن تدفع
 بالحركة الوطنية إلى الأمام .

ولهذا استمر الوفد حتى عام ١٩٤٥ ، القيادة الرئيسية للحركة الوطنية .
 ورغم كافة أخطاء الوفد وتهاونه وتذبذه وضعفه السياسي ، إلا أن الشعب كان
 يعود به إلى الحكم في كل انتخابات حرة نسيا ، وكان الشعب سليما في عمله هذا .
 إذ أدرك بخبرته الذاتية ، أنه كان يستطيع التنفيس في ظل الوفد ، وتحقيق مكاسب

جزئية محدودة يستحيل عليه تحقيقها على يد السعديين والستوريين .
 كما أنه لم تكن قد ظهرت بعد قيادة شعبية مغلصة لها من النفوذ الجماهيري ،
 ما تستطيع معه أن تضم العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وصغار التجار
 والحرفيين والرأسمالية الوطنية في جبهة وطنية موجهة ضد الاستعمار والاقطاع
 والاحتكار . فلم يكن أمام الشعب المصري سوى حزب واحد، يستطيع أن يطمئن
 إليه بعض الاطمئنان ، ألا وهو حزب الوفد .
 ولكن حزب الوفد كان عاجزا كما رأينا أن يقود الشعب في ثورة حقا ضد
 الاستعمار أو الاقطاع أو كبار رجال المال ...

الفصل السادس

التحركات الشعبية ما بين ١٩٢٤ - ١٩٤٥

- ١ -

الكفاح الديمقراطي

لم يعد الاستعمار البريطاني يحكم مصر حكما مباشرا كما كان يحكم قبل ١٩١٤ .
لقد أصبح يحكم خلال الملك وأحزاب كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال .
ولهذا لم يكن غريبا ، أن يصبح مركز الثقل في الحركة الوطنية هو الكفاح
الديمقراطي الموجه ضد السراى والافطاع والاحتكار .
لقد بدأ سعد هذا الكفاح في وزارته عام ١٩١٤ ، حين أصر أن يكون
تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من خصائص الوزارة ، ثم حين أصر على ألا ينفرد
الملك بمنح الرتب والنياشين ، أو تعيين موظفي السراى بغير موافقة الوزارة ،
و ألا تحدث مخبرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بواسطة الوزارة
وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المقوضين والقناصل المصريين تبعية
حقيقية لوزارة الخارجية ، بعد أن كانت صلاهم بالسراى رأسا .
واضطر الملك إلى الموافقة على هذه الأمور جميعا ، حين هدد سعد بالاستقالة ،
إلا أنه ما إن سقطت وزارة سعد ، حتى استرجع الملك هذه الحقوق جميعا .
وقد تجلّى كفاح الشعب من أجل الحياة النيابية في انتخابات ١٩٢٥ . فرغم
تسخير وزارة زيور لرجال البوليس والادارة ، لمطاردة خصومها ومناصرة
مرشحيها ، ورغم تعديل معظم الدوائر الانتخابية وفق أهواء المرشحين الحكوميين ،
ورغم إعادة نظام الانتخاب على درجتين مما يتيح تلاعبا كبيرا للحكومة المشرقة
على الانتخابات ، ورغم إرهاب صدق وزير الداخلية إذ ذاك . رغم هذا كله ،
فقد استطاع الشعب أن يأتى برلمان وفدى مكون من ١٢٣ وفديا مقابل ٨٥ دستورى
واحداً !

وكان أن حل البرلمان ، بعد تسع ساعات فقط من انعقاده ! .
 . كما تجلّى الكفاح الديمقراطي للشعب ، في حرص نوابه على الحياة الدستورية
 إذ اجتمع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه رغم ألق الحكومة في ٢١ نوفمبر
 سنة ١٩٢٥ ، واجتمع في فندق الكوتنتنال ، وأخذت الجوع المحتشة تحيي المجتمعين ،
 وزير رئيس الوزارة نازل في نفس الفندق ، لا يدري شيئا مما يدور حوله !
 وأعلن البرلمان المجتمع بمجلسيه عدم الثقة في الوزارة ، ولكن الوزارة تحددت ،
 وغبة الشعب ومثليه ، فأصدت قانونا جديدا للانتخاب . فكان أن سرت
 في الأمة فكرة مقاطعة الانتخاب ، وقامت حركة من كثير من العمد في مختلف
 المديرات للامتناع عن تنفيذ القانون الجديد للانتخاب ، وأرسلوا بذلك تفرقات
 إلى وزارة الداخلية ، فقدم الممتنعون إلى المحاكمة ... ولكن الحركة كانت قد
 امتدت ، فاستقال كثير من العمد من وظائفهم إعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون
 الانتخاب الباطل .

وكانت حركة المقاطعة تلاقى تأييدا حاسما من جانب الشعب ،
 وانتهت بالتطوع بوزارة زيور ، وإعادة الحياة النيابية .
 وجاء محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، فعطل الحياة النيابية بأسرها
 عام ١٩٢٨ ، وألقى مائة رخصة صحفية ، وعطل وأندر عشرات من صحف
 المعارضة ...

وهب الشعب مرة أخرى يكافح من أجل المستور ، وأخذت الوفود من
 مختلف الطبقات تكتب العرائض طالبة إعادة الحياة النيابية ، وجاءت الوفود
 إلى القصر الملكي لتقديمها ، فاصطدم البوليس بها ، بل اعتدى البوليس بالضرب
 الشديد على بعض النواب والشيوخ في ساحة عابدين .

وهب طلبة المدارس محتجين ، مضربين ، متظاهرين ، فكان أن أصدر محمد محمود
 قانون حفظ النظام في معاهد التعليم ، يعاقب دعوة طلبة المدارس أو الكليات
 إلى القيام بمظاهرات ، أو الاقطاع عن المعاهد ، أو تأليف لجان أو جماعات
 سياسية ، أو حضور أي اجتماعات سياسية ، أو الاشتراك فيها ، سواء بالتحريض
 أو التوقيع ، أو طبع ونشر محاضرات سياسية أو اجتماعات موجهة إلى السلطات

بشأن مسائل ذات صبغة سياسية .

أى كان هدف محمد محمود عزل الطلبة ، وهم القوة الوطنية البارزة إذ ذاك ، عن الكفاح الوطنى ؟

واستطاع البرلمان المنحل أن يجتمع رغم أقف الديكتاتورية القائمة ، وأن يعلن احتجاجه على تسخير الحكومة للجيش فى منع انعقاده . وأن يقرر بالإجماع عدم الثقة بالوزارة .

وحظرت الوزارة على الصحف نشر هذا القرار ، أو إذاعة أى نبأ عن اجتماع المجلس ، ولكن النشرات السرية أغرقت البلاد ، معلنة اجتماع البرلمان وقراراته . وما لبث أن طوح بوزارة محمد محمود ، قبل أن تمضى السنوات الثلاث . التى حددتها لنفسها ، وقبل أن تجدد هذه السنوات .

كما قاوم الشعب وزارة صدق سنة ١٩٣١ مقاومة عنيفة ملحة متصلة .

لقد أخذ الوفد يطوف بالأقاليم ، فيستقبله الشعب استقبالا حافلا رغم وصاص البوليس ، حتى ليقول أربعة من أبناء الشعب فى المنصورة ، ويخرج ١٤٥ ويقتل ثلاثة من رجال البوليس والجيش .

كما قامت المظاهرات المعادية لصدق فى بليس وبورسعيد والاسماعيلية والسويس ، واشتدت فى الاسكندرية حتى ليلبلغ عدد القتلى عشرين ، والجرحى خمسمائة . وقد قاطع الشعب الانتخابات التى فرضها صدق ، واستقال كثير من أئمة والمشايع .

كما لعبت الطبقة العاملة دورا بارزا فى هذا الكفاح من أجل الدستور . لقد أدركت قيمة الحياة النيابية وأهمية الكفاح من أجلها ، فأضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية عن الاشتراك فى الانتخابات يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣١ ، وتظاهروا احتجاجا ، فقبولت مظاهراتهم بمتهى القسوة والعنف ، وبلغ عدد القتلى وفن الإحصائيات الرسمية المزورة ثلاثة عشر قتيلا ، ويقرر الرافعى أن هذا العدد كان دون الحقيقة بكثير ، كما بلغ عدد الجرحى ١١٩ ، وبلغ من تعسف حكومة صدق ، أن حالت دون أهل الشهداء والحصول على جثث أبنائهم ، وأصرت على دفنها فى أماكن غير معروفة فى الصحراء !

كما هب الفلاحون يدافعون عن الحياة الدستورية ، فوقعت حوادث دامية في بعض القرى بسبب تصادم البوايس بأبناء الفلاحين . وبلغ عدد القتلى في القطر أثناء الانتخابات المزورة مائة قتيل !

حركة سنة ١٩٣٥

ولم يكن الاستعمار يكتفي باللعب وراء الستار ، وإنما كثيراً ما كان يتدخل تدخلا سافراً في شئون الحياة النيابية . فقد أصر الشعب إصراراً على إرجاع دستور ١٩٢٣ ، والتطويع بدستور صدق المزيف ، فصرح صمويل هور وزير خارجية بريطانيا في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بأنه : « عندما استشيرت الحكومة البريطانية في شأن الدستور ، نصحت بالأبعاد دستور ١٩٢٣ ، ولا دستور سنة ١٩٣١ . إذ ظهر أن الأول غير صالح للعمل ، والثاني لا ينطبق على رغبات الأمة ، ١١ .

وليس أوقع من هذا التدخل السافر في شئون بلده معترف باستقلالها ، ولو اسمياً . وليس أحقر من وزارة مصرية ، وزارة السراى ، وزارة نسيم التي لا تحرك في شيء من شئون البلاد إلا باستشارة الانجليز .

واحتج الشعب ، وزاد سخطه على وزارة السراى ، وقامت المظاهرات في أنحاء القرى وبعض المدن ، احتجاجاً على تصريح هور ، وتعرض لها البوليس بالرصاص ، فكان أول من استشهد هو اسماعيل محمد الخالع ، أحد العمال ، ثم قامت مظاهرة في الجامعة استشهد فيها محمد عبد المجيد مرسى ، ومحمد عبد الحكيم الجراحي ، وعلى طه عفيفي من طلبة جامعة القاهرة ، ثم عبد الحليم عبد المقصود بالمعهد الدينى بطنطا .

وأعلن الحداد العام على الشهداء يوم ٢٨ نوفمبر ، فأغلقت المتاجر ، واحتجبت الصحف ، وعطلت المصانع ، وأقام الطلبة نصيباً تذكاريّاً لشهداء الجامعة ، أقيم له احتفال ضخم يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، تخلله مظاهرات كبيرة .

واستمرت المظاهرات لا تنقطع طوال شهرى نوفمبر وديسمبر ، شعارها الاستقلال والحرية والدستور .

وقام الطلبة بدور لتوحيد صفوف الأحزاب في جبهة وطنية . وكان أن تكونت الجبهة الوطنية من الوفد والأحرار الدستوريين وحزب الشعب والاتحاد والحزب الوطني وبعض المستقلين .

ولم تكون هذه الجبهة لتطالب بإعادة الدستور لحسب ، وإنما لتعقد معاهدة ١٩٣٦ !

وكانت معاهدة تحالف : « إنجلترا انجلترا مصر في حالة الحرب ، وأن تقدم مصر لانجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها جميع التسهيلات والمساعدات ، بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات وإعلان الأحكام العرفية ، وإقامة رقابة واقية على الأنباء ، وأن يرخص لقوات الاحتلال أن تبقى في القتال لضمان الدفاع عنها ؛ وأن تبقى قوات الاحتلال في القاهرة والاسكندرية ثمان سنوات ، حتى يتم بناء شكاكنات في منطقة القتال نهائياً » وأن تستمر المعاهدة عشرين عاماً ، يدخل بعدها الطرفان في مفاوضات بقصد إعادة النظر في نصوص المعاهدة !

ولكن حتى بعد عشرين عاماً ، وحتى عند إعادة النظر في المعاهدة ، يجب أن يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للبادئ المشار إليها ، أى تحالف دائم ، وتبعية دائمة ، واحتلال دائم !

أثر معاهدة ١٩٣٦

.. ورغم عقد المعاهدة . فقد استمرت السيادة الحقيقية للمستعمر ، ولم تنقطع مؤامراته بالاشتراك مع السراى وكبار الملاك وكبار رجال المال ، من أجل العبث بالحياة النيابية .

فما لبثت أن أقيمت وزارة الوفد في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ . لقد انتهت المهمة المطالبة منها ، ألا وهي عقد المعاهدة .

والواقع أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن حلاً للقضية الوطنية ، رغم ما أضفى عليها من نعوت الشرف والاستقلال ، بل قد زادت هذه المعاهدة القضية الوطنية تعقيداً فلم يفد من هذه المعاهدة ، إثر البدء في إلغاء الامتيازات إلا بعض كبار

الماليين ، وبعض كبار ملاك الأرض ، فقد زاد توظيف أموالهم في الصناعة .. وعرفت الصناعة المصرية بعض الانتعاش والتقدم ، ولكن السيطرة الحقيقية على هذه الصناعات كانت لكبار رجال المال ، فما أن تقلب أسماء مجالس الإدارة للشركات الكبيرة المصرية حتى تجد فيها أسماء : حسين سرى ، واسماعيل صدقي ، وعلى ماهر ، وقرغلي ، وعلى أمين يحيى وحافظ عفيف وعبد الحميد سليمان . كما أن بعض كبار الملاك للأرض أمثال : عبدالغفار ، وعبد الجليل أبو سمرة ، وعبد السلام الشاذلي ، بدأوا يوظفون بعض أموالهم في هذه الصناعات .. ووجدت الصناعة المصرية الكبيرة تحت قيادة رجال المال هؤلاء ، أن من صالحها أن تهادن الاستثمار ، وأن تهادن السراي ، في سبيل تحطيم تحركات الطبقة العاملة التي زادت قوتها ، وغنت تحركاتها ..

ومن ثم كان انقسام جديد في صفوف الوفد ، وكان أن تكون حزب السعديين برئاسة أحمد ماهر الذي أصبح رئيساً لمصانع نسيج القاهرة . وقد استخدمت السراي ، كما استخدم الاستثمار ، هذا الحزب لتدبير انقلابات جديدة ، وحكم البلاد حكماً إرهابياً ، استناداً إلى ما كان لزعمائه أمثال أحمد ماهر والنقراشي من ماضى وطني جليل .

ولم يكن عجيباً أن نجد برلماناً سعدياً دستورياً ، يتولى رئاسة الوزارة فيه من يسمون أنفسهم بالمستقلين من كبار الماليين المصريين ، أمثال حسين سرى واسماعيل صدقي ، وعلى ماهر . مع أنه ليس لهم أحزاب ، وليس لهم عضو واحد في البرلمان .

لقد كان حزب السعديين ألوبة في يد كبار الماليين المصريين المتصلين بالشركات الاحتكارية الأجنبية ، إذ غدا لكبار رجال المال هؤلاء السيطرة على المنشآت الصناعية المصرية نفسها ، منشآت بنك مصر وكثير من الشركات المصرية . هذه السيطرة الاقتصادية كان لها أثرها في سيطرة كبار الماليين السياسية على حزب السعديين وتوجيهه لتحقيق مصالحهم .

... كما لم يكن عجيباً أن يكون هناك ثمّة تقارب ومشاركة في الحكم ما بين السعديين والدستوريين ، فقد اتجه بعض كبار الملاك — كما رأيت — إلى توظيف

أموالهم في الشركات التجارية والصناعية القائمة ، كما اتجه كبار المالين أنفسهم الى شراء العزب والأطيان . فكان رئيس حزب الأحرار الدستوريين مثلاً — حزب كبار الملاك — وهو حسين هيكل ، رئيساً أيضاً لشركة سكك حديد الدلتا المصرية وهي شركة انجليزية ، ثم شركة «سيكو» للصناعة والتجارة ، وشركة نسيج القيوم . ومن ثم اشتدت قبضة الاستعمار والسراى على الحكم ، عن طريق هذين الحزبين : السعديين والدستوريين .

وكانت الوسيلة الرئيسية لوصول هذين الحزبين الى الحكم هو تزوير الانتخابات حيث تدخلت الحكومة — كما يقول الراقص — تدخلاً إدارياً لصالح كثير من مرشحين أو أنصارها ، فلم تكن في جملتها انتخابات حرة ولا سليمة .

وكانت نتيجة الانتخابات المزورة في عام ١٩٣٧ نجاح ١٩٣ من الأحرار الدستوريين والسعديين ، و١٢ وفدياً لغير .

وكانت وزارات السعديين والدستوريين ألعموبة في يد السراى ، فقد طرد محمد محمود رئيس الوزراء ، دون سابق إنذار ، ليحل محله رئيس الديوان الملكي على ماهر في أغسطس سنة ١٩٣٩ والبرلمان هو هو ، وليس لعلى ماهر حزب ، ولا عضو واحد في البرلمان !

بل لم تحل معاهدة ١٩٣٦ دون تدخل الانجليز تدخلاً سافراً في شئون الحكم . فأن تشكل الانجليز في ميول على ماهر نحو الدول القاشية إثر إعلان الحرب حتى طلبوا استقالته ، فأذعن على ماهر واستقال ، وتألفت وزارة حسن صبرى التي جددت مدة امتياز البنك الأهلى أربعين عاماً جدد ، قبل أن يحل موعد انتهاء الامتياز القديم .

ثم توفى حسن صبرى ، فقامت وزارة حسين سرى في سنة ١٩٤٠ ، وبرزت اتجاهات السراى وبعض كبار رجال المال ، عندما جاء النصر مؤقتاً في صف جيوش المحور ، محور هتلر — موسوليتي . وأخذت السراى وبعض كبار الملاك ، وبعض كبار رجال المال يتطلعون الى السيد الجديد ، ويتفكرون لسيدهم القديم . فكان أن تدخل الانجليز في فبراير تدخلاً مسلحاً . وأحاطوا السراى بالذبايات وأجبروا طارق على تكوين وزارة برئاسة الخامس هام ١٩٤٢... وما أن قاربت الحرب

العالمية على الانتهاء ، وما أن انتهت مهمة النحاس في تهدة نائرة الشعب ، وفي تسخير موارد مصر خدمة للطفاء ، دون الحصول حتى على مجرد وعد بالجلاء اخلى ما بينه وبين الملك ، فكان أن طرد مرة أخرى في أواخر سنة ١٩٤٤ .

معاهدة ١٩٣٦ لم تغير كثيرا من جوهر السيطرة الاستعمارية السياسية عنها أو الاقتصادية ، كما أن معاهدة ١٩٣٦ لم تنح للوفد حكما لمصر ، فاستمر الحكم في يد كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال تحت إشراف وتوجيه المراسي ، واستمر التكرار الحياة البرلمانية العادية ، واستمرت الحرب على الديمقراطية وحرية الشعب

ولذا استمرت المقاومة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وفصحها وكشفها ، ولكن حركة المقاومة هذه لم تنتج في إيجاد جنود جماهيرية ، لقد انتشرت على نطاق الإنارة السياسية ، دون أن توجد حولا عملية ، ودون أن ترتبط بالمطالب الحيوية الملحة للشعب ، فاستمرت حركة المقاومة للشعبيين أسلما ، من جانب بعض شباب الحزب الوطني وبعض الشباب المنحلي لا ينتمى إلى أي حزب .

الحركة العمالية

كان القضاء على حزب الطبقة العاملة الوليد ، وعلى الاتحاد العام لنقابات العمال أثره في ضعف الحركة العمالية ، وعدم قيامها بدور الطليعة في الحركة الوطنية ، بل كان له أثره في كفافها الاقتصادي نفسه . إذ كانت الأحزاب وشراب بعض صناديقها إلى النقابات ، كما يقول الدكتور حسين خلاف ، وتناصرهم حتى يندو لهم الكلمة العليا في النقابة . وكثيرا ما كانت تدفع الأحزاب برئيس أو مستشار للنقابات من الشخصيات البارزة في المحيط السياسي ، أو من المحامين المنتسبين إلى أحزاب معينة ، وقد قدم بعض هؤلاء الرؤساء والمستشارين للنقابات خدمات لا تتكرر . ولكن أغلبهم كان بعيدا عن إدراك حاجات العمال ، بعيدا عن مشاركتهم أحاسيسهم ، بل كثيرا ما كانوا مجهولون ما يتعلق بالنشاط النقابي ، فلم تكن النقابة لديهم إلا وسيلة لنصرة أحزابهم وقضاء مآربهم الشخصية ، وقد جاولت الأحزاب أن تنهيه اتحادا عاما للنقابات ، فقام أول اتحاد عام

١٩٢٤ برئاسة عبد الرحمن فهمي ، ففشل ، كما فشل سعى حزب الاتحاد إلى الهيمنة على النقابات بتعيين أحد رجاله رئيساً للنقابة العامة للعمال . لقد كانت إتحادات لاصلة لها بمجاهير العمال .

كما تكون اتحاد للنقابات عام ١٩٣٠ برئاسة داود راتب ، وكان على صلة بحزب الأحرار الدستوريين ، ولكنه لم يعمر طويلاً أيضاً ، ثم قام اتحاد في ديسمبر سنة ١٩٣٠ برئاسة عباس حلمي ، وكان على صلة ودية بالوفد إذ ذاك ، ومعارضاً لسياسة صدقي باشا في الحكم ، وقد سارعت النقابات إلى الانضمام إليه ، وفي سنة ١٩٣٣ أعلن عباس حلمي تأسيس حزب للعمال يهدف إلى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب المباشر الذي عطنهما صدقي سنة ١٩٣١ ، ووجوب الاعتراف الرسمي بالنقابات والسعي لتحديد ساعات العمل ، والاختذ بنظام التأمين الاجتماعي ، ونقل الاحتكارات إلى الدولة ، وحل الاوقاف الاهلية ، ولكن سرعان ما أوقف الحزب نشاطه تحت ضغط الحكومة من جهة ، ومناوأة كافة الاحزاب الاخرى للحزب الجديد من جهة أخرى .

وأعاد عباس حلمي تنظيم الاتحاد عام ١٩٣٤ ، وأنشأ له فروعاً ، ولكن النزاع كان قد دب بينه وبين الوفد ، فكون الوفد اتحاداً آخر للعمال سنة ١٩٣٥ ، مما أحدث انقساماً في صفوف النقابات ، وكان أن انصرف كثير من العمال عن نقاباتهم ، وكان أن هبطت الاشتراكات إلى العشر ، وكان أن أصبح هناك ثلاثة اتحادات في عام ١٩٣٨ : اتحاد تحت إشراف ما يسمى بالمجلس الأعلى ، واتحاد برعاية الملك ، واتحاد بزعامة عباس حلمي (أحد أفراد الأسرة المالكة) .

وكان أن ضعفت الحركة النقابية ضعفاً شديداً . إلا أن كفاح العمال الاقتصادي لم ينقطع رغم عدم وجود الهيئات النقابية ، القادرة على تنظيم هذا الكفاح . ففي ١٩٣٦ ، وتحت تأثير نجاح الجبهة الوطنية في فرنسا أواخر عام ١٩٣٥ من جهة ، وتحت تأثير التحركات المالية والشعبية في العالم أجمع من جهة أخرى و نظراً لوجود أزمة اقتصادية ، جرفت الاسكندنافية والقاهرة والوجه القليل موجة إضراب ، اعتمد فيها العمال بالمصانع ، وتدخل البوليس والجيش بالقوة المسلحة ، فوقعت عشرات من الضحايا ، كما نجمت موجة الاضرابات في عام ١٩٣٨ نتيجة

سوء أحوال المعيشة .

ثم بدأ العمال يدركون خطر سيطرة العناصر الرأسمالية والإقطاعية وممثلها على نقاباتهم ، وأهمية استقلال الحركة النقابية عن نفوذ العناصر المعادية للعمال ، يحكم وضعها الاقتصادي ، فاشتد اتجاه العمال إلى تأسيس نقابات حرة من سلطان السراى والأحزاب والرأسمالية وممثلها .

كما اشتد تحرك العمال من أجل الاعتراف بقانونية نقاباتهم ، وقانونية النشاط النقابي ، ومن أجل انشاء اتحاد عام لنقاباتهم مما اضطر الوزارة القائمة إلى أن تعرض مشروعاً بقانون نقابات العمال . ١٩٤٠ ، ولو أن هذا المشروع أخذ يتعثر . وأحس العمال بضرورة تكوين اتحاد عام لنقاباتهم ، فأسرع بعض العمال إلى إعلان اتحاد لنقابات عمال المملكة المصرية بقيادة عامل منهم ، بدأ نشاطه بالتدخل في مشكلة العمال العاطلين في الأيام الأولى للحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ، ولو أن هذا الاتحاد لم يعمر طويلاً .

وجاءت الحكومة الوفدية ١٩٤٢ . واضطرت تحت ضغط العمال إلى إصدار قانون النقابات سنة ١٩٤٢ الذي اعترف ، لأول مرة ، بالكيان القانوني للنقابات . ولو أنه حرم العمال الزراعيين من حق تكوين نقابات ، كما حرم على نقابات العمال تكوين اتحاد عام لها ، أو الاشتغال بالأمور السياسية . كما أصدرت الحكومة الوفدية قانون عقد العمل الفردى عام ١٩٤٤ ، وقانون التأمين ضد الحوادث . وكان أن زاد عدد النقابات حتى بلغ ٢١ نقابة سنة ١٩٤٤ ، تضم ١٠٤ ألف عضو . وهكذا أظهر العمال المصريون وعياً نقابياً ، وأدركوا من خلال خبرتهم الذاتية : أهمية تنظيم صفوفهم في نقابات ، وأهمية النقابات كتنظيم لكفاحهم الاقتصادي ، وأهمية استقلال النقابات عن الأحزاب غير العمالية .

لقد كانت نشأة صناعات كبيرة مصرية ، وتجمع العمال في مصانع كبيرة نسبياً ، بل تركزهم في مناطق عمالية بأسرها ، أثره في زيادة وعيهم النقابي ، إلا أن حكومات الاقطاع والاحتكار استمرت تشهق بحرا باحامية على النقابات محاولة تفكيك صفوفها ووضع العناصر الصفراء في مجالس إدارتها ، وتحطيم كل محاولة لإيجاد اتحاد عام لها ، فكان كل ذلك عوامل إضافية للتنظيم النقابي في مصر .

الفضل السابع

الاتجاه الشعبي الجديد

- ١ -

الظروف الدولية

انتهت الحرب العالمية الثانية .
ومنى أبشع ألوان الاستعمار هزيمة ساحقة . لقد هزمت ألمانيا النازية ،
وإيطاليا الفاشية ، واليابان العسكرية .
وكان في هزيمة الفاشية ، هزيمة للمعسكر الاستعماري في النطاق العالمي ، إذ
اختفى ، ولو إلى حين من المحيط الدولي ، ثلاث من أقوى الدول الاستعمارية .
بل وأصيب الاستعماريون الانجليز والفرنسيون أنفسهم ، بضعف شديد خلال
الحرب . لقد هبطت أموالهم المستثمرة في الخارج إلى الحضيض . وهذه الأموال
هي مصدر الأرباح الفاحشة التي يعيش عليها الاستعمار . وتراكت عليهم الديون
لأمريكا ، بل للمستعمرات وشبه المستعمرات . لقد أصبحت إنجلترا مدينة
لمصر وحدها بقرابة ٤٠٠ مليوناً من الجنيهات ، كما أصيبت صناعة إنجلترا
وفرنسا بالتخلف ، سواء بالنسبة لأمريكا أو بالنسبة للاتحاد السوفيتي .
وكان لهزيمة الفاشية ، ولإضعاف المعسكر الاستعماري ، أثر ضخم في هبة
الشعوب في كل أنحاء العالم مطالبين بالتححر من القبضة الاستعمارية .
... انتهت الحرب العالمية الثانية ، وخرج الاتحاد السوفيتي مظفراً . وكانت
نتيجة هذا الظفر ، أن تجاوزت الاشتراكية نطاق دولها واحدة ، فأصبحت معسكراً
بأسره . واقسم العالم إلى معسكرين .
ونظراً لضعف المعسكر الاستعماري وتأيد المعسكر الآخر لكافة الحركات

التحريرية فقد زادت الحركة التحريرية في أنحاء العالم قوة ، وخاصة في الصين وأندونيسيا وفيتنام وبورما والملايو وكوريا . وكان لهذا كله أثره القوي .

— ٢ —

تطور الاقتصاد المصري :

هذا في الوقت الذي أصاب فيه الاقتصاد المصري خلال الحرب ، نتيجة انقطاع الواردات ، تطوراً كبيراً . لقد نشأت صناعات جديدة ، وتوطدت صناعات كادت أن تفلس قبيل الحرب .

فزادت رؤوس الأموال المستخدمة في كافة الشركات المساهمة ، الصناعية منها أو التجارية ، من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٤٥ . وارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٣٣ مليون سنة ١٩٤٦ .

وكان أن زاد إنتاج النسيج من ١٠٠ مليون متر سنة ١٩٣٩ إلى ١٤٢ مليون متر سنة ١٩٤٧ .

وارتفع إنتاج الغزل من ١٧ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٤١ ألف طن سنة ١٩٤٦ . وزاد نسيج الصوف من مليون متر سنة ١٩٣٨ إلى ٢ مليون متر سنة ١٩٤٦ كما زاد إنتاج الأسمنت من ٣٧٠ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٥٩٠ ألف طن سنة ١٩٤٦ ، وزاد إنتاج زيت البترول الخام من ٢٢٦ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى قرابة ١٣٥٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٤٥ . وزاد إنتاج السكر من ١٥٩ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٢٢٢ ألف طن سنة ١٩٤٧ . وإنتاج الكحول من ٤٩ ألف لتر سنة ١٩٣٨ إلى ٩٣ ألف لتر سنة ١٩٤٦ . وزيت بذرة القطن من ٥٣ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ٨٠ ألف طن سنة ١٩٤٦ .

وقد ارتفع صافي الإنتاج الصناعي من ١٣ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ١٨ مليون جنيهاً سنة ١٩٤٥ (بمقدرة بأسعار سنة ١٩٣٠) .

.. وكان معنى هذا أن زادت الرأسمالية الوطنية المصرية قوة من الناحية الاقتصادية ، فزاد تطلعها إلى مزيد من السيطرة السياسية .

.. وكان معنى هذا أيضاً أن زادت الطبقة العاملة عدداً. إذ ارتفع عدد المستخدمين بالصناعة (عمالاً وموظفين) في الصناعات المختلفة واستثار المناجم والمهاجر من ٢٤٧ ألف طن سنة ١٩٣٧ ، إلى ٥٧٨ ألف سنة ١٩٤٨ أى أكثر من الضعف . وبلغ مجموع أفراد الطبقة العاملة في المدن وفق إحصاء سنة ١٩٤٧ ما يزيد عن المليون (١.٠٤٢٧٧) بما فيهم عمال البناء والتجارة والنقل والخدمات العامة والشخصية ، يضاف إليهم وفق نفس الإحصاء ما يزيد عن ١.٠٤١٠.٠٠٠ عاملاً زراعياً .

وعلى هذا أصبح مجموع الطبقة العاملة المصرية في المدن والريف قرابة مليونين ونصف مليون عاملاً .

فتجد وفق إحصاء سنة ١٩٤٧ التوزيع التالي للطبقة العاملة فيما يسمى بالصناعات الانتاجية (أى الصناعات غير الخاصة بالتصليحات) .

| عدد العمال في المصنع الواحد | عدد المصانع | مجموع عدد العمال |
|-----------------------------|-------------|------------------|
| أقل من عشرة عمال | ٢٣٣٦٢ مصنع | ٩٦٠.٠٠٠ عامل |
| من ١٠ - ٤٩ عامل | ٢٧٩٨ | ٥٨٠.٠٠٠ |
| من ٥٠ - ٩٩ عامل | ٥١٩ | ٧٦٠.٠٠٠ |
| من ١٠٠ - ٥٠٠ عامل فأكثر | ٦٤ | ١٣٧.٠٠٠ |
| جمله | ٢٦٧٤٣ مصنع | ٣٦٧.٠٠٠ عامل |

ويتجلى من هذه الاحصائية حقيقتان: الأولى ، أن التركيب الصناعى في مصر قد تغير . إذ بعد أن كان الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعى إثر الحرب العالمية الأولى ، مبعثراً بين ورش صغيرة ، نجد الآن تركيزاً صناعياً كبيراً ، فقد أصبح الجزء الأكبر من الإنتاج محصوراً في عدد قليل من المصانع المزودة بالآلات حديثة نسبياً ، لقد أصبح ٥٨٪ من العمال الصناعيين مركزين في قرابة ٥٨٣ مصنعا ، بل إن قرابة ثلث العمال الصناعيين أصبحوا مركزين في ٦٤ مصنعا فقط . والحقيقة الثانية هى اختلاف واضح بين تركيب الطبقة العاملة إثر الحربين

العالميتين — فقد كانت الطبقة العاملة سنة ١٩١٩ ، إذا استثنيا عمال المناجم ،
والترام ، وقليل جدا من المصانع الكبيرة ، مبعثرة غالبيتها في ورش صغيرة
ومتوسطة . أما في عام ١٩٤٦ ، فقد أصبحت الطبقة العاملة مركزة في مصانع
ضخمة ، بل وفي مناطق عمالية بأسرها تضم كل منطقة منها آلاف العمال .
وقد كان لهذا التحول في تركيب الطبقة العاملة ، عددا وتجمعا ، أثره الكبير
في الحركة الوطنية ما بعد الحرب . إذ كان حتما في ظل الظروف الدولية القائمة
أن تلعب الطبقة العاملة المصرية دوراً رئيسياً ، بل دوراً قيادياً أحيانا ، بعد أن
كان تلعب دوراً ذيلياً في ثورة سنة ١٩١٩ .

— ٣ —

زيادة التمرق في المجتمع :

ورغم التوسع في الإنتاج الصناعي ، إلا أن المجتمع المصري زاد فقراً في
مجموعه . إذ لم يكن هذا التوسع كافياً لمواجهة الاضطراب في زيادة عدد السكان
فالدخل القوي بالنسبة للفرد الواحد كان في هبوط مستمر .
وإليك الإحصائية التالية من عمل الأستاذ شريف في بحثه عن اقتصاديات
المنافع العامة ، مقدرا فيها الدخل القوي بالأسعار الثابتة ، أى بالأسعار
الحقيقية ، مستبعدا عامل الارتفاع الملحوظ في الأسعار .

| الدخل للفرد بالسعر الثابت | متوسط سنوات |
|---------------------------|-------------|
| ٧٠٦ جنيه في العام | ١٨٨٠ — ١٨٩٧ |
| ١٢٠٤ " " " | ١٩١٣ |
| ١٢٠٣ " " " | ١٩٢١ — ١٩٢٨ |
| ٨٠٢ " " " | ١٩٣٠ — ١٩٣٣ |
| ٩٠٦ " " " | ١٩٣٥ — ١٩٣٩ |
| ٩٠٤ " " " | ١٩٤٠ — ١٩٤٥ |

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط دخل الفرد إثر الحرب العالمية الثانية

قد هبط عما كان عليه بعد الحرب العالمية الأولى من ١٢٣٣ جنيه إلى ٩٤٩ جنيه .
 أي بمقدار ٩٥٪ تقريباً .
 ولا يمكن تصور مدى انخفاض هذا الدخل للفرد ، إلا إذا قارناه بالبلاد
 المتقدمة وفق الإحصائيات التالية عام ١٩٢٩ .

| البلد | متوسط الدخل | البلد | متوسط الدخل |
|------------------|-------------|-----------|-------------|
| الولايات المتحدة | ١٤٥٣ دولار | الدانمارك | ٦٨٩ دولار |
| كندا | ٨٧٠ | استراليا | ٦٧٩ |
| نيوزيلندا | ٨٥٦ | بلجيكا | ٥١٢ |
| سويسرا | ٨٤٩ | فرنسا | ٤٨٢ |
| السويد | ٧٨٠ | اسرائيل | ٣٨٩ |
| انجلترا | ٧٧٣ | اطاليا | ٢٣٥ |

أما مصر فتقدر نفس الإحصائية متوسط دخل الفرد فيها بمائة دولار !
 ... أضف إلى هذا سوء التوزيع الشديد لهذا الدخل بين طبقات الأمة .
 ففي الريف كان هناك ما يقل عن ١٣ ألف إقطاعي يملكون ٣٦٪ من الأراضي
 ثم قرابة ٢٣ ألف من أغنياء الريف الذين يديرون أملاكهم ويستخدمون
 العمل المأجور ويملكون ١٢ في المائة من الأراضي ثم هناك مليونان من متوسطي
 الفلاحين الذين لا يستغلون عمل الآخرين إلا جزئياً وفي مواسم محدودة .
 ثم ١٢ مليون من العمال الزراعيين وفقراء الريف .
 وفي المدن كان هناك ما لا يزيد عن ١٠ آلاف شخص ، هم كبار التجار وكبار
 أصحاب الأسهم والسندات وأعضاء مجلس إدارة الشركات . هم الذين يملكون معظم
 الأرصدة في البنوك ومعظم الأسهم والسندات وأهم المبانى ! !
 ثم قرابة مائة ألف من أصحاب المصانع والتاجر الكبيرة والمتوسطة
 والصغيرة ممن يسمون بالرأسماليين الوطنيين .
 ثم ٢٦٥ ألف من مستخدمي وموظفي الحكومة والمؤسسات غير الحكومية .
 ثم قرابة مليون عامل في المدن .

ثم مليون ونصف مليون ممن تصورهم الإحصائيات الرسمية بأنهم يقومون بأعمال غير منتجة وغير واضحة .

ولو راعينا توزيع الدخل القومى ، لوجدنا ٦١ فى المائة من هذا الدخل يذهب إلى كبار الملاك وكبار الرأسماليين ... فقد قدر الدخل القومى عام ١٩٤٥ بمبلغ ٥٠٢ مليون جنيه ، ذهب منه ما يزيد على ٣٠٨ مليون جنيه فى شكل إيجارات وأرباح وفوائد !!

بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعى فى العام لا يزيد عن أربعة عشر جنيتها وفق لإحصائيات سنة ١٩٥٠ ، أى لو راعينا ارتفاع تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات فى العام ، كما أن متوسط الأجر السنوى لعمال المدن وفق لإحصائيات ١٩٤٢ لا يزيد عن ٣٥ جنيتها ، أى ثمانية جنيهات أجر حقيقى فى العام الواحد !!

.. رحتى هذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على مقدار ما كانت تعانيه مصر ، فقد قدرت مصلحة الإحصاء فى عام ١٩٤٢ أن ما يلزم لعامل وزوجته وأربعة أولاد ، لا يقل عن ٤٣٩ قرشاً فى الشهر طعاماً وكساءً ، وذلك وفق الأسعار الرسمية . لا أسعار السوق السوداء التى كانت منتشرة فى هذا الوقت . ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهري للعامل فى سنة ١٩٤٢ لا يتجاوز ٢٩٣ قرشاً فى الشهر .

أى أن الأغلبية الكبرى للطبقة العاملة فى المدن تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريباً .

ولا شك أن حالة العمال الزراعيين أسوأ من عمال المدن ، وأن حالة أشباه العمال ممن لا يقومون بأعمال واضحة أكثر سوءاً .

هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر من سبعة ملايين ونصف مليون جنيه فى سنة ١٩٤٢ إلى قرابة عشرين مليون جنيه عام ١٩٤٦ ، يذهب أغلبها إلى جيوب الاحتكاريين من أجانب ومصريين . كما ارتفعت إيجارات الأراضي الزراعية من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، يذهب معظمها إلى جيوب الإقطاعيين .

من هذا الواقع الاقتصادي ، نستطيع أن ندرك طبيعة المرحلة الجديدة للحركة الوطنية ، فلم تكن موجة ضد الاستعمار لحسب ، وإنما موجة ضد الاحتكار والاقطاع معاً ، فلم يكن الاحتكار والاقطاع سداً للاستثمار فحسب ، وإنما كانا من أبشع المستغلين للجواهر الكادحة .

— ٤ —

معسكر الشعب ومعسكر الاستعمار

انتهت الحرب وكانت الحكومة القابضة على أزمة الحكم ، إذ ذاك ، هي حكومة السعديين والمستوريين ، حكومة الاحتكار والاقطاع . وعلى رأسها السراي . وانتظر الشعب من الحكومة لعلها تصنع شيئاً ، ولكنها لم تصنع شيئاً . وبدأ الرأي العام يزداد سخطاً ، حتى لقد انعكس هذا على شركاء النقراشي في الحكم ، فخرج حسين هيكل ، رئيس الأحرار الدستوريين ، في تصريح له في الأهرام ، يقول :

«إن النقراشي باشا رأى أن يسلك في سبيل تحقيق هذه السياسة ، خطة من المجاملة لوزارة الخارجية البريطانية ، تقديرأ لموقف إنجلترا الدقيق الحاضر ، حتى لقد آخذ بعض من يرون في المجاملة السياسية ضرراً . ولم تغير هذه المؤاخذة خطة رئيس الوزراء في سياسة الأخذ والرد وحسن المجاملة ، (يناير ١٩٤٦) . هذا في الوقت الذي خرج فيه وزير خارجية مصر يقول : « لقد ظلت بريطانيا ومصر شريكتين مدة تزيد على نصف قرن ، ولست أزعـم أن هذه الشراكة كانت متجانسة على الدوام ، ولكن زمن العلاقات غير الودية قد انقضى ، وخرجت الدولتان من الحرب تربطهما أواصر الصداقة برباط أقوى مما كان في أي وقت مضى » .

لا تنسى أنه وزير خارجية مصر لا بريطانيا هو الذي يصرح بهذا ! وفي الوقت الذي طالبت فيه العناصر الواعية بعرض قضية مصر على مجلس الأمن وإخراجها من نطاق العلاقة الثنائية بين إنجلترا ومصر ، نرى عبد الحميد

بدوى باشا مندوب الحكومة في هيئة الأمم يقول في تصريح له في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٦ :

« إنه لا يعتقد أن من شأن مجلس الأمن أن يتناول أية مشكلة تتعلق بمصر أو العالم العربي . إن موقف هذه الدول من مشكلاتها بما لا يحتمل أن يكون مصدر تهديد للسلام والأمن الدول ، بما لا يجعلها بناء على ذلك من اختصاص مجلس الأمن » .

هكذا كانت خطة مثلى الاحتكار والإقطاع في مصر : أن تبقى معاهدة ١٩٣٦ وأن يبقى التحالف ، وأن تبقى التبعية لاجتراء ، وأن تبدأ المطالبة ببعض تسويات عندما تخرج بريطانيا من مشاكلها !

موقف الوفد

وأخذ الوفد في ذلك الوقت ، وقد كان في المعارضة ، يشدد الحملات الصحفية تحت شعار الجلاء ووحدة وادى النيل ، ويعيب على الوزارة كل حركة من تحركاتها .

ولكن وفد سنة ١٩٤٥ لم يكن وفد سنة ١٩١٩ .

لقد تهادن مع الاستثمار بمقده معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وأنثرت الشكوك حول مجيئة للحكم في سنة ١٩٤٢ ، فوصف بأنه لم يأت إلا على أسنة الحراب البريطانية ، ورغم أن هذه الحملة على الوفد قد شنتها أبقاق الحزاي وأحزاب الإقطاعيين والاحتكاريين ، إلا أنه كان فيها جانباً من الصدق ولا شك . كما جربه الشعب في الحكم أكثر من مرة ، فوجده متخاذلاً ضعيفاً متردداً في تحقيق المصالح الشعبية ، متخاذلاً مع الاستثمار والإقطاع والاحتكار . كما تسربت إلى قيادته بعض العناصر الإقطاعية ، وخضع لنفوذ بعض كبار رجال المال ..

وكان أن انقضت عنه جماهير كثيرة ، وخاصة في المدن فلم يصبح الوفد قادراً على تنظيم الجماهير أو حشدتها أو تحريكها ، إنما أصبح عماده أساساً ، الإنارة الصحفية ، التي لا تنتهي إلى حشد أو تعبئة أو برنامج واضح محدد ، أو حلول عملية .

أنظر جبرية

وبدأ التفكير العلمى للتاريخ والحركة الوطنية يسود بعض الأجزاء المتقدمة من الطلبة والعمال ، وأخذوا يعبرون عن أفكارهم هذه فى نوادٍ ومجلات مختلفة ، وتمخضت هذه الأفكار عن تحديد دقيق للأمانى القومية .

وفى أواخر ١٩٤٥ ، كان الاتحاد العالمى لنقابات العمال قد أعلن عن مؤتمره التأسيسى الأول ، وأهاب باتحادات العمال ونقاباتهما ، أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك فى المؤتمر ، وكان أن قامت فى مصر هيئتان للعمال : اللجنة التحضيرية لعمال القطن المصرى ، ثم مؤتمر نقابات عمال القطن المصرى .

واستطاعت القروش التى جمعها العمال المصريون أن تبعث إلى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات ، الذى عقد فى باريس فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ بوفدين ، وقد يمثل اللجنة التحضيرية ، وفد يمثل المؤتمر . وأمكن فى باريس توحيد الوفدين . . . ولم يكف مندوبو العمال المصريين بمناقشة مشاكل الأجور والبطالة وساعات العمل . ولما وضعوا على رأس الموضوعات التى قدموها المسائل الآتية :

- العمال المصريون يطالبون بطرد القوات الأجنبية من وادى النيل .
- الاستثمار البريطانى وأثره فى تأخر الصناعة المصرية .
- الاستثمار البريطانى ومحاربه للحركة النقابية فى مصر .
- الاستثمار البريطانى والمشكلة الزراعية .
- الاستثمار البريطانى ضد الحريات .

وكان أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمى للنقابات ، قرار يتندد بالاستثمار البريطانى وأعدائه فى مصر .

لقد بدأ الوعى الوطنى على أسس علمية واضحة يتسرب إلى صفوف المثقفين وإلى بعض أجزاء الطبقة العاملة المصرية .

مذكره النقراشى

واشتدت حملة الصحافة المصرية المعارضة ، كما بدأ رأى العام يزداد سخطاً على حكومة النقراشى ، لإغفالها المطالب المصرية الوطنية ، ولوقوفها موقف الصمت .

حتى ليقول راديو موسكو : إن الصحافة المصرية تطالب بانسحاب القوات البريطانية من مصر ، والحكومة البريطانية مشغولة جداً في الوقت الحاضر ، فلا تستطيع درس المطالب المصرية ، مما أثار دهشة الشعب واستيائه الشديد . واضطرت الحكومة النفراسية أن تصنع شيئاً آخر الأمر ... وكان أن تقدمت — في خفية من الشعب — بمذكرة هزيلة إلى الحكومة البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، تطالب بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، كي تكون متشعبة مع الحالة الدولية الجديدة ، وتطالب بسحب القوات البريطانية في زمن السلم ، إذ أنه من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين ... وأن مصر ستزيد من قواتها العسكرية حتى تكون قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها ، وأن تكون علاقات مصر مع بريطانيا مستقرة على أساس من التحالف . وانتقد أن حليفها بريطانيا ستشاركها هذا الرأي .

فذكر النفراسي تضع مبدأ التحالف مع بريطانيا كأساس محدد للعلاقات المصرية البريطانية .

وانتظر النفراسي . فجاء رد الحكومة البريطانية بعد قرابة شهر ليقول : « إن المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها ... إن سياسة حكومة جلالة الملك هي أن تدعم بروح من الصراحة والود ، التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية في أثناء الحرب ، .

كان مصر ومجموعة الأمم الإمبراطورية شيء واحد ! ثم استورد الرد : « أن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين تدين للدفاع عن مصالحها ، .

نظرية المشاركة الحرة ، هي نفس نظرية الحلف المشترك . واشتد سخط الشعب عندما اطلع على المذكرتين : النفراسية والبريطانية ، واشتدت حملة الصحافة الوفدية . وقرر الشعب أن يتحرك بنفسه .

مذبحة كوبرى عباس

وبدأت الإضرابات ... لإضراب كلية اللغة العربية عن الطعام ، ومبيتهم في الفصول ، وبدأت الاحتجاجات : اللجنة التنفيذية العليا للطلبة تحتج ، اتحاد خريجي الجامعة يصدر بياناً مطولاً ، متناولاً مذكرة الحكومة والرد البريطانى ، اللجنة التنفيذية العليا لطلبة الجامعة والمعاهد العليا تقرر في ٨ فبراير دعوة الطلبة إلى عقد مؤتمرات في معاهدهم لمناقشة الحالة الحاضرة .

وعقد مؤتمر جامعى يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦ .

وتجمع الطلبة ليخرجوا في مظاهرة ضمت بضمة آلاف منهم ، وتحركت المظاهرة نحو قصر عابدين ، وكان شعارها : « الجلاء ! لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .

وبلغت المظاهرة كوبرى عباس ، ووجده الطلبة مفتوحاً ، وصمم الطلبة على اجتيازه ، وحاصرتهم قوة البوليس من الجانبين ، وكانت تحت قيادة ضابط إنجليزى ، وانهاكت على الطلبة بالضرب بالمصنعة الخفيفة في قسوة متناهية ، وأطلقت قوات البوليس أعيرة نارية ، حتى لقد اضطر بعض الطلبة إلى الإلقاء بأنفسهم في النيل .

وكانت مذبحة كوبرى عباس .

وهبت المظاهرات محتجة في الإسكندرية والزقازيق والمنصورة والسبلابين .

وتجمع طلبة الإسكندرية ، وانجهوا إلى حى كرموز ، حيث قاموا بمظاهرة كبيرة .

وقتل ثلاثة في الإسكندرية ، وثلاثة في الزقازيق ، وواحد في المنصورة .

وتعددت المظاهرات رغم هذا ، وتعددت الجنائزات الصامتة ، وقامت معركة بين الطلبة المحتشدين في قصر العيني ضد البوليس ، استمرت يوماً كاملاً .

واضطرت الوزارة إلى الاستقالة في ١٥ فبراير ١٩٤٦ .

ولكن السراى تحلت الشعب ، واختارت إسماعيل صدقى ، رئيس اتحاد

الصناعات ، وعضو مجلس إدارة شركة القناة ، لرئاسة الوزارة .

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

ولكن الشعب رد على تحدى السراى بتحد مقابل له ، فكان أن استمرت المظاهرات ، من جانب مختلف المدارس ومختلف الأحياء .

كما أصدرت لجنة مشتركة من الطلبة في ١٧ فبراير ميثاقاً وطنياً :

- الجلاء التام براً وبحراً وجواً عن كل شبر من أراضى وادى النيل .
- دولية القضية المصرية .
- التحرر من العبودية الاقتصادية ...

وختمت ميثاقها بيت من الشعر :

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

وكان هذا الميثاق يمثل تقدماً سياسياً كبيراً ، فلم يعد شعار الأجزاء الواعية من الشعب : الجلاء ووحدة وادى النيل ، الوحدة التى كانت تتيح للاستعمار الفصل ما بين كفاحى الشعب ، بدعوى أن مصر لا تريد للسودان استقلالاً ، وإنما تريد أن تفرض عليه الوحدة فرضاً ، وإنما غدا الشعار : الجلاء التام عن مصر والسودان معاً . كما أن الحرب الباردة بين المعسكرين لم تكن قد أعلنت بعد ، فكان لمجلس الأمن وهيئة الأمم قوتها المعنوية . لقد تدخل مجلس الأمن دخلاً اجباً فى استقلال سوريا ، فكان عرض القضية إذ ذاك على مجلس الأمن من نسب الأوقات .

ولكن الطلبة أحسوا أن هذا لا يكفي ، وتطلعوا حولهم ، ماذا عساه صانعين ؟

وبدأت الاتصالات بين الطلبة والعمال .

وكان أن تكونت فى مدرج كلية الطب بالقاهرة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة .

وأصدرت اللجنة قراراً هاماً ، نشره بنصه ، نظراً لأهميته كوثيقة تاريخية .

تسجيل مرحلة جديدة فى المعركة الوطنية :

وقررت نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية ، أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير

١٩٤٦ يوم الجلاء ، يوم أضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه .
 يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها كل عناصر الشعب
 المصرى متكئة ، حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة .
 يوم إشعار المستعمر البريطانى والعالم الخارجى أجمع ، أن الشعب المصرى
 قد أعد عدته للكفاح الإيجابى ، حتى ينجلى كابوس الاستعمار الذى ظل جاثما
 على صدورنا منذ ٦٤ عاما .

يوم هو وثيقة فى أيدى المفاوضين المصريين ، يقدمونها دليلا للمستعمر
 على أن الشعب المصرى مصمم على ألا يتخلل لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر
 والسودان .

يوم يقظة عامة للشعب المصرى ، يؤكد فيها أنه لن يقبل أى انحراف أو تهاون
 فى حقه فى الاستقلال والحرية .

يوم تتعطل فيه المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة ،
 ومعاهد العلم والمصانع فى جميع أنحاء القطر .

إن جلال هذا اليوم لهيب بنا جميعاً ألا نتحرف بقضيتنا المقدسة إلى شعب
 أو تخريب أو إخلال بالأمن العام .

فلترفع جميعاً لواء الوطن عالياً ، ولتثبت وحدتنا التى لا تنفصم ، عمالاً وصناعاً ،
 طلبة وتجاراً وموظفين ، شعباً متكئاً ، يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستعباد .

...

... وفى هذا اليوم ، يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، سارت مظاهرة تضم ما يزيد عن
 الأربعين ألفاً ، وقيل مائة ألف ، وأخذت تطوف بأهم شوارع القاهرة ، حتى
 بلغت ميدان التحرير (الإسماعيلية سابقاً) .

وهنا تصدت لها أربع سيارات بريطانية مصفحة ، واقتحمت الجموع لانبأ
 يثوء ، وكان مستحيلاً لإفساح الطريق لها ، فسقط قتلى وجرحى ، وغضبت
 الجموع ، واستولت على السيارات البريطانية وأشعلت فيها النيران .

وكان أن أطلقت جنود الإحتلال الرصاص على المتظاهرين من معسكرهم ،
 فخلع بعض العمال والطلبة ملابهم وغمسوها فى بزين السيارات المصفحة التى

حطموها ، وزحفوا على بطونهم وأشعلوا النار في الحواجز الخشبية التي كان يحتصي وراءها جنود الاحتلال .

وحاول بعض المتظاهرين الاستيلاء على السلاح من مخزن الذخيرة ، كما اقتحم البعض الآخر العمارات التي كانت تطلق منها رصاصات غادرة على المتظاهرين . ونزلت القوات البريطانية المسلحة في الشوارع ، ولكن المظاهرات لم تقطع طول اليوم . بل خرجت من حى باب الشعرية سيدات من لابسات الملاء والبرقع هاتفات : « أولادنا فداء مصر ! » .

وسقط من الشهداء ثلاثة وعشرين قتيلا و ١٢١ جريحاً ، نذكر منهم : أحمد سيد أحمد سالم ، حسن حامد حسن ، محمد فهمي ، محمد أبو النضر ، ومواطنون آخرون .

وفي كل مكان في أنحاء القطر ، خرج العمال والطلبة جنباً إلى جنب يحتفلون بيوم الجلاء : في الإسماعيلية ، وسمنود ، والمحلة الكبرى ، وطنطا ، ودكرنس ، والزقازيق ، وبورسعيد ، ومنيا القمح ، وزقزق ، وقويسنا ، والسنبلاوين . وخرج صدق على الشعب ليقول في بيان له :

« إن المظاهرات السلبية التي قامت صباح اليوم ، قد تحولت بفعل الأيدي التي لم تعد خافية ، واندس عناصر من الدماء في صفوف الطلبة الأبرياء ... كل هذا حولنا إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر ... إن المظاهرات السلبية البرية التي كان عمادها الطلبة الأبرياء ... انقلبت ، مع الأسف الشديد ، إلى مظاهرات اختفى منها عنصر الطلبة والمتملئين » .

.. العمال في نظر رئيس اتحاد الصناعات هم الدماء ، ومقاومة الاحتلال ، والرد على الاعتداء هو الشر . ثم لا كلفة واحدة عن اعتداء السيارات المصفحة البريطانية ، ولا عن رصاص البريطانيين

وجاء رد الطلبة حاسماً ، إذ اجتمعت « اللجنة التنفيذية للطلبة وقروت : ١ — إعلان الحناد العام .

٢ — الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطني يوقع عليه جميع الزعماء ، يلزمهم عدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطاني ،

يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة .

٣ — سحب الموظفين الانجليز من البوليس المصرى .

٤ — استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب ، ووصف المواطنين الأحرار بالدهماء .

... واجتمعت اللجنة الوطنية للعالم والطلبة ، وأصدرت القرارات الآتية :

• إقامة صلاة الغائب يوم الحداد العام .

• مطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء فوراً عن المدن الكبرى .

• إصدار تصريح واضح ، أن يكون أساس المفاوضة هو تحديد يوم للجلاء التام عن وادى النيل .

• تستنكر اللجنة الحظر الذى أقامته الحكومة على الصحافة بعدم نشر أبناء الحركة الوطنية ...

.. وسرعان ما أصدرت اللجنة الوطنية ميثاقاً وطنياً جاء فيه :

ولما كان الجلاء مطلباً أساسياً ، إذ بدونهُ لا تتحقق سيادة الأمم ، ولا تتصور أن توجد أمة حرة ، وهى تزج باحتلال الجنود الأجانب .

ولما كان الجلاء مطلباً لا يحتل المساومة ولا التجزئة ، بل لا بد أن يكون جلاء تاماً .

لذا فاللجنة الوطنية تطلب من المسئولين المصريين ، أن يعلنوا أنهم لن يقبلوا الحكم أو المفاوضة ، إلا على أساس تصريح من بريطانيا بالموافقة على الجلاء عن وادى النيل ، فإذا رفضت هذا المطلب العادل ، فيجب عرض القضية المصرية على مجلس الأمن الدول فوراً ، كما تطلب من الحكومة إعلان هذا المطلب رسمياً لدى الانجليز من الآن ...

ولكن حكومة كبار الرأسماليين كانت تعد العدة لغير ذاك ، كانت تمهد كل شيء ، لإجراء مفاوضات مع المستعمر ، مهما كان الثمن .

يوم عالمى

ولم يكن يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم مصر لحسب ، وإنما كان يوم الهند

أيضاً ، إذ طاف شوارع بومباي بعد ظهر نفس اليوم ، ألوف من رجال سلاح الطيران الهندي ، هاتفين : لنحي الثورة ! واعتقل ٢٨ بحاراً في الأسطول الهندي لرفضهم إطاعة الأوامر بالانصراف إلى أعماقهم ، وزاد التمرد اتساعاً وخطورة في صفوف البحارة ، وتضامن الشعب مع البحارة ، وأعلن عمال الترام في كلكتا في الهند إضراب ٢٤ ساعة ، قضا من معهم موظفو سلاح الطيران الهندي . واصطدم الشعب الهندي بالقوات المسلحة البريطانية ، فسقط منه ٢٥ شهيداً و ٥٠٠ جريح .

ولهذا أصبح يوم ٢١ فبراير يوماً عالمياً ، يحتفل بذكراه شباب العالم أجمع ، باعتباره يوماً ، هب فيه شعبان عظيمان كالشعب الهندي والمصري ضد الاستعمار وفي تحركات دامية .

٤ مارس

ورغم الاضطهادات التي تعرضت لها اللجنة الوطنية من جانب الحكومة ، ورغم حظرها على الصحف نشر أنباءها وقراراتها ، ورغم تضيق الحكومة على اجتماعاتها ، فلها زاولت نشاطها ، وقررت أن تحدد يوم الاثنين ٤ مارس ١٩٤٦ ، يوم حداد وطني عام على شهداء ٢١ فبراير .

وذهب أعضاء اللجنة إلى الحكومة ، مطالبين باشتراك الجيش والبوليس والموظفين في حداد ٤ مارس .

وأصرح صدق إلى مقابلتهم ، وحاول أن يثنى عن قرارهم هذا ، بدعوى أن السفارة البريطانية قد أنذرت بيزول القوات المسلحة البريطانية لضرب المتظاهرين . وطلب منهم أن يتركوه يعمل في هدوء .

ورد مندوبو العمال والطلبة أنه إذا لم تشترك الحكومة في يوم الحداد ، فالشعب هو الذي سيقم الحداد ، وأنه إذا كان هناك من خطر من نزول قوات الاحتلال ، فإن الشعب مستعد أن يرد الاعتداء ، وأنه إذا كانت الحكومة تريد أن تسجل لنفسها صفحة وطنية ، فلتصرح بحمل السلاح ، ولتد الشعب بالسلاح وجاءت صيحة ٤ مارس ... فاذا الصحف محتجة والمتاجر والمقاهي

والحال العامة مغلقة ، والمدارس مضرية ، والمصانع في جميع أنحاء القطر معطلة .
لقد استجاب الشعب المصرى بأكمله لقيادته الوطنية الجديدة .

وكاد اليوم يمر بسلام ، لولا جنود الاحتلال ، فقد سارت مظاهرة سلمية من العمال والطلبة في الاسكندرية ، ومرت بأحياء عديدة من المدينة ، وفشل البوليس في تفريقها . ولما بلغت المظاهرة فندقاً مخصصاً لإقامة بعض رجال البحرية البريطانية ، شاهدت العلم البريطانى مرفوعاً على الفندق ، وكان رفعه في هذا اليوم بالذات ، تحدياً صريحاً للشعور الوطنى .

ونجح المتظاهرون — رغم رصاص البوليس — في إنزال العلم وتمزيقه . وسارت الجموع تحمل قتلاها ، ففوجئت في شارع سعيد الأول بعبارات نارية تطلق من نوافذ البيت رقم ١٤ ، لقد كان يقطن الأدوار العلوية من هذا البيت بعض جنود الاحتلال .

فغضبت الجموع ، وصممت على اقتحام البيت ، وحال بينها البوليس بالرصاص . واندفعت الجموع ، حتى إذا ما بلغت كشك البوليس الحربى البريطانى بميدان سعد زغلول ، انزعوا لافتته ، فأطلق عليهم الانجليز الرصاص ، فلم تعبأ الجماهير برصاصهم ، وهاجمت الكشك وأحرقته وقتلت العساكر البريطانيين القائمين فيه . وبلغ عدد القتلى من المصريين ٢٨ والجرحى ٣٤٢ .

وقام العمال والطلبة السودانيون في الخرطوم وأم درمان بمظاهرات قوية في ١٣ مارس ١٩٤٦ مشاركة لشعب مصر في كفاحه ضد الاستعمار .
لقد تحرك الشعب المصرى ، وتحرك الشعب السودانى تحت قيادة نوع جديد .

...

كما كان للحركة الوطنية أثرها في التنظيمات الاقتصادية للعمال ، فتكون « مؤتمرات نقابات عمال القطر المصرى » الذى ضم مئلى عشرات من النقابات الكبيرة ، ووضع برنامجاً يحدد أهداف العمال ، ووضع على رأس هذا البرنامج : الاستقلال التام سياسياً واقتصادياً ، والجلاء التام عن وادى النيل .

أرهاب

إلا أن خطة حكومة كبار المالين كانت القضاء على القيادات الجديدة للحركة الوطنية، وذلك بتحطيم اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، دفع صدق بعض صنائعه إلى تكوين ما أسماه اللجنة القومية، وفتح لها أبواب النشر المختلفة، هذا في الوقت الذي حرم فيه على الصحف مجرد الإشارة إلى اسم اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.

وكانت كل هذه المحاولات لتحطيم الحركة الوطنية والحركة العمالية تستهدف:

(١) التمهيد لإجراء مفاوضات مع الانجليز.

(٢) حماية مصالح كبار رجال المال على حساب العمال.

لقد خفض صدق ضريبة الأرباح الاستثنائية من ٧٥٪ إلى ٥٠٪، في وقت انتشرت فيه البطالة بين صفوف العمال، حتى لقد بلغت المائة ألف. واستبقى صدق الضباط الأجانب في البوليس المصري لإسترضاء للمستعمر، وخدم صدق شركة القناة بأن أصدر مرسوماً يعفيها من شرط الدفع بالذهب. ولكن المقاومة الشعبية استمرت لا تهدأ. واستمرت معارضة الصحف الوفدية وغيرها، وأخذت المفاوضات مع المستعمر تتعثر.

وأصدرت اللجنة الوطنية نداء في ١٩٤٦/٧/٨ نشرته الأهرام، منادياً بقطع المفاوضات، واعتبار قضية وادي النيل قضية دولية واجبة العرض على مجلس الأمن، واعتبار يوم ١١ يوليو، يوم ضرب الانجليز للاسكندرية، يوم تجديد الجهاد الوطني.

وأعطى مثلو خمسة عشر هيئة شعبية نداء في ١٩٤٦/٧/١٠ جاء فيه:

«غداً يحل موعد الذكرى المئوية (لضرب الاستعمار للاسكندرية) ... قال جميع طبقات الأمة وهيئاتها، نهيي باظهار الشعور الوطني على حقيقته، في هذا اليوم الذي يحمل مزيجاً من الألم والكفاح المرير في سبيل الحرية».

ورأى صدق عندئذ أن يضرب ضربه ... فاعتقل في ليلة ١٠ يوايو ١٩٤٦
المئات من الصحفيين والكتاب والمثقفين والعمال ، كما صادر عدداً من الجرائد
وأغلق عدداً من النوادي .

وبدأت المفاوضات إثر هذا الاعتقال . تقل تعثراً ، وانتهت إلى مشروع
صدق — ييفن في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ . واضح فيه مقدار الصلة الوثيقة التي
تربط كبار رجال المال في مصر بالمستعمر الأجنبي ، إذ وافق صدق على إنشاء
لجته مشتركة للدفاع . مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين (المادة
الثالثة) ...

« وأن يتعهد الطرفان ألا يبرما تحالفاً ، أو يشتركا في أي حذف موجه ضد
إحدهما (المادة الرابعة) » .

وتعهدت بريطانيا أن تجلو عن مصر نهائياً في أول سبتمبر ١٩٤٩ ، مقابل
هذا . ولكن هذا التمهيد منها كان في الواقع مجرد حبر على ورق ، مجرد مجرد
لقبول فكرة الحلف المشترك التي رفضها الشعب تماماً .

وقد اتضحت نيات المستعمر بالنسبة لهذا الوعد في مفاوضاته مع الوفد
حوال عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ . إذ قال فيلد مارشال سليم في مفاوضاته مع النحاس :
« سيكون من العسير جداً أن أوصي حكومتى بقبول الجلاء التام ، فإذا
انسحبت القوات البريطانية من مصر ، فسيكون لذلك أثر وخيم على الحرب
الباردة ضد روسيا ... ولست أدري كيف يستطيع الدفاع عن مصر بغير
وجود بعض القوات البريطانية » .

وعندما قال الدكتور صلاح الدين السفير البريطاني :
« هل كان في نيتكم ، عندما وافقتم على مشروع صدق — ييفن ، أن تحتفظوا
بهذه القاعدة في مصر بعد تمام الجلاء في سبتمبر ١٩٤٩ » .

أجاب السفير البريطاني :
« أحس أنكم بسؤالكم هذا قد أخذتموني على غرة ، وعلى غير استعداد ،
على أنني يمكن أن أقول لكم إنه كان مزماً تقل التاعدة كلها ، ولكن الموقف
في ذلك الوقت كان يختلف عن الموقف الآن » .

... وكرر السفير البريطاني هذا المعنى بشكل أوضح في جلسة أخرى حين قال : « يجب على الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية ، وهي أن الجلاء الكامل الناجز لا يتفق مع الدفاع عن البلاد » .
وألقي مستر موريسون — وزير خارجية إنجلترا — في ٣٠ يوليو ١٩٥١ خطاباً جاء فيه :

« لم يعد وجود القوات البريطانية في مصر اليوم مسألة لاتعنى غير بريطانيا ومصر وحدهما ، فنحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول التكومنولث وحلفاء الغرب ، مسئوليات كبيرة في الشرق الأوسط ، ومصر هي مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه ، والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد في أي صراع دولي ، ما هو إلا سراب خادع » .

واضح من هذا ، أن التعهد بالجلاء في مشروع صدق — ييفن ، كان هو الآخر سرا با خادعا ، يمكن الرجوع فيه باسم تغير الظروف ، باسم الحرب الباردة ، وباسم الدفاع المشترك الذي وافق عليه صدق .

والدفاع المشترك كان حتما سيجرنا إلى قيادة مشتركة تضم أمريكا وتركيا وفرنسا ، إلخ . بحجة دفع الخطر الشيوعي .

وهكذا كان مشروع صدق — ييفن ، سيجرنا حتما إلى أن نحول إلى قاعدة عسكرية لصالح الاستعمار .

وقد أدرك الشعب — بفضل الوعي الجديد الذي اكتسبه — خطر الحلف المشترك ، ولذا كان الاحتجاج على هذا المشروع عنيفا حاداً متواصلاً ، فقامت عديد من المظاهرات ، واشتدت حملة الصحف المعارضة ، بما كان له أثره في قس الوفد الرسمي الذي كوته الحكومة لإجراء المفاوضات ، إذ رفض المشروع سبعة من أعضائه ، فكان أن حل صدق هذا الوفد الحكومي الذي كونه هو بنفسه !

.. واضطر صدق أن يلقي بتصريح عن الاتفاق بالنسبة للسودان ، لتعميه على الشعب ، ولكن هذا التصريح لم يكن يتفق وأهداف الاستعمار البريطاني ، فاستنكره . وكان أن استقال صدق . ودفع مشروع صدق — ييفن باستقالته .

ولم يجد الاستعمار مفرأ إزاء الضغط الشعبي المتفاقم إلا أن يجلو عن القاهرة والاسكندرية ، ويكنى باحتلال منطقة القتال .

وهكذا انتصر الشعب على مؤامرات الاستعمار وكبار رجال المال ، رغم كل كبت وإرهاب .
وذلك بفضل الوعي الجديد والدور الذى قامت به القيادة الشعبية الجديدة .

طبيعة القيادة الشعبية الجديدة

لقد كانت القيادة الشعبية هذه تمثل جهة وطنية ، ليست تابعة لحزب من الأحزاب التقليدية . أما نوع تفكيرها ، فيكنى أن نورد هنا مقتطفات من خطاب ألقاه صدق فى مجلس الشيوخ يوم ١٥ يواير ١٩٤٦ ، مبرراً به حملته الإبراهيمية .
لقد كان هذا الخطاب يضم بدوره نماذج من كتابات وتفكير هذه القيادة الجديدة :
• « الحكومة تزيد الأغنياء غنى ، والفقراء فقراً . إن جانباً ضخماً من ثروة مصر تحتكرها أقلية من الناس لا تبنى لغالبية الشعب غير المرض والفقير والجهل . إن الباشوات الرأسماليين يشتركون فى مجالس إدارة عدة شركات ، بلخ استغلالها للشعب حداً كبيراً ، ولا هدف لها غير توفير الأرباح الفاحشة لحفنة من كبار الرأسماليين . »

- « إن جموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية . »
- « إن القوانين فى معظمها لمصلحة الرأسمالية . »
- « الناس سواسية كاستنان المشط ، وإن فى هجرة الرسول إلى المدينة معنى الثورة على الجوع والفقير ... »
- « يجب على الطبقات الشعبية أن تقوم اليوم ، بالدور الرئيسى فى الحركات الوطنية ، لأن الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار . »
- « إن سوء توزيع الثروة القومية يتطلب إعادة توزيع الأرض ، ومنحها الفلاحين فى شكل ملكيات صغيرة ، وإنشاء نظام تعاونى . »
- « إن الشرق يتحرر ، بالمهادة والاستجداء ، ولكن بالعنف والثورة .. وفى مصر ثورة تأخذ نيرانها فى ازدياد كل يوم . بل كل ساعة . »
- « هل يمدى مع الأحرار قضبان وسجان »

إذا كنا شرارات فنحن اليوم بركان ... ،
يا أخى . تم الكلاب لدى القوم .
ونشقى ، فيالها من مضحكات
أطلق الثورة التى تسكر الصدر
وجفف دموعك الماضيات
هى حرب الحياة ، إما حياة
وإما ممات يكن معنى الحياة ... ،

هذه بعض المقطعات التى أوردتها صدق من الصحف والمجلات التى تمثل
الوعى الجديد والقيادة الجديدة .

وواضح من هذه المقطعات أنها لم تكن موجهة ضد الاستعمار والأحلاف
الاستعمارية والحلف المشترك بحسب. وإنما موجهة أيضاً ضد الإقطاع والإحتكار ،
ومن أجل رفع مستوى الشعب وتخفيف عبء الاستغلال البشع الواقع عليه .
كما بلورت الأهداف الوطنية والديموقراطية فى شعارات الجلاء عن وادى
النيل ، دون قيد أو شرط ؛ رفض الأحلاف الاستعمارية ؛ رفض حلف مشترك
مع الاستعمار ؛ القضاء على الإقطاع والإحتكار ؛ حق تقرير المصير للشعب
السودانى ؛ الكفاح المسلح سبيل التحرر .

أوجه قوة وأوجه ضعف

لم تعمر اللجنة الوطنية للعالم والطلبة إلا بضع شهور ، لقد وقعت فى أخطاء
تدل على عدم نضجها النضج الكافى ، فقد استمر نشاطها قاصراً على المدن
فى صفوف الطلبة والعامل والحرفيين ، فلم تمتد إذاك إلى الفلاحين . والفلاحون هم
جيش الثورة الوطنية .

كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها ، فلم تسارع إلى خلق لجان ذات جنود عميقة
بين صفوف الشعب ، فاستمرت اللجنة الوطنية للعالم والطلبة ، لجنة علوية ،
ليس لها لجان فى كل مصنع ، وشارع ، وحي ، وفى كل كلية ومدرسة .
كما أن أهم ما كان يعيب هذه النواة لقيادة شعبية جديدة ، هو انقسامها ،

فكان عدم التوحيد في قياداتها من أهم مصادر الضعف في نشاطها .
ولهذا لم تستطع أن تدفع بالحركة الوطنية دفعات أكبر للامام ، ولكنه
من الخطأ أن تتصور أن انتهاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، كان معناه انتهاء
القيادة الشعبية الجديدة ، المتميزة عن الأحزاب التقليدية ، لقد استمرت باقية ،
وبرزت لها صحف أخرى .

لقد أصبحت — رغم أخطائها وانقسامها وضعفها — قوة سياسية في
مصر ، تلعب دورها في تاريخ الحركة الوطنية ... فهي لا تلبث أن تنتعش
وتزدهر من جديد ، مستفيدة من أخطائها .

الفصل الثامن

معركة القنال

- ١ -

الظروف المروية

أصيب المعسكر الاستعماري بأكبر نكبة أصابته في تاريخه ، منذ انتصار الثورة الاشتراكية في أكتوبر سنة ١٩١٧ . لقد تحررت الصين من القبضة الاستعمارية في أواخر سنة ١٩٤٩ ، وأقامت حكومة ديموقراطية شعبية ، تقف بالمرصاد للاستعمار في كل مكان .

وكانت ثورة فيتنام الشمالية على أشدها . وكانت الحركة الثورية في إندونيسيا تسير من نجاح إلى نجاح . وكانت الهند قد اتخذت طريقا مستقلا في سياستها ، إثر جلاء القوات البريطانية من أراضيها .

كما ظهر فشل الاستعمار واضحا في كوريا ، فرغم حشده كل قواه العسكرية المزودة بأحدث الأسلحة ، ضد بلد صغير ، إلا أنه عجز آخر الأمر عن هزيمة كوريا الشمالية وإخضاعها له .

وكانت الشعوب المكبلة بالقيود الاستعمارية تتحرك في كل مكان : مراکش ، الجزائر ، جنوب أفريقيا ، كينيا ، أمريكا الجنوبية ...

لقد بلغت الحركة الثورية في المستعمرات وأشباه المستعمرات من العنف ، ما لم تبلغه قط . وحقت من النجاح ما لم تظفر بمثله من قبل . وكانت الطبقة العاملة وحزبها في معظم هذه الثورات يلعب دوراً قيادياً على رأس الجماهير الشعبية : الفلاحين . وكان لهذا انعكاسه ولا شك في مصر . لقد شدد من عزائم القعب .

- ٢ -

الظروف الداعية

ورغم كافة الضربات التي أصابت القيادة الشعبية في ظل وزارة السعديين

والدستوريين ، سواء أيام النقراشي أو عبد الهادي ، إلا أن السنط على الحكم الارهابي اشتد بين صفوف الشعب .

هذا في الوقت الذي ساءت فيه أحوال الفنون ، واشتد الغلاء ، ورددت الجرائد الاستعمارية نفسها ، أن مصر تغل وأننا نوشك أن تنفجر ، وبدأت الهيئات السياحية تنصح السائحين ، أن يتجنبوا زيارة مصر خوفاً من الانفجار .

وإزاء هذا ، رأى الاستعمار أن يلجأ إلى أسلوبه التقليدي : السماح ببعض حريات يتنفس خلالها الشعب ، حتى تهدأ النفوس قليلا . ومن يدري ؟ فقد يرضى الوفد بعقد معاهدة على غرار سنة ١٩٣٦ ، بعد أن أفضى ست سنوات من الحكم . وجاء الوفد نتيجة انتخابات ، فاز فيها بأغلبية ٢٢٨ مقعدا .

وكان قد تبلور في قيادة الوفد جناح يميني ، يمثل بعض كبار ملاك الأرض ، وبعض كبار رجال المال .

وقد أخذ هذا الجناح يفرض على الوفد سياسة معينة : أما بالنسبة للرأي فسياسة الاستسلام والترضى ، سياسة التغطية على مخازي الملك وحاشيته ، سياسة حماية الملك من غضبة الشعب . فقد أوحى هذا الجناح لبعض عناصره أن يتقدم بتشريع يحد من سلطة الصحافة ، ويحول بينها وبين نشر الأخبار التي تتصل بالقصر ، إلا إذا أجازت من السلطة التنفيذية !

وقد كادت هذه التشريعات تمر ، لولا أصوات قوية ارتفعت محتجة من صفوف الشعب ، ومن عناصر كثيرة من الهيئة الوفدية نفسها والشباب الوفدي . وأما بالنسبة للحريات ، فتردد في إطلاقها . فرغم مجيء الوفد إلى الحكم في يناير سنة ١٩٥٠ ، فلم يبلغ الأحكام العرفية إلا بعد خمسة شهور . وجاء قرار إلغاءه أخيراً ، يحمي كافة التصرفات الإرهابية لحكومات السعديين والدستوريين ، فلا يجوز إعادة النظر فيها أو تعويض من أصابهم الضرر بسببها .

كما حاول الجناح اليميني في الوفد إصدار قانون أسماء قانون المشبهين السياسيين ، سلاحاً في يد أية حكومة ضد العناصر الشعبية والقيادات الشعبية .

أما بالنسبة للاستعمار ، فقد قرر الوفد العودة إلى سياسة المفاوضات التي أجمع الشعب على نبذها .

وقضى الوفد في محاولات المفاوضات هذه عاما ونصف . ولا شك أن حكم الوفد في هذين العامين قد اتسم أيضا بقيام بعض عناصره ، وخاصة من اللاتنيين بالجناح اليميني في الوفد ، ببعض صفقات مريبة وتصرفات غير سليمة من ناحية النزاهة .

إلا أن القوى الشعبية كانت في تعاضل ، وخاصة في ظل الحريات النسبية التي فازت بها في ظل الحكومة الوفدية .

لقد تكونت حركة سلام قوية ، استطاعت أن تجذب إلى صفوفها كثير من الكتاب والمثقفين من مختلف الميول والاتجاهات ، كما تكونت لجنة تحضيرية لاتحاد النقابات بالقطر المصري ، كما بدأت تحركات للفلاحين في كفورنجم وبهوت كما عادت اللجنة التنفيذية للطلبة إلى الوجود ، وبدأت مجهودات من أجل إيجاد اتحاد عام نسائي .

كان مستحيلا في ظل هذا التقدم المتفاقم للقوى الشعبية ، أن تنتهي مفاوضات الوفد مع انجلترا إلى ما انتهت إليه عام ١٩٣٦ .

لقد كان الشعب مفتوح العينين ، وقد أخذت تقوى قيادته الشعبية من عمال وطلبة ومثقفين ، التي كانت تنبه الشعب وتحميه ضد أى تهاذن .

وقد عبّر عن ذلك النحاس نفسه في مفاوضاته مع الانجليز : « أريد أن أصل إلى حل يمكن به إقناع الحكومة والشعب والمعارضة ، ولا يمكن إنكار أن المعارضة مفتحة الأعين وترصد بنا » .

وقال صلاح الدين وزير الخارجية ، خلال المفاوضات : « يجب ألا يغيب عنا أن أكبر سلاح تستغله الدعاية الشيوعية في مصر وجميع البلاد التي يحتلها الأجنبي ، هو هذا الاحتلال نفسه ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه وتجده هذه الدعاية أرضا خصبة في نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال بلادهم حتى ليخشى أن يختلط الأمر بالتدرج بين الوطنية والدعاية الشيوعية ... »

ثم قال صلاح الدين مرة أخرى خلال مفاوضاته مع الانجليز : « أرجو أن تعلم أن الرأي العام في مصر ، كان في السنوات الأخيرة ، قد اقتنع بأنه لا جدوى من المفاوضات ، وبأنه على مصر أن تعدل نهائيا عنها كوسيلة لإدراك حقوقها ،

وأن تبحث عن كل وسيلة أخرى تستطيع بها تحقيق مطالبها ... ولكن الوفد بعد انتصاره في الانتخابات العامة الأخيرة ، استطاع مع ذلك أن يواجه الرأي العام بأنه سيحاول المفاوضة من جديد ، وقبل الرأي العام ذلك منه على مضض ولسبب واحد ، هو يقين المواطنين في مصر والسودان من أن الوفد إذا دخل المفاوضة . فإنما يدخلها على أساس تحقيق مطالب البلاد كاملة غير منقوصة ، فإذا فشنا في هذه المرة . فأخشى أن يفقد المصريون نهائيا كل رجاء في إمكان حل مشكلاتنا عن طريق المفاوضة ، وبذلك تزداد أزمة الثقة استحكما ، ونصل إلى المأزق الذي لا مخرج منه ، ولا يخفى عليكم مافى ذلك من ضرر بليغ بالطرفين . وكيف تستطيع الدعاية الشيوعية أن تستغله في الداخل والخارج بالإضرار بنا جميعا . ١

. . كان مستحيلا إذن في ظل الضغط الشعبي والوعى القومى المتزايد ، وفي ظل الظروف العالمية التى بدأ فيها ميزان القوى يرجح في جانب كفة الشعوب ، أن يقبل الوفد العرض الانجليزى بما فيه بقاء الاحتلال ، والدفاع المشترك وقت السلم والحرب .

وكان حتما إزاء هذا الضغط الشعبى المتفاقم ، وإزاء إصرار إنجلترا على طلباتها بالنسبة للدفاع المشترك ، أن ينتهى الأمر بالحكومة الوفدية إلى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأحكام اتفاقية ١٩ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان . بل وكان حتما أن ترفض مقترحات الدول الأربع — إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا — التى قدمت إلى مصر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، إثر إلغاء المعاهدة ، عارضة هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط ، بإنشاء قيادة متحالفة تشترك فيها دول الشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع الدول الأربعة المذكورة ، وأن تتضمن مصر نهائيا للبعسكر الغربى ، وأن تصبح قاعدة القتال ، قاعدة للحلفاء .

لقد رفضت الحكومة الوفدية هذه المقترحات فوراً ودون تردد .

وكان هذا إيذانا ببدء المعركة المسلحة فى القتال .

- ٣ -

تطور معركة القنال

بدأت المعركة مبكرة ، إثر إلغاء المعاهدة . بدأت بشكل يكاد يكون تلقائيا ولكن سرعان ما قامت معسكرات عديدة للفدائيين وتبلور لها خطة واضحة . . . وقد كانت خطة الفدائيين في حملتها موجهة إلى ضرب قوات الاحتلال في أربع نواحي : تدمير ونسف ما يمكن أن يصل إليه الفدائيون من مخازن ومستودعات العدو ، ثم تمزيق خطوط المواصلات التي يفيد منها العدو ، ثم الحيلولة دون وصول القويين ، ثم جعل الحياة الاجتماعية مستحيلة على جنود الاحتلال لارهاقهم .

وكان تكتيك الفدائيين قائما على الضربات السريعة المفاجئة في الظلام ، ثم الانسحاب في سرعة قبل أن يتذبه العدو ويستمد . وقد نجح الفدائيون في تحقيق كثير من هذه الأهداف ، رغم قلة خبرتهم ، ونقص تدريبهم ورغم كثير من القوضى .

وكانت معارك الفدائيين تشتد عنفا بازدياد خبرتهم ، بل بلغ الأمر ببعض الكتاب أن دخلت في مصادمات مسلحة مباشرة مكشوفة مع قوات الاحتلال . وكان من أبرز هذه المعارك ، المعركة التي استشهد فيها مصطفى أحمد محمود الشهير بالمردنلي ، والذي كان عاملا في المعسكرات البريطانية ، وخيرا في بث الألغام وتفجيرها .

لقد علق العدو على هذه المعركة بقوله : « إنها أول معركة تصدر فيها من المصريين مقاومة مكشوفة للجنود البريطانيين ، كما أنها أول معركة يصمد فيها المصريون هذا الصمود الطويل المصمم . »

. . . وقد كان انسحاب ثمانين ألف من العمال المصريين في القنال الذين لم يترددوا في التضحية بأجورهم العالية نسبيا ، ضربة كبرى لقوات الاحتلال ، وإرباكا شديدا لصفوفها .

لقد ترك هذا الانسحاب المعسكرات البريطانية في حالة سيئة حقا ، إذ حرمها

من أيدي عاملة فنية مدربة ، كان من العسير استبدالها بنفس الأجر وب نفس السهولة .

لقد رفع هذا الانسحاب المعركة إلى مستوى عال سياسى .

لقد قام العمال بدور بطولى حقا فى المعركة المسلحة .

كما لعب الكونستبلات الوطنيون فى المعركة دورا هاما ، فكانوا ينقلون أخبار الميكرات البريطانية وتحركاتها إلى الفدائيين ، وقد أسر منهم الكثير ، كما سقط منهم فريد يسرى شهيدا .

... وقام جنود البلوكات — ومعظمهم من أبناء الريف — بدور رائع فى المعركة ، وسقط منهم عشرات من الضحايا ، وأبدوا مقاومة عنيفة فى الاسماعيليه ، فى معركة استمرت يومين بأكملهما ، قام الأهالى فيها بدور مساعد كبير حين كانوا يمرون الجنود بالطلاقات . وقد اضطر العدو إلى الأshade ببطولتهم ، رغم ضعف السلاح وقلة العتاد والتفوق العدى الضخم لقوات الاحتلال .

... كما أن بعض ضباط الجيش المصرى أعانوا ، بشكل سرى ، فى تدريب بعض الفدائيين وإمدادهم بالعتاد الذى استولوا عليه من مهمات الجيش المصرى . هذه هى الجبهة المصرية .

أما فى جهة العدو ، فقد كان هناك عوامل ضعف كثيرة ، فقد تمرد جنود الموريثان فى الجيش الانجليزى أكثر من مرة ، وكان تمردهم وتمرد العمال القبرصيين ، عامل إضعاف وإرباك لقوات الاحتلال .

لقد رأى الصحفيون المصريون بأقسام سيارات نقل تمثلت بجنود الموريثان ، وقد شدوا معا وربطت أيديهم من خلاف .

كما ثار جنود قبرص على الانجليز فى بورسعيد .

فكان هذا تضامنا يثير الإعجاب ، بين شعوب البلاد المضطهدة ، فالمصريون والموريثان والقبرصيون صفا واحدا ضد قوات الاحتلال .

لقد كانت الجبهة الداخلية فى قوات الاحتلال ممزقة وضعيفة ، بل أكثر من هذا ، نجد التذمر يسود صفوف الجنود الانجليز أنفسهم ، حتى لنقول «الشمس» فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ : «إن أعصاب الجنود الانجليز قد أصبحت شديدة التوتر ،

وأنهم (أى الجنود) يتسالمون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت كل قيمة عسكرية لها ، نتيجة للشعور الوطنى المعادى .

ولم تكن ، التيمس ، صادقة تماما فى تصوير موقف الجنود على حقيقته . فقد كان بين الجنود الانجليز شيوعيون واشتراكيون وأنصار سلام ، وكانت شعاراتهم التى يثبونها بين قوات الاحتلال ، الجلاء عن مصر والعودة إلى بلادنا ، فحين لا تريد أن نكون العوبة فى يد الرأسماليين الانجليز ، يستخدموننا لكبت شعب فى سبيل أرباحهم .

كما أصدر الحزب الشيوعى البريطانى قرارا يطالب فيه بالجلاء عن القنال . كانت هذه كلها عوامل نجاح للعبة المسلحة ، كانت تضمن لها الفوز . لو قدر لها الاستمرار شهورا طويلة .

... وكلما ازدادت المعركة شدة ، التهب الشعور الوطنى ، واستطاع أن يجتذب أشد الأجزاء تخلفاً من الشعب .

لقد قامت الشرقية بأسرها تودع شهداءها ، من أهالى الزقازيق : مصطفى أحمد محمود الشهير بالمردنلى ، شهيد معركة القرين ، محمد رشاد جريش شهيد معركة التل ، سلامة إبراهيم ، سيد أبو شعيشع ، محمد عبد العال هدهد . كما قامت الاسكندرية بأسرها ، وعلى رأسها جامعة الاسكندرية فى مظاهرة صامتة ، تحيى شهيدها عباس الأعصر الطالب بكلية التجارة . وقامت القاهرة كلها تحيى شهداءها : عمر شاهين ، وأحمد المنيسى ، والعليار أحمد عصمت . وقامت بورسعيد تحيى شهيدها الطفل نبيل منصور .

واستطاعت المعركة أن تجذب كثيرا من الجمعيات والهيئات النسائية ، فقام بعض أعضائها بمهمة التريض .

لقد قدر البعض عدد الشهداء فى معركة القنال بستائة ...

عوامل ضعف

وكا كان فى معركة القنال عوامل قوة ، فقد كان هناك أيضا عناصر ضعف : فقد كان جو منطقة القنال ملغما حقا بجواسيس السراى ، وجواسيس

الأمريكان والانجليز ، وجواسيس شركة القتال ، والقلم النصوص ، والبوابس السرى ، ممن يعملون لخدمة الانجليز والأمريكان ، أو يخدمون التيارات الحزبية المعادية للمعركة .

وقد كان هؤلاء جميعا عناصر تحمل لحسابهم في داخل معسكرات الفدائيين ، واطلاع العدو على تحركاتهم ، مما كان يعرض الفدائيين أحيانا لضربات قاسية . ثم لم تكن هناك قيادة موحدة للكتائب المختلفة . فكانت تحركات كل من هذه الكتائب تصدر بناء على أوامر قيادة كل كتيبة في انعزال عن الأخرى ، مما كان يضعف المعركة ، بل يعرض الفدائيين لأخطار لا مبرر لها . فكثيراً ما كان بعض الفدائيين يتسلل في الليل إلى المعسكرات البريطانية ، لينهال عليهم رصاص العدو الذي استيقظ نتيجة نشاط بعض الفدائيين التابعين لكتيبة أخرى .

ثم كانت أكثر أعمال الفدائيين منعزلة عن الشعب ، منعزلة عن الفلاحين في المنطقة ، تعاني الأمرين بالنسبة للغذاء والسلاح ، مما كان يعرض الفدائيين أنفسهم لكثير من الأخطار ، فهم جاهلون بطبيعة المنطقة ومساكنها ... وهم أغراب يسهل لخبرات العدو كشفهم .

لقد كان اقتصار المعركة على الفدائيين ، تضيق شديد للمعركة ، يعرضها للتصفية وقد تنهت لهذا النقص الخطير بعض القيادات الشعبية الواعية ، فعمدت شبه مؤتمر . واستقر رأى المجتمعين على تدارك عناصر الضعف :

١ — بتحويل المعركة من معركة قاصرة على الفدائيين إلى معركة فلاحين أساسيا .

٢ — بالاعتماد في الأسلحة على الفلاحين المسلحين بطبيعتهم .

٣ — بإنشاء تنظيمات سياسية في القرى المعرضة لضربات الانجليز ، بحيث تستطيع أن تستمر في قيادة المقاومة ، حتى ولو فكر الانجليز في احتلال الشرقية كلها .

٤ — بالسعى لخلق قيادة موحدة للمنطقة كلها .

٥ — بإصدار مجلة سياسية عسكرية تربط مختلف أوجه النشاط .

... وقد كان اتخاذ هذه القرارات ، والبدء في تنفيذها ، بمثابة نقطة تحول في المعركة . وجاءت معركة القرن دليلاً على ذلك . فلم تكن معركة القرن معركة فدايين لحسب ، وإنما كانت أساساً معركة فلاحين . لقد وصف مندوب « أخبار اليوم » نفسه معركة القرن بأن « الفلاحين في القرن هم كتائب التحرير ... لقد تجمع أكثر من ألف منهم بسلاحهم ... أقاموا المتاريس وحرسوا الكبارى » . ولكن الحقيقة كانت أكبر من هذا بكثير . فقد خرجت القرية كلها عن بكرة أبيها ضد الدبابات البريطانية ، والقرين تحيطها أشجار متكاثفة من النخيل ، فنصب الفلاحون مدافعهم الرشاشة فوق النخيل ، وأنهالت رصاصاتهم من كل صوب على الانجليز ودباباتهم . واضطرت الدبابات البريطانية أن تعود ، لقد عجزت عن احتلال قرية القرن .

تطورات سياسية

وكما تطورت الجبهة في القتال تطورا هاما ، فقد تطورت الجبهة الداخلية في القاهرة . فقد أُنشئت في معظم الأحياء ، لجان وطنية . وكانت تعقد في الجامعة مؤتمرات وطنية واسعة . وأخذت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات يتسع نشاطها وتتصل بعدد كبير من النقابات وأرسلت لها مندوبين إلى الاتحاد العالمي للنقابات . . . وهكذا كلما اشتدت معركة القتال عنفاً واتساعاً ، زاد الشعب في اتحاد الفعول نشاطاً سياسياً وتنظيماً لصفوفه ، وتمتع بحريات أكبر ، وأخذت التأييدات من الدول المحبة للسلام والحرية تنال على مصر . . وإزاء هذا التعاضد للقوى الشعبية ، والتأييد القوي من معسكر السلام والحرية ، لم يملك الوفد في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، إثر هدم الانجليز لكفر عبده ، إلا أن يتخذ بعض القرارات الوطنية : الاستيلاء على نادي الجزيرة وإخراج أعضائه الانجليز ، بحث قطع العلاقات التجارية والاقتصادية والدبلوماسية مع إنجلترا . استدعاء عبدالفتاح عمرو ، سفير مصر في بريطانيا من لندن ، لإباحة حمل السلاح لكل فرد من أبناء وادي النيل ، تعويض أهالي كفر عبده ، معاقبة كل من يتعاون

أو يتعامل مع أية قوة عسكرية أجنبية في البلاد . . كما بدأت الخطوط الوطنية لسياسة مصر الخارجية ، تبرز معالمها ، في شكل دعاية وإثارة قوية ، فأصبح التفكير جدياً في عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقية ، والاستغناء عن الأسواق الانجليزية والدول المتحالفة معها . وبدأ التفكير في حلف عربي خالص لبلاد الشرق الأوسط .

كما اتضح لمصر تماماً من هم أعدائها ومن هم الأصدقاء . فبينما كان الأمريكان ينهزون فرصة المعركة المسلحة ، لإحلال النفوذ والسيطرة الأمريكية على البريطانية ، ويدبّون في الوقت عينه معركة القنال ، إذا بالاتحاد السوفيتي ، كما يقول أنيس عاذر وزير مصر المفوض في موسكو ، ينشر أنباء الكفاح المصري كاملة ويؤيده تأييداً مطلقاً ، كما توالى احتجاجات موسكو على المقترحات الرباعية المقدمة من أمريكا وإنجلترا وفرنسا وتركيا بالنسبة لإنشاء قيادة حلف مشترك . . . كما جاء من شباب الصين رسالة إلى الشباب المصري : « أن ألف يد تنضم إلى أيديكم في كفاحكم البطولي ،

.. فالمعركة المسلحة في القنال رغم كل ما فيها من ضعف كانت معركة ناجحة . لقد أدركت إنجلترا خلالها أنه يستحيل عليها البقاء في مصر ، وأصبح الجلاء عن مصر أمراً محتماً ، إن أجلاً أو عاجلاً ...

« فالسفارة البريطانية في القاهرة أصبحت ... كما جاء في « أخبار اليوم » بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٥٢ - ترى ضرورة إيجاد حل يقوم على أساس جلاء القوات البريطانية في مصر ، وأن العسكريين البريطانيين أنفسهم ، أصبحوا يفتقدون بضرورة هذا الحل ، لاستحالة تدعيم القاعدة العسكرية ، في الظروف القائمة ، وفي وسط المقاومة الشعبية المتزايدة .

ولودامت المعركة بضع شهور أخرى ، لكن لفك شأن أي شأن في تطور الحكم الشعبي في مصر .

ولكن المعركة لم تدم ... لقد عملت كتلة الخوة في مصر على ألا تدم ...

مهرى القاهرة

كان كل شيء يشير إلى فزع الاستعمار ، وفزع الأذئاب والذبول .

.. كانت الخطوات للاعتراف بالصين الشعبية موضع التفكير . وكان الاتجاه لقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية أمراً واضحاً لإر الاستبدادات الدامية بين جنود البلوكات وقوات الاحتلال في ١٧ نوفمبر ، ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ . كما أخذت المظاهرات الشعبية تنبع وتزد في هتافات بسقوط الملك . بل انهارت تقارير الدبلوماسيين البريطانيين محزنة من : « أن الروس قد تقدموا باقتراحات قوامها ، أن يزودوا مصر بالخبراء من العسكريين الألمان ، إذا أرادت مصر أن تدافع بنفسها عن 'منطقة القتال' ، وأن تظل محايدة بين معسكرى الشرق والغرب » .

وأحس الإنجليز بالتطور الجديد للمعركة المسلحة ، فخرجت النشرة الإنجليزية الخامسة والثلاثين التي أصدرتها قوات الاحتلال في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ تقول بالحرف الواحد : « لقد كان من أوجب واجبات الصحافة المصرية ، أن تهوى بقبضة من حديد على رؤوس متزعمي هذه الحركة الإجرامية (تقصد حركة الكتائب والكفاح المسلح) » .

وتحدى ضباط الجيش قرار السراى ورجال السراى بإلغاء اجتماع الجمعية العمومية لنادى الضباط في ١٨ ديسمبر ، واجتمعوا ليقرروا عقد انتخاب في ٣ يناير سنة ١٩٥٢ . وعقد الضباط جمعيتهم العمومية ، فتحدوا السراى مرة أخرى برفضهم تمثيل سلاح الحدود المسيطر عليه رجال السراى ، واعتباره سلاحاً منفصلاً ، ثم انتخاب مجلس إدارة النادى من أعضاء ليس فيهم العناصر التي ترغبها السراى .

كان كل شيء يندب ، إذن ، بإفلات الشعب والجيش من قبضة الملك والإقطاعيين

وكبار رجال المال ، واحتمال تكوين جبهة شعبية واسعة تضم الشعب والجيش معا ، لا ضد الاحتلال لحسب . ولكن أيضا ضد المراهى والخنوة .

وكان لابد من عمل سريع حاسم لضرب الحركة الشعبية ، قبل أن يفلت زمامها تماماً . فأخذ الإنجليز يضربون فى القتال ضربات وحشية : إبادة كفر عبده من الوجود ، التفكيك فى إبادة فئارة الحجر ، ثم احتلال السويس وبور سعيد .

ولكن هذه الإجراءات لم تكن تزيد الشعب إلا الثباتاً ، وكانت تدفع بمجموع جديدة إلى المعركة فى استبدال يثير الإعجاب . فكان لابد من إجراءات أخرى ، لابد من مؤامرة . وبدأت خيوط المؤامرة تحبك فى عابدين ولندن وشيكاغو ، إذ فوجئ الشعب بتعيين حافظ عفيفى ، الإنجليزي أكثر من الإنجليزي أنفسهم ، رئيساً للديوان الملكى يوم ٢٥ ديسمبر ، وندب عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى إنجلترا ، وقد قضى أيضا جزءا كبيرا من حياته فى إنجلترا ، مستشاراً للشئون الخارجية بالديوان الملكى .

وهلكت جريدة « نيويورك تيمس » (الأمريكية) لتعيين حافظ عفيفى ، ووصفته بأنه « الشماع الأول من النور الذى يمزق اكفنهار جو مصر منذ أن قطعت العلاقات مع بريطانيا . »

وتنبأت الدوائر الرسمية الاستعمارية ، وهى ترحب بتعيين حافظ عفيفى « بحدوث تطورات داخلية فى مصر ، لأن ذلك من شأنه أن يقسم الجبهة المصرية ويحول اهتمام الرأى العام من نضاله ضد الإنجليزي إلى تطورات الجبهة الداخلية . » بل أخطر من هذا جاء بالحرف الواحد : « ولكن نخشى بعض الدوائر هنا (أى فى بريطانيا) أن تجرى الحوادث فى الطريق الخاطىء .. فينتهى الحال فى مصر إلى الفوضى ووقوع حوادث لا تحمد عقبها . »

لقد قيل هذا قبل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير بقرابة شهر !

وفى الوقت الذى كان يسقط فيه عشرات من الشهداء فى القتال ، وفى الوقت الذى زاد فيه تعسف الإنجليز ووحشيتهم ، وفى الوقت الذى كانت فيه الصلات الدبلوماسية بإنجلترا فى حكم المقطوعة ، نجد عمرو ، مستشار الملك فى الشئون الخارجية

يجتمع بالسفير البريطاني في دار السفارة ساعة كاملة ، ثم نرى السفير البريطاني .
يجتمع بحافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي ساعة ونصف ، ثم يعود عمرو لزيارة
السفير البريطاني ، ثم يزور السفير الأمريكي حافظ عفيفي ... ثم تحدث اجتماعات
مربية بين « جلاد » ، صاحب مجلة « الزمان » ، وعلى ماهر .

ثم يسود القاهرة جو مريب مظلم وحركات مقتعلة ، ويسود القتال جو أشد
غرابة . لقد احتشد البوليس السياسى احتشادا لا عهد به للقتال ، وأصبح كافة
العدائين موضوعين تحت مراقبة مشددة ، وأصبح واضحا أن هناك نية مبيتة
لاعتقال من يمكن اعتقاله منهم ، بل بدأت حملة اعتقالات في الاسكندرية ، قبل
حريق القاهرة بأربع وعشرين ساعة !

بل قيل أن بعض ضباط البوليس السياسى قد سحبوا أموالهم من البنوك .
من يدرى ؟ لعل المؤامرة لا تفلح !

... وقد أختير يوم ٢٦ يناير بالذات ! إنه اليوم الذى تمهدت فيه الوزارة
الوفدية بقطع العلاقات نهائيا بانجلترا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى
لقد نشرت « أخبار اليوم » في صبيحة ٢٦ يناير ، طبعا قبل حريق القاهرة : « إنه
من بين المقترحات المعروضة للبحث وذا على الاعتداء البريطانى في الاسماعيلية
تسلم السفير البريطانى جواز سفره ... وإغلاق القنصليات البريطانية في البلاد ...
وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إنجلترا » .

وقال ايوار الانجليزى مراسل « أخبار اليوم » في ٢٦ يناير « أن لندن
توقع اشتراك الجيش المصرى في معركة القتال » .

... وقد اختير يوم ٢٦ يناير بالذات ، لأنه اليوم السابق على عقد أول مؤتمر
لاتحاد عام نقابات العمال المصريين بتصريح من الحكومة ، وهو اليوم السابق
لانتهاؤ مدة الانذار الذى تقدم به بعض ضباط الجيش مهدين بالاستقالة الجماعية ،
وإنه اليوم الذى اتهم فيه الشعور الوطنى نتيجة سقوط خمسة وستين شهيدا
في المعركة التى دارت بين جنود بلوكات النظام وقوات الاحتلال . فهو يصلح
لتأليب بعض الأجراء المتخلفة واستخدامها في المؤامرة .

... بدأ يوم ٢٦ يناير بصبيان خطير — كما جاء في التقرير الرسمي للنايب العام — ، إذ تجمع كافة عمال المطار وجنوده وموظفوه المدنيون ، حول أربع طائرات بريطانية ، وحالوا دون نزول الركاب ، كما منعوا تموين الطائرات بالوقود .
 و ثم تمرد جنود بلوكات النظام في الأقاليم (أى أبناء الفلاحين) وأبوا أن يقوموا بما كلفوا به من الذهاب إلى الجهات المختصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة ، وخرجوا يحملون أسلحتهم في مظاهرة ساخطين على ما أصاب زملاءهم بالاسماعيلية ، وأخذوا طريقهم وهم يتنادون ويتصايحون بطلب السلاح ، وساروا محترقين العباسية فالأزهر فيدان الاسماعيلية ، فالجيزة ، حيث لم يجدوا زملاء لهم كانوا يتوقعون وجودهم ، فاتجهوا إلى جامعة «فؤاد الأول» في التاسعة والنصف واختلطوا بالطلبة ... وسار الجميع في مظاهرة صاخبة إلى رئاسة مجلس الوزراء حوالى الساعة الحادية عشر ونصف تقريباً .

ورغم أن هذا التمرد كان ولا شك فيه الدافع الوطنى ، إلا أن يد المؤامرة ولا شك استغلته لتوجيه ضربتها .

و ثم قامت في الحادية عشر والنصف — كما يقول التقرير الرسمي — مظاهرات عدة ، مظاهرات عمال العنابر والسكك الحديدية ، مظاهرة من كلية الأزهر ، وأخرى من كليات «إبراهيم» ... وقد تجمعت هذه المظاهرات بدار رئاسة مجلس الوزراء . حيث اختلطت بالمظاهرين من «جامعة فؤاد» و«بلوك النظام» . لقد كانت مظاهرة فريدة جمعت ما بين العمال والفلاحين والطلبة والجنود (أبناء الفلاحين) في صعيد واحد .

وإزاء هذا لم ترحكومة الوفد إلا أن تعد المظاهرين بقطع العلاقات نهائياً مع إنجلترا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى .

وبينما كان المظاهرون متجمعين في دار رئاسة مجلس الوزراء ، يخطبون ويستمعون إلى الخطب ، اختار المتآمرون هذه اللحظة بالذات لتنفيذ مؤامرتهم . فاشتعلت أولى الحرائق في الساعة الثانية عشر والنصف في كازينو الأوبرا ، وتلتها سينما بفولى . وكان عجيباً حقاً أن يختار الملك هذا اليوم بالذات ليدعو كبار ضباط الجيش

والبوليس . وكان عجيبا أن يحدد للقاءة الملكية الساعة الواحدة والربع ، أى بعد اشتعال الحرائق المدبرة بثلاثة أرباع الساعة ! وأن يحتشد الضباط لإزاء هذه الدعوة فى السراى منذ الحادية عشر صباحا .

ورأى المتظاهرون المتجمعون فى دار الرئاسة دخان الحريق ، وانطلقوا يرون ما الخبر ... فاذا بهم يشاهدون الحرائق تشتعل بشكل منظم وبناء على تدبير سابق محكم . وإذا باللوريات تحمل القاذبات بأمر الحرائق من أدنى المدينة إلى أقصاها وفى سرعة عجيبة ، بينما يقف رجال البوليس متكاسلين ، وبينما يقف رجال المطافىء عاجزين ، وبينما يقف الحكدار ووكيله ، ابراهيم امام ، رئيس البوليس السرى متفرجين ...

ويلح وزير الداخلية فى نزول الجيش ، فلا تنزل قوات الجيش إلا بعد الساعة الخامسة .

هذا فى الوقت الذى يقتل فى نفس اليوم ، أكثر من مائتين وخمسين ، غالبيتهم الساحقة من الفدائيين .

وما أن تعلن الحكومة الوفدية الأحكام العرفية ، حتى يأتيها أمر الاقالة ، ليعين على ماهر رئيسا للوزارة .

ويتهلل الانجليز فرحا ، ويرسل إيوار مراسل بأخبار اليوم ، رسالة يقول فيها بالحرف الواحد : « إن هناك مجالا أوسع للتفاوض من أى وقت مضى ، وتغيير الحكومة المصرية هو الذى يتيح هذه الفرصة ، وأهم شىء هو ما قاله رفعة على ماهر ، أن يمدد لأحدن جو يصلح للمفاوضات ..

ولكى يمدد لهذا الجو ، يجب قبل كل شىء ، إعادة الهدوء والنظام . ووقف العدوان . »

العدوان المصرى !

أى تصفية معركة القتال .

وقد صفت معركة القتال فعلا .

... وبدأت السراى تتلف على استئناف المفاوضات ، فأبلغ عبد الفتاح

عمرو مستر إيدن : « إن مصر تريد أن تحمل المسألة المصرية على أساس جديد

وأن حكومة مصر ليس لديها الوقت الطويل ... إنها تريد أن تسير المباحثات بأسرع ما يمكن . وذلك حتى تتفرغ مصر لبحث مسائنها الداخلية الخطيرة ، ولأن الإطالة في هذه المسألة الآن يحدث أسوأ العواقب .

تلطف عجيب !

... وفي سبيل هذا ، أقامت السراى حكماً إرهابياً ، واعتقلت الآلاف ، وحل البرلمان . وعطلت الحياة النيابية . وبدأت المحاكم العسكرية من جديد . وظننت أنها تشغل البلاد بما أسمى التطهير . وغيرت أربع وزارات في مدى ستة شهور !

ولكن الكفاح الوطني الذي بلغ درجة عالية في معركة القنال ، والذي دخله عنصر جديد واعى ، نجح في بث وعيه للأجزاء المتقدمة من العمال والطلبة والمثقفين . كان أقوى من السراى والاستعمار والإقطاع وكبار رجال المال جميعاً . لقد غدا مستحيلاً على أى حكم أن يبقى في مصر إذا عرض شيئاً أقل من الجلاء التام ، أو إذا فكر في الدخول في حلف مشترك مع الاستعمار . لقد فشلت السراى ، وفشل معها أربع وزارات متتالية ، في عقد معاهدة مع الاستعمار .

لقد قررت معركة القنال — رغم تصفيتها — لا مصير الاستثمار في مصر بحسب ، ولكن مصير النظام الملكى نفسه .

لقد كشفت الملك كخائن متآمر مع المستعمر ، وكشفت الدستوريين والسعديين كمتآمرين مع المستعمرين .

كما أظهرت السراى ورجالها في هذه الفترة ، التي انفردت بها في الحكم ، عجزاً فاضحاً وإفلاساً تاماً . لقد هبطت المبالغ المودعة في البنوك من ٢٣٢ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، إلى ١٨٩ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، وبلغ العجز في الميزانية ٣٩ مليون جنيه ، وسادت الرشوة والفساد في كل مكان ، وازدادت ترويض الشعب . لقد كان كل شيء ينذر بأن الحكم الملكى ، وحكم كبار الملاك وكبار رجال المال إلى زوال ، وزوال قريب .

لماذا صفت معركة القنال

لا شك أن المسئول الأول هو خيانة الملك ورجال السراى ، وتأمرهم مع وكلاء الاستعمار لتدبير حريق القاهرة . إن المادة التى استخدمت فى إشعال حريق القاهرة ، هى نفس المادة التى ألقتها الطائرات الانجليزية والفرنسية فى بور سعيد فى نوفمبر ١٩٥٦ !

لقد كان هذا هو السبب المباشر ولا شك .
ولكن هذا السبب وحده لا يكفي .

١ — فهناك ضعف القيادة الوفدية التى كانت فى الحكم إذ ذاك . فقد كانت تتنازعها عدة تيارات ، وكان بعض هذه التيارات يتأمر بالمعركة الدائرة فى القنال ، ويريد تصفيتا بأى شكل من الأشكال . واستئناف المفاوضات للوصول إلى اتفاق يضمن بقاء الحكومة فى الحكم . كما كان هناك نيار متردد . يتهيب المعركة ونناجها .

فضلا عن أن الحكومة — ككل — لم تتخذ أية إجراءات جديدة لتنظيم المعركة ، أو الدفع بها إلى الأمام .

وقد كان فى يدها أن تحد من نفوذ الملك تماماً ، وأن تحيط السراى برجالها هى ، مستخدمة كراهية الشعب للملك ، وتمرد الضباط .

ولكنها لم تفعل شيئاً واحداً من هذا . لقد كان تعيين حافظ غنقى رئيساً للديوان الملكى بمثابة لطمة وإنذار يقرب نهاية الوزارة الوفدية . وكتبت وأخبار اليوم ، صراحة فى هذا الأمر ، معبرة عن اتجاهات السراى مدافعة عنها . ولكن الوزارة قبلت اللطمة ساكنة ، بل أمعنت فى تقربها من السراى واسترضائها لها .

وكانت الوزارة تحس بعديد من المؤامرات . لقد صرح النحاس فى أكثر من خطبة له ، ما يشعر باحساسه هذا . ومع هذا لم تصنع الوزارة شيئاً واحداً لإفساد هذه المؤامرات أو الاحتياط لها .

كما أن الوفد كان يسير على سياسة خطب عشواء ، سياسة تلقائية عفوية ، لا خطة لها ، ولا هدف واضح ، ولا عدة ولا استعداد .

لقد كان الضعف الشديد للقيادات الوفدية مسئولاً عن تصفية معركة القنال .

٢ — كما أن القيادة الشعبية كان ينقصها الكثير من التضج ، فتخلقت فترة من الزمن لا مبرر لها ، عن الاشتراك الإيجابي في المعركة المسلحة ، وعندما دخلت المعركة ، لم تدخلها بكامل قوتها .

كما أنها لم تظهر اليقظة اللازمة ضد المؤامرة حتى تفسدها بكامل قوتها . لقد اكتفت بتوزيع المنشورات إثر حريق القاهرة ، تحلل المؤامرة وظروفها ، ومن المسئول عن القيام بها .

٣ — كما كانت بعض الهيئات الدينية منصرفة للتدريب في المعسكرات ، لماذا ؟ ولأى هدف ومعركة القنال قد صفيت وأودع الفدائيون في المعتقلات ؟ كان الغرض شيئاً واحداً ، ألا وهو إعداد أنفسهم للوثوب إلى الحكم بواسطة الإرهاب . ولتحرق القاهرة ! ولتصف معركة القنال ! واتبق جنود الاحتلال .

٤ — كما أن موقف الأحزاب الأخرى كان سيئاً للغاية ...

فكبار الملاك يقف مثلهم أحمد عبد الغفار في اجتماع لمجلس إدارة الحزب ، والقتال دأثر في القنال — يقترح وجوب النظر في مبدأ المفاوضات مع الانجليز ، ودراسة مشروع المقترحات الرباعية (أى مشروع الدفاع المشترك) على أساس من العقل ، لا على أساس مجازاة رأى العام !

وحزب كبار رجال المال يقف رئيسه في ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ ، بعد مضي قرابة ثلاثة شهور على معركة القنال ، لينعى على هؤلاء « الذين يدفعونهم (أى الشعب) ، في نشوة لا يعرفون أولها من آخرها ، يدفعونهم إلى الخراب وهم لا يعلمون » ... !

فالكفاح المسلح — في نظره — خراب !

وأما الهيئة الدينية ، فيقف رئيسها ليقول في ١٥ ديسمبر :

« إذا ما أرادت الحكومة منا أن نرسلهم إلى القنال فسنرسلهم ، ولكن علينا أن نطمئن عليهم ، وإننا لم تأخر إلا خوفاً مما حدث في الماضي ، وهو

ما نرجو ألا يحدث وألا يتكرر ... ،
 كأنما الدفاع عن الوطن يحتاج إلى إذن وشروط !

...

لقد كانت اللجنة الداخلية لإذن ممزقة ، بين شعب يريد القضاء على الاستعمار ،
 مهما كلفه ذلك من تضحيات ، وبين سراي وأحزاب وهيئات ، تمثل طبقات
 بأسرها من كبار الملاك وكبار رجال المال ، يريدون أن تظل قوات الاحتلال ،
 وأن يبقى نفوذ المستعمر .

لقد كانوا يخشون الشعب أكثر مما يخشون الاستعمار .
 لقد كانت روابط المصلحة التي تربطهم بالمستعمرين أقوى من الروابط التي
 تربطهم بأرض الوطن .
 وهكذا اجتمعت هذه العوامل جميعا لتسهل على الاستعمار تصفية معركة
 القنال ، وتدمير حريق القاهرة .

الفصل التاسع

حركة الجيش سنة ١٩٥٢

- ١ -

الظروف الدولية

قوة العسكرية الاشتراكية

لن نستطيع أن نفهم تطور الأحداث المصرية في السنين الأربع الأخيرة ، إلا على ضوء الظروف الدولية .. وما جدّ فيها من تطورات . إذ أنها ارتبطت بالأحداث في مصر ارتباطاً وثيقاً .

إن أبرز هذه التطورات الدولية ، هو أن الاشتراكية لم تصبح قاصرة على بلد واحد محسب ، أو على بعض بلاد منتشرة هنا وهناك ، وإنما قد برزت كنظام عالمي ، يمتد إلى قرابة ألف مليون من البشر .. عالم مترابط ، متآخى متعاون ، متساند .. جبهة واحدة ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية . ففي عام ١٩١٧ لم يكن هناك سوى بلد اشتراكي واحد يضم ٩٪ من سكان العالم وقرابة ١٦٪ من مساحة الكرة الأرضية ، ولا ينتج أكثر من ٧٪ من الإنتاج الصناعي العالمي ..

أما في عام ١٩٥٥ ، فقد أصبحت الدول الاشتراكية تشغل أكثر من ٢٦٪ من مساحة العالم ، وتضم ٣٦٪ من سكانه وتقوم بإنتاج ٣٠٪ من جملة الإنتاج الصناعي العالمي .

.. لقد أصبح الاقتصاد الاشتراكي قوة عالمية ضخمة ، يطرد نموها في سرعة لا همة ، لأنه لا يعرف الأزمات ، ولا يعرف البطالة . نظراً للملكية الدولة الاشتراكية للصانع ، وإمكان توجيه الاقتصاد لصالح الشعب . واستخدام كافة الإمكانيات الموجودة داخل البلاد من موارد وأيدي عاملة ، دون انتظار رأسمالي ، لديه المال الكافي لاستغلالها .

وقد كان لهذا رد فعله في بقية أجزاء العالم ، إذ أصبح العالم الاشتراكي من القوة الاقتصادية ، ما يتيح له أن يمد يد المعونة الأخوية لكافة ما يسمى بالبلاد المتخلفة ، فيستطيع أن يبيها أحدث الآلات ؛ بل مصانع بأسرها ؛ بأثمان معقولة من المستحيل أن تحصل عليها بنفس السهولة ولا بنفس الأسعار من البلاد الاستعمارية .

لقد أمكن للاتحاد السوفيتي أن يساعد الديمقراطيات الشعبية في بناء ٣٩١ منشأة صناعية ، واستطاع أن يقرضها ٢١ ألف مليون روبل بشروط جيدة مناسبة ... إذ لم تتجاوز الفوائد عن هذه القروض عن ٢ ٪ ، ولم تزد أحيانا عن ١ ٪ بالنسبة للصين الشعبية ، بينما يتقاضى بنك التعمير الدولي الخاضع لأمريكا ما بين ٣.٥ ٪ ، ٦ ٪ ، ١١ ٪ . وما استطاعه الاتحاد السوفيتي الديمقراطيات الشعبية ، فلا شك أنه يستطيعه أيضاً لغيرها .

وفلا نجد أن القروض السوفيتية للبلاد غير الشيوعية ، قد زادت عن ١٠٠٠ مليون دولار ، منها ٤٢٥ مليون دولار للهند وجوسلافيا وأفغانستان ، بينما تزد المعونة الأمريكية للشعوب المحايدة عن ٢٥٠ مليون دولار ، ستون في المائة منها للمساعدات الحربية ، (من تقرير لجنة فرعية لمجلس الشيوخ الأمريكي) . هذه المعونات يذللها العالم الاشتراكي دون أي قيد أو شرط ، عسكري كان أو سياسياً أو اقتصادياً ، ودون أدنى تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي تبذل لها . ومن ثم أتاحت إنكبايات واسعة للبلاد المتخلفة التي ظفرت باستقلالها حديثاً ، أن تعزز استقلالها السياسي بنهضة اقتصادية سريعة ، ونمو مستقل لاقتصادها ، معتمدة على العون الاشتراكي ، فلا تقع فريسة مرة أخرى للعسكر الاستعماري ...

وقد كان مثل هذا التطور مستحيلاً ، عندما كان النظام الرأسمالي هو النظام العالمي الوحيد ، أو عندما كان النظام الاشتراكي قاصراً على بلد واحد يحيط به العديان الرأسمالي من كل جهاته .. فالبلدان الصغيرة أو المتخلفة ، حتى لو فازت حينذاك باستقلالها السياسي ، فقد كان عسيراً عليها أن تحتفظ بنمو مستقل

لاقتصادها ، ولذا سرعان ما كانت تقع فريسة للاحتكارات العالمية ، لقد كانت شركات البترول الانجليزية في إيران تقيم الحكومات وتبذلها ، وغم الاستغلال الرسمي السياسي لإيران ... وقد كان ولا زال لاحتكارات الولايات المتحدة النفوذ الأول في أمريكا اللاتينية ، فهي لا تتأخر عن التدخل المساح للتخلص من الحكومات الوطنية التي تسمى للتخلص من سيطرة هذه الاحتكارات .

أما اليوم ، فن الممكن لمصر والهند وبورما واندونيسيا وسوريا ولبنان والأردن والسودان ، ومراكش وليبيا وتونس وغيرها ، أن تقيم لنفسها صناعة ثقيلة ، وأن تهض بصناعتها ، دون اعتماد على المعسكر الاستعماري ، ودون أن تركع ساجدة عند قدميه .

هذه هي الحقيقة الكبرى التي برزت خلال الأربع السنوات الماضية .

ضعف المعسكر الاستعماري

هذا في الوقت الذي ضعف فيه الاقتصاد الرأسمالي في النطاق العالمي ، فهو أولا لم يصبح النظام العالمي الوحيد ولا المسيطر .. وهو ثانيا قد اشتدت التناقضات في داخل كل بلد رأسمالي منه .. ما بين الملكية الفردية للصانع والصفة الجماعية للإنتاج ، ما بين العمال والرأسماليين الاحتكاريين ، ما بين زيادة الانتاجية وضعف القوى الشرائية للجمامير .

... وفي الوقت نفسه زادت حدة التنافس ما بين الدول الاستعمارية ، وخاصة بين إنجلترا وأمريكا . فقد أقلت من قبضتها أسواق كثيرة ، كأوروبا الشرقية والصين الشعبية . فأخذت الأسواق أمامها تنكش يوما بعد يوم .. ثم برزت ألمانيا الغربية واليابان أخيراً تنافس في هذه الأسواق المحدودة ، فاشتعل التنافس بشكل أقوى .

فالتناقضات تزداد حدة وعنفا ، سواء في داخل كل بلد من البلدان الرأسمالية ، أو في داخل الكتلة الاستعمارية ككل ، مما يزيدا ضعفا على ضعف .

ولذا مدلوله في سياسة العالم اليوم ، فالمعسكر الاستعماري لا يستطيع أن يدخل في تسابق مع العالم الاشتراكي بالنسبة لمعونة البلاد المتخلفة ... إذ أن

معاونته لهذه البلاد مشروطة بشروط سياسية وأخرى عسكرية وثالثة اقتصادية. وإليك ما جاء في تقرير هوفر المقدم في يونيو سنة ١٩٥١ إلى الكونجرس الأمريكي :

« إنه في المنطقة الآسيوية الإفريقية باحتمال استثناء اليابان ، لن تقوم مشروعات صناعية كبيرة ، ولن تؤسس مصانع كبيرة ، إلا لانتاج مواد استراتيجية (أى متصلة بالحرب) ، وإلا فستستمر المعونة الصناعية قاصرة على الصناعات الصغيرة . »

إن مثلى الاحتكار الأمريكي يقولون في صراحة في تقرير لهم : « إنه سيكون من الخطأ ، إذا حدث وسارت عملية التصنيع في البلاد المتخلفة في النمو ، على غرار الغرب . »

وهم يشترطون ألا تمنح المساعدة الأمريكية إلا للبلاد التي تبنذ فكرة « التصنيع الثقيل . »

أى أن معونات الدول الاستعمارية مكبلة بشروط من كل جانب ، تحول آخر الأمر دون أية نهضة اقتصادية حقيقية للبلاد التي تغلبها ، تحول دون نهضة صناعاتها الكهربائية والصناعات الثقيلة الأخرى .

ومن ثم أصبح حتما لتطور الاقتصاد في البلاد المتخلفة التي فازت باستقلالها حديثا ، أن تنصرف عن المعسكر الاستعماري ومعاوناته وأحلافه العسكرية وسياسته العلوانية .

هذه هي الحقيقة الثانية الكبيرة التي برزت تماما خلال الأربع السنين الأخيرة

قوة الحركة التحريرية

لقد جاءت هزيمة ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية ، ضربة للمعسكر الاستعماري في النطاق العالمي ، فبعثت الأمل في كثير من شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات ، أن تحرر وأن تفوز باستقلالها .

فبيت أندونيسيا وبورما وفييتنام والملايو وكينيا ومراكش وتونس والجزائر

والهند ومصر نائرة تطالب بالجللاء والاستقلال الحقيقي ..
ثم جاءت ثورة الصين على يد الطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين والمثقفين ،
ضربة قاسية للنظام الاستعماري ، بعثت بالجرأة إلى الملايين المعذبة .
لقد ازدادت الطبقة العاملة في البلاد المضطهدة قوة ، وازدادت أحزابها تجربة
وخبرة . واستطاعت أن تجتذب للحركة التحررية الملايين من الفلاحين والآلاف
من المثقفين الوطنيين ، فكانت هزيمة الاستعمار في كل مكان .
فلم تصبح الحركة التحررية مجرد تحركات ومظاهرات واحتجاجات ، تقوم
متناثرة هنا وهناك ، كما كان الشأن إثر الحرب العالمية الأولى ، وإنما أصبحت
حركة عالمية مسلحة تواجه الاستعمار بقوة الجيوش ، وحرب العصابات .

...

وليس أدل على الانهيار الذي أصاب الاستعمار من الأرقام التالية ، ففي
أوائل الحرب العالمية الثانية أى حوالى سنة ١٩٣٩ ، كان هناك ١٥٠٠ مليوناً
من البشر خاضعين للاستعمار في شكل مستعمرات أو تابعات . أى حوالى ٦٦٪
من مجموع سكان العالم .

ولكن في العشر السنوات التالية للحرب ، استطاع أن يتحرر من القبضة
الاستعمارية ١٢٠ مليوناً من البشر . فلم يبق في قبضة الاستعمار سوى ٦٪ فقط
من سكان العالم .. ستة بعد أن كانوا ستة وستين ؟؟

وليس أكبر دليلاً من هذه الأرقام على مدى الانهيار الذي أصاب النظام
الاستعماري ..

هذه البلاد التي تحررت حديثاً ، قد أصبحت قوة دولية كبرى ، لها مكائنها
ولها أثرها في سياسة العالم ، بعد أن كانت مجرد احتياطي للاستعمار .
وقد أحست هذه البلاد بقوتها وأهمية تضامنها وتساعدتها الأخرى ، مهما
اختلفت نظمها السياسية والاجتماعية .

لجاء مؤتمر باندونج خير معبر عن تساند الحركة التحريرية العالمية ، حين
أعلنت هذه الدول مجتمعة ضرورة تعاونها الاقتصادي والسياسي من أجل رفاهية

شعوبها ، وضرورة وقفها صفوا واحداً ضد الاستعمار ، وضرورة مساندتها كافة الحركات التحريرية ثم ضرورة كفاحها المشترك من أجل السلام العالمى .

لقد جاءت قرارات هذا المؤتمر ، معبرة عن إرادة مئات الملايين من شعوب الشرق ، كما جاءت ضربة قوية ضد المشاريع العدوانية للاستعمار .

وقد ساعد مؤتمر بانكوك على تخفيف حدة التوتر فى العالم ، فكان عاملاً هاماً فى نجاح مؤتمر الأربعة الكبار الذى عقد فى صيف عام ١٩٥٥ فى جنيف .

لقد برزت ، إذاً ، قوة عالمية ضخمة تؤثر فى مجرى الأحداث الدولية ، وتستطيع أن تتساند فيما بينها اقتصادياً وسياسياً ضد عدوها المشترك ، ألا وهو الاستعمار ومن أجل تطور مستقل لاقتصادها .

فلم تعد تقف أية طبقة وطنية فى بلد متخلف ، منعزلة أمام الاستعمار وتهديداته ، وإنما أصبح لها من تأييد الدول والشعوب الآسيوية والأفريقية ما يشجعها على مناهضة الاستعمار واتمسك بسياسة الاستقلال والسلام .

هذه هى الحقيقة الثالثة الكبيرة فى ميدان السياسة العالمية .

التعابسه السلمى

لقد أصبحت هناك قوى جبارة تعمل من أجل السلام . .

هناك المعسكر الاشتراكى بما لديه من قوة مادية وأخرى معنوية ، يستطيع بها أن يرد على العدوان ، اللطمة بلطمتين .

والنظام الاشتراكى يعمل للسلام ، فليس من مصلحته أن تشتعل حرب عالمية .

إنه لا يرجح شيئاً من الحرب ، إن مصانع الأسلحة هناك ليست ملكاً لفرد أو

شركة ، يصرها من أجل أرباحها ، والمزيد من الأرباح أن يحترق العالم كله .

إن المصانع الحربية فى المعسكر الاشتراكى ملك لدولة العمال والفلاحين . .

وكل إ اتفاق من ميزاتهما فى هذا السبيل ، إنما يضير بمشروعاتها الإنتاجية لرفع

مستوى شعوبها المادى والثقافى .

ولهذا كان المعسكر الاشتراكى يعمل جاهداً من أجل السلام .

ثم هناك قوى الشعوب التى تحررت من قبضة الاستعمار حديثاً ، ورأت أنها

لا تستطيع أن تبنى اقتصادها ، ولا أن ترفع المستوى المنخفض لمعيشة أبنائها إلا بأن تنصرف لبناء السلى ، فمن مصلحتها دولا وشعباً أن يستمر السلام على هذه الأرض .

وكان أن ظهرت منطقة ضخمة في العالم ، في أوروبا وآسيا وإفريقيا ، تضم دولا اشتراكية ودولا غير اشتراكية . ومنطقة السلام هذه يبلغ تعدادها اليوم ما يزيد على ١٥٠٠ مليون من البشر . . . وهي كلها تجمع على محاربة الأحلاف الاستعمارية ، ووقف التجارب النووية ، وتخفيض السلاح ، واستخدام التفاهم وسيلة لفض الخلافات في العالم . .

.. هذا في الوقت الذي قويت فيه حركة السلام العالمية ، لقد جذبت حركة السلام ملايين البشر ، وانضم إليها ملايين من العمال والفلاحين والمتقنين والفنانين من مختلف الألوان والعقائد السياسية . وأصبحت حركة منظمة وقوة اجتماعية ضخمة لم يسبق للعالم أن رأى مثلاً قط . .

ولقد ساعد على ازدهار مبدأ التعايش السلى ، تصحيح الاتحاد السوفيتى في جراءة لأخطاء ستالين ، سواء في السياسة الخارجية أو الداخلية ، وحرصه على مبادئ لينين في التعايش السلى ، وتصحيحه لنظريات غاطة كانت تزعم أن الحرب أمر حتمى لا مفر منه ، مغفلة بذلك تعاظم القوى السلمية وإقراره لإمكانية التطور في الظروف العالمية الجديدة ، من النظام الرأسمالى إلى الاشتراكي تطوراً ثورياً . ولكنه تطور سلى ، بالأسايب البرلمانية دون قيام حرب أهلية وأعلن الاتحاد السوفيتى تمسكه بالمبادئ الخمس للتعايش السلى ، التى وضعها نهر و شوان لاي ، ورددها مؤتمر باندونج كأساس للعلاقات الدولية .

• الاحترام المتبادل لسياسة البلاد المختلفة والحرص على سلامة أرضها .

• الكف عن أى عدوان .

• عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى بلد آخر .

• تطوير العلاقات بين الدول على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة .

• مزيد من التعاون الاقتصادى بين الدول .

وطبق كل هذا فعلاً فى علاقاته يوغوسلافيا والنمسا ومختلف البلاد الشرقية

هذا الازدهار لمبدأ التمايش السلى وتحوله إلى حركة جماهيرية ، كان إضعافا
 للجبر الاستعماري ومشاريعه العدوانية من جهة ، وكان تقوية للشعوب والدول
 المناهضة للاستعمار من جهة أخرى ، كما كان تقوية للثقات الوطنية المختلفة في البلاد
 الصغيرة والمتخلفة أن تقف في وجه الاستعمار في صلابة أكبر ، من جهة ثالثة .
 ولكن العامل الدولي وحده لا يكفي لفهم التطورات الهامة التي حدثت في
 مصر ، فلا بد من دراسة الموقف الداخلي ، فهو دائما العامل الحاسم .
 إن العراق مثلا موجودة في نفس الظروف العالمية ، ولكن سياستها على
 النقيض تماما من سياسة مصر الوطنية والسلامية والاستقلالية .
 فلا بد ، إذا ، من فهم التطورات الداخلية التي أصابت مصر ، والتي ترتب
 عليها قيام حركة الجيش .

- ٢ -

تطورات مصر الداخلية

التطور الاقتصادي

أصبحت الصناعة المصرية ، في تطورها خلال الحرب العالمية الثانية وفي
 السنوات التالية للحرب قوة اقتصادية يؤبه لها ، لقد تزايدت بعض المصانع
 بأحدث الآلات ، واستطاعت ٦٨ منشأة منها ، بمن تستخدم ٥٠٠ مليون عاملا
 فأكثر ، أن تنتج وحدها قرابة نصف الإنتاج الصناعي بأكمله .
 ولكن الصناعة المصرية سرعان ما اصطدمت بعقبات كأداء ، تحول دون
 اندفاعها إلى الأمام ، عقبات تهدد كيانها في الصميم .
 لقد أصيبت صناعة النسيج مثلا بأزمة طاحنة ، اضطرت الحكومة معها ، أن
 تعينها بمالا يقل عن ٨ مليون جنيه في عام واحد .
 ويمكن أن تقلب صفحات تقرير اتحاد الصناعات عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣
 لتدرك مدى الأزمة التي تعرضت لها الصناعة المصرية . ولينا بعض مقتطفات
 من هذا التقرير .. بالنص :
 « واجهت صناعة الحرير أزمة شديدة لزيادة إنتاجها عن الاستهلاك المحلي ..

هواجعت سوق الغزل والمنسوجات القطنية ركوداً شديداً .. وما زالت الصناعات الغذائية تعاني الكثير من الصعاب .. كذلك ما زالت الأزمة التي تواجهها صناعة حفظ الخضضر والطماطم منذ انتهاء الحرب الأخيرة على ما هي عليه .. وقد اشتدت أزمة صناعة الأرز .. وارتفعت أرقام المخزون في مصانع الزيوت ، واضطرت صناعة الصابون إلى تحمل الخسائر الكبيرة .. وقد قل إنتاجنا من المستحضرات الصيدائية .. وتأثرت صناعة الجلود بشدة من ضعف تصريف منتجاتها .. كما صادفت بعض الصعاب في استيراد المواد الأولية .. وقد واجهت السياحة أشد ركود عرفته في المواسم العادية سواء قبل الحرب أو بعدها .. وما زالت صناعة الحديد تعاني صعوبة في الحصول على بعض الخامات .. وتباطأ نشاط صناعة الآثاث المعدني تبعاً لحالة الركود العامة . واضطرت المصانع إلى خفض إنتاجها من ٢٠٠٠ طن من مختلف أنواع الآثاث إلى حوالي ١٢٠٠ طن .. وهبط الإنتاج في عربات النقل والترام خلال العام هبوطاً ملحوظاً .. وقل إنتاج مصانع الأسمنت بنسبة ٨٪ تقريباً عنه في عام ١٩٥١ ، وتوقف نشاط صناعة الطوب الأبيض الزملي .

كما هبطت الودائع لدى البنك الأهلي بمقدار ١٣ مليون جنيه .. وأسفرت نتائج حساب السنة المالية (ميزانية الحكومة) لعام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، عن عجز فعلي يبلغ ٣٨ مليون جنيه .

...

فهل كانت الأزمة التي تمر بها الصناعة المصرية مجرد أزمة طارئة ؟ مجرد أزمة من الأزمات الدورية التي يصطدم بها النظام الرأسمالي ، مذ قام هذا النظام ؟ لا . لقد كانت أزمة الصناعة المصرية أعمق من هذا بكثير .

.. كانت الصناعة المصرية قبل الحرب العالمية الثانية لا تمد إلا جزءاً صغيراً من القوة الشرائية للسوق المحلي . فكان كل ما يلزمها أول الأمر هو أن تضغط على الحكومات لزيادة التعريفة الجمركية ، حتى تحد من منافسة الواردات الأجنبية فيمكن لها بذلك أن يزداد نصيبها من السوق الداخلية .

ولكن الصناعة المصرية في عام ١٩٥٢ غيرتها في عام ١٩٣٠ . لقد بلغت مرحلة

هامة من التطور . إذ أصبح يغطي إنتاجها ، الجزء الأكبر من الطلب الفعلى للسوق المحلية . فهي تغطي ١٠٠٪ من الطلب الفعلى للسكر والسجائر والملح ، وهي بالنسبة للفرز تغطي ما هو أكثر من الطلب الفعلى للسوق المحلى ، فهي مضطرة إلى البحث عن سوق خارجية أو الانكماش ، وهي تغطي ٩٥٪ بالنسبة للأقنعة القطنية ، ٩٠٪ من الأحذية والاسمنت والصابون ، ٨٠٪ بالنسبة للأثاث والكبريت . فلم يعد يمكن زيادة التعريفية الجمركية ، لى يتسع المجال لتصريف منتجاتها الصناعية . وإنما أصبح حتما لها أن تعدل تعديلا جوهريا من تركيبها ، هي ، وتركيب السوق الداخلية .

أصبح حتما لها أن تقلل من تكاليفها ، وأن تزيل من العقبات التى تقف في وجه التمدد للسوق المحلية ، هذا إذا ما أرادت أن تتطور وتتسع . وإلا فالانكماش والمزيد من الانكماش .. بل الإفلاس ..
فاذا كان يمنعها من تحقيق هذا ؟

أولاً - الاستثمار

إن السبب الرئيسى في ارتفاع تكاليف الصناعة المصرية هو اعتمادها في الوقود والآلات والمواد الكيميائية التى هى في حاجة إليها على الواردات من الخارج ، والواردات من الدول الاستعمارية بالذات : أمريكا وانجلترا وفرنسا أساسيا . والدول الاستعمارية تبيعنا أدواتها بأسعار احتكارية عالية ، مما يحمل الصناعة المصرية تكاليف باهظة ..

بل كثيراً ما كانت الصناعة المصرية تجتهد نفسها عاجزة عن استيراد أحدث الآلات ، إما بسبب تجميد الانجيز لما لنا من أرصدة استيرالية ، وإما بسبب عدم توفر الدولار الأمريكى ..

فاذا ما أرادت الصناعة المصرية إقامة صناعة وقود (كهربية خزان أسوان ، أو السد العالى) أو صناعة حديد ، أو مواد كيميائية في داخل بلادها ، اصطدمت بعشرات العراقيل التى يقيمها الاستثمار والشركات الاحتكارية التابعة له في الداخل .. حتى تستمر الصناعة معتمدة على الواردات من الخارج .

.. بل أكثر من هذا نجد أن السيطرة الاستعمارية كانت تحول دون التوسع في تصريف قطنا خارج المعسكر الاستعماري ، هذا في الوقت الذي أصبح فيه هذا المعسكر عاجزا عن شراء كل القطن المصري ، فقد أصبحت مصانع النزل والنسيج في إنجلترا بالانكماش ، نتيجة المنافسة الحادة التي تلاقى فيها في كل مكان في العالم . بينما يتوفر لدى أمريكا من القطن ما تستطيع معه أن تفرق أسواق العالم ، بينما تكسدها لديها المخزون منه بشكل مزعج .

ومصر تعتمد على بيع قطنا في شراء أكثر من ٧٠٪ من وارداتها ، وكان معنى السيطرة الاستعمارية هذه أولا أن يتكسدها المخزون لدينا من القطن حتى يبلغ أكثر من ١٠ ونصف مليون قنطار قطن أواخر عام ١٩٥٢ ، وقراءة ثمانية ملايين قنطار أواخر ١٩٥٣ ..

ومعنى هذا أيضا أن نستورد دون أن نصدر ، فيبلغ العجز في ميزاننا التجاري ٨٠٤ مليون جنيهه أواخر سنة ١٩٥٢ ١١ وكان استمرار هذه السياسة معناه الإفلاس التام لبلادنا ، وعجز الصناعة عن استيراد ما تحتاج إليه من معدات وآلات .

.. لقد ارتطمت الصناعة المصرية إذا في مرحلة معينة من تطورها بالسيطرة الاستعمارية ، بحيث لم يعد أمامها إلا أحد أمرين : إما التخلص من هذه السيطرة وإما الانكماش ، بل الإفلاس . لقد كان يكنى الصناعة المصرية بالأمس بعض الضغط ، حتى في ظل السيطرة الاستعمارية ، لتغوز برفع التعريفة الجمركية على هذه أو تلك من السلع الواردة من الخارج ، فيستمر إنتاجها بل وينمو هذا الإنتاج .

ولكن لم يعد هذا كافيا .. لقد تطلب تطورها أن تباع القطن أنى شاءت بالسعر المجزئ ، وأن تشتري الآلات أنى أرادت بأرخص الأسعار .. وأن تنشئ ما يلزم لها من صناعة وقود وكهرباء ومواد كيميائية وآلات ، حتى تقلل من تكاليف إنتاجها ، وأن توظف أموالها المكسدة في صناعات من نوع جديد لازال أمامها طلب فعل . وأن تقلل من تكاليفها فتستطيع أن تباع بأسعار أرخص نسبيا ، فتجد طلبا أكبر .

.. وكان مستحيلا أن يتم هذا دون التخلص من القبضة الاستعمارية على

اقتصادنا القومى . وهذا يتطلب بدوره تحقيق الاستقلال السياسى لمصر كالشرط الاساسى ، الذى لا بد منه للفوز بتحررنا الاقتصادى .

ثانياً - المخطط

ولم تكن سيطرة الاستثمار السياسية هى وحدها العقبة الوحيدة فى سبيل تطور الصناعة المصرية ، العقبة التى تهدد كيان هذه الصناعة . فالاحتكار القائم قد أصبح عقبة هو الآخر ، وعقبة كأداء . فحركة قناة السويس الاحتكارية ، كانت تحرم مصر من ١٦ مليوناً من الجنيهات كل عام ، هى صافي أرباحها التى تذهب لحلة الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة . دون أن ينفع بها اقتصادنا القومى بلمح واحد .

لقد استطاع بنك مصر على سبيل المقارنة ، ورأسماله لا يتجاوز المليون جنيه إثناء أكثر من عشرين شركة صناعية وتجارية يزيد رأسمالها عن عشرة ملايين من الجنيهات . وهذا ما لم تفعله كافة البنوك الأجنبية الأخرى مجتمعة بما فيها البنك المركزى ، أى البنك الأهلى . رغم أن ودائعها تبلغ ستة أضعاف ودائع بنك مصر .

وشركات البترول الأجنبية الاحتكارية تعتمد الخفض فى إنتاج البترول ، كما يقول تقرير البنك الصناعى عام ١٩٥٥ ، فأصبح هذا الخفض ظاهرة مستمرة منذ عام ١٩٥٠ ، ومعناه ضرورة الاستيراد من الخارج ، أى ضرورة الاستيراد من نفس هذه الشركات الاحتكارية بأسعار عالية .

وشركة السكر الاحتكارية كانت تبيع السكر بضعف السعر العالمى مما لا يضر بالمستهلكين لحسب ، وإنما يضر إضراراً بالغاً بصناعة الأغذية التى يدخل فيها السكر إلى حد كبير . كما أن هذه الشركة كانت تعتمد عدم التوسع فى الإنتاج ، بل تعتمد الانكماش . فبينما كانت تنتج ٢٣٣ ألف طن من السكر عام ١٩٣٩ ، نراها تهبط بهذا الإنتاج إلى ٢٠٦ ألف طن عام ١٩٥٣ حرصاً على الاحتفاظ بأسعار السكر عالية .

وشركات الأسمت الاحتكارية ترفع من أسعار الأسمت أضعافاً مضاعفة

بمجرد ما يتم الاتفاق الاحتكارى بينها .

بل تلجأ إلى نقر الحيلة بالنسبة لانكاش إنتاجها ، إذ يهبط من ١١٣٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٥١ ، الى ٩٤٧٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ .

وإليك ما يقوله على الشمس نفسه في خطاب له في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧ باعتبارها رئيس البنك الأهلى :

« إن حالة الاحتكار التى نشأت عن الحرب ، أغرت بالمبالغة في رفع الأسعار ، بالاحتكار بما يحققه من أرباح فاحشة ، وبما يقتضيه من أسعار عالية للسلع التى ينتجها مشول عن ضيق السوق المحلى وانكاشه ، وعدم استطاعة كثير من الجماهير المصرية أن تشتري ما تحتاجه لارتفاع أسعار الحاجات .

والاحتكار مشول عن عدم تجديد الصناعة وتطورها ، بما يحتجزه من أموال لا تستخدم فى الصناعة . وبما يحول بينه وبين نشأة صناعات منافسة له . كما أن الطابع الرئيسى للاحتكار فى مصر هو الاحتكار الأجنبى ، فهو يعمل بوعى حتى لا تنشأ صناعة ثقيلة فى مصر ، صناعة كيميائية وكهربائية وصناعة صلب وحديد .

إذن ، فقد أصبح حتما لتطور الصناعة المصرية ، والاقتصاد القومى ، القضاء على الاحتكار ، أجنبيا كان أو مصرية . حتى يمكن أن تستخدم رؤوس الأموال المكسدة فى البنوك لصالح المشروعات الإنتاجية بشكل عام والصناعة بشكل خاص ، وحتى تستطيع أن تتخلص من الضغط الاقتصادى والسياسى الذى تعرض له من جانب الاحتكارات ومثلثها فى الحكم ، وحتى تستطيع أن تحصل على المواد المصنوعة أو الوقود أو الخامات التى تحتاجها بأسعار معتدلة .

ثالثا : الإقطاع

كما اصطدمت الصناعة المصرية فى مرحلة معينة ، من تطورها ، بالسيطرة السياسية والاقتصادية للإقطاع .

فالإقطاع يضيّع عليها مبالغ ضخمة يقتضيها فى شكل إيجار قدره الدكتور أنيس بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه فى العام ١ يتفق معظمه إما على مواد ترف مستوردة من الخارج ، أو فى بناء قصور لكبار الملاك ، أو فى بناء عمارات ضخمة لا يشغلها

سوى أصحاب الدخول العالية ، أو شراء أراضي صغار ومتوسطي الملاك ، فلا تستفيد الصناعة المصرية بشيء من دخل الإقطاعيين .

كما أن الإقطاع كان أحد الأسباب الرئيسية في ضيق السوق المحلي ، وخاصة في الريف .

فالإيجار الفدان الذي يدفعه الفلاح المصري في بعض المناطق في مصر ، يكفي لشراء فدان بأكمله في إنجلترا ١١ والإيجارات في مصر تزيد — كما يقرر الدكتور أحمد حسين — على حقيقة صافي الدخل للزارع المصرية ... وتكون النتيجة الحتمية لهذا ، انخفاض بشع لدخل الفرد في الريف ، وبجوره عن شراء أبسط المواد المستوحدة .

وليس أدل على هذا من إحصائية قام بها المهندس مرزوق عبد الحميد ، المدير الفني لشركة مصر للحريز ، فقد قدر متوسط استهلاك الفرد — في ذلك الوقت — خمسة عشر مليوناً من المصريين الساكنين في الريف بما لا يتجاوز خمسة أمتار من القماش في العام للفرد ، بينما معدل استهلاك الفرد في إنجلترا وفي أمريكا يزيد كثيراً عن ذلك .

• • •

كما أن السيطرة السياسية للإقطاع أصبحت تعذر أيضاً بالصناعة المصرية ... فقد تقدم بعض الرأسماليين المصريين بإحصاء ، يقرر أن نسبة الضرائب المباشرة المفروضة على الصناعة تبلغ ٢٠ مليون جنيه في العام ... بينما لا تزيد الضرائب المباشرة على الزراعة عن ٥ مليون جنيه ! رغم أن الدخل الصافي من الزراعة يبلغ أربعة أضعاف مثله في الصناعة .

وقد لا تكون هذه الأرقام دقيقة تماماً ... ولكن فيها تمييزاً عن مقدار الضرر الذي يلحق بالصناعة ، نتيجة لسياسة الضرائب التي تفرضها حكومات كبار الملاك .

• • •

كما أن الارتباط التاريخي ما بين الإقطاع ، والاستعمار ، أصبح يحول دون اتباع سياسة استقلالية جريئة ، سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية ...

الشيء الذى أصبح لا مفر منه ، كما رأينا ، لتطور الصناعة المصرية ...
وكان مستحيلا أن نفوز مصر بهذا الاستقلال ، طالما استمر الانقطاع
والسراى مهيمنة على شئون الحكم فى مصر .

ومن ثم أصبحت سيطرة الانقطاع السياسية والاقتصادية ، عقبة كأداء فى
سبيل تطور الاقتصاد القومى بشكل عام : وتطور الصناعة المصرية بشكل خاص .
لقد أصبح حتماً — لتطور الصناعة المصرية والاقتصاد القومى — أن تحطم
القيود التى تربطه بالاستثمار ، وتخضعه للاحتكار والانقطاع .

وكان حتماً من تغيير سريع حاسم ، وإلا أصيب اقتصادنا القومى بالانهيار .
ولم يكن هذا التغيير السريع بمستطیع أن ينتظر حتى تتوحد قيادة الطبقة
العامة ، وحتى يصبح لها من التأييد الجماهيرى الذى يمكنها من قيادة المعركة
الوطنية الديمقراطية ضد الأعداء الثلاث : الاستثمار والانقطاع والاحتكار ..
كما حدث فى الصين مثلاً .

فاذا لم تكن الطبقة العامة على درجة من الوعى والتنظيم ، تكفل لها قيادة
المعركة الوطنية ، فيتمين ظهور قيادة جديدة غير قيادة الطبقة العامة ... قيادة
تمثل مصالح الاقتصاد الوطنى ، والأجزاء المتقدمة من الرأسمالية الوطنية ،
الأجزاء المتجهة إلى الصناعة الحديثة بشكل خاص .

وكان مستحيلاً أن تظهر هذه القيادة خلال الأحزاب التقليدية القائمة حينذاك .
فحزب الأحرار الدستوريين يمثل — كما رأينا — كبار الملاك ، أى الانقطاع
المتصل بالاستثمار والسراى .

وحزب السعدين واقع — كما رأينا ... تحت نفوذ كبار رجال المال ،
الذين يكونون كتلة مع المستعمرين .

وحزب الوفد كان يمثل الرأسمالية الوطنية فى مرحلة متخلفة من نموها ،
عند ما كانت ضعيفة اقتصادياً ، ثم ضعيفة بالنالى سياسياً .. كما أن قيادة أخذت
يتسرب إليها بعض كبار ملاك الأرض ، وأخذت تقع تحت نفوذ بعض كبار
رجال المال ... فأصبحت أعجز من أن تقود المعركة الوطنية ضد الاستثمار
والانقطاع والاحتكار ..

والاقطاع والاحتكار ..

أما الهيئات الأخرى ، الدينية منها وغير الدينية ، فلم يكن لها من الكفاءة ولا الوضع السياسي ، ولا حتى مجرد الإلمام البسيط بقوانين التطور ، حتى تستطيع أن تقود الحركة الوطنية ، وهي — لأميتها السياسية وتغلفها الذنوب — كثيراً ما كانت تقع فريسة لهلة لكبار رجال المال وكبار ملاك الأرض ... فهي بذلك عاجزة عن قيادة الحركة الوطنية ضد الاستعمار والاقطاع والاحتكار . وكانت اللجنة العليا للحزب الوطني مركبة من جملة مثقفين منمزلين كثيراً عن الشعب .

لقد كان الموقف إذن يتطلب ظهور قيادة جديدة للرأسمالية الوطنية المتطورة بتطور الصناعة المصرية ... غير قيادة الأحزاب القائمة ...

— ٣ —

الوعي القومي وامتداده للجيش

وكان الوعي القومي للجماهير الشعبية قد ازداد ارتفاعاً ، بفضل الانجازات الشعبية الجديدة ، وبفضل تطور الأحداث العالمية ، وبفضل التجارب الثورية التي تمت في الصين وفيقنام ..

لقد كانت مظاهرات ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، ومعركة الكفاح المسلحة في القتال عام ١٩٥١ تعبيراً صريحاً عن هذا الوعي ، وإيضاحاً بالقضاء المبرم على الاستعمار . كما أصبح شعار رفض الأحلاف العسكرية والبقاع المشترك ، شعار الشعب كله ، وتعبيراً أيضاً عن مقدار التضج السياسي الذي تظلل صفوفه . وكانت تحركات الفلاحين الدموية في ديهوت ، و دكفور نجم ، إيذاناً بالقضاء على الاقطاع .

وكانت المقالات الرنانة العلنية في بعض الصحف ، وفي مختلف النشرات السرية ضد باشواتنا الرأسماليين ، إيذاناً بالقضاء على الاحتكار ... وأصبحت شعارات الجلاء بالدماء ، الجلاء العاجل الناجز . دون قيد أو شرط ، استئناف المعركة المسلحة في القتال ، الاتجار مع المعسكر الاشتراكي .

الاعتراف بالصين الشعبية ، الكفاح المشترك مع شعب السودان ، حق تقرير المصير لهذا الشعب الشقيق ... أصبحت هذه الشعارات شعارات شعبية متغلغلة في صفوف الجماهير .

وجاءت حرب فلسطين ، وصفقة الأسلحة الفاسدة ، والكشف عن غزاي السراي إيذاناً بالقضاء على الملكية ...

... وإزاء هذا الوعي القوي المرتفع ، أصبح مستحيلاً على أية حكومة ، أو أى نظام للحكم في مصر أن يبق ، إذا سار في طريق غير هذا الذي آمن به الشعب من جهة ، والذي أصبح يعكس مقتضيات التطور للاقتصاد القومي من جهة أخرى .

لقد اتفردت السراي بالحكم مدى ستة شهور ، منذ حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ .. ومع هذا لم تستطع أن توقع معاهدة مع الانجليز ، أو تدخل في حلف عسكري استعماري ، أو تقضى على سخط الشعب المتزايد ... ولم يكن الجيش بمعزل عن الشعب . إنما كان يفعل بانفعالاته ، ويتأثر بالتيارات السائدة فيه . .

ولم يقتصر هذا الانفعال على مجرد آراء منبثة هنا وهناك بين صفار ضباط الجيش .. وإنما قامت في صفوف ضباط الجيش تنظيمات سرية تخدم هذه الآراء . وقويت هذه التنظيمات إثر كشف الضباط والجنود بأنفسهم في حرب فلسطين ، مقدار الفساد والتعفن في الطبقة الحاكمة .. السراي ، والأحزاب الرجعية .. الأسلحة الفاسدة ، العجز الفاضح في قيادة الحركة ، التخبط والمؤامرات ، الخضوع لتوجيهات السراي .

وبدأت المنشورات السرية تتوالى .. وكانت « كل كلمة في تلك المنشورات — كما يقول أنور السادات — مستمدة من اتجاهات الرأي العام في البلاد ... الشعب يريد القضاء على المستعمر وأذنا به ، ونحن نسجل إرادته .. الشعب يلعن الأحلاف العسكرية والذقاق المشترك . ونحن نطبع مئات المنشورات ، لنؤيد وجهة نظر الشعب » .

بل بلغ الأمر بهذه المنشورات أن تمنح على فئات الاستعمار في الحرب الكورية ..

وزادت قوة هذه التشكيلات السرية خلال الكفاح المسلح في القتال أو آخر سنة ١٩٥١ ، فقد اشترك بعض هؤلاء الضباط فعلا في المعركة ، أمدوها بالأسلحة والذخيرة من مستودعات الجيش نفسه .. وهدد بعضهم بطلب الإحالة على الاستبداد ، إثر نشر بعض الجرائد الانجليزية أن الجيش المصري لا شأن له بالمعركة الدائرة في القتال ..

لقد كان الوعي المنتشر إذ ذاك في صفوف صغار ضباط الجيش امتداداً للوعي الشعبي ..

وكان مستحيلاً أن يبقى الجيش إثر انتشار هذا الوعي وتنظيمه أداة صماء في يد السراي أو الاستعمار ، كما كان الشأن في ثورة ١٩١٩ ، بل ما بعد ثورة ١٩١٩ ...

لقد بدا التحدي واضحاً لرغبات السراي في انتخابات نادي الضباط أو آخر

١٩٥١ ..

ولم يكن عجيباً إزاء هذه الظروف مجتمعة ، أن تظهر القيادة الجديدة للحركة الوطنية بين صفوف هؤلاء الضباط .

ولم يكن عجيباً أيضاً أن تعبر هذه القيادة عن مقتضيات التطور للاقتصاد القوي ، عن الرأسمالية الوطنية المعادية للاستعمار في مرحلة متقدمة من تطورها . ولم يكن عجيباً ولا شاذاً أن ينهار النظام الملكي والحكم الانتهازي في سرعة لاهثة ، إثر قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

حركة الجيش والحكم الدستوري

وكان من الممكن أن تسير حركة الجيش في اتجاه دستوري منذ اللحظة الأولى

من قيامها .

فقد كانت التشكيلات السرية بين ضباط الجيش ترى أول الأمر ، وقبل

قيام حركتها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إلى إعادة الوفد إلى الحكم .

ولذلك ما يقوله أنور السادات ، اتصلنا فعلاً بفؤاد سراج الدين ، وأوفدنا إليه البكباشي أحمد أنور ، أحد الضباط الأحرار ، وذهب يسأل سراج الدين

عن موقف حزب الوفد في حالة ما إذا فرضه الجيش على الملك .. وبعد شهر جاءنا الرد .. وهو الرفض .

وحتى بعد انتصار حركة الجيش ونجاحها في التخلص من الملك ، فقد قام هناك رأيان متصارعان داخل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار .

والينا ما يقوله أنور السادات عن هذين الاتجاهين : « الرأي الأول يقول ماذا يمنع لو استدعينا برلمان الوفد لتسيير الأمور ، ونجلس نحن نراقب الأحوال والخطوات وتنفيذ أهداف الثورة .. الرأي الثاني يقول : لا يصح أن يحدث هذا ، فالوفد وكل الأحزاب والهيئات بما فيهم الإخوان قد تخلفوا عن التعاون معنا قبل الثورة .. وأن الثورة تحتم إلغاء كل تلك الأحزاب والهيئات .. واستمرت المناقشة واحتدت تلك الاجتماعات للهيئة التأسيسية .. وكان الرأيان المتصارعان هما محور كل المناقشات .

بل أخطر من هذا ، نجد أنور السادات يسجل في صراحة أن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أعدت قرارا يقضي بحل الأحزاب كلها ، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر .. فاعترض جمال عبد الناصر على هذا القرار وقال :

« يا جماعة ، إنني أخشى أن يفهم البعض من هذا القرار أننا نتجه نحو الديكتاتورية .. ومعنى جمال يقول لنا : إن ثورتنا ديمقراطية ، ونحن لا نستطيع أن نضع ديكتاتورية في هذه البلاد ، فانقطع الأحزاب والهيئات فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد .. »
وهند عبد الناصر بالاستقالة إذا أصرت الهيئة على قرارها ونزلت الهيئة التأسيسية على رأى عبد الناصر وتحدد موعد أقصاه شهر فبراير ١٩٥٣ لاجراء الانتخابات بعد أن تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها .

.....

بل وتمت مقابلة ما بين عبد الناصر وفؤاد سراج الدين ، وهذا ما يقوله أنور السادات بالحرف الواحد « ونكلم جمال عن حزب الأغلبية (يقصد الوفد) وعن إيمانه بأنه من الممكن جدا للحزب الكبير أن يصلح من الأوضاع السائدة

فيه وفي قيادته ، وبغير من أهدافه وبرامجه بما يتفق والوضع السياسي الجديد بعد فاروق .

« ومضى جمال يقول لسراج .. إن حزب الوفد لو فعل هذا لأصبح من السهل أن يسير دقة الأمور ، فالثورة لا تريد ديكتاتورية ، واشتراط لكي يتم التعاون بين الثورة وحزب الوفد شرطا واحدا ، وهو أن يصدر الحزب بياناً يعلن فيه على الملأ موافقته على قانون تحديد الملكية .. واستمرت المناقشة أربع ساعات .. لكن فؤاد سراج الدين رفض الموافقة على تحديد الملكية .. وقال إنه سيعرض الأمر على حزب الوفد .. ورفض الحزب الموافقة ولو أنه لم يصدر بياناً بهذا الموضوع .. » وهنا فقط آمن جمال عبد الناصر بأنه لا أمل له على الإطلاق في تعاون هؤلاء الساسة مع الثورة .

واضح إذا أن تخلف البلاد عن الحكم الدستوري مدى أربع سنوات كاملة لم تكن تقع مسؤوليته على كاهل الهيئة التأسيسية لضباط الأحرار وحدها .. ولا على العناصر التي لا تؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة لحسب ، وإنما كان يعود أيضا إلى تخلف الوضع الحزبي في مصر عن تطور الأحداث الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية .

فالقيادة السعدية والدستورية كانت معادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها .. والقيادة الوفدية أصبحت متخلفة عاجزة عن قيادة الرأسمالية الوطنية في تطورها الجديد .. والقيادات الأخرى إما متخلفة رجعية وإما متقدمة ولكنها ضعيفة منقسمة على نفسها ، غير موحدة في الرأي ولا في التنظيم .

الفصل العاشر

سياسة سلام واستقلال

- ١ -

كشف الاستعمار

أخذت سياسة مجلس قيادة الثورة ترسم خطوطها شيئاً فشيئاً . وأخذت تتحسس الطريق في حذر حيناً وتردد حيناً آخر .

ولم تكن الظروف الدولية مواتية إذ ذاك ، فالحرب الباردة بين المعسكرين كانت على أشدها ، والتسابق على التسلح قد بلغ حد الجنون ، والتكتلات العسكرية العدوانية تقوم في كل مكان . . والاتحاد السوفيتي لم يكن قد تخلص بعد تماماً ، من الآثار الضارة التي ألحقتها به أخطاء ستالين ، سواء في الحقل الداخلي أو الخارجي .

ثم لم يكن الطريق سهلاً معبداً في الداخل ، فالتأمر بالقيادة الجديدة لم يكن يكف ولا ينقطع ، والتخوف من الشعب وتحركات الشعب كان قائماً ، كما كان هناك بعض الرجاء في أمريكا . . وقد عبر أنور السادات في أكثر من مناسبة عن هذا الاتجاه في صراحته القاسية . . لقد بد لنا ماء الوجه مع أمريكا وانجلترا بدون جدوى ، .. قالها في أكثر من مناسبة في مقالاته الوطنية بحريدة الجمهورية . وكان أن أفسح المجال للنقطة الرابعة ومكانب الاستعلامات ، وعدل من قانون الشركات ، بحيث يعطى كافة الضمانات والتسهيلات لرؤوس الأموال الأجنبية ، ومنحت شركة كورنورادو الأمريكية امتيازاً سخياً للبتروول .

كما تمت اتصالات منذ أواخر ١٩٥٢ بأمريكا من أجل استيراد الأسلحة التي كان الجيش المصري في حاجة ملحة لها .. وقام الاتصال بكل من إنجلترا وأمريكا من أجل تمويل السد العالي .

ثم كانت المفاوضات والمباحثات من أجل تحديد موعد للجلاء .
وماذا كانت النتيجة ؟

لقد أخذت النقطة الرابعة تعتذر عن المساهمة في أى مشروع جدى بحجة أن هذا لا يدخل في منطقة اختصاصها !
ولم يقدم الخبراء الأمريكان بحثاً واحداً ذا قيمة فعلية . . . لقد كانت كلها دراسات سطحية ، موجهة وفق خطة مرسومة ، ألا تقوم في مصر بناعات ثقيلة .
ولم تكتشف شركة كورنورادو براً واحدة للبترو .
ولم تزد الاستثمارات الأجنبية ، رغم كل ما أزيل أمامها من عقبات عن ٧٠٠ ألف جنيه ! عام ١٩٥٤ ، ثم ٩٠٠ ألف جنيه عام ١٩٥٥ ، وجهت معظمها إلى شركات البترول الأجنبية الاحتكارية ، هذا في الوقت الذى بلغت فيه الاستثمارات من جانب مصر في هذين العامين ١٠٦٣ مليون جنيه ؛ ١٠٦ مليون جنيه مقابل ١ ونصف مليون من الأموال الأجنبية !

...

وأخطر من هذا ، بدأنا - كما يقول - عبد الناصر - نتكلم عن تمويل الجيش المصرى بالسلاح ، مع استعدادنا لدفع ثمن السلاح ، فرفضوا إلا إذا وقفنا ميثاق الأمن المتبادل ، ومعناه أن تأتى بمئة أمريكية ، تشرف على الجيش المصرى ... ولذا رفضنا توقيع ميثاق الأمن المتبادل . ولقد قالوا فى آخر عام ١٩٥٣ ، أنهم مستعدون لتزويدنا بالسلاح ، ولكن بعثتنا عادت خالية الوفاض ... ،

هذا فى الوقت الذى كانت تنال فيه الأسلحة على إسرائيل رغبة الاستثمار ، بما كان يفرجها على العدوان والتحرش بمصر وببقية البلاد العربية .
واشتطعت إنجلترا لإمداد مصر بالسلاح ، أن يسكت عبد الناصر فى باتدوئج وأن يدعمهم ينفذون خطتهم فى الأحلاف العسكرية .
أى إما الخضوع للاستعمار والانضمام لأحلافه ، وإما لاسلاح ، لا بالثمن ولا بجانا ، كما يقول عبد الناصر .

وكما تمسكت حكومة عبد الناصر بالسياسة السلمية الاستقلالية ، قامت إسرائيل بالتحرش بمصر . . لقد بدأ العدوان الاسرائيلى سافراً فى ١٩٥٥ على قطاع غزة . . وإسرائيل لا تحرك حركة إلا ياذن الاستعمار ، وتحرشها هذا كان معناه ضغط استعمارى غير مباشر على مصر وحكومة مصر .

...

ثم بدأت قصة تمويل السد العالى .
وبدأ الاتصال بالبنك الدولى عام ١٩٥٤ على أساس أننا مساهمون فيه بعشرة ملايين من الجنيهات .

كما بدأ الاتصال بعدة شركات فى المعسكر الغربى .

وبعد طول مفاوضات كشف البنك الدولى المزعوم عن وجهه الحقيقى فإذا به يضع شروطا معناها كما قال عبد الناصر : « أن يرسل لنا البنك من مجلس مكان وزير المالية ، وآخر مجلس مكان وزير التجارة وثالث مجلس مكانى أنا ، فالبنيك يعلق تمويله على قبول معونة معينة من المعسكر الغربى ، فإذا ماحدث خلاف بيننا وبين هذا المعسكر ، سحب البنك الدولى اعتماده ! كما اشترط البنك التفاهم مع الحكومة المصرية على برنامج الاستثمار ، وعلى منع التضخم ، وألا تشغل الحكومة نفسها بمشروعات صناعية أو غيرها بجانب السد العالى ، ثم التقليل من الاهتمام بزراعة القطن ، وضبط المصروفات العامة ، وضرورة التفاهم مقدما مع البنك قبل قيام الحكومة المصرية بعقد أى قرض أو اتفاق دفع .
أى فى عبارة واحدة ، ضرورة السيطرة التامة على اقتصادنا وربطه بالعجلة الاستثمارية .

...

وكان أمام مصر تجربة حية معاصرة ، ممثلة فى تركيا وجنوب فيتنام . فقد استسلم حكام تركيا للاستعمار الانجلو أمريكى ، وأضيق هذا الاستعمار على تركيا المساعدات والمعونات منذ عام ١٩٤٧ أى منذ سبع سنوات .
فإذا كانت النتيجة ؟

لقد كان دخل الفرد في تركيا عام ١٩٥٣ قرابة ٥٥٦ ليرة تركية ، فإذا به يهبط في عام ١٩٥٤ إلى ٤٩٠ ليرة ١١ هبوط ٦٦ ليرة تركية في عام واحد لدخل الفرد ، وهناك في تركيا ٢٣ ونصف مليوناً من الافراد .

وهذه الاحصائية ليست مستقاة من مصادر أمريكية ولا من مصادر سوفيتية وإنما من البنك الصناعي التركي نفسه !

وأوشكت تركيا على الافلاس عام ١٩٥٦ .. وعجزت تماماً عن أداء ثمن وارداتها .. بل توقفت بعض الشحنات الذاهبة إليها نتيجة هذا المعجز .. وفوزت تركيا إلى أمريكا بطلب بقرض لا يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار .. لا تقاضاها من الافلاس .

فإذا كان رد أمريكا ؟

لا .. نحن لا نشق باقتصاد تركيا .

إن عبد القادر حاتم صادق في تصويره حين قال : « إن مساعدات الغرب لتركيا كانت سبباً في افلاس تركيا ، لأن جميع هذه المساعدات كانت سلفاً استهلاكية وليست إنتاجية فترتب على ذلك أن تعطلت المصانع التركية وشلت الحركة الاقتصادية في جميع أنحاء تركيا ،

ثم إلينا بلد آخر ، فيتنام الجنوبية . لقد استطاعت أمريكا بكافة المناورات واللاعيب ، أن تحل محل السيطرة الفرنسية هنالك . وبدأت المساعدات الأمريكية والحربية تنال على فيتنام الجنوبية .

فإذا كانت النتيجة ؟

.. هبطت المساحة المخصصة لزراعة الارز في فيتنام من ٦٢٢٠٠٠٠٠ فدان عام ١٩٣٩ ، إلى ٤٠٢٦٠٠٠ فدان عام ١٩٥٥ ، وهبط إنتاجها الصناعي في عام ١٩٥٥ بمقدار ٥٠٪ عما كان عليه قبل الحرب ، وزاد سعر الارز ، وهو الغذاء الرئيسي للجوامير ، من ثلاثة قروش للكيلو جرام إلى ١٨ قرشاً في بحر عشرة شهور !

لقد صدق عبد الناصر حين قال في خطابه التاريخي في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ :
« إنني لم أر أبداً معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع ، لأن اتجاهها إلى التصنيع

سيترتب عليه منافستنا لهم . ولكن المعونة الامريكية تتجه إلى الاستغلال ، .
لقد كشف الاستثمار إذا عن نواياه كشفا تاما . ولم يعد وطنى واحد شعبا
وحكومة يطمئن لحظة واحدة إلى المعونات والمساعدات الاستثمارية .

هذا في الوقت الذى أخذ فيه الواقع الاقتصادى للبلاد ، يفرض نفسه فرضا
على سياستنا . . فقد تكس القطن لا يجد منصرفا . . وأوشكت المشروعات
الجديدة الانتاجية أن تتعرض للتوقف .

وفي الوقت نفسه برزت سياسة الاتحاد السوفيتى ، برزت واضحة لا تترك
مجالا للشك ولا للتردد — بعد تخلصها من الآثار السيئة لسياسة ستالين — برزت
واضحة تمد يد العون صادقة ، دون أن تعلقها بشرط واحد سياسى كان أو
اقتصادى ، ودون أن تقوم بأى تدخل فى شئون البلاد الداخلية ولا فى نظم حكمها
إزاء هذه الظروف مجتمعة ، بدأت سياسة القيادة الجديدة للحركة تبلور
واضحة ، فكانت سياسة سلام واستقلال وطنى .

وكان لهذه السياسة شقان : سياسة داخلية مرتبطة بضرب الاقطاع والاحتكار
وسياسة خارجية مرتبطة بمقاومة الاحلاف العسكرية الاستعمارية وتدعيم
الجهة العربية والكفاح من أجل السلام العالمى .

— ٢ —

السياسة الداخلية

أما بالنسبة للسياسة الداخلية لحكومة عبدالناصر فهى لاشك سياسة موجهة
ضد الاقطاع والاحتكار ، سياسة قائمة على إنهاض الاقتصاد القومى ، ومركز
الثقل فى هذه النهضة هى الصناعة الثقيلة .

١ — فالاصلاح الزراعى الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ كان ضربة موجهة
ضد الاقطاع .

حقا أنه لم يمتد جنود الاقطاع نهائيا ، فقانون الاصلاح الزراعى لم يمس
سوى ٦٠٪ من الاراضى ، بينما يملك الاقطاعيون ٣٦٪ من الاراضى ،
وحقا أن المالك الجديد للارض لا زال عليه أن يدفع سنويا وفق الاحصاءات

الرسمية ١٤ جنيهاً ثلثاً لأرضه مدى ثلاثين عاماً ، كما أن جزءاً كبيراً من الأراضي المصادرة لم يوزع بعد على صغار الفلاحين .

إلا أنه رغم هذا كله فقد كان هذا الإصلاح الزراعي ضربة موجهة للجزء العلوي من الإقطاع ، وتقويضاً لنفوذ الإقطاعي . كما أن القضاء على الأسرة المالكة والنظام الملكي رأس الإقطاع ، كان ضربة لتنفيذ السياسات للإقطاع كما تمت سلسلة من التشريعات موجهة ضد الاحتكار إذ تم تمصير البنك الأهلي وألغى فرعه في لندن .

• كما صدر قانون يحرم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من ست شركات فيما عدا أحوال استثنائية ، ثم قانون آخر يحرم على عضو مجلس الإدارة المنتدب أن يكون عضواً في مجلس إدارة في شركة أخرى ثم قانون ثالث يحرم على مدير لبنك ما أن تكون له وظيفة أخرى في بنك آخر .. وألا يعين مدير لشركة فوق سن الستين دون موافقة مجلس الوزراء ، وأن يكون تعيين المديرين للشركات التي تقوم بخدمة عامة خاضعاً لموافقة وزارة المالية .

وكان أن تخلصت مصر بهذه التشريعات من أكثر من ٤٠٠ من كبار السن المصريين ، من الباشوات الذين استمروا يحتلون مقاعد مجلس معظم الشركات المساهمة في العشر السنين الأخيرة .

• ثم وضعت شركة السكر الاحتكارية تحت إدارة حكومية ، ثم وضعت شركة الملح والصودا ، وهي شركة احتكارية هي الأخرى تحت نوع من الرقابة الحكومية وأنشئت شركة أسمنت جديدة رفضت أن تدخل في اتفاق مع الشركة الاحتكارية القائمة ، وهدف الشركة الجديدة هو إنتاج الأسمنت بسعر أرخص .

• كما شجعت الحكومة الشركة التعاونية للبتروك بأكافة الوسائل ، لتستطيع أن تقف على قدميها إزاء منافسة شركات البترول الاحتكارية الأجنبية .

• كما شجعت البنك الصناعي ، فرفضت الحد الأقصى للقرض المخصص له من ٢ مليون جنيه إلى خمسة مليون جنيه .

• كما شجعت على إنشاء شركة مصر للتجارة الخارجية التي تستطيع أن تنافس احتكار المستوردين للتجارة الخارجية .

• كما وضعت أخيراً تحت الحراسة كافة الشركات الاحتكارية الانجلوفرنسية
هذه كلها كانت ولا شك ضربات موجهة للاحتكار .

انهاض الاقتصاد القومى

ولا شك أن الحكومة قد لعبت دوراً هاماً فى إنهاض الاقتصاد القومى .
• فقد بلغت جملة الاعتمادات الحكومة المخصصة لمشروعات تنمية الانتاج
القومى ١٤٣ مليون جنيه فى السنوات الثلاث الأخيرة كما أخذت الحكومة
تضع خطتها لتوجيه النشاط الاقتصادى .

وكانت نتيجة هذه السياسة أن زاد الدخل القومى فى عام ١٩٥٥ بمقدار
١٦ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٤ . وزاد إنتاج الخامات المعدنية زيادة تقدر
بمقدار ٣٢ ٪ كما سجل إنتاج الصلب زيادة قدرها ١٦ ٪ والحديد الخام
٧٣ ٪ والنحاس ١٦ ٪ .

• كما يبدى بالفعل فى إقامة عدد من الصناعات الهامة ، منها أول مصنع
حديث للحديد والصلب ، سيبلغ إنتاجه ٢٢٠.٠٠٠ طن من الصلب فى العام
الواحد ، كما تم فعلاً تشغيل مصنع للاطارات وآخر للأسمدة الكيماوية ، ويجرى
بناء معامل تكرير البترول ، ومصنع للخزف .

• ولا شك أن الحكومة محقة فى جعل بناء السد العالى محور النهضة
الاقتصادية للسد العالى فسياسة الحكومة واضحة فى الاسراع بتصنيع البلاد .
• كما نجحت الحكومة فى تحرير قسم كبير من تجارتنا الخارجية من الارتباط
بالمسكر الغربى ، فاستعملت المبادلات مع المسكر الاشتراكى ، كما اتسمت
العلاقات التجارية مع دول بامدوئج ، مما حرر تجارتنا الخارجية من كثير من
القيود والاستعمارية التى كانت تربطنا بها ، إذ هبطت تجارتنا الخارجية مع المسكر
الاستعمارى إلى الثلث .

وقد تجلّت فائدة هذا واضحة إثر تأميم القناة وتجميد المسكر الغربى
لأرصدتنا من الاسترلى وشنه حصاراً اقتصادياً على بلادنا ، فلم يقدر لهذا
الحصار النجاح واستطاعت مصر أن تقاوم هذا الحصار فى سهولة ويسر .
هذا بالنسبة للسياسة الداخلية .

- ٣ -

السياسة الخارجية

رفض مصف بغداد

أما السياسة الخارجية فقد بدت حازمة ، حين قال عبد الناصر : لا . لن تنضم مصر لحلف بغداد .

و لقد تبين للعرب جميعاً — كما وضع الرئيس — إن ذلك الحلف ليس إلا مجناً كبيراً صنعه الاستعمار بما يوافق الأشكال التي تشكلها طبقاً لمقتضيات الزمن . كانت سجون الاستعمار في أول الأمر ، مناطق نفوذ تحكمها قوات احتلال ثم تطورت سجون الاستعمار إلى معاهدات تحالف .

وكان الشكل الأخير لسجون الاستعمار ، هو تلك المواثيق التي يعقدها أعوانه ويثاقون في حبك سلاسلها وأغلالها ، حول أعناق شعوبهم .

تبين للعرب إذن كما قلت أن ذلك الميثاق الجديد ليس إلا سجننا كبيراً ، ورفضوا بطبيعة الحال أن يدخلوا برضاهم . ولم يستطع الوعد ، وكذلك لم يستطع الوعيد أن يدفعهم إلى داخل أسوار السجن الكبير ، ...

فاذا وراء حلف بغداد هذا ، وما السرفى حماسة انجلترا لهذا الحلف وإصرارها على ضم البلاد العربية إليه ؟

• يجب أن نعود كي نفهم هذا السر إلى الوراء قليلاً ؛ فبعد استقلال الهند وبورما ، وبعد قيام الصين الشعبية مظفرة تهاوت أعمدة الاستعمار البريطاني في الشرق الأقصى ، وأخذت تركز همها في الشرق الأوسط . فقررت لندن أن المنطقة الممتدة من أعالي النيل إلى شواطئ بحر قزوين والتي يسكنها ٨٠ مليوناً من العرب والارانيين ، يجب أن تكون منطقة نفوذ بريطانية لتعوض بعض الشيء من خسارتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في الهند .

حقاً إن سوق الشرق الأوسط لا يمكن أن يعوض خسارتها للسوق الهندي الهندي الضخم ، ولكن هناك البترول .

فمنطقة الشرق الأوسط تنتج اليوم ربع بترول العالم الرأسمالي ، ويحتوى جوفها

على ثلثي الاحتياطي المخزون في هذا العالم ، وتمد ٨٠ ٪ من حاجات بريطانيا وبلاد أوروبا الغربية من البترول الخام .

فبترول الشرق الأوسط كما وصفته جريدة الديلي ميل البريطانية هو القوة المحركة للقوات المسلحة البريطانية والصناعات البريطانية الرئيسية .

ولا شك أن بريطانيا تستطيع أن تحصل على هذا البترول في سهولة ، في شكل صفقات تجارية .

• ولكن الاحتكارات البريطانية التي تسيطر على السياسة هناك ، كانت تستهدف شيئاً أكثر من مجرد الحصول على بترول الشرق الأوسط ، كانت تريد أن تحقق أكبر ربح ممكن ، فتكاليف بترول الشرق الأوسط بسبب رخص الأيدي العاملة لا يزيد عن عشرين البيس ، فالاستيلاء على هذا البترول والتحكم فيه يضمن لهذه الشركات أرباحاً فاحشة .

• ولم يكن هذا هو كل شيء ، فأنجلترا كانت دائماً تحارب مستخدمة رجال مستعمراتها ، وكانت الهند أهم مورد للرجال الذين تلقىهم وقوداً في حروبها الاستعمارية ، وقد استقلت الهند فلا بد من البحث عن مورد آخر لوقود المدافع فإذا سيطرت إنجلترا على منطقة الشرق الأوسط أمكنها أن تجند منها مئات الألوف من الجنود تستخدمهم في مشاريعها العدوانية .

• ثم إن الاستيلاء والسيطرة على الشرق الأوسط كان يتيح لبريطانيا تحقيق هدف أهم ، ولو أنها كانت تحرص على إبقائه سرّاً مكتوماً .. فإنه إذا تمكن لها الأمر في هذه المنطقة ، فهي تستطيع أن تعيد جزءاً من سيطرتها على الهند وباكستان وبورما وأفغانستان ..

• كما أن السيطرة على الشرق الأوسط سيطرة عسكرية يمكنها من المحافظة بالقوة المسلحة على بقايا مستعمراتها في أفريقيا ، الثائرة على الاستعمار ، وبحول دون الانهيار السريع للنظام الاستعماري المتفكك .

...

فإذا كانت خطة الاستعمار البريطاني لتحقيق هذه السيطرة ؟

١ - أقيم اتصال مباشر بين الدوائر العسكرية البريطانية وشركات البترول البريطانية ، فعين الفيلد مارشال الأنبروك ، الرئيس السابق لهيئة أركان الحرب

الامبراطوري ، مديراً لشركة الانجلو إيرانية للبتروول . وعين الاميرال كاتنجهام القائد السابق لأسطول البحر الأبيض المتوسط عضواً في مجلس إدارة الشركة الإيرانية للبتروول ، وعين في مجلس إدارة الشركة المنحلة لقناة السويس ، وهي المعمر الرئيسي للبتروول البريطاني ، كل من لورد هانكي الذي استمر فترة طويلة مسكراً دائماً للجنة الدفاع الامبراطوري ، ثم سير الكسند كادوجان ، الوكيل السابق الدائم لوزارة الشؤون الخارجية البريطانية ، وسير فرانسيس وبلي أحد المسؤولين الرئيسيين في قلم المخابرات الانجلو هندية ...

٢ - ثم كانت الخطوة الثانية وهي محاولة إقامة ما أسمى بسوريا الكبرى ، مستعمرة جديدة تضم العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين تحكها الأسرة الهاشمية تحت السيطرة البريطانية .

وكان منظوراً في عرف بريطانيا أن نجاح هذا المشروع سينتهي إلى إخضاع العربية السعودية ، واليمن ثم تركيا وإيران واليونان إلى النفوذ البريطاني ، كما يدعم قبضة بريطانيا على مصر . .

ولكن شيئاً واحداً أغفله الساسة البريطانيون الاستعماريون ، ألا وهو نهضة الشرق العربي ، ألا وهو اشتعال الحركة التحريرية في هذه المنطقة ، وبده تضامها واتحادها .

وكان أن رفضت الشعوب العربية مشروع سوريا الكبرى .

٣ - ورأت بريطانيا مرة أخرى في سنة ١٩٥٥ أن تبدأ المشروع كله من جديد تحت اسم آخر ، تحت اسم حلف بغداد ، في شكل كتلة عسكرية لدول الشرق الأوسط ، تكون فرعاً لحلف الأطلسي وتحت سيطرة إنجلترا . . أي نفس الأهداف ... أي امبراطورية زيت بريطانية ، وقواعد عسكرية بريطانية ، وسجن استعماري حديدي لعشرات الملايين من العرب والإيرانيين .

١ ولم يستطع إيدن أن يخفي أغراض هذا الحلف ، ففي خطاب له في مجلس العموم البريطاني نراه يقول : « إن الهدف الذي نتوخاه من الانضمام لميثاق (بغداد) هو تعزيز نفوذنا ورفعنا صوتنا في شؤون الشرق الأوسط .. وقيام تعاون وثيق متواصل بين القوات المسلحة لكلا القطرين (إنجلترا والعراق)

كما سيطر العسكرون البريطانيون لخدمة الطائرات العسكرية البريطانية وسيكونون تحت إمرة الضباط البريطانيين .

أما بالنسبة لموقف الحلف من إسرائيل فقد قال إيدن بالحرف الواحد .
« إن الغرض من هذا الميثاق هو صرف نظر العراقيين إلى اتجاه آخر ! ولما كان الاسرائيليون أناساً أذكاء جداً ، فقد تصورت أن هذا الميثاق سيجعلهم في أمن ودعة » .

وقد جاء رفض جمال عبد الناصر لحلف بغداد ، منبثقاً من ضمير الشعب المصرى وأعماقه ، فقد قاوم الشعب المصرى - كما يقول الدكتور محمد أنيس - مشروعات الأحلاف الاستعمارية ، التى حاولت حكومات الرجعية والاقطاع ، أن تفرضها عليه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ألم يسحق الشعب المصرى مؤامرة الدفاع المشترك بين صدق وبيغن فى سنة ١٩٤٩ ؟

ألم يرفض الشعب المصرى منظمة دفاع الشرق الأوسط ، الذى قدمته أمريكا وانجلترا وفرنسا وتركيا فى ١٩٥١ ؟

ألم تتقدم بريطانيا فى أغسطس سنة ١٩٥٢ ، بمشروع أمته تعاون القوات العسكرية فى الشرق ، وكان أن أخفق هذا المشروع ؟

ألم تتقدم الولايات المتحدة فى صيف ١٩٥٣ ، بمشروع قيادة موحدة ، وطارستر دالاس (وزير خارجية أمريكا) ليقنع الحكومات العربية وحكومات الشرق الأوسط بهذا المشروع ، وكان نصيبه الآخر هو الاخفاق ؟

لقد كان عبد الناصر معبراً إذاً عن كفاح الشعب المصرى العريق ، حين رفض حلف بغداد .

ولو قبلت مصر الانضمام لحلف بغداد ، لكان ذلك معناه :

• فرض صلح مع إسرائيل ، يكون فى مصلحة إسرائيل وليس فى مصلحة الشعوب العربية .

• أن يخرج الانجليز من القتال ، ليعود الانجليز مرة أخرى ، ومعهم الأمريكان والفرنسيون والاستراليون والأتراك ، لا ، لاحتلال منطقة القتال

وحدهما وإنما لاحتلال مصر كلها باسم الحلف المشترك والدفاع ضد خطر موهوم ،
خطر الغزو الشيوعي ١

• أن تتحول ميزانية مصر ، كما تحولت ميزانية تركيا ، وكما تتحول ميزانية العراق اليوم ، إلى ميزانية حرب ، ينفق منها أكثر من ٦٠٪ لشراء أسلحة من المعسكر الاستعماري ، ولتجنيد جيش مصري خاضع للاستعمار .

• أن تهدم كل سياسة لتصنيع البلاد ، وأن تفلس كثير من الصناعات الناشئة ، وأن تنتهي إلى الإفلاس الذي انتهت إليه تركيا .

• أن يهدر كل استقلال سياسى لبلادنا ، فتدار سياستنا الخارجية من واشنطن ولندن وغيرها من عواصم المعسكر الغربي ، لا من القاهرة .

• أن يفرض حكم إرهابى بشع فى مصر ، كما هو الشأن فى تركيا والعراق لكبت كل تحرّك وطنى .

• أن تقوض ثقافتنا الوطنية ، فتصبح ثقافة استعمارية .
لقد كانت هذه الأحلاف كما صورها عبد الناصر د أحلاف الذئب والخنزير .
ولا بد أن يأكل الذئب الحمل .

فلم تكن معارضة حلف بغداد ومقاومته فى إصرار ، مجرد مساهمة من مصر فى قضية السلام العالمى لحسب ، وإنما كانت دفاعاً عن استقلالها السياسى وكيانها الاقتصادى ضد الاستعمار الذى اتخذ ثوباً جديداً لمضمون قديم ، ثوب الأحلاف بل كان دفاعاً عن الكيان العربى كله واستقلاله السياسى والاقتصادى .

وقد جاء العدوان الاستعماري على مصر ، مثبتاً صحة نظر الشعب المصرى ، وحكومة عبد الناصر بالنسبة لطبيعة هذا الحلف .

فقد قرر السيد على صبرى مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر : « أن حلف بغداد قد ارتبط بالعدوان الذى وقع على مصر .. فقد كانت تركيا تقوم بالدعاية ضد مصر ، كما استخدمت القواعد التركية لاختفاء بعض سفن الغزو بينما كانت مصر تركز رقابتها على قبرص .. »

كما استخدمت إحدى القواعد الجوية فى العراق لامتداد الطائرات المعتدية بالوقود ونقل الجرحى ، كما استخدم الأعداء المستشفيات المراقبة .

لهذا كان موقف مصر وحكومة مصر سلبيا في رفضها انقاض حلف بغداد ، بل رفضها القاطع لأي حلف استعماري .

ولم تكف مصر بالرفض . وإنما شنت حملة سياسية من الدرجة الأولى على حلف بغداد . وأصبح للحكومة المصرية الوطنية استراتيجية سياسية حاذقة منذ أن تكون حلف بغداد محورها ، كما يقول الدكتور محمد أنيس :

أولا : عزل العراق عن الدول العربية ، حتى يتأتى له من ظروفه الداخلية ما يمكنه من رفض حلف بغداد والعودة إلى شقيقاته العربية الأخرى .

ثانيا : مقاومة كل المحاولات من جانب الدول الغربية ، للضغط على الدول العربية لدخول حلف بغداد . ولجأت مصر لتحقيق الشطر الأول من استراتيجيتها إلى سياسة المحالفات الثنائية التي أدت في النهاية إلى تكوين محور دمشق - عمان - الرياض - القاهرة .

وكان الضغط الاستعماري المنبثق من حلف بغداد أقوى ما يكون في لبنان والأردن . ولبنان بلد عربي أصيل . ولكنه يعاني من تيارات انفصالية ، قوية تهدف إلى عزله عن الشعوب العربية ، والقويوه بأن للبنان من الوجهة الجغرافية والثقافية ومن ظروفه الخاصة ، ما يعلى عليه موقفا مختلفا عن بقية الدول العربية . ويروج لهذه التيارات الرجعية والاقطاع في لبنان . ورغم ذلك فالقاعدة الشعبية اللبنانية لا تزال سليمة .

و أما الأردن . فهو مكان عام للمؤامرات الاستعمارية ، لأهميته الاستراتيجية في المحل الأول ، ولأنه يربط جغرافيا بين سوريا ومصر ، مركزى المقاومة العربية في الشرق الأوسط ضد الاستعمار ، ولأنه مرتبط بمعامدة غير متكافئة مع بريطانيا منذ ١٩٤٨ ، تقوم على أن يكون لبريطانيا قواعد عسكرية داخل الأردن في نظير مساعدة مالية سنوية تقدمها للحكومة الاردنية ، وقيادة الجيش الاردنى كانت إلى عهد قريب في يد بريطانية ، والاسرة الحاكمة في الاردن مربوطة بأواصر القرابة الوثيقة بالاسرة الحاكمة في العراق . ولكن وقفة الاردن أمام مؤامرات حلف بغداد ، إن دلت على شيء ، فعلى أن الشعوب في ظروف القرن العشرين تستطيع مهما ضعفت إمكانياتها ، أن تقصد على الاستثمار مؤامراته

وأن تسير في طريق التحرر . فالشعب الاردني الذي ذاق مرارة تأمر الاستعمار والصهيونية على فلسطين . وتأمر الاستعمار مع الرجعية الاردنية على الشعب الاردني قسه . وقف وقفته المجيدة لمشروع تمبل الذي كان يهدف إلى ربط الاردن بحلف بغداد . وأطاح بوزارة مزاع المجالي ، الذي حاول أن يقوم في الاردن بدور مشابه لدور نوري السعيد في العراق . وسار الشعب الاردني قدما في المعركة ، فطرد جلوب (الانجليزى الذي كان مسيطراً على الجيش الاردني) وطهر الجيش الاردني من جواسيس الانجليز ، ووقف بالمرصاد لكل المحاولات لتعطيل الانتخابات الاردنية ، حتى خرجت هذه معبرة عن إرادة شعب الاردن .

وومعركة الانتخابات الاردنية ، قد حددت بشكل قاطع الطريق الذي سيسير فيه شعب الاردن ، وهو الوقوف بجانب الشعوب العربية المتحررة ضد حلف بغداد .

ولا شك أن مقاومة مصر لحلف بغداد ، وقيادتها هذه المعارضة كان له ، أثره في تحركات شعب الاردن ، وهكذا نجحت مصر بقيادة عبد الناصر ، في طعن المشاريع الاستعمارية في الشرق الاوسط طعنة نجلاء ، ونجحت مع الدول العربية الصديقة في تجميد حلف بغداد ، كخطوة لتصفيته تماما .

أعجيب بعد هذا أن يشتد حنق الاستعمار على مصر ، وعلى حكومة مصر وعلى شخص جمال عبد الناصر ؟

جبهة عربية

وجزء آخر لا ينفجراً من السياسة المصرية اليوم ، سياسة السلام والاستقلال الوطني ، هو سياسة الجبهة العربية .

إن الروابط التي تربط مصر بالدول العربية ، هي روابط قديمة حقاً ، ترجع إلى ما قبل القراعنة ، ثم تمتد إلى أيام الحكم التركي والاستعمار الغربي .

ولم يكن هناك حركة كفاح شعبي واحد في مصر إلا ، وكان لها صداها في السودان وسوريا وفلسطين ولبنان والعراق .

ثم كانت الجامعة العربية والكفاح المشترك ضد الصهيونية سنة ١٩٤٨ .

ولكن جمال عبد الناصر حدد في وضوح الاسس التي يقوم عليها الكفاح العربي المشترك .

فقد جاء في كتابه فلسفة الثورة :

«إن المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ، ومستقبلها واحد والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهة من أقنعة مختلفة ، فلماذا تنشأت جهودنا ؟ وأعترف أنى كذلك أرى العقبات الكبرى التي تسد الطريق إلى الكفاح الواحد ، ولكنى بدأت أؤمن أن هذه العقبات نفسها ينبغي أن تزول لأنها من صنع ذلك العدو الواحد نفسه .. فنحن مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة بكل رباط مادي معنوي ... وأرضنا لها الموقع الاستراتيجي الهام والمنطقة أهم مورد عالمي للبترول .. والبترول يعتبر نصب الحضارة .. فانتاج البترول في الشرق الاوسط عام ١٩٥٥ بلغ ٢٠.٦ /٠ من مجموع الانتاج العالمي كما أن احتياطي البترول في الشرق الاوسط يبلغ ثلثي الاحتياطي المعروف من البترول في العالم الرأسمالي .

وقد نجح عبد الناصر في وضع برنامج العربي موضع التنفيذ ، فقد أزال كثيرا من الشكوك ، كما حلم كثيرا من العقبات التي كانت تحول دون تنسيق وترباط الكفاح العربي المشترك .. ونجح في إقامة أحلاف ثنائية عربية عالة وتجلى هذا الكفاح المشترك في الاجماع على معارضة حلف بغداد — وذلك باستثناء العراق — كما تجلى بشكل أروع في مناصرة مصر لدى تأميمها لشركة القتال .. حتى دولة العراق نفسها ، الداخلة في حلف بغداد قد اضطرت إلى تأييد مصر ولوظاهريا .. كما تجلى في الاضراب الجماعي يوم ٢٨ أكتوبر احتجاجا على الغدر الفرنسي بزعما الجزائر .. كما تجلى أخيرا وبشكل بارز في المعركة المسلحة ضد العدوان الاستعماري على أرضنا .

وكانت سياسة الجبهة العربية هذا ضربة حاسمة لكافة المشاريع العدوانية والمشاريع الاستعمارية في الشرق الاوسط .

بانم ورج

ثم جاء مؤتمر بانم ورج ، فكان اشترك مصر في هذا المؤتمر والدور الايجابي الذي قام به عبد الناصر ، تأكيداً لسياسة مصر الخارجية ، سياسة السلام والاستقلال الوطني .

لقد حدد عبد الناصر في دقة الأسس التي قام عليها هذا المؤتمر فقال في خطابه هناك : إن تمت تشابه في هذا المؤتمر يسترعى النظر بين الظروف القائمة في بلاد القارتين ، هو تشابه من شأنه أن يوحد بينهما فقد تخلصنا من عهد طال أمده ، كنا فيه تحت تأثير نفوذ أجنبي في شئوننا الاقتصادية والسياسية ، وتواجهنا اليوم مشاكل النهوض الاقتصادي والتطور الاجتماعي والسياسي .. فليس عجيب إذا أن تقرب هذه الأمور بعضها من بعض ، فنشعر بشعور واحد ، وهو ما يبدو جلياً في وجهات نظرنا نحو السلم العالمي والعدالة الدولية ،

كما حدد عبد الناصر سياسة مصر الخارجية في نفس الخطاب في صراحة وبساطة ...

- « وقوفها موقف المدافع عن الحرية ورفاهية الشعوب وتأييد مبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب ، ومبدأ أن لكل دولة الحق في أن تختار ما تراه صالحاً لها من النظم السياسية والاقتصادية . »
- « إيماننا الراسخ وتأييدنا الدائم لهيئة الأمم المتحدة كنظمة عالمية فعالة ، تعمل على صيانة الأمن والسلام العالمي ، وتوفير الرفاهية لشعوب العالم . »
- « توسيع نطاق التعاون بين دول الكتلة الآسيوية والإفريقية . »
- « تصفية الاستعمار الذي طالما كان سبباً في الاحتكاك بين الدول . »
- « إن التعاون بين الشعوب الآسيوية والإفريقية ليس عاملاً على تخفيف حدة التوتر الدولي القائم بحسب ، بل هو معوان لتلك الدول على تحقيق مستوى معيشة أرفع . »

• يجب أن يوقف فوراً ألعيب الضغط السياسى التى بها تعمل الدول الكبيرة على استخدام الدول الصغيرة كأداة لتحقيق أغراض الأولى ، فيجب على كل دولة أن تحترم الاستقلال السياسى لكل دولة أخرى وألا تتدخل فى شئونها .

...

إنها سياسة سلام واستقلال وطنى .. ولم تكن مجرد خطب تلقى أو كلام للاستهلاك المحلى أو الاستهلاك الخارجى — وإنما كانت السياسة التى اتبعتها مصر حقاً منذ باندونج ، فل تقم حركة تحريرية إلا وساندها مصر : ثورة الأردن ، ثورة الجزائر ، ثورة قبرص .

— ثم جاء التوسع التجارى وعلاقات الود والثقافة مع المعسكر الاشتراكى ثم مع الدول الآسيوية .

— ثم تَوَجَّ هذا كله بالاعتراف بالصين الشعبية . وقد جاء هذا الاعتراف دليلاً على سياسة مصر الاستقلالية من جهة ، وتدعياً للسلام العالمى من جهة أخرى ، واعترافاً بواقع فعلى ، واقع التبادل التجارى الذى تم فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ من جهة ثالثة .

— كما توثقت عرى الصداقة بين مصر والهند ويوجوسلافيا .. وتمخضت عن مؤتمر بريونى .. ولم يكن مؤتمر بريونى مجرد تطبيق لمبادئ باندونج ونأ كيد لها .. وإنما جاء تطويراً لها .. حين أكد رؤساء الدول الثلاث :

• إن البحث عن السلام لا يتأتى عن طريق الانقسامات ، وإنما يكون بالسمى نحو الأمن الجماعى على أساس عالمى .. وأن التقدم المعطرد فى نزع السلاح يعد شرطاً جوهرياً لتقليل مخاوف المنازعات ، . وحين نادوا بضرورة وقف التفجير لأسلحة الدمار الشامل ، ولو كان ذلك لأغراض تجريبية نظراً لما تنطوى عليه من خطر يهدد الإنسان .

• إن إتمام المناطق المختلفة فى العالم ليعد إحدى المهام الأساسية فى تحقيق السلام الدائم والاستقرار بين الأمم ، ، وحين أكدوا الأهمية البالغة لإزالة

المقبات وقبوض الحظر التي تعترض السير الطبيعي للتجارة الدولية
 أيدياً حل مشكلة ألمانيا بما يتفق ورغبات الشعب الألماني بواسطة تسويات
 سلمية عن طريق المفاوضات ، وضرورة قبول الصين الشعبية عضواً في هيئة
 الأمم ، وضرورة وقف إطلاق النار في الجزائر والمفاوضات بين الأطراف
 التي تمنحها الأمر من أجل تسوية سلمية .

وهكذا أصبحت سياسة مصر ، سياسة الاستقلال الوطني والسلام العالمي ،
 وكان لهذا أثره في رفع مكانة مصر السياسية في المحفل الدولي ، فلم يعد ممكناً
 حل أية مشكلة من مشاكل الشرق الأدنى ، والبلاد العربية دون اعتبار رأي
 مصر ، بل لم تعد هناك مسألة دولية إلا ولمصر كلمتها المحترمة فيها .
 ولم يكن عجباً أن تثير هذه السياسة سخط الاستعمار على مصر وعلى جمال
 عبد الناصر قائد نهضتها الوطنية .

صفقة الأسلحة السوفيتية الضخمة

ثم جاءت صفقة الأسلحة الذمكية ضربة جديدة للقيود التي تربطنا بعجلة
 الاستعمار

وكان لعقد هذه الصفقة مغزى عميق :

فقد جاءت دليلاً عملياً على صدق السياسة الخارجية للأحاديث السوفيتية ،
 فهي لا تأخر عن عقد صفقة خطيرة كهذه دون أي قيود سياسية أو عسكرية
 أو اقتصادية ، وقرون أدنى تدخل في شؤون مصر ، وبأمان معقولة جداً ،
 لا تبهط اقتصادنا القومي .

— كما جاءت تأكيداً لأن مصر معتمدة أن تتمسك باستقلالها ، وأن تحمّر
 تجارتها ومعاملتها الخارجية من أي قيد يضر بمصلحتها ومصلحة شعبها .

— وكان في هذه الصفقة تدعيم لاستقلال مصر ، فلم يصبح من السهل أن
 يدفع الاستثمار بريته لإسرائيل إلى المحجور المدون على مصر ، كما أراد أن
 يضغط على بلادنا . . . بل لم يصبح من السهل أن تقن القوى الاستعمارية ذاتها .

هجوماً عدوانياً مباشراً على مصر . إن غزو مصر لم يصبح ، كما أثبت التاريخ نفسه ، مجرد نزعة عسكرية .. إنه سيصطدم بحيش مزود بطائرات ميخ ودبابات ستالين وأحدث الأسلحة .. كما أنه سيصطدم بشعب مصمم على الدفاع عن حريته واستقلاله .

... ومن ثم كانت عملية لطم الحدود والمويل الذي قام به المسكر الاستعماري إثر صفقة الأسلحة . لقد أدرك مدى خطورة هذه الصفقة : لقد كانت بمثابة إنذار أن مصر قد أفلتت من قبضته ... وإلى الأبد ... ومن ثم كان تصميم الاستعمار الانجلوفرنسي على القضاء على القوات المسلحة المصرية المزودة بهذه الأسلحة حتى ولو أدى ذلك إلى مفامرة جنونية فاشلة .

— ٨ —

تأميم شركة قناة السويس

لم يسترح الاستعمار لسياسة مصر الحيادية الإيجابية ، سياسة الاستقلال الوطني والحرص على هذا الاستقلال .. سياسة السلام .. كما لم يرتح لسياساتها في الجبهة العربية .

كما لم يرتح الاستعمار لدور مصر في باندونج وبريوني ، وتأيدها للحركات التحريرية في مراكش وتونس والجزائر والأردن وقبرض ١٠ / ولم يرتح لصفقة الأسلحة التشكية ، وإصرار مصر على رفض أى شروط تقيد استقلالنا السياسي أو الاقتصادي نظير أسلحة أو معونات اقتصادية أو نظير تمويل السد العالي .

ومن ثم أصبح حتماً أن يرفض تمويل السد العالي ، وأعلنت أمريكا هذا الرفض في مذكرة حاولت أن تشكل فيها في سلامة الإقتصاد المصري وسرعان ما تبعها إنجلترا ثم البنك الدولي المزعوم .

وجاء رد عبد الناصر سريعاً حاسماً : تأميم شركة القناة .. لقد كان تأميم شركة القناة ضربة كبرى للرأسمالي الاحتكاري الأجنبي ، إذ حرمه من أرباح

صافية لا تقل عن ١٦ مليوناً من الجنيهات ، كل عام .
 ... ولم يكن تأميم شركة القناة مجرد ضربة لشركة احتكارية أجنبية خسب ،
 وإنما كان تقويضاً لقلعة استعمارية ومركز استراتيجي هام للاستعمار العالمي .
 يستخدمه وقت الحرب ... ويستخدمه وقت السلم ... ففي وقت الحرب كانت
 السيطرة على القناة سلاحاً في يد الانجليز وحلفائهم ضد أعدائهم . وفي وقت
 السلم كانت الأموال التي تبرز من القناة تستخدم في ضرب الحركات التحريرية .
 بل كان لشركة القناة جواسيس وعيون تضرب الحركة الوطنية المصرية . وقد تجلى
 هذا واضحاً أيام المعركة المسلحة في القتال أواخر ١٩٥١ ... بل كانت شركة
 قناة السويس مصدر رشوة لحكام مصر السابقين ، حتى يمضوا في خيانتهم
 للقضية الوطنية وإسلام مصر للمستعمر ...

ف تأميم شركة القناة نصر من الدرجة الأولى لمصر في معركتها ضد الاستعمار ،
 وتدعيم لاستقلالنا الوطني ، واسترداد لأرضنا وكرامتنا وعزتنا القومية .
 وتدعيم لاستقلالنا الاقتصادي .

كما أن تأميم شركة القناة كان أعنف ضربة أنزلت بسياسة حلف بغداد ،
 والقضاء على المخطط الاستعماري للسيطرة على الشرق الأوسط ، إذ أن إفلات
 قناة السويس من القبضة الاستعمارية . تشجيع قوى لكافة الشعوب على التخلص
 من القبضة الاحتكارية على البترول العربي ، أي زوال السيطرة الاستعمارية على
 الشرق الأوسط التي جعلتها إنجلترا محور سياستها بعد الحرب العالمية الثانية ،

كما أن تأميم شركة القناة كان جزءاً من معركة السلام العالمي ، فالقناة في يد
 شركة استعمارية ، إنما هي أداة للحرب لا للسلام ، والقناة في يد مصر المستقلة ،
 إنما تسير لصالح شعبها ، لصالح الشعوب جميعاً ، لصالح السلام العالمي .

لقد كان تأميم القناة تنويجاً من مصر لسياسة الاستقلال الوطني وسياسة
 الجبهة العربية ، تؤذن بالانهيار التام لحلف بغداد ، لا مجرد تجميده ، وبالتفليس
 النهائي للنفوذ الاستعماري السياسي والاقتصادي في الشرق الأدنى والأوسط
 في منطقة الشرق الأوسط .

لهذا لم يكتف الاستعمار هذه المرة بالعويل ، إنما أخذ يعد العدة فوراً لغزو مصر !

الفصل الحادى عشر

العدوان الاستعمارى

- ١ -

خطه الاستعمار

كانت نية الإستعمار مبيتة للعدوان على مصر ، فقد بدأت الإستعدادات العسكرية فور تأميم مصر للقتال ، من جانب بريطانيا وفرنسا : لقد صرحت الدبلى ميل فى ٣٠ يوليو أن على الغرب يتناقشون « فى الخطط العسكرية لمواجهة الموقف » .. بل بدأ التفكير مبكراً فى استخدام إسرائيل ، إذ جاءت التقارير فى صحف أغسطس أن الدول الغربية كانت تبحث بأسلحة جديدة لاسرائيل ، وأن هذه كانت تسرع فى إنتاج الأسلحة ، وقد قالت الدبلى سكوتش التى تصدر فى لندن بتاريخ ١٢ سبتمبر « لو ضمنا سلامة إسرائيل ، وبذاتنا لها وسائل الدفاع عن نفسها ، فإن هذه الخطوة كافية لوضع ناصر » ومن يتبعونه فى مكانهم ولفترة طويلة جداً ، !

بل حددت النشرة البريطانية الخارجية فى ١٣ سبتمبر نقطة بدء العدوان فى شبه جزيرة سيناء ، أى نفس النقطة التى بدأ فيها الهجوم الاسرائيلى بالفعل فى ٢٩ أكتوبر ..

كما أكدت جريدة ليموند الفرنسية أن وحدات بحرية فرنسية ، قد تحركت إلى جهة غير معلومة ، منها البارجة الحربية « جان بارت » .

كما تجمعت قوات بحرية كبيرة وأرضية وجوية فى البحر الأبيض بالقرب من قبرص ومالطا ، وحوار جزاء من القوات الفرنسية فى الجزائر إلى قبرص . وفى نهاية سبتمبر تجمع جيش بأكله فى الجزء الشرقى من البحر الأبيض ، مزوداً بكافة المراكب الحربية لكل من إنجلترا وفرنسا ، وقد بلغ عددالقوات المشتركة

الانجلو- فرنسية ، الموجهة ضد مصر ما بين ١٠٠-١٥٠ ألف . وكان الاحتياطي لهذا الجيش قرابة نصف مليون رجل من الاحتياطي .

جيش بأكمله يزعم الاستعماريون أنها مجرد قوة بوليسية ! وقد ثبت أن القوات التي استولت على رفح ، إنما هي قوات بريطانية تؤيدها الدبابات البريطانية ، وأن هذه القوات قد نزلت في إسرائيل ، قبل أن تعلن هذه التعبئة العامة هناك بـ زمن طويل ، وقد قامت هذه القوات بعمليات حربية في شبه جزيرة سيناء .

وقال المتحدث بلسان وزارة الخارجية السورية في ٢٠ نوفمبر ، أنه ثبت أن القوات البريطانية الفرنسية ، اشتركت اشتراكاً فعلياً في العمليات الحربية ، التي قامت بها القوات الاسرائيلية في سيناء ورفح وغزة ، وأن هذا الاشتراك قد شمل العمليات الحربية ، البرية منها والجوية والبحرية .

بل اعترفت الوزارة الفرنسية بأن بعض المدربين على استخدام الطائرات النفاثة ، كانوا في إسرائيل أثناء الحملة التي شنتها ضد مصر .

بل أنه إثر النقاش الذي دار في مجلس الأمن ، بخصوص التسوية السلمية لمشكلة القنال ، سمع البعض بينو وزير خارجية فرنسا يقول : أن اللعبة لم تنته بعد ، !

وقد كشفت مجلة تايم الأمريكية ، أمر الاتفاق السري بين فرنسا وبريطانيا وإسرائيل ، وأمر شحن فرنسا سراً لإثني عشر من طائرات «مستير» لإسرائيل ، وإطلاع إسرائيل لفرنسا على خططها ، وذهاب بينو إلى إنجلترا في ١٣ أكتوبر ليبلغ إيدن أن إسرائيل مستعدة لشن الحرب على مصر ، وتمخضت الاجتماعات بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، عن إنشاء قيادة لعملية حربية مشتركة ، أطلق عليها اسم اميكار .

.....

وكانت خطة العدوان مينة كالاتي :

١ - أن تأخذ إنجلترا وفرنسا في عقد مؤتمرات دولية (كؤتمر لندن الأول والثاني إلخ) لاثارة الرأي العام العالمي ضد مصر ، ولتحشد أكبر ما تستطيع

أن تحسده من دول ضد مصر .

٢ — هذا في الوقت الذي تكون قد تمت فيه التعبئة العسكرية اللازمة لغزو مصر ، من قوات برية وجنود مظلات ومراكب حربية وطائرات .

٣ — أنه إذا لم تخضع مصر لهذه التهديدات ، فتقبل تدويل القناة ، أي السيطرة الاستعمارية الجماعية على هذا الشريان الحيوي ، رقت إنجلترا وفرنسا الأمر إلى مجلس الأمن ، لعلها تكسب مكسبا سياسيا هنالك ، ولعلها في نفس الوقت توم مصر ، بأنها قد نبذت سياسة القوة ، فتفاجأ مصر بالعدوان ، فيصيبها الانهيار .

٤ — أن يقوم المسكر الاستعماري بحصار إقتصادي على مصر ، بدأ تجريد الأرصدة ، ومقاطعة مصر إقتصاديا ، لعل هذا يساعد على انهيار الاقتصاد المصري ، فتعجز عن مقاومة العدوان الاستعماري .

٥ — وكانت الخطة العسكرية قائمة على أن تهاجم إسرائيل ، صحراء سيناء ، بقوات يميزها السلاح الجوي الإنجلو فرنسي ، وقوات إنجلو فرنسية مدربة ، تكعدة عسكرية ، حتى تظن مصر أن الأمر قاصر على مجرد مغامرة إسرائيلية حقاء .

٦ — ومن لندن جاء على لسان المتحدث رسمي لوزارة الخارجية البريطانية ، أن الحكومة البريطانية لا تنوى استغلال القتال ، الذي نشب لجأة في سيناء لصالحها في الفور ، حتى تطمئن الحكومة المصرية ، فتوجه قواتها الأساسية الضاربة إلى صحراء سيناء لمواجهة الغزو الإسرائيلي .

٧ — أن تواجه مصر بإنداز إنجلو فرنسي ، إثر تورط القوات المصرية في سيناء ، بوقف القتال ، والانسحاب إلى عشرة كيلو من القتال .

فاما أن تقبل مصر هذا الإنذار ، فتدبح بذلك احتلالا لإنجلو فرنسيا للقتال ، دون طلقة واحدة . وإما ترفضه . وقد أعلن إيدن في مجلس العموم أن قوات رمزية فرنسية بريطانية ستدخل منطقة القتال ، حتى إذا قبلت مصر وإسرائيل الإنذار البريطاني الفرنسي بوقف القتال !

٨ — فإذا ما رفضت مصر الإنذار ، حوصرت القوات المصرية في شبه

جزيرة سيناء، بين نارين، نار الهجوم الإسرائيلي، ونار القوات الانجلو فرنسية التي كان مقدرا لها أن تهبط في سهولة في منطقة القتال وتحتل بورسعيد والاسماعيلية والسويس، وتسارع إلى الاستيلاء على القاعدة البريطانية الموجودة في التل الكبير، بموجب اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ والتي كانت تمتلك بصنوف المعدات العسكرية الصالحة للاستعمال فوراً.

٩ — أن تشن القوات المعتدية، غارات مركزة على المطارات المصرية، بهدف القضاء المبرم على سلاح الطيران المصري.

١٠ — أنه بمقدار ما يتم نجاح هذه الخطوة، تقوم في كل من سوريا والأردن، انقلابات بواسطة عصابات مسلحة في داخل هاته البلاد، مزودة بمعونة عسكرية ومالية من حكومة نوري السعيد. وقد كانت الأسلحة المزودة بها هذه القوات، كما جاء في بيان لحكومة الأردن، من تصميم ألماني من النوع الذي يصنع في القسم المحلي من فلسطين، والذي تتجهز به العصابات الصهيونية! وهذا بهدف قلب نظام الحكم في تلك البلاد، وتنصيب حكومات موالية للعسكر الغربي، خادمة له.

١١ — أن يتم انقلاب في مصر في نفس الوقت ضد الرئيس عبد الناصر، وتقوم وزارة خاضعة للاستعمار، تعقد صلحاً مع الدول المعتدية، وتفسد بذلك أي تدخل من جانب هيئة الأمم المتحدة، أو أية دولة راغبة في مساعدة مصر.

١٢ — وأن يتم هذا كله في سرعة لا هتة، في ظرف أسبوع على الأكثر، والاتحاد السوفيتي قد شغله المؤامرات الاستعمارية والرجعية في المجر، وأمريكا مشغولة بأمر الانتخابات لرئاسة الجمهورية، فيواجه العالم بالامر الواقع، ويستسلم له خاضعاً.

هذه هي خطة العدوان الاستعمارية.

• • •

ولم يكن الهدف من هذه المغامرة الاستعمارية الخفاء، مجرد إيجاد حل لمشكلة القتال، ولكن كان الهدف — كما يقول الرئيس عبد الناصر — هو تدمير

مصر تدميراً كاملاً شاملاً .

وكما قالت حكومة أذربيجان أن المدون المسلح على مصر الذى شته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، إنما هو موجه ضد الشعوب العربية كافة ، وضد كافة شعوب الشرق التى تكافح ضد السياسة الاستعمارية ، من أجل سيادتها واستقلالها الوطنى .

كان الهدف هو أن تتغل مصر تماماً عن سياستها السلامية الاستقلالية ، وأن تمحو راحة على أقدام المستعمر ٦ وأن تسقط معها سوريا والأردن ، ويتحقق حلم الامبراطورية المعجوز ، حلم تكوين مستعمرة كبرى تمتد من أعالي النيل إلى شواطئ بحر قزوين .

وكان الهدف أن يقضى على الحركة التحريرية المسلحة فى الجزائر ، نتيجة لقتل عندها بعد سقوط مصر ، قائدة الكفاح العربى التحريرى .

وكان الهدف ألا تقوم ، لشركات البترول ، حركات تحريرية فى بقية أفريقيا التى تغل وتوشك على الانفجار .

وأن تتحول هذه المنطقة بأسرها إلى مستعمرة بترولية ، تدرأرباحاً فاحشة على الشركات الاحتكارية الانجلو فرنسية ، وأن تصبح سوقاً للسلع البريطانية الفرنسية التى تباع بأسعار احتكارية عالية ، وألا تقوم هناك نهضة صناعية فى الشرق العربى ، من شأنها تطوير اقتصاد هذه البلاد تطوراً مستقلاً ، ينفى عن الاعتماد على المستعمر ... وأن تستمر مصر وبقية الشرق العربى ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا مورداً للخامات والمنتجات الزراعية الرخيصة .

وأن تستخدم موارد الشرقيين الأدنى والأوسط من ثروات ورجال وقوداً لحرب عالمية يشنها الاستعمار ضد المعسكر الاشتراكية .

فاذا ما استطاعت بريطانيا وفرنسا أن تحققاً كل هذا ، اتخذتا من منطقة الشرق الأوسط ، نقطة وثوب لإعادة سيطرتهما على الهند وبورما وإندونيسيا ، فى المستقبل القريب أو البعيد .

وأخيراً وليس آخراً ، أن يحول هذا الأمد دون الانهيار السريع للاستعمار عامة ، وللإستعمار الانجلو فرنسى خاصة .

وأن تسترضى إسرائيل ، ضحية الاستعمار ، مقابل قيامها بدور مخلص

القط ، بشبه جزيرة سيناء ، والضفة الغربية من شرق الأردن ، وأن تفتح أبواب الشرق لصناعتها البائرة .
هذه كانت أهداف الاستعمار من عدوانه على مصر .

— ٢ —

المقاومة المصرية الرائعة

ولكن الشيء الوحيد الذي لم يتوقعه الاستعمار والصهيونية هو المقاومة الباسلة لمصر ، شعباً وجيشاً وحكومة .

المقاومة العسكرية

• فقد تفوق السلاح المصري من طائرات « الميج ١٧ » على السلاح الاسرائيلي من طراز المستير الفرنسية تفوقاً باهراً ، وسببت له خسائر فادحة .
• كما قاومت قواتنا المسلحة بطولها نادرة في « أبو عجيلة » و « رفح » و « شرم الشيخ » . كما قام سلاح البحرية المصرية بأعمال انتحارية رائعة .
• وأدرك الرئيس عبد الناصر الفخ الذي نصبه الاستعمار لقوات مصر المسلحة ، باستدراجه لصحراء سيناء ، فصدر الأمر في مساء ٣١ أكتوبر بضرورة الانسحاب السريع من سيناء ، وتوحيد النشاط العسكري كله غرب القناة .
وكان انسحاب الجيش ، مهما تكبد من خسائر ، أمراً ضرورياً ، إذ كان فيه إحباط لحطة العدو ، خطة القضاء التام على القوات المسلحة المصرية الفنازية .
« ولو أن قرار الانسحاب — كما يقول الرئيس عبد الناصر — كان قد تأخر ٢٤ ساعة فقط ، لكان الأمر كله الآن قد انتهى .. »

استراتيجية ثورة جريدة

ولأول مرة أصبح لمصر استراتيجية عسكرية ثورية ، استراتيجية نابغة من المعركة ذاتها . وقد بدأت هذه الاستراتيجية باعلان الرئيس عبد الناصر لانضمام الجيش إلى الشعب في المعركة المسلحة . وتسليح الشعب وتدريبه تدريجياً

كاملا على حرب العصابات والمقاومة السرية .

وما هي الخطوط البارزة للاستراتيجية الحربية لمصر كما تجلت في المعركة :
— أن الاستمرار لن يسكت عن السياسة الاستقلالية السلمية لمصر وبقية
البلاد العربية ، ولن يقف مكتوف الذراعين إزاء انهيار نفوذه في هذه المنطقة ،
وأنه لن يتأخر عن القيام بمجازقات أخرى حمقاء ، هذا إذا لم يستطع تدبير
مؤامرات داخلية للقضاء على الحكومات الوطنية .
فالاستعداد السياسي والعسكري لمصر شعبا وجيشا أصبح من أولى المهمات
الواقعة على عاتق مصر .

٢ — إن أى عدوان إسرائيلي على مصر ، لا يمكن أن يكون عدانا حقيقيا
إلا بتأييد عسكري من جانب المسكر الاستعماري . ويستتبع من هذا أن
الدفاع الرئيسى عن مصر لا يمكن أن يكون فى غزة أو رفح أو العريش
وأبو عجيلة . فهذه نقاط تعطيل ومناوشة لقوات العدو العدوانية . وخاصة
إذا صحبها قوة طيران ضاربة لازعاج جيوش العدو .

٣ — إن عماد الدفاع عن مصر هو القوات المسلحة المصرية جنبا إلى جنب
مع الشعب المسلح تسليحا تاما ، والمدرب تدريبا عنيفا على حرب العصابات
والمقاومة السرية .

٤ — إن قوات الطيران والقوات المسلحة يجب أن تكون مبعثرة بمثرة
تامة ، بحيث لا يستطيع العدو أن يضرب أى تجمعات لها ، هذا فى الوقت الذى
يجب أن توزع فيه هذه القوات توزيعا يسمح لها بالتجمع السريع ، لضرب
العدو فى أية نقطة تختارها مصر .

٥ — إن سلاح الموانئ المصرية الأساسية بأحدث المدافع المضادة
للطائرات ، ومدفعية السواحل ، والمدفعية المضادة للدبابات ، وأن ينظم الشعب
فى هذه الموانئ تنظما كاملا لمقاومة أية جنود مظلات هابطة ، وأن يرحل منها
النساء والأطفال فى الوقت المناسب .

٦ — أن يكون الدفاع عن أرض مصر ، شبرا شبرا ، ومدينة مدينة ،
وشارعا شارعا ، وحارة حارة ، وبيتا بيتا ، وقرية قرية .

٧ - أن تقوم هناك مقاومة سرية ، مزودة بأسلحة مخبأة ، وبجهاز دعاية
وبعناصر واعية سياسيا ، لإزعاج قوات العدو في حالة احتلاله لآية مدينة
أو قرية .

٨ - أن يجمع ما بين العمل العسكرى والعمل السياسى بين صفوف
الشعب والقوات المسلحة ، بشرح الأهداف الوطنية ، ويكشف المؤامرات
الاستعمارية ، وضرورة وحدة الشعب وتكثله مع الحكومة الوطنية ، صفا
واحدا ضد أى عدوان استعمارى من الخارج ، أو أى مؤامرات من الداخل .

• • •

هذه الاستراتيجية الثورية قد طبقت فعلا في كثير من النواحي ، وخاصة
في منطقة القتال والقرى المحيطة بها ، بحيث أدرك العدو استحالة مواصلة
عدوانه في هذه المنطقة ، وإلا كلفه هذا ثمنا باعظا حقا .

معركة بورسعيد

وقد سجلت بورسعيد مقاومة رائعة للعدوان الاستعمارى ، جعلت منها
سائلجراة الثمانية . لقد سجلت هذه المدينة الصغيرة صفحة خالدة في تاريخ
الحركات التحريرية .

لقد شهدت بورسعيد ، كما قال الدكتور محمد أنيس بحق ، بداية دخول
الاستعمار في بلادنا عام ١٨٥٨ ممثلا في شركة قناة السويس ، وشاهدت نهايته
عام ١٩٥٦ ... من بورسعيد دخل الاستعمار ، ومنها يخرج إلى غير رجعة ،
وإلى الخطوط البارزة من مقاومة بورسعيد الباسلة ، كما استقيناها من
عدة مصادر :

• بدأت طائرات المستعمر الانجليزية الفرنسية وريبتها إسرائيل ،
الضرب بشكل مركز في يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٦ ، على عدة نقط في المدن ، هي :
مطار الجليل ، كوبرى الجليل ، ومحطة الرادار ، والمدفعية المضادة هنالك ،
والمدفعية الساحلية ببورقواد ، وخطوط السكك الحديدية ، وطريق بورسعيد
الاسماعيلية .

• وقد ركزت طائرات العدو نيرانها على مدفعية السواحل ، وقد أظهرت هذه المدفعية بطولة رائعة ، فقد كان أحد المدافع يقف تحت الكابن ، ويقذف الأسطول بقذيفة أو اثنتين . ثم يراجع إلى الخلف ، ويضرب الكابينة التي تستره ، ليوم الطائرات أنه قد أصيب ، وبسرعة فائقة ينتقل المدفع إلى كابينة أخرى ويكرر العملية بنجاح .

• اضطر العدو إلى استخدام عدد ضخم من طائرات حلف الأطلنطي ، قبل أن ينجح في إسكات المدفعية المصرية .

• في الساعة الخامسة من مساء الإثنين ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، أخذت مئات الطائرات تحلق في سماء بورسعيد ، بعضها من قاذفات القنابل ، والبعض الآخر من حاملات جنود المظلات ، وكانت الطائرات تلقى بقنابل عديدة دغانا كثيفاً كي تتمكن من إزال قوات البارشوت في سائر هذا الدخان .

فهرعت القوات المسلحة ، مع القوات الشعبية التي كانت تحمل السلاح ، وقد كان عددها قليلا في ذلك الوقت ، واستطاعت أن تقضي على القوات المعادية التي نزلت في منطقة الجبانات ، وعلى معظم القوات التي نزلت في مطار الجميل .

• بدأ توزيع الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع للشعب . ولو أن هذا التوزيع تم في جملة ، فكان أن استولى صفار الشباب على الأسلحة ، وكان أن وقع السلاح في أيدي أناس غير مدربين .

• بدأت لجنة المقاومة الشعبية كفاحها لإعادة توزيع السلاح على القادريين على حمله ، وامتلات جدران بورسعيد بشعاراتها : « كل منكم يدرب الآخر في سبيل وطنه .. لا تبخل على زميلك المدرب بالسلاح .. أنكر ذاك في المعركة . منتهى الوطنية أن تعطى زميلك الأكثر تدريباً على سلاحك .. لا تطلق رصاصاتك في الهواء . اقتصد في استعمال الذخيرة .. »

وأمكن بعد جهد كبير ، إعادة توزيع الجزء الأكبر من السلاح على المدربين من رجال المقاومة الشعبية .

• اشتبك الشعب المسلح مدى أربع ساعات متتالية مع قوات العدو التي

حبطت في منطقة الرسوة ، وهي تبعد بثلاث كيلو مترات عن المدينة .
 • كانت طائرات العدو في ذلك الوقت ومعها مدفعية أسطول الأعداء ،
 تضرب الشعب ضرباً مركزاً ، لإحداث الرعب في صفوف الشعب من جهة ،
 ولحماية قوات الباراشوت المابطة من جهة أخرى ، ولإمدادها بالسلح
 والذخيرة من جهة ثالثة .

وكلما لقيت قوات العدو ، مقاومة شعبية بأسلة ، استبد بالأعداء الجنون ،
 فأخذت طائراته تضرب المواطنين بمدافعها الرشاشة ، وتطلق صواريخ مشتعلة
 على المنازل الخشبية الواقعة في منطقة المناخ ، وكيات كبيرة من البودرة المساعدة
 على الاحتراق ، وتضرب تانكات البنزين ومخازن شل للبترو ، وطريق السكة
 الحديدية والمعاهدة ، بل أطلق العدو النيران على الأهالي الذين كانوا يهاجرون ،
 فكان أن غرق بهم اللش الذي كان ينقلهم إلى المطرية والمزلة .

كما كان لوجود الأطفال والنساء أثره المزعج ، وخاصة وقد اشتعلت المدينة
 بالنيران .

• بلغت أنباء في مساء يوم ٦ نوفمبر ، عن أن القيادة المحلية قد اتفقت على
 هدنة عليية ، ابتداء من الساعة السابعة مساءً ، وتبليت الأفكار ، فانتهر العدو
 الفرصة وأنزل قوات كبيرة بالباراشوت في مدينة بور فؤاد ، بل أنزل بعض
 الدبابات ..

ولكن جاءت الأوامر صريحة من القاهرة ، بوجوب النطاع عن المدينة
 حتى آخر رجل . ونزلت عربية الاستعلامات في ساعة متأخرة من الليل ، تنبه
 رجال المقاومة الشعبية والقوات المسلحة إلى استمرار المعركة ، كما أعلنت هذه
 العربات أمر الإنذار السوفيتي لكل من انجلترا وفرنسا ، بما ساعد على رفع
 الروح المعنوية .

وكان أن زحف رجال المقاومة الشعبية والقوات المسلحة في اندماج بديع
 إلى الساحل ، لسمحي أية قوة تحاول الدخول إلى المدينة ، فجن جنون العدو
 وانطلق يضرب المواطنين في الشوارع ، ويلقي القنابل الحارقة ، حتى تصاعد
 منها الدخان الكثيف .

• لجأ العدو إلى حيلة غادرة ، فاتجهت بعض دباباته من الساحل ، وهي ترفع العلمين السوفيتي والمصري ، وخدع البعض ولكن سرعان ما نبهت لجنة المقاومة الشعبية للخدعة ، وقد استطاع الشعب مع القوات المسلحة ، الاستيلاء على خمس دبابات من العدو ، رغم ما كلفه هذا من شهداء لا يقلون عن الأربعمئة عدأ ، وقد استخدم الشعب والجيش هذه الدبابات في مقاومة العدو .

• كشف الطابور الخامس من الرعايا الفرنسيين والصهيونيين عن نفسه ، وأخذ يطلق الرصاص على قواتنا في شوارع الحى الأفرنجي ، بل احتمت قوات العدو ببعض منازل الطابور الخامس .

وقد نجح بعض رجال المقاومة الشعبية في نسف المنازل بمن فيها .

• قامت دبابات العدو بضرب المنازل والشعب بنيران المدافع الثقيلة ، وكانت طائرات الأعداء تمر فوق المنازل على ارتفاع منخفض وتطلق نيرانها . وأصبحت المعركة غير متكافئة ، مما اضطر بعض رجال القوات المسلحة إلى تغيير ملابسهم العسكرية واتخاذ الملابس المدنية والاندماج التام في صفوف الشعب ، لاستمرار المعركة .

• قامت بعض السيدات والأطفال بدور رائع في المعركة ، فقد استخدمن غطاء الخلل والسكاكين ، وكل ما استطاعت أن تمتد إليه أيديهن لضرب قوات العدو .

• قضى المواطنون في بورسعيد ثلاثة أيام بلا طعام وبلا ماء ، إثر احتلال قوات العدو ، كما بقيت أسر كثيرة مشردة في الشوارع ، بسبب الخرائق التي شبت في الأحياء العربية كالمناخ .

هذه صورة سريعة رائعة لمقاومة شعب بورسعيد الباسل ، التي أفسدت خطة الاستعمار في الاستيلاء السريع على منطقة القتال ، وأفسدت مؤامراته في التحكم في هذه المنطقة والقيام بنفسه بتطهير القتال قبل الجلاء ، واتخاذها نقطة مساومة لفرض شروط باهظة مقابل الانسحاب .

الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية

ولكن المقاومة لم تكف رغم احتلال العدو لبور سعيد ، إذ رأى كثير من العناصر الواعية أن الوقت يحتم — كما جاء في جريدة المساء — إعادة تنظيم القوى الوطنية المتناثرة ، وإعادة الثقة للشعب ، وربط كفاح الشعب بالجيش . وخلق الاستعداد لتأييد المقاومة المسلحة ، والوقوف موقفاً إيجابياً من الأعمال البشعة التي يقوم بها المعتدون .

وفي هذه الظروف القاسية ، تكونت الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية ببور سعيد ، وهي تضم أعضاء اللجنة العليا للمقاومة الشعبية وكافة الوطنيين الشرفاء من أفراد الشعب والجيش ، وكافة النقابات العمالية ، وكافة الطوائف والفئات ، وكان هدفها الرئيسى هو التمهيد والتحضير للعمليات العسكرية المنظمة ، التي قام بها رجال فرقة الصاعقة ، ثم تعبئة الشعب تعبئة سياسية ضد المؤامرات الاستعمارية .

لقد كانت الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية ، جبهة وطنية حقاً تضم على الشعب بكافة فئاته والحكومة معاً .

وابتدأت عملها في كتابة المنشورات بخط اليد ، وإلصاقها على الجدران وتوزيع بعضها على الأهالي .

وقد اشترك الأطفال في عمليات توزيع المنشورات وإلصاق صور الرئيس جمال عبد الناصر على عربات قوات الاحتلال ، والكتابة على أرض الشوارع باللغات العربية والانجليزية والفرنسية .

وكان بعض هذه المنشورات لا يزيد على عبارة واحدة : عودوا إلى بلادكم إن الشركات الاحتكارية هي التي دفعت بكم إلى أرضنا . تذكروا يوتنكم وأمهاتكم وأزواجكم وأولادكم .

وكان الهدف من هذه الأعمال ، كما جاء في جريدة المساء :

• تأكيد قيادة الرئيس جمال للشعب المصرى .

• ربط الجماهير بالسياسة التحررية للمعركة .

- رفع وعى الجماهير .
 - كراهية قوات الاحتلال ، والقيام بأعمال إيجابية ضدهم .
 - مناصرة قوات الاحتلال وعدم التعامل معهم .
 - تنفيذ إذاعات العدو ومنشوراتهم .
- وقد أزعج العدو عمل الجبهة المتحدة ، وكانوا ينزلون بدوريات ، مهمتها زرع اللافتات ومسح الكتابة ، فيفاجئون في اليوم التالى بغيرها ، قد وضع في مكانها أو في مكان قريب .
- وقد بحث هذا بالثقة في صفوف الشعب ، فبدأوا ينضمون للجبهة ويساعدونها في أعمالها .

كما قامت الجبهة بإلصاق صور الرئيس جمال عبد الناصر واللواء عبد الحكيم عامر على الجدران وعلى عربات قوات الاحتلال .. بل اتبعت أساليب ماهرة في الدعاية للسخرية من المعتدين ، فأقام الشعب تماثيل رمزية لكل من إيدن وموليه تمثلهما مشوقين ، وعلق التمثالان على أحد الأسلاك ، كما كتب اسم إيدن وموليه على كلبين ، وتركا يجريان بين الجنود المعتدين .

وقد نظمت الجبهة يوم وصول البوليس الدولى لمدينة بور سعيد ، مظاهرة رائعة تحمل صور الرئيس عبد الناصر ، وقد اشترك اليونانيون في هذه المظاهرة وكانت المتظاهرات العدائية ضد المعتدين تتصاعد بالإنجليزية والفرنسية ، مما أثار القوات الفرنسية ، فأطلقت نيرانها على المتظاهرين ، فسقط شهيدان لا يتجاوز عمر كل منهما عن الخامسة عشر !! هما حسن حموده ورمضان رضوان ، وكانا يحملان صور الرئيس عبد الناصر .

كما قامت الجبهة بإخفاء القذائين ورجال الجيش بالمدينة ، ومساعدتهم أثناء القيام بأعمالهم ضد القوات المحتلة .. وكان أن دمرت أربع دبابات للعدو وقتل الكثير من أفرادها .. كما أقيمت قنبلة على الكولونيل وليامز مدير المخابرات في بور سعيد .

وقامت الجبهة بتنظيم مظاهرات صامتة ، قوامها قرابة ستة آلاف مظاهر ، يحملون صور الرئيس عبد الناصر ولافتات فيها نداء بسقوط الإستعمار ووحدة

الشعب والجيش والحكومة .. وسارت المظاهرة في موكب رائع يتقدمه المئات من شباب بور سعيد على دراجاتهم ، ومئات الأطفال .. كما اشترك في المظاهرة مئات النساء .. كما أقيمت خطب وطنية في الجبانه ، وتفرقت المظاهرة بعدها في هدوء دون أن تجرؤ قوات الإحتلال على التعرض لها .

ثم قامت الجبهة بإصدار جريدة غير دورية إسمها « الإلتصار » ، تشرح للوطنين طبيعة المعركة ، وتطلعهم على الحقائق ، ولأقت هذه النشرة إقبالا كبيرا من جانب الشعب .

كما ساعدت الجبهة على حفظ الأمن ومساعدة السلطات المحلية في ذلك الأمر أثناء وجود قوات الإحتلال مما أدى إلى انعدام حوادث السرقة ، اللهم إلا الحوادث التي ارتكبها جنود الإحتلال .

ثم نظمت الجبهة مظاهرة ضخمة لاستقبال رجال البوليس ، الذين وصلوا بور سعيد أثناء وجود قوات الإحتلال ، باعتبارهم رمزا لحكومة عبد الناصر ثم قامت بتنظيم المظاهرة الكبرى يوم ٢٣ ديسمبر احتفالا بالنصر إترانسحاب القوات المعتدية من بور سعيد ، وساهمت في الإستقبال الرائع لقوات الجيش المصري التي دخلت بور سعيد في الساعة الرابعة .

وما أن أعلن الرئيس عبد الناصر إلغاء اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وانجلترا ، حتى هب الشعب البورسعيدى بقيادة الجبهة ، يحتفل بهذه المناسبة حتى ساعة مبكرة من الصباح .

.....

إن في الجبهة المتحدة في بور سعيد ، والأعمال التي استطاعت تحقيقها لدليل على أنها أشكل الرئىى الناجح لجمع صفوف الشعب في الوقت الراهن ، بكافة فئاته ، جنباً إلى جنب مع الحكومة الوطنية .. إنها قيادة نابعة من الشعب متعاونة تمارنا وثيقا مع الحكومة ، تتمتع بثقة كل من الشعب والحكومة . ويستجيب الشعب لنداءاتها ، وتستطيع أن تنظم صفوف الشعب ، وأن ترفع وعيه السياسى ، ومن ثم تستطيع أن تحقق تنظيم المقاومة ضد الاستعمار من جانب ، وضد المؤامرات الداخلية من جانب آخر .

لجان المقاومة الشعبية

كما هبت في كل أنحاء مصر ، لجان المقاومة الشعبية ، تنظم الدفاع المدني وحرب العصابات والتدريب العسكـرى تحت إشراف جيش التحرير ، في أكثر أحياء المدن الكبيرة ، ومدن الأقاليم .

وكانت هذه اللجان تضم العمال والطلبة والحرفيين وصغار التجار والصناع والفلاحين والموظفين ، متعاونة تعاوناً مباشراً مع ضباط جيش التحرير .

ولم تقتصر هذه اللجان على تنظيم الدفاع عن أرض الوطن من الناحية العسكرية لحسب واسكنها اشتغلت أيضاً بالدعاية الوطنية ، فقامت بمؤتمرات وإلقاء محاضرات ومعارض شعبية للفنانين ، وأفلام سينمائية ، بهدف شرح القضية الوطنية ، وضرورة تدعيم الجبهة المتحدة ، جبهة الشعب وحكومة عبد الناصر .

كما قامت النساء بدور باهر في المعركة الوطنية فقد حملن السلاح ، ونظمن لجاناً للمقاومة الشعبية النسائية في كثير من الأحياء ، واستطاعت هذه اللجان أن تجتذب جماهير غفيرة من نساء الشعب ، وقامت بدور في تشجيع الفتيات على الانقبال على التدريب العسكـرى ، والتدريب على التمريض وبذل المعونة للهاجرات من بور سعيد ، بل قامت بعض عضوات لجان المقاومة الشعبية النسائية بحماية التدريب العسكـرى لزملائهن في الريف ، وذلك في منطقة القنال لقد أثبتت المرأة المصرية بحق أنها في الصفوف الأولى من المعركة الوطنية المقدسة .

إن لجان المقاومة الشعبية هذه ، قد قامت بدور هام في تعبئة الشعب ضد العدوان ، وفي جمع الشعب حول حكومة عبد الناصر الوطنية ، وفي القضاء على مفتريات العدو وإشاعاته الكاذبة ، وفي تقوية الروح المعنوية .

وقد كانت ولا شك نواة للاتحاد للقوى ، والجبهة الوطنية التي نادى بها الرئيس عبد الناصر .

لقد نبعت هذه اللجان من صفوف الشعب ، من المعركة ذاتها ، وكانت شكلاً من أرقى أشكال التنظيم الجماهيري التي عرفتها مصر ، للدفاع عن أرض الوطن

القدس، وتوحيد صفوف الشعب، ولحماية البلاد من أية مؤامرات داخلية. والإستعمار الذى لا زال يهدد بلادنا بالعدوان المباشر من الخارج، أو من المؤامرات من الداخل، يتطلب ولا شك استمرار هذا الشكل من التنظيم الجماهيرى، بل وتدعيمه وتوسيع صفوفه، بحيث يشمل كافة الجماهير الشعبية ويقوم بدوره السياسى الوطنى، دور التعبئة الجماهيرية المستمرة، كما يقوم أيضاً تحت إشراف جيش التحرير بدوره فى التدريب العسكرى، ومختلف الخدمات الأخرى التى تتطلبها واجبات الدفاع الوطنى. وواجب الالتفاف حول الحكومة الوطنية وواجب الوحدة مع الشعوب العربية، هذا بجانب قيامه بالمساهمة فى حل كثير من المشاكل اليومية التى تصادف الشعب، وشرح طبيعة هذه المشاكل وإيجاد الصلات السليمة بين جماهير الشعب والسلطات المختلفة.

دور العمال المصريين

وقد قام العمال المصريون بدور بطولى رائع فى المعركة الوطنية ضد الإستعمار شأنهم فى ثورة ١٩١٩، وهبة ١٩٣١، ومظاهرات ٢١ فبراير، ومعركة القنال أواخر عام ١٩٥١.

لقد انضم إلى كتائب المقاومة الشعبية والحرس الوطنى قرابة ٤٥٠٠ عامل من عمال كفر الدوار وحدم، كما انضم آلاف أخرى من عمال شبرا الخيمة ونسيج وغزل القاهرة وآلاف من مختلف فئات العمال، وقد استشهد منهم الكثير فى معركة بورسعيد الخالدة.

ولم يقتصر دور العمال المصريين على التطوع لحسب وبذل دمائهم، وإنما كانت معركتهم معركة لإنتاج أيضاً، فقد قررت كافة نقابة العمال واتحاداتها على دفع مشاكلهم اليومية إلى الوراء وعلى التركيز على زيادة الإنتاج.

لقد ناشد اتحاد عام النسيج مثلاً، العمال على التركيز على المعركة المقدسة ضد الإستعمار، ومن أجل زيادة الإنتاج.

كما أصدرت نقابة شبرا الخيمة، بياناً تعاهد فيه الوطن: «لأننا سنكون فى مقدمة الصفوف، وفى كافة الميادين، ميدان القنال، وميدان الإنتاج وميدان

البناء ، حتى تضمن لبلادنا النصر وإنزال الهزيمة بالمستعمرين الغزاة — إننا سنبدل ما في طاقتنا لزيادة الانتاج عما كان عليه ، قبل ذهاب زملائنا إلى ميدان المعركة .

وقد وجهت نقابات شركة الغزل الأهلية نداء إلى العمال « بأن يكونوا في الصفوف الأمامية للمعركة ، كما طالبتهم وتطالبهم بضريبة الدم ، لأن أى تهائن للمعركة سيترتب عليه القضاء على استقلالنا وسيادتنا . »

وقال رئيس نقابة الغزل الرفيع في كفر الدوار : « كنا نحدد لكل فرد منا مكانه ، إما في طابور المقاتلين ، أو طابور الذين يسهرون على المصنع . ولم تمض أيام فلانل حتى كان هناك ٥٠٠ عامل منا قد تحولوا إلى جنود مكافئين من الطراز الأول . وكانت نسبة الانتاج في المصنع ٩٩ ٪ ، أما بعد الاعتداء ، ورغم أن تلك العمال قد ذهبوا إلى الميدان ، فإن نسبة الانتاج وصلت إلى ١٢٥ ٪ عما كان عليه قبل المعركة . »

ولم يقتصر كفاح العمال المصريين على ميدان المعركة ، ولا على ميدان الانتاج وحدهما ، إنما امتد إلى التبرع من أجورهم . . لقد تبرع العمال بمئات الألوف من الجنيهات ، من أجل مهاجرة بورسعيد وإعادة بناء بورسعيد .
لقد أصدرت النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج إلح بالقاهرة وضواحيها نداء تقول فيه :

« إننا لن نبك من استشهد منهم ، بل سنخلد ذكراهم ، لقد قرر مجلس إدارة النقابة التبرع بأجر يوم من جميع العمال ، والنقابة تأمل ألا يكون تبرعكم تنفيذا للقرار فحسب ، بل نرجو أن يكون التبرع نابعا من اقتناعكم ووطنيتكم ، نابعا من إيمانكم وتقديركم لشهداء وطننا في أشرف معركة . »

وبلغ ما جمعه عمال النقابة أكثر من ألف جنيه . وبلغ ما تبرع به عمال كفر الدوار ١١٢٠٠ جنيه ، وشركة الغزل بالإسكندرية ٣٥٠٠ جنيه ، وعمال المنسوجات المصرية ٢٥٠٠ جنيه ، وعمال شركة سيامى ١٥٠٠ جنيه ، والمحلات الصناعية بشبرا ٦٠٠٠ جنيه ، وعمال الترام في القاهرة ١٨٠٠ جنيه ، واتحاد النقل المشترك قد تبرع بأجر يوم .

ونحن نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر ، فقد تبرعت عشرات أخرى من النقابات والمصانع ومختلف عمال الجمهورية المصرية بآلاف أخرى .
واضين مسرورين .

لقد سجل العمال المصريون بطولتهم الرائعة في الدفاع عن أرض الوطن ،
يبدل دمايتهم في المعركة ، وتحمل المشاق في سبيل زيادة الانتاج ، ودفع مشاكلهم
اليومية إلى الخلف ثم التبرع بنصيب من أجورهم لشهداء بورسعيد ولبناء
بورسعيد

.....

هذه المقاومة الشعبية الضخمة من شعب مصر ، نساءها ورجالها وعمالها
وفلاحها وطلبتها .. كانت عاملا حاسما في ضرب العدوان الاستعماري .
ضربة ساحقة .

لقد ارتفع الكفاح الشعبي التحريري الوطني المسلح ضد الاستعمار ، أقصى
ما بلغه في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، سواء من ناحية البطولة أو التنظيم
الشعبى الواسع ، أو المساهمة الجديدة من جانب فئات الشعب .

أعجيب بعد هذا ألا يستطيع المستعمر أن يحتل أكثر من مدينة مصرية
واحدة ، رغم حشده جنده وأساطيله البحرية والجوية ، المزودة بأحدث الأسلحة ؟
أعجيب بعد هذا ، ألا يستطيع المستعمر أن يبقى في أرض الوطن المقدس
أكثر من أربعين يوما !!

لقد كان أحقر عدوان عرفه التاريخ ، كما كان أسرع انسحاب للاستعمار
عرفه التاريخ أيضاً وأكثره خزيًا وهوانًا ..

لقد حققت مصر استقلالها وسيادتها ، وخاصة بعد أن أعلن الرئيس
عبد الناصر إلغاء اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ التي كانت تخول لبريطانيا اتخاذ قاعدة
في القتال إثر أى هجوم على أى بلد عربى من بلاد الجامعة العربية ، ومن وقعوا
اتفاقية الدفاع المشترك ، أو إثر أى هجوم على تركيا :

وقد سجل الشعب المصرى هذه السيادة وذلك الاستقلال بدماته ، بدما

الآلاف التي سقطت في سيناء ورفح والعريش وأبو عجيطة وشرم الشيخ ، والآلاف التي استشهدت في بورسعيد ، والمئات التي قتلها طائرات العدو في مختلف أنحاء القطر ..

- ٣ -

التضامن الدولي

منذ أربعة وسبعين عاماً ، قامت إنجلترا بغزو مصر ، ولكن هذا الغزو لم يثر أى رد فعل يؤبه له في العالم ؛ حقاً ، تحرك بعض الساسة والقادة العسكريين وخاصة في فرنسا . إذ رأوا في هذا الغزو ، حركة معادية للإطماع الفرنسية في مصر والشرق العربي ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تعبأ باعتراضات فرنسا ، واستمرت في غزوها لمصر ، ولم يعن العالم الرسمي إذ ذاك بمأساة مصر ، لقد تركت وحيدة في الميدان ، تكافح وحدها كفاح الأبطال .

وبعد أربعة وسبعين عاماً ، هاجمت إنجلترا وفرنسا ، مصر ، مع ذيلهما إسرائيل .. لقد كان في جانبيهما القوة ، والقوة في ظن الاستعماريين ، هي الحق .

ولكن عام ١٩٥٦ ، لم يكن كعام ١٨٨٢ !

لقد أثار هذا العدوان الغادر ، ضئائر الملايين من الناس البسطاء في كل أنحاء العالم ، ولم تكتف هذه الملايين بالاحتجاج أو الأسى ، ولكن هذا العدوان قد دفعها للتحرك ، وقد بلغ هذا التحرك حد إعداد متطوعين مزودين بالسلاح من أكثر من شعب ودولة من الدول والشعوب المحبة للسلام ، وذلك مناصرة لمصر ضد العدوان الغادر .

لقد أجبر الرأي العام العالمي ، والدول والشعوب المحبة للسلام ، امبراطوريتين كاتتا إلى حين قريب مسيطرتين على جزء كبير من العالم ، على وقف القتال ، ثم الانسحاب نهائياً من أرض مصر ، دون أن يحققا هدفاً واحداً من أهداف هذا العدوان ، وذلك قبل أن يمضي على هذا العدوان . يوماً .

إن كان هذا يدل على شيء ، فهو يدل على تغيير جوهرى في علاقات القوى .

العالمية وقد أشرنا إليه ببعض التفصيل في الفصل التاسع ، ولا يسعنا إلا أن نلخصه في الآتي : بـ

• ظهور العالم الاشتراكي كقوة دولية ، مادية ومعنوية مؤيدة للسلام وحركات التحرر القوي ، ومعادية للعدوان في كل أنحاء العالم .

• بروز كتلة الدول الآسيوية والإفريقية ، التي ظفرت باستقلالها حديثاً إثر الحرب العالمية الثانية كعامل قوي في المحيط الدولي ، وتساندها مع الدول المكافئة من أجل تحرير أراضيها وتطور مستقل لكيانها السياسي والاقتصادي .

• بروز الجبهة العربية ، كما وصفها الرئيس عبد الناصر ، كحقيقة واقعة ، كان لها أثرها الفعال في مساندة مصر في كفاحها ضد العدوان .

• ارتفاع الوعي السياسي لدى الجماهير في كل مكان ، ولدى الطبقة العاملة والفتات الشعبية ، حتى في الدول الاستعمارية نفسها ، وضغطها على حكوماتها العدوانية ذاتها .

• ضعف المعسكر الاستعماري ، وازدياد حدة التناقضات في داخله مما أدى إلى وقوف الولايات المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، موقفاً غير مؤيد للعدوان الانجلو فرنسي .

• الضعف الشديد للامبراطوريتين البريطانية والفرنسية ، سواء عسكرياً أو اقتصادياً ، مما جعلهما أحجز من مواصلة العدوان إزاء المقاومة البطولية لشعب مصر ، والضغط الهائل للقوى المحبة للسلام .

• ارتفاع الوعي الشعبي ، والوعي القوي التحريري لدى شعوب الشرق عامة ، والشرقين الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا ومصر خاصة .

ألم يهب الشعب الأردني الذي لا يتجاوز المليون عدداً ، متحدياً مشاريع الامبراطورية البريطانية الاستعمارية ، ونجح في طرد جلوب ، والتخلص من وزارة غائنة ورفض الانضمام إلى حلف بغداد ، واتباع سياسة عربية خالصة بفضل ارتفاع وعيه السياسي ، وتنظيم صفوفه ؟

ألا يناضل الشعب الجزائري في بسالة نادرة ضد أكثر من نصف مليون

جندى فرنسى مزودين بأحدث الأسلحة ؟

فلم يكن عجيباً إذأ ، وقد استطاع الشعب المصرى بقيادة عبدالناصر . القضاء على السيطرة السياسية للاقطاع والاحتكار ، أن يصمد فى بسالة نادرة ضد العدوان الاستعمارى .

هذه هى التغيرات الجوهرية فى الموقف الدولى ، التى جعلت ميزان القوى فى صالح للشعوب ، حتى الصغيرة منها ، وهى التى تجعلنا لا نتهيب أى عدوان استعمارى آخر ، حتى ولو جاء من أقوى الدول الاستعمارية ، أو حتى لو جاء من هذه الدول الاستعمارية مجتمعة !

ولنتناول الآن بشئ من التفصيل ، بعض الوقائع المتصلة بهذا التضامن الدولى لقوى السلام فى الأرض ضد العدوان على مصر .

الإنذار السوفيتى .

كان للإنذار السوفيتى أثر كبير فى إجبار العدوان الاستعمارى على التوقف ويجب أن نفهم الظروف التى صدر فيها الإنذار السوفيتى الذى وصفه أحد الدبلوماسيين الأمريكىين بأنه قد صيغ فى لهجة قوية ، قوية جداً .

لقد أصدر اجتماع الطوارئ الذى عقده جمعية الأمم المتحدة قراراً يحتم على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إيقاف إطلاق النيران فوراً ، ويلزمها بسحب قواتها من الأراضى المصرية ، ولكن هذا القرار فى بادئ الأمر لم يأت بالنتيجة المطلوبة .

ونشأ عن ذلك حالة مفاجئة حقاً ، كما قال د . ت . شيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى فى خطابه أمام الجمعية العامة لحيئة الأمم المتحدة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦ : « فالتقابل البريطانى والفرنسية تنهال كالمطر على شعب مصر الوديع الآمن ، والدماء تنزف منها بغزارة ، وقد استغاثت تطلب النجدة ، وكان أى تسويق أو بماطلة من شأنه أن يهدد مصر بكرارته ، ويحمل معه خطر امتداد الحرب ، وقد رأى الاتحاد السوفيتى — والحالة هذه — أنه لا مفر من اتخاذ إجراء حازم حاسم . » وفى ٥ نوفمبر استدعت الاتحاد السوفيتى مجلس الأمن

على أن يخطر كلام من بريطانيا وإسرائيل وفرنسا بإيقاف كافة الأعمال العدوانية ضد مصر فوراً ، وبسحب قواتها التي غزت الأراضي المصرية في ظرف ثلاثة أيام . وقد أوصى الاتحاد السوفيتي بضرورة قيام الحكومات أعضاء هيئة الأمم المتحدة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصفتها أعضاء دائمين في مجلس الأمن بتقديم المعونة العسكرية وغيرها من المساعدات لضحايا العدوان بالجمهورية المصرية ، وبإمدادها بقوات جوية وبحرية ووحدات عسكرية وغير ذلك من المتطوعين والمدربين مع المساعدات المادية ، وذلك في حالة عدم رضوخ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لقرار مجلس الأمن خلال المدة المحددة .

وفي نفس الوقت ، قدمت الحكومة السوفيتية اقتراحاً لحكومة الولايات يقضى بالمساهمة مع باقي الحكومات الأخرى في مجهودات الاتحاد السوفيتي داخل نطاق هيئة الأمم المتحدة ، لوقف العدوان ، ومنع استمرار سفك الدماء ولكن مع الأسف لم تقم حكومة الولايات المتحدة بتعزيد هذه الخطوة من جانب الاتحاد السوفيتي .

ولم يعد مفراً من أن يتخذ الاتحاد السوفيتي قراراً حاسماً أمته عليه مبادؤه في سياسته الخارجية ، أن يؤيد كافة الشعوب المكافحة ضد الاستعمار من أجل استقلالها وسيادتها ، مستلهما في الوقت نفسه مبادئ الأمم المتحدة ، وقرار جمعيتها العامة بوقف العدوان فوراً .

ومن ثم كان الإنذار السوفيتي .

وقد جاء الإنذار في صورة أربع مذكرات ، واحدة منها موجهة لرئيس مجلس الأمن ، وأخرى موجهة لأنطوني إيدن رئيس وزراء إنجلترا إذ ذاك ، وثالثة إلى جى موليه رئيس مجلس وزراء فرنسا ، ورابعة إلى بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل وقد جاء فيه :

« لم تكن قناة السويس إلا ذريعة للعدوان الانجلو فرنسي الذي له أغراض حرية أخرى . والحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها هي أن حرباً عدوانية ، تشن ضد الدول العربية ، بهدف القضاء على الاستقلال الوطني لدول الشرقين الأدنى

والأوسط ، ويهدف لإعادة نظام العبودية الاستعمارية الذي لفظته الشعوب العربية ...

وماذا يكون موقف المملكة المتحدة (أى إنجلترا) إذا هاجمتها دول أقوى لديها كافة أنواع الأسلحة الحديثة المدرة ؟ ودول كهذه تستطيع في الوقت الحاضر ، أن ترسل قوات بحرية أو جوية إلى شواطئ بريطانيا ، وأن تستخدم وسائل أخرى ؛ كالأسلحة الصاروخية ، وإذا حدث هذا واستعملت الأسلحة الصاروخية ضد المملكة المتحدة أو فرنسا ، فإنكم بلا شك ستصفون هذا بأنه أعمال وحشية . ولكن فيم يختلف هذا عن الهجوم ألوحشى الذى تشه القوات المسلحة للمملكة المتحدة وفرنسا على مصر التى تكاد تكون بلا دفاع ؟

... نعتقد أن حكومة المملكة المتحدة يجب أن تصفى لصوت العقل وتقف الحرب في مصر .. ونحن مصممون تصميماً تاماً على سحق المعتدين بالقوة وأن نعيد السلام إلى الشرق ،

.....

وجاء في نفس الإنذار السوفييتي لإسرائيل ما يلي : « إن الحكومة الإسرائيلية بتنفيذها لإرادة غيرها ؛ تلعب بأجرام وبغير شعور بالمسؤولية بمصير السلام وبمصير شعبها .. إنها تبذر بين شعوب الشرق من الحقد لدولة إسرائيل . ما سيكون له بكل تأكيد أثره على مستقبل إسرائيل ، وما يعرض للهلاك وجود إسرائيل نفسها كدولة .. ونحن نأمل أن تفهم حكومة إسرائيل هذا الإنذار فهماً سليماً وأن تعيه .. »

واضح جداً من كل هذا ، أن الاتحاد السوفييتي لم يلجأ إلى هذا الإنذار ، إلا بعد أن استنفدت كافة الوسائل القانونية سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة لاتخاذ إجراء مشترك لوقف العدوان بالقوة المسلحة ، وإلا بعد أن رفضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح ، وإلا بعد أن استنجدت مصر بكافة شعوب العالم ودولها لمساعدتها .

ولم يكتف الاتحاد السوفييتي بإنذاره ، بل اتخذ العدة لتنفيذ هذا الإنذار فعلاً ، إذا تقاطر ألوف المتطوعين السوفييت يسجلون أسماءهم في سفارة مصر بموسكو ويطلبون السفر لمصر .

وقام الشعب السوفييتي بمظاهرات ، ضخمة موجهة ضد انجلترا وفرنسا وإسرائيل ، ومطالبة بوقف العدوان بالقوة المسلحة .
وقرر العمال السوفييت العمل ساعتين إضافيتين تخصص أجورهما لمساعدة مصر .. وفي وقت قصير أمكن جمع ٥٠ مليون روبل هدية للشعب المصرى .
فضلا عن أطنان من القمح والأدوية والأغذية المحفوظة إلخ ،
لقد أثبتت المعركة عملياً أن قوة ضخمة ، من أكبر دول العالم ، تقف معنا شعباً وحكومة ، في كفاحنا ضد الاستعمار ، ومن أجل المحافظة على استقلالنا وسيادتنا القومية .

دول باندونج

وهبت معظم دول باندونج شعوباً ، وحكومات ، تؤيد مصر لا بالاحتجاج لحسب ، وإنما بالمظاهرات والمتطوعين . فقد تجمع مئات الألوف من الصينيين في مظاهرات صاخبة وتوجهوا إلى سفارة بريطانيا في بكين ، يعلنون سخطهم على العدوان وتأيدهم التام للشعب المصرى وحكومته الوطنية .
وفي ٣ نوفمبر ؛ أعلن ماونسى تنج ، رئيس جمهورية الصين الشعبية ، أن بلاده مستعدة لإرسال جيش من المتطوعين إلى مصر وقال : إذا انتصر المستعمرون في مصر ، فإن عدوانهم سيمتد إلى الشرق الأوسط ومناطق أخرى ، ولذلك فلن نتردد الصين في إرسال جيش من المتطوعين إلى مصر ؛ إذا طلب الرئيس جمال عبد الناصر ذلك .

ثم أرسلت حكومة الصين تحذيراً لبريطانيا وفرنسا بوقف العدوان . وفي ٧ نوفمبر أعلن السفير المصرى في الصين الشعبية ، أن ٢٥٠ ألف متطوع صينى أبلغوا السفارة عن رغبتهم في السفر إلى مصر والمشاركة في الدفاع عنها .
وفي ١٣ نوفمبر أعلنت حكومة الصين ، أنها قدمت لمصر هدية نقدية قيمتها ٢٠ مليون فرنك سويسرى ، للساهمة في كفاحها الباسل ضد العدوان الأجنبى وأن الصين تشحن على وجه السرعة ، كميات كبيرة من الصلب والشاي وزيت بذرة القطن لمساعدة لمصر .

• وأعلن وزير خارجية إندونيسيا أن حكومته ستتخذ إجراءات مشددة ضد بريطانيا وفرنسا ، بسبب عدوانها على مصر ، ثم قال إن الموانئ الاندونيسية قد قاطعت السفن البريطانية والفرنسية .
وفي ٨ نوفمبر أحرقت الجماهير الثائرة في جاكرتا ، دار السفارة البريطانية وحاصرت سفارة فرنسا ورجتها بالحجارة .

وقاطعت مدينة جاكرتا جميع البضائع الإنجليزية والفرنسية ، وتقدم ألوف من الشباب الاندونيسي للتطوع ، لمشاركة مصر في الدفاع ضد العدوان .

• وقامت في أفغانستان مظاهرات كبيرة تأييداً لمصر ، وأعلن المتظاهرون استعدادهم للسفر إلى مصر دفاعاً عنها ، وصرح رئيس وزراء أفغانستان سردار محمد داود ، إن العدوان الوحشي ضد مصر الصديقة العزيزة لأفغانستان قد أحدث ألماً عميقاً ، وهزة عنيفة في نفوس جميع أفراد الشعب الأفغاني ، وقد وعدت الحكومة بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى هذا الشعب الباسل المجاهد وقد تلقيت طلبات لاحتصر لها من جميع أنحاء البلاد ، يعلن فيها مرسلوها أفراداً وجماعات تطوعهم لمساعدة مصر .

• وفي الهند أصدرت حكومتها بياناً رسمياً في أول نوفمبر ١٩٥٥ قالت فيه :
• إن العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر ، يعد انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ باندونج .

وقال نهرو : « إنني لا أذكر أي حادث عدوان صارخ ، أفضع مما هو حادث اليوم ضد مصر » .

• وثار الشعب الباكستاني على العدوان ، وطالب الحزب الديمقراطي وعلباء الباكستان بإلغاء حلف بغداد وجميع التكتلات العسكرية ، كما تظاهر الطلبة الباكستانيون في كداديشار وكويتا وغيرها من المدن الهامة ، وأغلنوا مشاركتهم لمصر في نضالها ضد المستعمرين .

• ونددت جميع الصحف في سيلان بالعدوان ، وطالبت المعارضة البرلمانية ، بعدم تقديم أية تسهيلات في القواعد البريطانية بسيلان للطائرات والسفن البريطانية ، التي تحمل الجنود أو العتاد للشرق الأوسط .

وفي ٣ نوفمبر ، قامت مظاهرات ضخمة احتجاجاً على الهجوم الإستعماري ، وأنذر رئيس وزراء سيلان بانسحاب بلاده من الكومنولث ، إذا استدعت التطورات المقبلة ذلك .

الشعوب العربية

• وكان موقف سوريا حكومة وشعباً ، رائماً حقاً . فقد أعلنت التعبئة العامة ووضعت قواتها العسكرية تحت تصرف مصر ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية والثقافية مع بريطانيا وفرنسا .

• ووقفت الأردن الباسلة بجانب مصر ، فأرسلت حكومتها الوطنية في أول نوفمبر إنذاراً إلى مجلس الأمن ، بأنها ستنفذ الاتفاق الثلاثي العسكري بينها وبين مصر وسوريا .

وفي ٣ نوفمبر أبلغت الأردن حكومة بريطانيا ، بأنها لن تسمح لها باستخدام المطارات والقواعد العسكرية ضد مصر ، ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا .

وفي ١٢ نوفمبر أعلنت الحكومة الأردنية التعبئة العامة ، وقرر أكثر من ألف طالب أردني الالتحاق بجيش التحرير ، وطالب النواب الأردنيون بقطع العلاقات مع بريطانيا وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية .

وبالفعل قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأردني ، إلغاء المعاهدة ، وقبول المعوثة العربية بدلا من المعوثة البريطانية .

• وأعلن الشعب السوداني سخطه على العدوان ، وسارت المظاهرات في الشوارع تهتف بكفاح الشعب المصري وسقوط الاستعمار . وقامت اللجنة المعادية للاستعمار بتسجيل أسماء المتطوعين ، وطالبت الحكومة السودانية بقطع علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وإعلان التعبئة العامة ، وأضرب طلبة جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وتطوع الطلبة السودانيون في مصر في جيش التحرير . كما أصدرت الحكومة السودانية أمراً بمنع جميع الطائرات الحربية البريطانية والفرنسية من الهبوط بمطارات السودان .

• وأعلنت حكومة ليبيا غداة وقوع العدوان على مصر ، أن القواعد العسكرية فيها ، لن تستخدم ضد مصر .

وفي ٢ نوفمبر قامت مظاهرات عنيفة في بنغازي احتجاجاً على العدوان .

• وفي الكويت ، أعلن ٣٠٠٠ وطني التطوع في جيش التحرير المصري ، ورفض الضباط الكويتيون تفريق المظاهرات الوطنية ، التي قامت احتجاجاً على العدوان على مصر ، وسحب أهالي الكويت أموالهم من بنوك بريطانيا ، وقاطعوا شركاتها ، وبلغت التبرعات لمصر أكثر من مليون وربع مليون جنيه .

• وفي العراق ، عندما اتضح للشعب ، أن حكومة نوري السعيد ، يسهل استخدام الطائرات البريطانية لمطاراتها وقواعدها ، أثناء الغارات على مصر ، حب الشعب العراقي ثأراً ضد نوري السعيد ، مطالباً بسقوطه والانحساب من حلف بغداد ، وقامت مظاهرات صاخبة ، استشهد فيها المئات من الوطنيين العراقيين .

في البلاد الاستعمارية

وقد دلت الطبقة العاملة في البلاد الاستعمارية نفسها ، وكثير من الجماهير الشعبية فيها على مقدار تمسكها بمبدأ التعايش السلمي ، واستنكارها للاستتلاب العدواني للدوائر الحاكمة في بلادها .

• ففي ٤ نوفمبر ، اجتمع في ميدان ترافلجار بلندن ، أكثر من ٤٠ ألف بريطاني ، تلبية لدعوة لجنة السلام ، وحزب العمال ، والحزب الشيوعي الانجليزي للاحتجاج على العدوان على مصر ؛ وطالبوا حكومة لندن بوقف العدوان ؛ وأصدر عمال المناجم بجنوب ويلز بياناً استنكروا فيه العدوان ، وهددوا بالإضراب قائلين : « إن كثيراً من العمال يطالبون بالإضراب كأداة فعالة لوقف الحرب الرجعية التي شنتها حكومة لندن على مصر » .

يل استنكر جيتسكل ، رئيس حزب العمال البريطاني ، ويمثل الجناح اليميني فيه ، تحت ضغط جماهير الحزب ، هذا العدوان قاتلاً بتاريخ أول نوفمبر : « إن ملايين الشعب البريطاني ، قد هزتها في عمق ، وقد أحست بالحجل لإلقاء

سلاح الطيران البريطاني قنابله على مصر ، لا دفاعاً عن النفس . . وإنما متحدياً ميثاق الأمم المتحدة .

وقالت جريدة « المانشستر جارديان » ، الناطقة بلسان حزب الأحرار بتاريخ ٣١ أكتوبر :

« إن هجوم الحكومة البريطانية على مصر ، كارثة من الدرجة الأولى ، فهو عمل خاطئ من ناحية — أدبياً وعسكرياً وسياسياً — إنه ضربة قاسية لسمعة بريطانيا ولحلف الأطلسي وللأمم المتحدة ؛ ولن يحقق أى شيء لازدهار بريطانيا المادى . »

بل أحست الجرائد الانجليزية المحافظة نفسها ، بمقدار عزلة بريطانيا ، فقالت الديلي ميرور بتاريخ أول نوفمبر : « إن بريطانيا وفرنسا تقف منعزلتين » ، وقالت فينانشيال نيوز : « إنه لاشك أبداً في أن الرأي العالمى يعارض بشكل عام الفعلة الانجلو — فرنسية ،

• وفى فرنسا ، أضرب العمال الفرنسيون فى مصانع الطائرات ومحطات القوى وأحواض السفن والمناجم ومصانع السيارات .

كما عقد الاتحاد العام للتقابات واتحاد العمال الكاثوليك اتفاقاً للإضراب احتجاجاً على العدوان الاستعماري ، وسارت مظاهرات عمالية فى معظم المدن الفرنسية ، وقام الحزب الشيوعى الفرنسى بأكبر جهد لتعبئة العمال الفرنسيين والجمهير الشعبية الفرنسية ضد العدوان ، وكان النواب الشيوعيون هم الوحيدين الذين عارضوا العدوان على مصر ونددوا به .

• وصرح وزير خارجية اليابان بأن بريطانيا وفرنسا لجأتا إلى استخدام القوة ، وفى ذلك انتهاك صريح لمبادئ الأمم المتحدة وغاياتها .

• وقال رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ المكسيكى ، بأن الاعتداء البريطانى الفرنسى على مصر سبب قلقاً بالغاً فى المكسيك . إن الشعوب الحرة والعالم كله يدين العمل الذى قامت به هاتان الدولتان .

• وفى الأرجنتين أصدرت شركة كاستالس البحرية أمراً بوقف الباقرة الأجنبية التى تنقل عدداً من المتطوعين الإسرائيليين .

• وقال وزير خارجية النرويج : « إن نأ العدوان الإسرائيلي ، وكذلك التدخل البريطاني الفرنسى ، قد أصاب الرأى العام النرويجى بصدمة عنيفة . »

...

.. كان واضحاً ، إذن ، أن المعسكر الاشتراكى ، والدول المستقلة فى آسيا وإفريقيا التى فازت باستقلالها حديثاً ، ومعظم الدول العربية ، والطبقة العاملة فى معظم البلاد الاستعمارية ، قد أجمعت كلها على استنكار هذا العدوان ، وقد تحركت كلها بدرجات متفاوتة من الحماسة والقوة ، حركات فعلية من أجل وقف هذا العدوان .

لقد بلغ التضامن العالمى مع مصر من جانب القوى المحبة للسلام ، من القوة والعنف ، ما جعله عاملاً حاسماً فى وقف إطلاق النار ، وفى انسحاب القوات الانجليزى فرنسية آخر الأمر من بورسعيد .

التضامن العمالى الدولى

وقد قام العمال فى كافة أنحاء العالم ، بدور رائع فى مساندة مصر وتأييد كفاحها البطولى ضد العدوان .

• فقد رسم الاتحاد الدولى لنقابات عمال العرب (الذى تكون فى ٥ مارس ١٩٥٥) خطة كاملة لمقاومة الاستعمار والاشتراك الفعال فى حالة العدوان على مصر أو أى قطر من الأقطار العربية ، وقد أصدر القرارات الآتية فى أغسطس سنة ١٩٥٦ .

أولاً : أن يمنع عمال العرب البترول ، فى كافة البلدان العربية ، من تسرب أية نقطة منه أو مستخرجاته أو مشتقاته ، خارج حدود الوطن العربى ، بكافة الوسائل ، ولو أدى الأمر إلى سف وتدمير كافة الآلات والمنشآت فى حالة الاعتداء على مصر .

ثانياً : مقاطعة شحن وتفريغ وتموين جميع السفن وطائرات الدول التى تعتدى على مصر ، أو تؤيد العدوان عليها .

ثالثا : تدمير كافة المطارات والمنشآت الحربية الأجنبية في الوطن العربي ،
للحيلولة دون استخدامها ضد مصر .

رابعا : دعوة جميع عمال العرب للتطوع في جيش التحرر الوطني ، لرد أي
عدوان يقع على مصر .

خامسا : مطالبة الحكومات العربية بتجميد أموال وممتلكات الدول التي
جمدت أو قد تجمد أموال وممتلكات مصر ، وكذلك سحب جميع أموالها
وأرصدها من تلك الدول .

سادسا : توجيه نداءات إلى الاتحادات النقابية الوطنية والمهنية والدولية
لموازنة مصر في موقفها .

وبعد ساعة واحدة من العدوان الغادر على مصر، وجه الاتحاد نداء يطالب
فيه عمال الدول العربية بتنفيذ قرارات الاتحاد .

• فقام العمال السوريون بنسف أنابيب شركة البترول العراقية الانجليزية
التي تمر بسوريا في ثلاثة مواضع ، كما نسفوا خطين آخرين على الحدود بين
لبنان وسوريا .

• وقام عمال طرابلس بتخريب أنابيب البترول ، ورفضوا شحن سفينة
من سفن البترول .

• وأحرق العمال في البحرين جميع المنشآت البريطانية ونسفوا بعض
أنابيب البترول .

• ورفض عمال المطارات بالسودان، إرشاد الطائرات الفرنسية والبريطانية،
واستقال سبعون موظفا يعملون بشركة الطيران بالخرطوم ، احتجاجا على قرار
وقف الموظفين والعمال الذين رفضوا إرشاد الطائرات الإنجليزية والفرنسية

...

ولم يقتصر الأمر على العمال العرب ، وإنما امتد التأيد لمصر إلى جميع
عمال العالم ، فأرسل الاتحاد العالمي للنقابات في ٢ نوفمبر برقية يحتج فيها بشدة
على العدوان المشين الذي شنته حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد

مصر ، إن البشرية بأسرها تستنكر هذا التدخل العسكرى وتعدّه عملاً وحشياً ،
وفى ١٧ نوفمبر ، اجتمع المكتب التنفيذى للاتحاد العالمى للنقابات ، وأصدر
القرارات الآتية :

- حث العمال على جمع التبرعات والأغذية والأدوية لصالح الشعب العربى .
- إرغام الحكومات المعتدية على تمويض مصر من خسائر الحرب .
- التبرع بما يعادل ٥٠٠٠ جنيه استرلينا لشعب مصر .
- كما قرر عمال الصين الشعبية زيادة ساهات عمل إضافية من أجل مصر ،
وكونوا اللجنة الصينية لمساعدة مصر .

وأرسل اتحاد عمال النسيج للصين الشعبية برقية لرئيس اتحاد النسيج
والغزل بمصر ، جاء فيها : « نحن تؤيد بقوة الشعب المصرى ، الذى يقاتل
فى سبيل سيادته القومية وحرية وفى سبيل تحقيق السلام العالمى .

• وتبرع عمال تشكسوكا وجمهورية منغوليا الشعبية بمبالغ محترمة للاتحاد
عمال العرب .

لقد هب العمال فى كل مكان لنصرة مصر أديبا وماديا ، وأثبتوا بذلك أنهم
القوة الرئيسية فى الكفاح ضد الاستعمار ، وفى مناصرة الشعوب المناضلة
عن حريتها واستقلالها ؛ ومن ثم كان للعمال فى كافة أنحاء العالم دور حاسم
فى وقف العدوان .

كان مستحيلا ، إذن ، إزاء الكفاح البطولى للشعب المصرى ، وإزاء
التأييد العملى للملايين الشعوب فى آسيا وأوروبا وإفريقيا ، وإزاء الموقف الصلب
الحازم للاتحاد السوفيتى ، والصين الشعبية وبقية المعسكر الاشتراكى ، وإزاء
مساندة الشعوب العربية ومعظم دولها ، إلا أن يصاب الاستعمار الإنجليزى فرنسى
بهزيمة ساحقة ، أذنت بانهيائه تماما .

— ٤ —

موقف الولايات المتحدة

لاشك أن الولايات المتحدة قد انضمت إلى صفوف الدول المعارضة للعدوان .

لقد صرح إيزنهاور : إن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قد أخطأت التقدير في عدوانها على مصر ، فإسرائيل كانت تعلم أن بريطانيا وفرنسا ستشتركان في المعركة ، وأن المعركة لن تستمر طويلا ، وستنتهي بنصرها ، بما يرغب مصر على عقد صلح معها ، كذلك كانت تظن بريطانيا وفرنسا أن انتصارها على مصر سوف يرغمها على تدويل قناة السويس ، وكانت هذه الدول الثلاث تعتقد أيضاً أن الولايات المتحدة ستؤيدها وتستخذل قرارات الأمم المتحدة .

وقال هنري كايوت لودج مندوب أمريكا في الأمم المتحدة : « إن أمريكا تشعر أن بريطانيا وفرنسا قد أقدمتا على خطأ كبير باتهاكما ميثاق الأمم المتحدة ، كما أيدت أمريكا سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العمومية لهيئة الأمم ، قرار وقف النار ، وقرار الانسحاب للقوات العدوانية من الأراضي المصرية . ولا شك أن هذا الموقف من جانب الولايات المتحدة كان له أثره في وقف العدوان والانسحاب .

ولكن المسألة القائمة والتي لا تزال موضع بحث تاريخي هي : هل كانت أمريكا تعلم مقدماً بأمر هذا العدوان ؟ وهل كانت موافقة عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من الناحية الفعلية ؟

لا شك أن الإجابة على هذه المسألة تتطلب الاطلاع على أخص الوثائق السرية والمحادثات الخاصة بين رؤساء الدول ورؤساء الوزارات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل .

ولكن هناك جانب من الحقائق يسترعى النظر ويدل على أن أمريكا كانت على علم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بهذا العدوان ، وإنها لم تتخذ أية خطوات إيجابية على الأقل لوقف هذا العدوان .

أنه قد جاء في خطاب دالاس في مؤتمر لندن الثاني الخاص ببحث مشكلة القنال والذي تمخض عن جمعية المتفعين عبارات تدل على عدم استنكاره استخدام القوة ، وذلك قبل العدوان .

فقد قال دالاس : « إننا جميعاً نرغب في عدم استعمال القوة . ولكن هذا هو وجه واحد من وجهي العملة ، إبقى لا أهم بصد ما جاء في ميثاق الأمم

المتحدة من كلمات عن عدم استخدام القوة ، طالما كانت هناك مسائل لا يمكن أن تحل إلا بالقوة ، ١

كانت هذه هي الفلسفة كما يقول فتحي خليل ، التي قدمها دالاس للجمهور في مؤتمر لندن الثاني ، فلسفة الحرب

• انه ثبت أن الولايات المتحدة شجعت بشكل غير مباشر على إرسال أسلحة لإسرائيل في فترة ما بعد تأميم القناة ، وإسرائيل ، كما هو معلوم ، متوقفة حياتها وصادراتها وتمويلها على الولايات المتحدة ، وهي بذلك لا يمكن أن تتحرك حركة واحدة ، تعلم حقا أنها تفضب سيدها الحقيقية أمريكا .

• إن أمريكا أخذت تسحب رعاياها من مصر وسوريا والأردن ابتداء من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، أي يوم العدوان الإسرائيلي على مصر . ولو كانت المسألة مجرد عدوان إسرائيلي ، لما كان هناك أي خطر ذو قيمة يمكن أن يهدد الرعايا الأمريكيين في مصر أو بقية الشرق العربي .

• وقد قال الجنرال الأمريكي راندولف ليت ، في تصريح له ، أن قوات الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض كانت مستعدة لشق طريقها إلى القاهرة ، وإذا دعت الضرورة لإنقاذ الرعايا الأمريكيين ، وأن فرقتين من فرق البحرية الأمريكية الأولى تبحرنا لتقوية الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض ، وفي الخليج الفارسي .. وأن أوامر صدرت لتعزيز القوات الأمريكية ، خوفا من استيلاء المتطرفين ، في مراكش على القاعدة الأمريكية هناك ، لتعطيل تحركات القوات الأمريكية ١١ وأن الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض كان مزودا بالأسلحة الذرية ١

هذه الاستعدادات كلها ، أكانت مجرد إنقاذ الرعايا الأمريكيين ؟ أم توحى بأن الولايات المتحدة كانت تعد العدة للوثوب هي الأخرى في اللحظة المناسبة ؟

• إنه ثابت أن القوات العدوانية على مصر قد استخدمت أسلحة حلف الأطلسي . وقد احتجت الولايات المتحدة رسميا على ذلك ، ولكن أكان مستحيلا على قائد قوات الحلف الأطلسي وهو أمريكي أن يحول دون هذا الاستخدام لأسلحة الحلف ؟

• ثم أى إجراءات عملية اتخذتها الولايات المتحدة لوقف العدوان ؟ لقد اكتفت بأن تؤيد قرارات الجمعية العمومية في وقف العدوان والانسحاب فورا من مصر . إن أسطولها السادس كان موجودا في البحر الأبيض . وكان يمكن أبسط اعتراض منه لوقف العدوان فورا ، بل أكثر من هذا رفضت الولايات المتحدة بشكل حاسم عرض الاتحاد السوفيتي في استخدام قوات مشتركة من البلدين ، لوقف العدوان بالقوة المسلحة ، إذا أصرت القوات العدوانية على المضي في عدوانها رغم قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة . وما جدوى المراقبة الرسمية على قرارات بوقف العدوان ، إذا لم تصحبها الاجراءات العملية لتنفيذها ؟

• ثم ماذا كان موقف الولايات المتحدة حينما أعلن الاتحاد السوفيتي عزمه على سحق العدوان . وحين وجه إنذاره للدول الثلاث المعتدية ؟ لقد أعلنت الحكومة الأمريكية تحذيرها للاتحاد السوفيتي ، وقالت إن تلك المحاولة ستقابل بمعارضة من الحكومة الأمريكية .

وقال نيكسون نائب رئيس الولايات المتحدة : يجب أن يعلموا أننا لن تأخر عن نجدة د حلفائنا ، إذا جاء المتطوعون الروس ، د وحلفائنا ، هنام انجلترا وفرنسا وإسرائيل !

وقال إيزنهاور : د إن روسيا تؤيد أحد الطرفين في معركة الشرق الأوسط (أى تؤيد العرب) بينما تتجاهل مصالح الطرف الآخر (أى إسرائيل وبريطانيا وفرنسا) ولكن الولايات المتحدة تستهدف العدالة التامة للطرفين فهي ترغب في صداقة كل من الدول العربية وإسرائيل لأنها تشعر أن كلا منهما يحتاج إلى الآخر . وأنه عقب تسوية تلك المسألة ، ستعود الصداقة الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا أقوى مما كانت في أى وقت مضى ، !

واضح إذا أن سياسة الولايات المتحدة كانت مزدوجة الوجه : وجه رسمي ظاهري في مجلس الأمن والجمعية العمومية للامم المتحدة ، يستنكر العدوان لفظا وظاهريا ، ولكن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة لم تكن راغبة قط في اتخاذ أية إجراءات عملية لوقف العدوان الانجلوفرنسي الاسرائيلي على مصر .. بل على العكس كانت تعد العدة سياسيا وعسكريا للضرب في الوقت المناسب !

وما السر في هذا الوجه المزدوج ؟

إن الولايات المتحدة كانت مقبلة على انتخابات الرئاسة ، وكان صعبا ألا تراعى الدوائر الرجعية ذاتها ، رغبة الشعب الأمريكي في السلام وعدم الدخول في مغامرات حرية شأن مغامرة كوريا .

لقد كان زعماء الحزب الجمهوري أنفسهم بما فهمه دالاس ، يروجون أثناء الانتخابات لفكرة أن العالم مقبل على سلام وازدهار . بل أشار دالاس في خطبه الانتخابية إلى أن الولايات المتحدة تريد أن تعتمد أساسا على القوة الأدبية للأمم المتحدة !

كما أن العدوان على مصر أثار — كما رأينا — من السخط العالمي والتحرك الفعلي للشعوب ، مما جعل الدوائر الرجعية في الولايات المتحدة تتردد في تأييده تأييدا رسميا .

ولكن هناك أسباب لا تقل أهمية عن هذه الأسباب ، ألا وهي سياسة الاحتكارات الأمريكية ، التي تهيمن في الواقع على السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة .

لقد كانت هذه الاحتكارات تتطلع منذ أمد بعيد لثروات الشرق الأدنى والأوسط : بترولها ، وسوقها والافراد بهذه الثروات .

إن تطلعا هذا يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى ! فقد طالب الكولونل هاوس ، وهو يعلق على نقط الرئيس ولسن الأربع عشر ، بضرورة وجود سياسة « الباب المفتوح » في تجارة الشرق الأوسط ، وضرورة وضع القسطنطينية تحت إشراف دولي وتكوين « أومينا المستقلة » .

وكان معنى هذا بلغة بسيطة أن تفتح أبواب هذه المنطقة للنفوذ الأمريكي فلا تبقى منطقة احتكار انجلو فرنسية .

ثم في الفترة ما بين الحربين ، بدأ نفوذ الاحتكارات الأمريكية يتسرب إلى الشرق الأدنى في الكويت والبحرين والعربية السعودية .

ولكن إثر الحرب العالمية الثانية ، لم يعد يكفي الاحتكارات الأمريكية مجرد سياسة « الباب المفتوح » ، مجرد التسرب التجاري في هذه الأسواق والاستيلاء

على امتيازات البترول هناك .

لقد أصبحت الاحتكارات الأمريكية ترغب في السيطرة الكاملة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتضمن سوق هذه المنطقة لها من جانب، وتكون نقطة وثوب على الاتحاد السوفييتي والبلاد الاشتراكية الأخرى من جانب آخر، ولتستخدم رجال هذه المنطقة وثرواتها في حرب عدوانية ضد المعسكر الاشتراكي من جانب ثالث، وليكون لها وحدها الأرباح الفاحشة من البترول من جانب رابع. وكانت سياسة الولايات المتحدة تنتهز باستمرار فرصة ضعف أو عجز الاستعمار البريطاني، لتفوز بنصيب الأسد في هذه المنطقة .

ومن ثم كان مبدأ ترومان، في سنة ١٩٤٧ منتهزاً فرصة ارتباك القوات البريطانية في اليونان، وعجزها عن السيطرة على هذه البلاد، ليثبت أقدام الولايات المتحدة في كل من تركيا واليونان، كخطوة للقفز على الشرق الأدنى .

وكان مبدأ ترومان، يتضمن المساعدة العسكرية والمساعدة الاقتصادية في نفس الوقت، وتخص آخر الأمر عن إنشاء فقط عسكرية أمريكية في هذين البلدين .

وكانت الحجة التي قدمت وقتذاك، هي نفس الحجة التي يقدمها اليوم مشروع لينهاور ألا وهي الخطر الشيوعي والحرص على استقلال هذه البلاد ضد الغزو الشيوعي من الخارج والنشاط الهدام في الداخل .

وكانت الاحتكارات الأمريكية تنتهز فرصة أي ارتباك من جانب إنجلترا في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، لتزيد من قبضتها سواء البترولية منها أو العسكرية أو السياسية وكان واضحاً هذا في بترول إيران، والأرقام التالية تدل على مدى هذه السياسة . ففي سنة ١٩٣٧ لم تكن الولايات المتحدة تملك من بترول الشرق الأوسط أكثر من ٨ ر ١٢ ٪ بينما كان لإنجلترا السيطرة على ٨٠ ر ٩ ٪ من هذا البترول فما أن يأتي عام ١٩٥٠ حتى تبلغ حصة الاحتكارات الأمريكية من البترول في هذه المنطقة ١٤ ر ١٤ ٪ بينما تهبط حصة بريطانيا إلى ٥٠ ر ٩ ٪ وما أن يحل عام ١٩٥٦ حتى ترتفع حصة الاحتكارات الأمريكية إلى ٦٥ ٪ من بترول الشرق الأوسط، وتهبط حصة بريطانيا إلى ٣٠ ٪ ١

أى أن أكثر من نصف البترول الذى كانت تملكه بريطانيا تسرب إلى الاحتكارات الأمريكية فى أقل من عشرين عاما !

والأسطول السادس الأمريكى فى البحر الأبيض قد بلغ من الضخامة حتى أصبح ثلاثة أضعاف حجم الأسطول البريطانى فى هذه المنطقة . كما تملك أمريكا أضخم قواعد طيران فى منطقة الشرق الأوسط .

ولهذا لم يكن للاحتكارات الأمريكية معقم من الاشتراك مع القوات الانجلو فرنسية الاسرائيلية فى العدوان على مصر . إن اشتراكها إذ ذاك معناه أن تتقاسم مع الامبراطوريتين النفوذ فى هذه المنطقة ، وهى تريد الانفراد بالنفوذ وحدها . ولهذا فضلت الاحتكارات أن تدين العدوان ، وأن تؤيد قرارات الأمم المتحدة بالنسبة لوقف القتال وانسحاب القوات المعتدية . لتكسب نفوذاً أدياً فى هذه المنطقة ، هذا فى الوقت الذى كانت تعد فيه العدة لضربها فى الوقت المناسب .

ولكن الاحتكارات الأمريكية لم تكن مستعدة فى نفس الوقت أن تمضى فى إدانتها لهذا العدوان إلى حد اتخاذ خطوات عملية عسكرية لوقف هذا العدوان . إذ معناه أن تقضى قضاء نهائياً على التحالف الغربى . والاحتكارات الأمريكية رغم حرصها على ابتلاع كافة مناطق نفوذ الامبراطوريتين المنهارتين ، انجلترا وفرنسا إلا أنها لا تنسى أن عدوها الألد هو الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى ثم الحركات التحريرية فى المستعمرات ، التى لا بد لها آخر الأمر أن تقضى على كل مطامع الاحتكارات والاستعمار بما فيها الاحتكار والاستعمار الأمريكى ولهذا تحرص الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة على الابقاء على الحلف الغربى نفسه وعلى صداقة انجلترا وفرنسا وقد عبر دلاس عن هذا الأمر فى صراحة حين قال فى الجلسة الأخيرة لمجلس «لاف الأطلنطى» : «أنه لا بد من استبعاد سوء التفاهم القائم بين أمريكا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، وأنهم سيعملون على إيجاد تفاهم أقرب وأوثق ، .. ضد من ؟ بالطبع ضد شعوب آسيا وإفريقيا ، وضد الشعوب المحبة للسلام فى كل أنحاء العالم .

.. من هذا نستطيع أن ندرك تماماً ، سر الأزدواج فى موقف الولايات المتحدة بالنسبة للعدوان على مصر .

جبراً ودالسى - إيزنهاور

ومن هذا نستطيع أن نفهم أيضا ما وراء مشروع إيزنهاور الذى قدمه للكونجرس الأمريكى ، والذى عرفه بمبدأ إيزنهاور - دالاس ،

فى الوقت الذى لاقى فيه العدوان الانجلوفرنسى على مصر ، هزيمة ساحقة ، وفى الوقت الذى صفت فيه مراكز الاستعمار الانجلوفرنسى فى الشرق العربى ، وفى الوقت الذى رفضت فيه الولايات المتحدة رفضا باتا أن تستخدم قواتها المسلحة لوقف هذا العدوان بالاشتراك مع القوات السوفيتية ، وفى الوقت الذى كانت تتطلع فيه دول الشرق العربى إلى مزيد من الاستقرار ، وتطوير استقلالها السياسى والاقتصادى ، نرى إيزنهاور يخرج بما يسميه سياسته بالنسبة للشرق الأوسط والنظرة السريعة لهذا المشروع ، كما تقدم به إيزنهاور للكونجرس ، تدل على حقيقة النوايا الأمريكية فى هذه المنطقة .

فالحجة الرئيسية التى يتذرع بها المشروع للتدخل المسلح دون إذن من الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط ، هى العدوان الشيوعى المزعوم . ومع هذا يعترف الرئيس إيزنهاور فى مشروعه هذا اعترافا صريحا وبالنص الواحد على أن رغبة روسيا فى السيطرة على الشرق الأوسط لا تنبع من مصالحها الاقتصادية فى هذه المنطقة فروسيا لا تستخدم قناة السويس رئيسيا ، ولا تعتمد عليها . فقدار حركة مرور السفن السوفيتية فى القنال عام ١٩٥٥ لم تكن تتجاوز ثلاثة أرباع المائة من جملة حركة السفن هناك . والسوفيت لا يحتاج إلى موارد البترول التى تكون الثروة الرئيسية الطبيعية فى تلك المنطقة هم لا يمكن أن يكونوا سوقا لبترول هذه المنطقة ، إذ أن الاتحاد السوفيتى هو فى الواقع مصدر كبير لمنتجات البترول ، . ولكن سبب اهتمام روسيا فى منطقة الشرق الأوسط هو سياسة القوة فقط ، فظنراً لأن هدفها الذى تعلنه هو تحويل العالم إلى الشيوعية ، فمن السهل أن نفهم أمليا فى السيطرة السريعة على الشرق الأوسط ، .

هذا هو كلام إيزنهاور بالحرف ، ونحن نعلم من تتبع تاريخ العالم كله ، أن

الرغبة في السيطرة كان مبعثها دائماً هو المصالح الاقتصادية ، مهما اتخدت من أنواب وأعدار مختلفة .. فإذا ما اتنى الصالح الاقتصادى ، انتهت قطعاً الرغبة في السيطرة وقد صرح زعماء الاتحاد السوفييتى بشكل قاطع أن الشيوعية ليست للتصدير ، ولا يمكن أن تتصور أن مبدأ معيناً يمكن أن يفرض بالقوة على أى بلد ما . إن محاولة فرضه بالقوة ، يحول هذا المبدأ كرهياً غير محبوب ، ويأتى بنتائج عكسية تماماً .. ولم يحدث فى أى بلد فى العالم فى تاريخ الإنسانية الطويل ، أن سعت بلد للسيطرة على الأخرى واحتلالها لمجرد نشر مبادئ معينة .. إنما كانت السيطرة دائماً لتحقيق أرباح فاحشة أو إيجاد أسواق لتجارة بائرة أو الاستيلاء على مغانم .

وخبرة الشرق العربى خاصة فى علاقاته مع الاتحاد السوفييتى تدل بشكل قاطع على أن الاتحاد السوفييتى لا يسعى بأى شكل لفرض أى نوع من السيطرة على أى بلد عربى ، فليس هو الذى قام بالعدوان على مصر ، وليس هو الذى يشترط أى شرط اقتصادى أو سياسى أو عسكرى عندما يمد يد المعونة للشرق العربى .

بل لا يشترط الاتحاد السوفييتى قطع علاقاتنا بالغرب بل ولا يسمى بأى شكل لتسوية علاقاتنا بالغرب عندما يتاجر معنا أو يمدنا بالسلاح .

وقد أعلن الاتحاد السوفييتى فى أكثر من مناسبة عن سياسته الخارجية ، سياسة التعايش السلى ، سياسة الصداقة والتعاون مع كافة البلاد بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وذلك على أساس المساواة التامة ، وعلى أساس احترام سلامتها وأرضها ، وعلى أساس عدم التدخل أبداً فى شئونها الداخلية .

ولكن من هى الدول التى لها مصالح اقتصادية فى الشرق الأوسط ؟ ... لقد وضع هذا الميزناور فى رسائه للكونجرس فقال ان : الشرق الأوسط هو مفتاح الطريق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا . وإن هذه المنطقة تحوى قرابة ثلثى الاحتياطي من بترول العالم . وانها هى التى تمتد كثيراً من شعوب أوروبا بحاجتها من البترول . وأن شعوب أوروبا تعتمد اعتماداً خاصاً على هذا المورد وهذا

الاعتماد لا يقتصر على البترول نفسه وإنما على وسائل نقل البترول أيضاً وقد اتضح هذا بوضوح أثناء إغلاق القنال وتخريب بعض أيايب البترول ... وهذه الأشياء كلها تؤكد الأهمية القصوى للشرق الأوسط.

وقد أكد ترومان الرئيس السابق للولايات المتحدة هذا المعنى حين قال في رسالة له تعليقا على مبدأ إيزنهاور : « لا نستطيع أن نتردد ، ولا نجرؤ على التكوّص فيما ينبغي عمله في الشرق الأوسط ، فإن سلام واقتصاد العالم كله يتوقف على الموارد المركزة في هذه المنطقة ».

وأنت تشتم من هذه الأقوال ، مضالحتكارات البترول الأمريكية الواضحة ، فهي المهمة على بترول الشرق الأوسط وهي التي تريح من ورائها أرباحا فاحشة قدرت في عام ١٩٥٥ وحده بما لا يقل عن ألف مليون دولار ١١ وطبعي أن تهرب هذه الاحتكارات حركة الاستقلال السياسي والاقتصادي التي بدأت تشتد في هذه المنطقة .

إن تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس ، إنما هو حافز للبلاد العربية أن تؤمم بترولها ، لتفوز نفسها بالمكاسب الفاحشة التي تذهب إلى جيوب هذه الاحتكارات . وها هو ما تقوله مجلة « لايف » الأمريكية في عددها الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ : « إن قوة ناصر تتجلى في سلاحين ؛ زيادة الرسوم في القنال وإلا أغلق ناصر القنال . ثم إنه قد يدفع بفضل نفوذه في العالم العربي ، بلاد الشرق الأوسط ، لتزيق الامتيازات التي منحها وتأميم البترول ، وأنايب البترول ، ومعامل التكرير التي شيدتها الاستثمارات والكشوف الغربية في مدى نصف قرن ، ١١

وتستطرد المجلة قائلة : « إن مخزون البترول الخام في الشرق الأوسط يقدر بما يتراوح بين ثلاثين وثلثين بليون برميل ... كما أن انتاجية البترول في الشرق الأوسط مرتفعة كل الارتفاع ، فلكل قدم من الآبار المفحورة ، ينتج الشرق الأوسط ما متوسطه ١٣.٠٠٠ برميل من البترول ، بينما أن القدم من الآبار المفحورة في الولايات المتحدة تنتج أقل من ٣٠٠ برميلا ...

فالبتترول الخام للشرق الأوسط هو أرخص بترول في العالم ، .. فهل يبرر

شعار التأميم السياسي، تمزيق عقود البترول والإستيلاء على ملكية الشركات ؟ هذا هو ماقالته مجلة كبرى تعبر أصدق تعبير عن مصالح الإحتكارات الأمريكية ، وهذا هو حجر الزاوية في مبدأ إيزنهاور الجديد، ولكن كيف تضمن شركات البترول احتكاراتها وأرباحها الضخمة ؟ وكيف تأمن تأميمها ؟ إنه لا بد من السيطرة السياسية الكاملة على بلاد الشرق الأوسط .

وكيف تحقق هذه السيطرة ؟ — بالإجتلال المسلح !!

ومن ثم جاء مشروع إيزنهاور ، يطالب الكونجرس أن يخول له : استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لضمان وحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لهذه الشعوب... ضد أي عدوان مسلح من أي شعب واقع تحت سيطرة الشيوعية الدولية.. ولكن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة تدرك جيداً أنه لن يحدث أي عدوان مسلح من الدول الشيوعية . . ومن ثم يتدارك مشروع إيزنهاور هذه المسألة بقوله :

« إن التشريع المقترح يستهدف في المحل الأول أن يتناول إمكانية أي عدوان شيوعي مباشر أو غير مباشر ! »

وهنا يتسع المجال لاستخدام القوات المسلحة الأمريكية للسيطرة التامة على الشرق الأوسط بحجة حمايتها من عدوان شيوعي غير مباشر !

ولكن الرئيس إيزنهاور لم يملك في رسالته أن تفلت منه بعض عبارات تدل على الطبيعة الحقيقية لهذا التدخل العسكري !

فهو يقول بالنص الواحد : « ينبغي أن أضيف أن الوطنية ، في هذه المنطقة عاطفة قوية . . ولكن الخوف أحياناً يشوه الوطنية الحقبة ويحولها إلى تعصب وإلى قبول مغريات خطيرة من الخارج » .

وهذه نغمة قديمة ! فالحركة الوطنية دائماً كانت في نظر الدوائر الاستعمارية تعصباً ! ولكن النغمة الجديدة ، هي قبول « مغريات من الخارج » ، وقد أفصح ترومان عن هذا في تعليقه على مشروع إيزنهاور ، فهو يراه غير كاف ، وهو يقترح أولاً أن يفرض الحظر على أي شحن للأسلحة والذخيرة من جانب روسيا للشرق الأوسط . . . إلى أسمع بأن الروس ماضون في إرسال أسلحة :

لـسوريا ، وإني أتوقع أنهم سيستأنفون إرسال أسلحة لمصر . ويجب أن يحدروا الروس بأن يقفوا هذه الأمور .

وعقد صفقات تجارية مع المعسكر الاشتراكي يدخل أيضا في باب المغريات الخطيرة من الخارج . وهكذا يريد مشروع أيزنهاور أن يفرض علينا قيودا في تسليحنا وفي تجارتنا الخارجية بدعوى الخطر الشيوعي المباشر وغير المباشر !

• • •

ثم فلتة أخرى جاءت على لسان أيزنهاور . فهو يقول : « في الموقف القائم الآن ، يمكن الخطر الأكبر ، كما هو الحال غالبا ، في إساءة تقدير بعض المستبدين الطامحين ! »

وقد علق جريدة «نيويورك تيمس» : « أن الرئيس قد رد بذلك على هؤلاء الذين كانوا يخشون ، بعد معارضة واشنجطن للغزو الإنجلو فرنسي لمصر ، أن هذه البلاد (أي الولايات المتحدة) كانت ستتخذ موقفا محدودا أو سلبيا بالنسبة للتطورات في هذه المنطقة ! »

وكلمة «مستبد» ، و «مستبدين» ، قد استخدمها العدوانيون الإنجليز والفرنسيون والإسرائيليون لتبرير عدوانهم على مصر ، فقد نعتوا الرئيس عبد الناصر بكافة النعوت التي يمكن أن يتصورها أو لا يتصورها العقل !! وما هي الإشارة مرة أخرى تبدو في ثنايا مشروع أيزنهاور لتبرير استخدام القوات المسلحة !!

ثم ما الذي تقدمه الولايات المتحدة مقابل السيطرة العسكرية والسياسية على مصر ؟

معونة اقتصادية لا تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٥٨ و ٢٠٠ مليون دولار أخرى في السنة المالية ١٩٥٩ . وذلك للشرق الأوسط كله ، بما فيه إيران وإسرائيل ، معونة لا توازي خمس ماتحققة الشركات الاحتكارية الأمريكية من أرباح صافية من بترول الشرق الأوسط ! معونة يخول للرئيس استخدامها وفق تصرفه هو كسلح اقتصادي ، فقد قال الرئيس أيزنهاور : « لأنه من الضروري أيضا أن نساهم اقتصاديا لتقوية هذه البلاد التي لها

حكومات قد وهبت نفسها بوضوح للحفاظ على الاستقلال ومقاومة النشاط الهدام . !

وأي بلاد تنطبق عليها هذه الشروط في عرف الدوائر الحاكمة الأمريكية؟ إنها عراق نوري السعيد ، وتركيا « مندريس » ، أما مصر وسوريا والأردن ، فهي في نظر الاحتكارات الأمريكية ، وفي نظر دالاس ، المعبر عن هذه المصالح ، دول شيوعية ، أو خاضعة للشيوعية ! طالما أنها تصر على المحافظة على استقلالها السياسي واستقلالها الاقتصادي .

• • •

ثم إن لمشروع أيزنهاور جانب آخر لا يقل خطورة ، هو استخدام أراضينا ميدانا لحرب ذرية ، تهلك الحرث والنسل . فقد روت الصحافة الأمريكية أن الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة تبحث الآن مشكلة إنشاء وحدات أمريكية عسكرية ذرية ، مسلحة بالأسلحة الذرية ، في أراضي البلاد الأخرى ، ويتردد أسماء أوروبا الغربية وتركيا وإيران واليابان وجزيرة أوكيناوا ، كمنطق يحتمل أن تعسكر فيها هذه الوحدات الذرية .

ومعنى هذا ببساطة أن تتعرض هذه البلاد لهجوم مضاد ذري من جانب الاتحاد السوفيتي ، في حالة إشعال الاستثمار لحرب ذرية . وأن تتلقى هذه البلاد الضربات الذرية الأولى . . ولا شك أن مشروع أيزنهاور ودلاس ، يرمي إلى استخدام الشرق العربي كله كنقطة هجوم ذرية على المعسكر الاشتراكي .. ومعنى هذا بلغة أبسط ، أنه مقابل معونة لمصر قد لا تتجاوز ٥٠ مليون دولار في العام ، تتحول مصر إلى قاعدة ذرية أمريكية ، تعرض مصر للخراب التام .

• • •

ثم إن لمشروع أيزنهاور صلة كبرى بموقف إسرائيل العدواني الآخر ، فقد خرجت وزيرة خارجية إسرائيل ورئيس وزرائها ، بتحديان قرارات هيئة الأمم المتحدة بالانسحاب فوراً دون قيد أو شرط ، وبإغلاق هذا على ضمانات معينة : حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة وفي قناة السويس ، ودولية منطقة غزة .

وواضح أن إسرائيل ما كانت لتجرؤ على هذا التحدى الوقع لهيئة الأمم المتحدة، لولا إدراكها تماماً أن من ورائها الولايات المتحدة، وفعلًا نرى سبعين من أعضاء الكونجرس الأمريكي يتقدمون باقتراحات مشابهة، كما يردد وزير خارجية إنجلترا نفس الاقتراحات .

فإسرائيل هذه قد خلقها الاستعمار خلقاً ، كشوكة في جانب الحركة الوطنية العربية ، ومنذ قيام إسرائيل كدولة ، رأيناها تلعب أقدر اللعاب الاستعمارية ، فكانت تستخدم باستمرار في يد الاستعمار الإنجليزي منه أو الأمريكي للقيام بحركات استفزازية ، بل وبعدون مكشوف كوسيلة من وسائل الضبط على حكومات وشعوب الشرق العربي، حتى لا تمضى في سياستها الاستقلالية الوطنية .

وفي الوقت الذي تحمى فيه حكومة الولايات المتحدة واحتكاراتها، إسرائيل وتمولها وتشجعها على سياستها العدوانية التعسفية ، نرى الرئيس أيزنهاور يتحدث في رسالته إلى الكونجرس عن « إنه هناك عوامل أخرى ترتفع عن الماديات ، فالشرق الأوسط هو مولد ديانات ثلاثة عظيمة (الإسلام والمسيحية واليهودية) ، ولا يطاق أن تخضع الأماكن المقدسة لحكم المادية الإلحادية ، وتذكرنا كلمات أيزنهاور بالحقائق المريرة ، إن الإسلام والدول الإسلامية لم تتعرض للبهانة والذلة والتخلف مثلاً تعرضت له أيام سيطرة الاستعمار، وإن الإسلام والدول الإسلامية في الشرق المصري ليست في حاجة إلى حماية أمريكا ، فقد كانت موجودة قائمة ومزدهرة قبل أن تكتشف أمريكا نفسها .

وإن المسلمين والمسيحيين في الشرق العربي اليوم لا يطلبون أكثر من أن يتركهم أيزنهاور والولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ، دون تدخل مسلح ، بل دون معونة اقتصادية ، وهم الكفيلون بتطوير اقتصادهم في ظل حكومات وطنية مستقلة ..

والمسلمون والمسيحيون في الشرق العربي لا يستغرم اليوم ، مثلاً تستغرم إسرائيل ودواثرها الحاكمة الخاضعة تماماً لتوجيه أمريكا وانجلترا وفرنسا .
إن الطائرات والدبابات والمدافع التي قتلت آلاف المسلمين والمسيحيين

في بورسعيد والقاهرة والاسكندرية ، إنما كانت أسلحة إسرائيلية انجلو فرنسية ، بل أسلحة أمريكية ، من هاته التي تزود بها الولايات المتحدة حلف الأطلسي ١١

...

إن مشروع أيزنهاور ليس بالشئ الجديد على منطقة الشرق الأوسط ولا الشرق العربي ، إنه متابعة صريحة للسياسة الاستعمارية ، التي درجت عليها كل من بريطانيا وفرنسا ، الاستثمارين العجوزين ، وهي تستخدم نفس الأسلحة الفكرية ، ونفس التهديد بالقوة المسلحة ، ونفس الأساليب العدوانية ، ونفس الضغط الاقتصادي .. مسترة تحت ستار المحافظة على استقلالنا وسيادتنا ضد الغول الشيوعي المزعوم ! أو تحت ستار المحافظة على ديننا ! وإذا كانت الدول العربية قد نجحت في التخلص من الاستعمار الانجلو فرنسي والقضاء عليه ، فهي لا شك ناجحة في الوقوف أمام التهديد الاستعماري الأمريكي

كما يلاحظ أن السياسة الأمريكية اليوم تقوم اليوم على أساس «البلطجة» السياسية ، سياسة التخويف والتهديد ، ففي الوقت الذي لازال فيه مشروع أيزنهاور موضع بحث من الكونغرس ، نرى الرئيس أيزنهاور يصدر أوامره للاستطول السادس أن يقوم بتحركات ادهائية ، وتشاع الشائعات عن تسليحه بأسلحة ذرية ، حتى تدفع بعض الدول العربية فتؤيد المشروع وتعلن موافقتها عليه ، ومن ثم تكون هذه بمثابة حجة لدى أيزنهاور ودالاس لحل الكونغرس على الموافقة عليه . إن ثبات الدول العربية واصرارها على عدم قبول هذا المشروع واستنكاره لها ، من شأنه أن يشجع الانقسام في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة . فلا يمضي مشروع أيزنهاور في سهولة .

إن الشعوب العربية في ظروف مواتية حقاً اليوم ، فهناك ارتفاع للوعي والإحساس بالكرامة والقوة لم يسبق له مثيل ، وهناك حكومات وطنية عربية في سوريا والأردن ومصر ، تقف في جبهة إزاء المطامع الاستعمارية : وهناك الوحدة العربية التي تزداد قوة على مر الأيام ...

...

وهناك قوى عالمية ضخمة تؤيدها . فلم تمض أيام على مبدأ أيزنهاور ، حتى

خرجت الحكومتان التوفيقية والصيفية. وهما أقوى دولتين اشتراكيتين في العالم،
تضمان ٨٠٠ مليون من البشر، ومجهزتين بأحدث الأسلحة، بما فيها الأسلحة
النارية والهيدروجينية، تقولان في بيان مشترك، هذا نصر لإحدى فقراته :
— « إن كلا الجانبين يلاحظان أنه أثر هزيمة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل
في عدوانها على مصر، يسعى الاستعمار الأمريكي في استغلال الموقف ليحل محل
الدول الاستعمارية — بريطانيا وفرنسا — في الشرقين الأدنى والأوسط، كما
يسعى للقضاء على حركة الاستقلال القوي واستعباد شعوب هذه البلاد، ويحاول
أيضا أن يسارع من سياسة العدوان والاستعدادات الحربية في تلك المنطقة .
وهذا هو بالدقة جوهر ما يسمى « مبدأ أزنهور » . إن السياسة الاستعمارية
للولايات المتحدة في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، لمن شأنها أن تخلق توترا
جديدا في هذه المنطقة التي كانت أخيرا ميدان معارك سببها العدوان على مصر .
وتدين حكومتا الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية ، في عزم سياسة
الولايات المتحدة هذه ، وهما مستعدتان لأن يستمرا في بذل التأيد اللازم لشعوب
الشرقين الأدنى والأوسط ، حتى يحولا دون أى عدوان أو تدخل في شئون بلاد
هذه المنطقة .

وتبمسك الحكومتان ، بهدف التصفية التامة لنتائج العدوان الاستعماري على
مصر ، بوجوب إجابة الحكومة المصرية لمطالبها المشروعة بالنسبة لتعويض كامل
من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عن الخسائر التي سببتها الأعمال العدوانية
وتقف الحكومتان في عزم ضد أى مؤامرات استعمارية تستهدف إعادة
وضع قناة السويس تحت « إشراف دولي » ، وهما فيردان تسوية المسألة الخاصة
بحرية الملاحة في قناة السويس ، عن طريق مفاوضات بين الدول المختصة في
الامر ، مع الاحترام الكامل للسيادة المصرية .

...

ثم هناك الدول الآسيوية والأفريقية المحبة للسلام ،
إن الظروف مواتية حقا ، تجعلنا قادرين فعلا على هزيمة الاستعمار الأمريكي .
كما هزمنا الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي .

الفصل الثاني عشر

الغد

لقد قطعت مصر كما رأينا ، شوطا من تطورها الإقتصادى والسياسى ، ولكن عجلة التطور ذاتها لا يمكن أن تقف ... فإذا فى الغد ؟

وقبل أن نبحث هذا ، يجب أن نحدد فى دقة عالية حالة مصر اليوم . فلا يمكن أن نصف مصر بأنها مستعمرة ، أو شبه مستعمرة ، أو منطقة نفوذ لدولة استعمارية .. فصر اليوم مستقلة سياسيا ، وقد تأكد هذا الاستقلال بإلغاء الرئيس عبد الناصر لاتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ ، التى كانت تحول لبريطانيا استخدام مصر كقاعدة عسكرية فى حالة العدوان على تركيا أو أى بلد عربى مشترك فى ميثاق الدفاع المشترك للجامعة العربية .

ومصر اليوم تعمل جاهدة لتدعيم هذا الاستقلال السياسى باستقلال اقتصادى . كما لا يمكن أن نصف مصر اليوم بأنها إقطاعية ، فصر اليوم بلد رأسمالى ، رغم وجود بقايا إقطاعية .

إلا أن مصر بلد رأسمالى متخلف ، فنصيب الصناعة من الدخل القومى فيه ، لا يتجاوز — على أحسن تقدير ١٢ ٪ من هذا الدخل ، وعدد العمال المشتغلين بالصناعة لا يتجاوز ١٣ ٪ من مجموع الأيدى العاملة من الذكور ، من تراوح أعمارهم ما بين ١٥ ، ٦٠ عاما .

والصناعة فى مصر لازالت متخلفة . فهى لازالت حرفية فى كثير من أوجه نشاطها . وإلينا الجدول الآتى المستخلص من تقرير لجنة الصناعات (القاهرة — ١٩٤٨) .

النسبة المئوية للإنتاج الحرفي وإنتاج المصانع

| الصناعة | الإنتاج الحرفي | إنتاج المصانع |
|------------------|----------------|---------------|
| نسيج القطن | ٥٥٠٦ | ٤٤٠٦ |
| غزل ونسيج الحرير | ٤٣٠٢ | ٦٦٠٧ |
| الاسماك | ٥٠ | ٥٠ |
| الأغذية | ٦٤ | ٣٦ |

كما أن الصناعة المصرية لا زالت صناعة استهلاكية في الغالب ، تنقصها صناعة الوقود والآلات والصناعات الكيماوية ، فهي أساساً صناعة غزل ونسيج وأغذية .

هذا إذا استثنينا الاتجاهات ، التي أخذت بها منذ ١٩٥٤ ، بالبدء في إقامة صناعة للحديد والصلب وآخر للسجاد ، ومعامل لتكرير البترول ذي طاقة إنتاجية كبيرة .

وضعف الصناعة في بلد ما ، يترب عليه حتماً تخلف الزراعة . فالقوة الإنتاجية للفلاح المصري ، وفق تقدير الفريد بونيه ، لا تتجاوز ٩٠ وحدة دولية ، بينما هي تبلغ في نيوزيلندا ٢٤٤٤ وحدة ، أي أن الفلاح الواحد في نيوزيلندا ، بسبب تقدم الآلات التي يستخدمها ، والوسائل الفنية الحديثة في الزراعة ، ينتج قرابة ٢٥٠٠ ضعف ما ينتجه الفلاح المصري ، كما أن فدان القمح في أمريكا وفق تقدير بعض مصادر أمريكية ، لا يحتاج إلى أكثر من يومين وربع يوم من عمل الرجال ، أما فدان القمح في مصر فهو يحتاج إلى ٤٠ يوم عمل لنفس العدد من الرجال .

وقد يكون في هذه التقديرات مبالغة من جانب كتاب استعماريين ، ولكن الحقيقة هي أن الزراعة في مصر متخلفة لا استخدامها وسائل بدائية نسبياً .

ومستوى المعيشة للملايين الكادحة في مصر منخفض انخفاضاً واضحاً . ومن بين هذه الملايين من لا يتجاوز دخله الحقيقي ثلاثة أو أربعة جنيهات في العام .

فأى طريق تسلكه مصر لتابعة نهضتها وتطورها ؟ — ليس أمام مصر سوى طريقين : طريق التطور الرأسمالى ، أى بقاء الملكية الفردية المصانع والمتاجر والأرض ووسائل النقل سواء كانت ملكية فرد معين أو ملكية مساهمين أو أصحاب سندات فى شركات مساهمة .

أو طريق التطور الإشتراكى ، أى الملكية الجماعية للمصانع والأرض والمتاجر ووسائل الإنتاج المختلفة ، سواء كانت ملكية لدولة العمال والفلاحين أم ملكية تعاونية ، أى ملكية المزارعين فى قرية بأسرها .
وليس هناك فى نظم العالم اليوم ، ولا يمكن أن يكون هناك غير هذين النظامين .

طريق التطور الرأسمالى

ولو تابعت مصر طريق التطور الرأسمالى ، فسينتهى الأمر إلى تركيز الملكية لوسائل الإنتاج ، فى يد حفنة من الشركات والبنوك الكبرى .

وهذا التركيز قائم اليوم إلى حد كبير . فوق الإحصاء الصناعى فى عام ١٩٥٤ نجد هناك ٦٩ مصنعا تنتج ما يزيد على ٥٠ ٪ من جملة الإنتاج الصناعى للمصانع التى توظف عشرة عمال فأكثر ، كما أنها توظف ما يزيد على ٤٤ ٪ من عمال هذه المصانع مجتمعة .

ومن دراسة ميزانيات ١٠٣ شركة مساهمة ، تمثل ٢٢ ٪ من مجموع عدد الشركات ، وجد أنها تمثل ٥٠ ٪ من مجموع رأس المال المدفوع فى نهاية ١٩٥٣ . وهذا التركيز ، لو اتبعنا طريق التطور الرأسمالى ، سيتطور إلى تركيز أكبر ، وإلى دخول البنوك والشركات الكبرى فى اتفاقات احتكارية ، أى سينتهى إلى الرأسمالية الاحتكارية ، حيث تسيطر حفنة من كبار أصحاب الأسهم والسندات فى الشركات والبنوك على الاقتصاد المصرى ، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن ، عن طريق الامعان فى استغلال العمال ، وعن طريق تحديد الكمية المنتجة فى بعض النواحي ، وعن طريق الضغط على الحكومة والسيطرة عليها لفتح أسواق خارجية لتصريف ما يزيد على القوة الشرائية للسوق المحلية .
وذلك فى النواحي التى يكون فى مصلحتهم زيادة الإنتاج فيها

ولكن مصر بلد صغير محدود موارده ، فهي لا تستطيع أن تمنح في الطريق الذي مضت فيه البول الرأسمالية الكبرى ، كإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة . وحتى يمكن للاحتكار المصري ، أن يفوز بأى نصيب في السوق العالمية ، فمن الضروري له أن يدخل في اتفاقات مع الاحتكارات الاستعمارية الكبرى — وبما أن هذه الأخيرة أقوى عشرات الأضعاف ، فالاحتكار المصري لن يفوز في النهاية إلا بنصيب ضئيل .

ومن ثم سينتهى الأمر بالاقتصاد المصري إلى فقدان تطوره المستقل ، وفقدان إستقلاله ، وما يتبعه من فقدان الاستقلال السيامي .

ان إنجلترا وفرنسا ذاتهما ، وهما دولتان كبيرتان ذات اقتصاد متقدم ، مضطرتان اليوم ، لو مضيتا في الطريق الاحتكاري لاقتصادها ، أن يكونا مجرد ولايتين أمريكيتين لا أكثر ولا أقل . فما بالك بمصر !

أى أن مصر لو تابعت سبيل التطور الرأسمالي لاقتصادها ، فسينتهى بها الأمر إلى أن تصبح منطقة تقود لدولة استعمارية كبرى ، وسينتهى بها الأمر إلى أن تفقد عطف ومودة الشعوب العربية جاراتها ، وإلى إبقاء جماهيرها العاملة في مستوى من المعيشة ، يزداد سوءا يوما بعد يوم .

التطور الاشتراكي

فليس أمام مصر ، إذا أرادت رفع مستوى شعبها المادى والثقافى ، وإذا أرادت أن تكون جبهة عربية حقا ، إلا أن تسلك طريق التطور الاشتراكي ، في اقتصادها .

وليس هناك من طريق واحد لتحقيق الاشتراكية . فهناك عدة طرق ، كل طريق منها يتفق وظروف البلد وطبيعة اقتصاده ومدى تقدم أو تخلف هذا الاقتصاد وعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية في داخله .

ولكن مهما تعددت طرق التطور إلى الاشتراكية ، إلا أن جوهرها الاقتصادى يستمر واحدا ، هى أن تصبح المصانع والتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية ملكا لدولة العمال والفلاحين ، وأن تصبح الأرض بالتدريج ملكية

جماعية للزارعين الذين يفلحون الأرض بأنفسهم .
ولكن هل معنى هذا أنهم يمكن اليوم، التحول فوراً إلى الاشتراكية في مصر؟
إن مثل هذا الأمر ليس من السهل حدوثه... فاقتصادنا متخلف، ولا زال
من الممكن أن يلعب النظام الرأسمالي والملكية الفردية لبعض وسائل الإنتاج
دوراً في نهضة البلاد الاقتصادية .

ولكن فرقا هنالك بين الرأسمالية الطليقة من كل قيد، التي تتطور حتماً إلى
نظام احتكاري، وبين الرأسمالية المقيدة التي تحاط بالوان من التوجيه والتشريع
والقيود، مما يجعلها تعمل لما فيه صالح الإقتصاد القومى بشكل عام، رغم أساليبها
الاستغلالية لعمالها وموظفيها .
فاذا ينبغي لمصر أن تصنع ما لا تخفى في طريق للنمو، غير الطريق الرأسمالي؟

أولاً - المحافظة على استقلالنا

إن المسألة الرئيسية لتطور اقتصادنا السياسي الذي فزنا به .. فن غير الممكن
حدوث نهضة اقتصادية سليمة، إذا عادت السيطرة الاستعمارية إلى بلادنا .
ونحن لانظن أن الاستعمار سيسكت أبداً عن الهزيمة الساحقة التي لحقت في مصر،
وعن الاستقلال السياسي الذي فزنا به، فما هو مبدأ ابنهاور، يهدد باستخدام
القوات المسلحة الأمريكية، السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على بلادنا
والبلاد العربية الأخرى .. وهامى إسرائيل ومن ورائها الدول الاستعمارية،
تصر على عدم الجلاء التام عن غزة وعن جزء من أراضي بلادنا، وهامى
مشاريع تقدم لتحويل صفة القوات الدولية لتكون أداة لتنفيذ المآرب
الاستعمارية الصهيونية، وهامى مناوراته سواء في الداخل والخارج لاتنقطع .
فعلينا أن نغضى إذن، في إعداد جيش مصرى وطنى، مزود بأحدث الأسلحة،
مدرب أقصى تدريب، متوفر له العلم الحربى والفنون الحديثة في القتال، مكون
من أكثر العناصر صلابه وقوة .

ولا يقل أهمية عن هذا، أن يدرب جيشنا تدريباً سياسياً، أى برفع
الوعي السياسى الوطنى للقوات المسلحة، وأن يكون في كل وحدة مسئول سياسى،

يشرح للجنود والضباط الدور الخطير الملقى على عاتق الجيش المصري الباسل ، وطبيعة المعركة ، ومن هم أعداؤنا وأصدقاؤنا وأن يدرس تاريخ كفاحنا الوطني المجيد ، والدروس المستخلصة من هذا الكفاح .

وبجانب الجيش ، يجب أن يدرب الشعب المصري ، شبابه وشيوخه ، نساءه وغلماؤه ، على حمل السلاح وحرب العصابات والمقاومة السرية .

لقد أثبتت معركة العشرة الأيام ضد العدوان الانجلو - فرنسي الاسرائيلي أن الشعب المسلح والمدرب جنبا إلى جنب مع الجيش الوطني هزيمة لا يمكن قهرها في الظروف الدولية الراهنة .

كما أن معركة بور سعيد الخالدة ، والبطولة التي أبدتها الشعب لدرس عظيم ولو كان لشعب بور سعيد تدريب أكبر على السلاح ، وتدريب أتم على حرب المصبات ، وقيادة محلية واعية ، لآتي بمعجزات أكبر من المعجزة التي قام بها .

• كما يتعين علينا أن نتابع السياسة الجريئة ، التي جرى عليها ، الرئيس عبدالناصر تعبيرا عن مصالح الشعب وأمانه ، فن تدعم روابطنا الاقتصادية والسياسية والثقافية بالمعسكر الاشتراكي وبالذول الآسيوية والافريقية ، ففي هذا تدعم استقلالنا السياسي ولاشك ، ومعاونة لنا في تطوير اقتصادنا تطورا مستقلا .

وهذه السياسة الجريئة التي اتبعها الرئيس عبدالناصر ، قد برهنت في أزمة القنال على نجاحها تماما ، فلو استمر ارتباطنا التجاري والاقتصادي وقفا على المعسكر الاستعماري وحده ، ثم جمد هذا المعسكر أرصدتنا ، كما فعل إثر تأميم القناة ، لانهار اقتصادنا ، ولكن تحطم هذه الروابط ، مكنتنا من أن نقاوم الضغط الاستعماري ، بل أن نحطم هذا الضغط دون ثمت عناء .

• كما علينا أن ندعم الجبهة العربية ، لقد أصبحت الجبهة العربية خلال المعركة البطولية التي خضناها أخيرا ضد الاستعمار جبهة قائمة فعلا ، كما قال الرئيس جمال عبد الناصر ، فنفس أنايب البترول في سوريا والبحرين ، بل في العراق ، وقطع سوريا العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وانجلترا ، هذه كلها حقائق تدل دلالة ساطعة على قوة هذه الجبهة .

كما أن ميثاق التضامن العربي الذي وقع أخيرا ، فيه تدعيم للجبهة ، ومساعدة

للأردن على التخليص التام من النفوذ البريطاني
 كما أن تكوين الاتحاد الفيدرالي فوراً مع سوريا ، وفتح باب هذا الاتحاد
 للدول العربية المستقلة ، يعتبر خطوة خطيرة من أجل تدعيم الجبهة العربية
 في كفاحها ضد العدو المشترك ، ألا وهو الاستعمار .

إن تحاذل بعض الدوائر الحاكمة العربية عن الجبهة ، ليس من شأنه أن يجعلنا
 نتشكك في ضرورة هذه الجبهة وإمكانية قيامها فعلاً ، لأنها تعبر فعلاً عن مصالح
 مشتركة اقتصادية وسياسية ووطنية للشعوب العربية .

ولكن يتعين علينا أن ندعم الجبهة العربية ، بحيث لا تصبح جبهة دول
 حُسب ، وإنما جبهة شعوب أيضاً ، لها تنظيماتها الشعبية ، فاتحاد عمال العرب ،
 يجب أن يتسع ليشمل كافة تنظيمات العمال النقابية ، كما يجب أن يعقبه اتحاد الطلبة
 العرب والشباب العرب ، والفنانين والمحامين والمعلمين والعلماء ، واتحاد
 الفلاحين العرب .

فالجبهة العربية ، جبهة الدول والشعوب من شأنها أن تدعم استقلال الشعوب
 العربية ، بما فيها مصر .

إن الشعوب العربية قوميات ، لكل منها خصائصها واقتصادها ونظمها
 الاجتماعية والسياسية ، ولكن لهذه القوميات مصالح مشتركة وعدو واحد
 يهدد كيائها ، ألا وهو الاستعمار .

ولهذا يتعين عليها أن تتلاقق أشد لتلاصق ، حكومات وشعوبا لمواجهة هذا
 العدو ، ولتدعيم روابطها الاقتصادية والثقافية والسياسية على أساس المساواة
 التامة والمنفعة المتبادلة .

كما علينا مناصرة الشعب العربي الفلسطيني المستعبد من أجل رد الجزء
 المختص من أراضيهِ ، فناصرنا له وفوزه هو بمطلبه الحيوى ، فيه إضعاف
 للصهيونية ، وهدم لمطامح دولة إسرائيل ، ومن ثم تدعيم لاستقلالنا نفسه .

• • •

• ثم علينا تدعيم الروابط بالقطر الشقيق : السودان .. فالروابط التاريخية
 والاقتصادية والسياسية والثقافية بين مصر والسودان ، تجعل للسودان منا وضمنا

خاصاً ممتازاً.. على أن تكون علاقات مصر بالسودان قائمة على أساس المساواة التامة بين البلدين، وتخدم مصالح الشعبين، وتساعد على تطور اقتصادهما تطوراً مستقلاً.. إن نداء الجبهة السودانية المعارضة للاستعمار بالنسبة لإقامة تحالف مع مصر، عسكري واقتصادي وسياسي، لمو خير معبر عن مصالح الشعبين حقاً. فالسودان الحر القوي الديمقراطي، إنما هو دعامة موطدة لاستقلالنا وحررتنا، والسودان الضعيف، الواقع تحت نفوذ أية دولة استعمارية، فهو مهدد لمصالح الشعب المصري واستقلاله، السياسي منه والاقتصادي. والتحالف الوثيق بين مصر والسودان هو خير ضمان لاستقلالهما، وللقضاء على أية مؤامرات استعمارية تهدد هذا الاستقلال.

...

كما أن استقلالنا وحررتنا وتطورنا الاقتصادي مرتبط أشد الارتباط، بقضية السلام العالمي، فلا نظن أن حرباً عالمية ثالثة ستحترم استقلال أحد. ولن يتأخر الاستعمار في حالة حرب عالمية ثالثة عن استخدام أرضنا بكافة الوسائل وبكل ما لديه من قوة في حربه العدوانية، مما يعرض أرضنا وديارنا وشعبنا لحراب شامل وإبادة بالجملة في حرب ذرية هيدروجينية.

فن مصلحة شعبنا وحررتنا واستقلالنا السياسي وتطورنا الاقتصادي المستقل بل من أجل حياتنا وعمراننا، يجب أن نؤيد مبدأ التعايش السلي بين الدول.. ولهذا يتعين علينا أن نساهم بنصيبنا في الكفاح من أجل هذا السلام.

وفي كفاحنا من أجل السلام العالمي، نقف التقاء مع كافة القوى السلامية في العالم، كالمناداة بتحريم التجارب الذرية وتدمير الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتحريم استخدام الأسلحة الذرية. وتخفيض الجيوش والأسلحة للدول الكبرى، كخطوة من أجل نزع السلاح، واستنكار وسائل الضغط والتهديد وأساليب القوة في حل المشاكل الدولية، وتأييد الحركات التحريرية. والتمسك بقرارات باندونج. ولكن في كفاحنا من أجل السلام بعض تقطع اختلاف بالنسبة لحركات السلام في الدول الكبرى. وخاصة الدول الاستعمارية. فبينما تعمل حركات السلام في الدول الاستعمارية من أجل تخفيض ميزانية الحرب في بلادهم، وإقاص

القوات المسلحة ، نحدد نحن أنصار السلام في مصر والشرق العربي والدول الصغيرة بشكل عام مضطرون لإزاء التهديد الاستعماري المستمر ، إلى المناداة بمزيد من اليقظة والاستعداد المسلح للدفاع عن أرضنا فكفاحنا الوطني التحريري ضد الاستعمار جزء لا يتجزأ من الكفاح من أجل السلام :

كما أن كفاحنا من أجل السلام العالمي ، هو كفاح من أجل استقلالنا القومي ، وخلق الظروف الدولية المناسبة التي تساعد على النهضة السريعة لاقتصاد بلدنا

ثانيا - تطعيم العوائق في سبيل تطوير اقتصادنا

والاستقلال السياسي وحده ، لا يمكن ضمانه إلا بالاستقلال الاقتصادي . وحجر الزاوية في تطوير اقتصادنا ، في تطوير زراعتنا نفسها ، إنما يكون بتصنيع البلاد والأهتمام بشكل خاص بالصناعة الثقيلة ، كصناعة الصلب والحديد وصناعة الآلات والصناعات الكيماوية ، وزيادة القوى الكهربائية في البلاد أضعاف مضاعفة .

والمتبع للاستثمار في العامين الآخرين ، يجد أن الاستثمارات الفردية في مصر ، بالرغم من المبالغة الكبيرة في تقديرها ، لم تتجاوز ٤٦ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٤ ، ٦٢ مليونا عام ١٩٥٥ . أي بنسبة ١٢ ٪ من الدخل القومي .. بينما نجد أن هذه النسبة في بعض البلاد المتقدمة نسيا تصل إلى ٢٥ ٪ أي ضعف النسبة الحالية عندنا .

وقد قدرت بعض المصادر الأمريكية ، أنه يلزم لمصر ٤٧ مليونا من الجنيهات كل عام في استثمارات جديدة ، كي يزيد دخل الفرد بنسبة ٢ ٪ . أي أن الاستثمارات السابقة بالرغم من التجاوز في ارتفاعها لا تزيد الدخل القومي إلا بنسبة ضئيلة . وهذه الزيادة الضئيلة لا تتكافأ مع مستوى معيشتنا من جهة ، ولا مع سوء توزيع الدخل القومي من جهة أخرى .

كما أن الاستثمارات في العامين الآخرين (١٩٥٤ - ١٩٥٥) لم تكن موجهة توجيهها سليما . فقد بلغت الاستثمارات في المباني ، حسب تقرير اتحاد الصناعات قرابة ٨٢٥ مليون جنيه في عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ . بينما لم تزد الاستثمارات

هذين العاملين عن ١٦٠٦ مليون جنيه في الصناعة ثم ٧٢٢ مليون جنيه في التجارة .. ويدخل في هذا الاستثمار الزيادة في الاتفاق على السياحة ١ وقد بلغت مليونين من الجنيهات عام ١٩٥٥ وحده .

أى أن نسبة الاستثمارات في المباني بلغت ما يزيد على ٧٧ ٪ من جملة الاستثمارات الفردية الخاصة ١ في عامى ١٩٥٤ ١٩٥٥ .. وأكثر من هذا ، فإن النسبة الكبرى من المباني ، التى أقيمت كانت من النوع الذى يسكنه المترفون وأصحاب الدخول العالية نسبيا ، وهى تكلفنا كثيراً في باب الإستيراد من الخارج ، سواء من أخشاب أو حديد أو مساعد أو أدوات كهربية ، وكان من الممكن أن توجه هذه الاستثمارات ، حتى نخدم أغراضاً أهم ، لتعزيز القوى الانتاجية وتحسين وسائل الانتاج الزراعى .

ولو استمر الاستثمار في مصر على هذا الخط ، و بنفس النسبة الضئيلة ، فسيكون تقدمنا الاقتصادى شديد البطء ، محدود النطاق ، لا يتفق مع الزيادة المضطردة في حاجات سكاننا ، وفي حجم هؤلاء السكان ، كما لا يتفق مع ضرورة تخصيص قسط من ايزاد للاتفاق على مشروعات الدفاع عن كياننا ضد الاستعمار ، ومن ثم يخشى أن يزداد مستوى المعيشة للجماهير سواء .

فهمزة اقتصادنا القومى ، ورفع مستوى المعيشة للشعب ، يتطلب العمل على تحطيم كافة العقبات التى تقف في سبيل زيادة الاستثمار ، زيادة تنفق والحاجات الملحة للبلاد كما يتطلب توجيه الاستثمار وفق مصالح جماهير الشعب ، لا مصالح أقلية مترفة . فما هى هذه العقبات ؟

١ - نصبة بقايا الانقطاع

إن قانون الإصلاح الزراعى ، ومصادرة أملاك الأسرة المالكة ، كان ضربة ولا شك للانقطاع ، ضربة لتقوذه الاقتصادى والسياسى . ولكن لا زال هناك بقايا انقطاعية ، تجلى أساسا في نظام إيجار الأرض ، نظام الاستغلال عن طريق الإيجار .

هذه البقايا الانقطاعية تقف عتبة في سبيل تطور اقتصادنا القومى . فقد قدرت مصلحة الاقتصاد والقشريع بوزارة الزراعة ، أن قرابة خمسين مليوناً من

الجنهات من الدخل الزراعى فى عام ١٩٥٤ ، كانت من نصيب الملاك غير المشتغلين بالزراعة ! أى أن هذا المبلغ الضخم قد ذهب إلى جيوب قوم لم يقوموا بأى مجهود ، ولا بأى تحسين لوسائل الزراعة ، بل ولا حتى بمجرد الإشراف عليها ! وهذا المبلغ الضخم الذى استولوا عليه ، يزيد على ١٦ ٪ من الدخل المستمد من الزراعة ، ويزيد على نصف الدخل المستمد من كافة الصناعات التحويلية . وهو مبلغ إما ينفق على مواد ترف ، مستورد معظمها من الخارج . وإما فى إقامة مباني للترفيه ، أو شراء أراضى جديدة لتكبير المزارع الكبيرة . فكان هذا المبلغ الضخم لا ينفق فيما يطور إقتصادنا القومى ، أو يزيد من قوتنا الانتاجية . سواء فى الصناعة أو الزراعة .

كما أن هذه البقايا الإقطاعية ، مسئولة جزئيا على الأقل ، عن نفشى البطالة فى الريف . فقد قدر المجلس الدائم للخدمات العامة ، أن الفائض من العمال الزراعيين ، كان بنسبة ٤٢ ٪ عام ١٩٤٧ ، وارتفع إلى ٤٧ ٪ عام ١٩٥٤ ، أى أن الزراعة فى مصر ، تستطيع أن تستغنى عن نصف العمال الزراعيين الموجودين حالياً ، دون أن تصاب ببوء .

كما أن بقايا الإقطاع مسئولة أيضا عن الانخفاض الكبير لمستوى المعيشة لصغار الفلاحين وفقراتهم ، بما تستقطعه من دخلهم فى شكل إيجار مرتفع للأرض ، ولو ذهب هذا الإيجار إلى الذين يفلحون الأرض ، لثرب عليه زيادة القوة الشرائية فى الريف ، وتوسع فى السوق لمنتجاتنا الصناعية . إن بقاء القوة الشرائية لجماهير الفلاحين على حالها ، معناه تعرض صناعتنا لآزمات تزداد عنفا بتطور إنتاجنا . إذ لا يتاح لها الطلب الفعلى المحلى ، القادر على امتصاص ما تنتجه مصانعنا .

فالقضاء على بقايا الإقطاع أمر ضرورى ، إذا أردنا السرعة لنهضة الاقتصادية ، ورفع مستوى شعبنا . وقد يتم ذلك على خطوات ، وقد يتخذ أشكالا مختلفة ، ولكنه أمر ضرورى لنهضة صناعتنا وتوسيع السوق المحلى أمامها ، ورفع مستوى المعيشة للشعب .

ولأن يتم التخلص التام من بقايا الإقطاع ، تقترح خطوات مباشرة

تتلخص في الآتي :

- التمسك تماماً بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي نصاً وروحاً بالنسبة للإيجارات .
- إعطاء الأولوية في توزيع الأراضي المصادرة، لفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .
- توزيع كافة الأراضي الحكومية والأراضي البور على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .
- التمسك بتطبيق قانون الثمانية عشر قرشا كحد أدنى للأجور الزراعية .
- توزيع الأقساط على الملاك الجدد على مائة عام بدلا من ثلاثين عاماً .
- إلغاء حق التجنيد لملاك الأرض ، حتى لا يستخدم كوسيلة للضغط على المستأجرين وزيادة الإيجار عن الحد القانوني بشقي الحيل .
- إيجاد شبكة واسعة للتسليف الزراعي للمستأجرين ولصغار المزارعين على أساس المحصولات ، لا ملكية الأرض ...
- تشجيع الصناعات الزراعية الريفية حتى تستغرق بعض الأيدي العاملة المعطلة ، إلى أن تستوعبها نهضة صناعية شاملة .

٢ - نهضة الانتاج

عانت مصر من قبضة الاحتكار الأجنبي طويلا . فاحتكارات البترول الأجنبية مثلا - لم تكبف بأن تعوق إنتاج البترول المصري على نطاق واسع وبأسعار أقل ، بل عملت على تخفيض إنتاج البترول ، إذ هبط هذا الإنتاج من ٢٣٥١٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ ، إلى ١٩٧٠٠٠ طن عام ١٩٥٤ ثم إلى ١٨٠٨٠٠٠ طن عام ١٩٥٥ ، وقد قدر الدكتور عبد الرازق حسن مقدار الأموال التي تحتفظ بها إحدى شركات البترول (شركة آبار الزيت البريطانية المصرية) بحوالى ٦١ مليون جنيه ، في شكل نقد أو استثمارات ليس لها اتصال بالبترول ! إنها تكاد تكون أموال مجمدة في خزائن الشركة ، لا ينفق منها شيء على استكشاف آبار جديدة أو تحسين لوسائل الإنتاج القائمة !

وقد قال الدكتور القيسوني وزير المالية ، إن الحراسة التي فرضت خلال العدوان المسلح ، قد كشفت عن توجيه هذه المؤسسات لمصلحة الاقتصاد الأجنبي ، ضد رأس المال المصري ، ورجال الأعمال الوطنيين ، لقد كانت تتوسع في إقراض الأجانب ، حتى ترفع من شأنهم وتزيد من قوتهم وسيطرتهم على الاقتصاد المصري . بينما ترك المصريين دون التمويل المناسب للقيام بالأعمال الإنتاجية المختلفة ١

وكانت معظم تجارة الجبله تقع بأكلها في أيدي رعايا الأعداء من الإنجليز والفرنسيين .

وطبعاً كانت هذه « الرعايا » توجه تجارة الجبله لصالح إنجلترا وفرنسا ١١
للا صالح مصر .

وإذا تصورنا أن الودائع في البنوك عام ١٩٥٥ ، بلغت قرابة ٢٥٠ مليون جنيه ، ذلك بخلاف ما في صناديق التوفير والادخار وحساب شركات التأمين ، التي بلغت قرابة ٩٠ مليون جنيه ، أدركنا خطر القبضة الاحتكارية على الاقتصاد القومي ، واستطاعتها إفساد وعرقلة أى تخطيط ، أو أى توجيه لهضة الاقتصاد القومي ...

وبهذا نرى أن الخطوة التي خطاها الرئيس جمال عبد الناصر بتمصيره البنوك وشركات التأمين والتوكيلات التجارية ، خطوة هامة جداً نحو تحرير اقتصادنا القومي من القبضة الاحتكارية الأجنبية .

لجعل الأسهم لهذه الشركات « إسمية تكون مملوكة لمصريين » ، يمنع تلاعب الاحتكار الأجنبي ويسد عليه الطريق . واشترط أن يكون « أعضاء مجالس إدارتها والمسؤولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريي المولد » ، يسد الباب أمام سيطرة العناصر الاحتكارية الأجنبية ، وذيلوها من المتمصرين اسما ، والأجانب فعلا .

إن تمصير الاقتصاد القومي ، تمصير اتحاد الصناعات والغرف التجارية والبورصة وسوق الأوراق المالية ، واختيار العناصر الوطنية الجريئة ، التي

لاروابطها بالشركات الاحتكارية ، في مراكز قيادتها ، هي خطوة هامة ولا شك للقضاء على الاحتكار الاجنبي .

...

إن التقديرات مختلفة بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية الإنجليزية والفرنسية الموضوعة تحت الحراسة ، إن نشرة البنك الصناعي تقدرها بمبلغ ٧٠ إلى ٨٠ مليون جنيه ، ومجلة « تايم » الأمريكية تقدرها بـ ١٧٠ مليون جنيه ، كما تقدر مجموع رؤوس الأموال الانجلو فرنسية في مصر بمبلغ ٥٢٠ مليون جنيه . ورؤوس الأموال الأمريكية بمبلغ ٢١ مليون جنيه .

إن هذه الأموال كلها ، إن كان حقاً هذا التقدير ، تستحق لمصر كجزء من التعويض عن الخسائر الفادحة التي ألحقها العدوان الانجلو فرنسي الإسرائيلي على مصر ، وكقابل لتجميد أرصدتنا لدى كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، وكتحريروا لاقتصادنا المصري من قبضة رؤوس الأموال الاحتكارية الأجنبية .

ثالثاً - زيادة القطاع الحكومي

لقد خصصت الحكومة منذ حركة الجيش في يوليو سنة ١٩٥٢ ، جزءاً متزايداً من ميزانيتها للشاريع الإنتاجية . وهذا معناه زيادة دور الحكومة في الاقتصاد الوطني . وهو أمر ضروري لنهضتنا الاقتصادية .

فالرأسماليون الوطنيون ، مهما توفر لديهم من أرباح واحتياطي ، لا يملكون في مصر من التسهيلات الفنية ولا المقدرة المالية لبناء صناعة ثقيلة ، ومصر في أشد الحاجة إلى هذه الصناعة .

لقد كان يكفي بالأمس مليون جنيه مثلاً ، لإنشاء مصنع ضخمة للنسيج ، أما أقل مصنع للصلب ، فلا يحتاج لأقل من عشرة أو عشرين مليوناً من الجنيهات وليس من السهل أن نتظر من الأفراد القيام بمشروع كهذا . إما لقلة ما في أيديهم من مال يتفق وضخامة هذه المشروعات ، وإما لأنه لا يفضل ربما

عاجلاً... فلا بد من تحمل الحكومة العبء الأكبر في بناء مثل هذه المشروعات
لقد اتخفت الهند هذا السيل ، فبلغ مجموع الاستثمارات في قطاع الدولة
الهندية ٤٨ ألف مليون روية في مشروع السنوات الخمس ، مقابل ٢٤ ألف
مليون روية في القسم الخاص .

وهذه الزيادة للقطاع الحكومى في الصناعة ، في ظروف مصر الحالية ، أى
في ظروف بلد متخلف كبلدنا ، لا يمكن تصورها بأنها احتكارا حكومى ، رغم
بقاء النظام الرأسمالى . فلا يمكن أن نسمى القطاع الحكومى احتكار ، إلا إذا
كانت الرأسمالية الوطنية في مصر قد بلغت مرحلة الاحتكار ، وخطأ بالغ أن
يصور بعض الاقتصاديين المصريين ، بنك مصر وشركائه ، على أنه رأسمال مالى
أو رأس مال احتكارى . إذ يشترط أولاً حتى نصل إلى درجة الرأسمال المالى ،
بلوغ الصناعة الوطنية مرحلة الاحتكار . وهذا الشيء لم تبلغه مصر ، فالاحتكار
في مصر كان أساساً احتكاراً أجنبياً يسيطر على الاقتصاد المصرى .

وكما يقول الدكتور مودست روبنستين إنه : « في البلاد المتخلفة التى شقت
طريقها حديثاً إلى تطور مستقل ، نجد أن رأسمالية الدولة تتخذ سمة خاصة ، فن
الخطأ أن نسميها رأسمالية دولة احتكارية ، كما هو الشأن في الولايات المتحدة
أو أوروبا الغربية ، فالرأسمالية الاحتكارية للدولة ، إنما هي نمو ناتج لطور
الاحتكارات الخاصة ، المتطلعة لا إلى استغلال شعبها لحسب . وإنما إلى
استغلال البلاد الأخرى أيضاً ... ولهذا نرى الرأسمالية الاحتكارية للدولة
في تلك الحالة ، خادم لسياسة توسعية استعمارية ، فدورها في هذه الحالة رجعى
تماماً . . ومن ناحية أخرى ، نجد أن رأسمالية الدولة في بلد كالهند ، إنما
مهمتها هي تسهيل التصنيع والتنمية الاقتصادية العامة ، فهي تساعد في تدعيم
استغلال الهند . وإضعاف مركز الاستعمار . فالقوى الرأسمالية ، ملك
الدولة في الهند في الظروف الحالية ، إنما تلعب دوراً تقديمياً ، ولو أن رأسمالية
الدولة في الهند تختلف عن مثيلتها في الصين ، التى تستخدمها حكومة الشعب هنالك
من أجل الإسراع في بناء الاشتراكية ... »

قربادة نصيب القطاع الحكومى اليوم فى مصر ، وزيادة عدد المؤسسات الصناعية وغيرها ، التى تملكها الدولة أو تساهم فيها ، أمر ضرورى ، من أجل تطوير اقتصادنا وإضعاف مركز الاستعمار .. كما أنه فى ظروف خاصة ، ظروف ازدياد النشاط السياسى للشعب بشكل عام والطبقة العاملة بشكل خاص ، وفى ظروف التوظيف الكامل لموارد البلاد ، وزيادة الدخل القومى ، ورفع مستوى المعيشة ، يمكن أن يكون خطوة فى سبيل التطور غير الرأسمالى لاقتصادنا القومى .

رابعاً - تخطيط الاقتصاد القومى

إن اتجاها حكومة عبد الناصر الوطنية نحو تخطيط الاقتصاد القومى ، وتعبئة جميع الجهود للنهوض الاقتصادى والاجتماعى للبلاد ، وفق خطة شاملة طويلة الأجل ، يعتبر ولا شك خطوة تقدمية .

وعلم التخطيط للاقتصاد القومى لازال علماً ناشئاً ، والخبرة فيه تكاد تكون قاصرة على البلاد الاشتراكية : الاتحاد السوفيتى بشكل خاص ، ثم الصين الشعبية وبقية الديمقراطيات الشعبية .

والشئ الذى يمكن أن يستنبط من الخبرة الاشتراكية أنه :

أولاً : يستحيل التخطيط دون الإشراف على التجارة الخارجية والهيمنة بشكل أو آخر على التجارة الداخلية والبنوك وشركات التأمين ووسائل التمويل المختلفة وتوجيهها فى خدمة التخطيط ، كما أنه يستحيل هذا التخطيط دون الإشراف أيضاً على سياسة الإنشاء والمشروعات الجديدة لزيادة القوى الإنتاجية للبلاد وإخضاعها بدورها للخطة الاقتصادية العامة ..

إن عدم الإشراف على هذه النواحي من شأنه أن يفتح ثغرات خطيرة ، تهدم كافة الخطط الاقتصادية ..

ثانياً : إن الشئ الأساسى فى أى تخطيط اقتصادى ، هو تعبئة وتنظيم القوى البشرية للبلاد ..

فيقول س.ج. ستروميلين ، ملخصاً خبرة الاتحاد السوفيتي : « إن الاقتصاد الموجه يمكن فقط في ديموقراطية عمالية ثابتة ، تتضمن الوحدة الكاملة ومصالح الشعب كله ، كما تضمن في الوقت نفسه الثقة التامة من جانب الشعب في حكومتهم المختارة ، وفي التوجيهات الاقتصادية التي تقررها هذه الحكومة . إنه حين وجود هذا الشرط ، وحين تستقبل الخطة الاقتصادية بالاعتراف العام والتأييد الكامل للجماهير العاملة ... إنه عندئذ فقط ، يصبح التخطيط أداة قوية للتقدم الاقتصادي » .

لقد قال لينين في عام ١٩٢٠ : « إن أقولها مرة ثانية ، أنه من الضروري إثارة حماسة جماهير العمال والفلاحين الواعين ، لتحقيق البرنامج العظيم ، ... وعاد لينين مرة أخرى إلى القول : « إن أم شيء ، هو أن نكون قادرين على إثارة التنافس بين الجماهير ، وأن نستطيع الجماهير أن تعبّر عن نفسها ، كي يمكن أن تقوم بالعمل فوراً » .

ثم يستطرد ستروميلين قائلاً : « إن أهم الأدوات في تنفيذ الخطة هم العمال الذين يقومون بتنفيذها ... وهؤلاء العمال يجب أن يوفر لهم وسائل العيش وأدوات العمل بكميات متزايدة . ومن ثم يجب على التخطيط الاقتصادي أن يراعى بجانب خطة الإنتاج ، برنامجاً خاصاً للتعمير يضمن إمداد المنشآت بأدوات فنية أكثر تقدماً ، وبقوى كهربائية متزايدة » .

. . .

حقاً أن ظروف الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بشكل عام مغايرة للظروف المصرية ، من حيث الأساس الاقتصادي ، فلكية وسائل الإنتاج هناك هي ملكية جماعية ، فهي إما ملكية دولة العمال والفلاحين أو ملكية المزارع الجماعية ، بينما لا زال أساس الملكية هنا ، هو الملكية الفردية الخاصة ، ومن ثم تختلف أساليب التخطيط للاقتصاد القومي في مصر اختلافاً جذرياً عنها في المعسكر الاشتراكي ، إلا أن التجربة المصرية ، شأنها شأن التجربة الهندية ، تجربة جديدة ولا شك ، وتعتبر خطوة تقدمية ، ولا شك أنه يمكنها أن تستفيد بعض الشيء من تجارب الأمم الاشتراكية التي سبقتها في ميدان التخطيط الاقتصادي .

خامس - تعزيز النظام التعاوني

ولاشك أن نهضتنا الاقتصادية في أمس الحاجة إلى نظام تعارفي : جمعيات تعاونية في الريف وأخرى في المدن ، جمعيات تعاونية للإقراض ، وأخرى للاستهلاك ، وثالثة للتسويق ورابعة للإنتاج .

ولا زال يشوب النظام التعاوني لدينا ، سواء منه ما كان في الريف أو ما كان في المدن أوجه نقص ضخمة :

• فلا زال هذا النظام قاصراً ، إذ أن عدد الجمعيات التعاونية وفق إحصاء سنة ١٩٥٢ لم يتجاوز ٢١٠٣ جمعية ، لا يزيد عدد أعضائها عن ٧٤٧ ألفاً ، وتقل رؤوس أموالها عن واحد ونصف مليون جنيه ، ولا يتجاوز احتياطياتها عن مليون جنيه .

ولا يكفي قط هذا العدد من الجمعيات ولا ذاك العدد من الأعضاء ، إنما نريد نظاماً تعاونياً شاملاً في الريف والمدن ، يضم الملايين من الفلاحين وأبناء المدن .

• كما أن الجمعيات القائمة ينقصها الإشراف الشعبي والإشراف الحقيقي لأعضائها في مجالس إدارتها ، فإداراتها إما محصورة في يد بعض موظفين في حالة الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ، وإما في يد قلة توجه الجمعية لمصلحتها الخاصة ، لمصلحة الأثرياء وكبار الملاك والمحظوظين . للمصلحة الكثيرة الغالبة من أعضائها ، ومن ثم عدم حماسة الفلاحين وأبناء المدن لهذه الجمعيات .

بينما لو أشرك الشعب في إدارتها والإشراف عليها إشرافاً حقيقياً ، لاستطاعت أن تكون موضع حماسة بين الجماهير وموضع إقبال شديد .

كما أن نظمها المالية ونظام الإقراض فيها لا زان يراعى أصحاب الأملاك وخدم ، ويكاد يهمل المستأجرين وفقراء الفلاحين ، وهم الكثيرة الغالبة من المزارعين ، فيجب أن يوجد نظام للقروض بضمان المحصول ، لا بضمان الملكية وأن تكون الفوائد قليلة حقاً ، وأن يوضع نظام واضح لتحصيل هذه القروض بشكل لا يضر المقرضين .

• كما أن الجمعيات التعاونية لو أمدت بالقروض من البنوك والدولة ، لاستطاعت أن تلعب دوراً في إقامة صناعات ريفية ، وريفاً اليوم في أشد الحاجة إليها .

• كما أن الجمعيات التعاونية تستطيع أن تضع نظاماً لتوزيع المحصولات الزراعية للقرى حتى تباع في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة وبالثلث المجزئ ، هذا في الوقت الذي يمكن فيه أن تحصل للفلاحين على ما يحتاجون إليه من سلع استهلاكية بالثلث المعقول ..

• كما أن الجمعيات التعاونية بانتشارها ، يمكن أن تنظم التجارة الداخلية ، وأن تكون وسيلة فعالة لمحاربة الزيادة المصطنعة في تكاليف المعيشة ومحاربة السوق السوداء في مواد التموين أو في النقايى والسماد ..

حقاً إن الجمعيات التعاونية في ظل العلاقات الرأسمالية ، لن تستطيع أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في ظل العلاقات الاشتراكية للإنتاج ، ولكنها تستطيع أن تكون عاملاً إيجابياً له قيمته في التطور الاقتصادي لمصر .

سادساً - المساعدات الأجنبية

ولاشك أننا بمواردنا الخاصة نستطيع أن نتقدم تقدماً اقتصادياً على ضوء الأسس التي أشرنا إليها سابقاً ، ولكن ضعف مواردنا الخاصة سيجعل هذا التقدم بطيئاً ، ونظرية الفهم في مسألة التطور الصناعي ، تهدد ببقائنا في مستنقع التأخر والعوز؛ ففي إمكاننا أن نسرع من تصنيع بلادنا ورفع تقدمها الاقتصادي رفعا جوهرياً ، استناداً إلى مساعدات خارجية .

ولكن أى مساعدات ؟ ومن الذى يستطيع أن يمدنا بهذه المساعدات ؟ هل هي مساعدات فرنسية أو انجليزية مثلا ؟ لاشك أننا نستبعد هذه المساعدات ، وخاصة بعد العدوان السافر على أرض بلادنا ، بل حتى قبل هذا العدوان ؛ فإن إنجلترا وفرنسا في حاجة هي نفسها إلى مساعدات خارجية .
تبقى أممنا المساعدات الأمريكية .

ولكن المساعدات الأمريكية تتطلب أولاً خلق ما نسميه بالجو السياسي الملائم، أى كما يقول ليمين، إقامة نظام سياسى يناسب أهدافهم النهائية، ويعنى تشريعاً خاصاً يقدم ضمانات وامتيازات للمستعمرين الأجانب، ويعنى فى جوهره الإشراف الكامل على الحياة الاقتصادية والمالية لبلادنا، كما يعنى حقوقاً سياسية خاصة. أى أن الإستثمارات والمساعدات الأمريكية ليست سوى شكل آخر للاستعمار الحديث.

وقد اتضح هذا بجلاء فى الشروط التى أرادت أمريكا عند عرضها تمويل السد العالى. فتمويل السد العالى كان يشترط شروطاً تحقق للاستعمار سيطرة تامة على اقتصادنا/القوى من شأنه أن يحولنا مرة أخرى إلى شبه مستعمرة.

كما يتضح هذا مرة أخرى من المساعدات الاقتصادية المقدمة بموجب مشروع أيزنهاور، فهى تشترط شروطاً سياسيه، تجعل مصر شبه مستعمرة أمريكية. ولو درسنا الإستثمارات الأمريكية فى الخارج للاحتفاظ عليها الآتى :

• أن المبالغ التى تحصل عليها الإحتكارات الأمريكية من البلاد الأجنبية فى شكل دخل لإستثمارات هذه المبالغ، أضخم بدرجة كبيرة من رأس المال الجديد الذى يستثمر، فقد بلغت الإستثمارات الأمريكية الجديدة ١٣٠٠ مليون دولار سنوياً فيما بين ١٩٤٨، ١٩٥٢ بينما بلغ متوسط الدخل الذى تحصل عليه الولايات المتحدة ٢٣٠٠ مليون دولار كل عام أى قرابة ضعف الأموال التى تستثمرها! والمساعدات الأمريكية توجه بشكل متزايد للمساعدات العسكرية.

فالمساعدات العسكرية تبلغ ٦٧ ٪ من مجموع المساعدات فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٥

والمساعدة التى تستخدم للأغراض العسكرية لها أثر اقتصادى سلبى. فهى لا تشجع التقدم الإقتصادى، وإنما تحمل البلاد المتخلفة بحمل عسكرى جديد يعوق تقدمها الإقتصادى ويثبت تأخرها وتبعيتها للبلاد الأجنبية.

• فنحن إذن فى حاجة إلى المساعدة الفنية والآلية، والمالية بشرط ألا ترتبط بأى اشتراطات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، وبشرط أن تمنح على أساس المساواة الكاملة فى الحقوق والمنفعة المتبادلة، وعدم تدخل أى بلد فى شئوننا الداخلية.

هذا النوع من المساعدة الذى يمكن أن يتخذ شكل اتفاقات تجارية طويلة الأمد ، من السهل الحصول عليه من الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية ودول باندونج المستقلة .

سابعاً - سياسة الضرائب

لا زالت سياسة الضرائب فى مصر تحمل آثار الماضى الاستعمارى والاقطاعى والاحتكارى ، فالضرائب غير المباشرة كالرسوم الجركية والدمغة ونقل الملكية والرسوم القضائية لا زالت تمثل ٤٥ ٪ من إيرادات الدولة ، كما هو واضح فى ميزانية ١٩٥٥ .

فإيراد الدولة من هذه الضرائب قد بلغ فى تلك السنة ١١٦٠٧ مليون جنيه . والضرائب غير المباشرة يقع عبؤها أساساً على الجماهير الكادحة ، لأنها تفرض بغض النظر عن وضع المستهلك ودرجة فقره . . ونظراً لأن الأسر الفقيرة تمثل الأغلبية الساحقة من المصريين ، وهى التى تقوم بمعظم الاستهلاك ، نجد نصيب الفقراء من الضرائب غير المباشرة يبلغ أضعاف أضعاف ما يباقة نصيب الأغنياء .

ولا شك أن نظام الضرائب فى حاجة قصوى إلى تعديل جوهرى ليتحمل القادرون عبئاً أكبر ، وليخفف بعض العناء على غير القادرين .

حقاً إن هناك ضرائب على فروع الدخل ولكنها لا تزيد أعلى نسبة لها عن ١٧ ٪ ، وحقاً أن هناك ضرائب تصاعدية ، ولكنها لا تفرض إلا بعد أن يصل صافى الدخل ١٠٠٠ جنيه فأكثر .

فنحن فى حاجة ملحة إلى زيادة النسبة التصاعدية على الإيراد ، وزيادة معدل الضريبة بالنسبة للدخول العالية ، وأما بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، فيجب أن تعفى منها المواد الأساسية التى تستهلكها جمهرة الشعب ، وأن تزداد الضرائب زيادة أكبر على سلع الترف .

إن مثل هذه السياسة من شأنها أن تزيد إيرادات الحكومة من جهة ، وأن

تخفف من العبء الواقع على الجماهير الكادحة من جهة أخرى ؛ فزيد بذلك — ولو إلى حد — من قوتها الشرائية فينفسح مجال السوق المحلية للصناعة المصرية .

ثامنا - الأرباح والأجور

كما يجب أن تكون لنا سياسة واضحة بالنسبة للأرباح والأجور ، إذا ما أردنا نهضة اقتصادية حاسمة وارتفاعا لمستوى المعيشة لشعبنا .

وأول ما يلفت النظر أن نسبة الأرباح ، وخاصة في الصناعات الكبيرة ، مرتفعة ارتفاعا لا مبرر له ، فقد جاء في تقرير للبنك الصناعي عام ١٩٥٥ أن قيمة الأرباح والفوائد الموزعة عام ١٩٥٥ ، بلغت ١٣٨٩ مليون جنيه ، أى بنسبة ١٣٣٪ من رؤوس الأموال المستخدمة .

وقد قدرت الأرباح التي وزعتها الشركات خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦ بمبلغ عشرة ملايين وربع مليون جنيه خالصة الضريبة .

وليس بمستبعد أن تبلغ الأرباح الموزعة هذا العام ما ينيف على عشرين مليون من الجنيهات . قد يفوز بال نصيب الأكبر منها ما لا يتجاوز ١٠ آلاف شخص من كبار أصحاب الأسهم والسندات .

هذا في الوقت الذي قدر فيه الإحصاء الصناعي لعام ١٩٥٢ ، قيمة الأجور للعمال الذين يعملون في المصانع التي تستخدم عشرة عمال فأكثر بما يقل عن عشرين مليون جنيه موزعة على ٢٣٤ ألف عامل !

هذه السياسة غير المتكافئة بين الأرباح والأجور تؤدي إلى انكماش السوق الداخلية ، فانخفاض مستوى الأجور معناه انخفاض القوة الشرائية للعمال ، والطبقة العاملة المصرية تكون جزءا هاما من القوة الشرائية اليوم ، وبقاء الأجور على حالها معناه اصطدام صناعتنا بأزمات تزداد حدة على مر الأيام بزيادة القوى الإنتاجية لمصانعنا ، إذ لا تجد السوق الداخلية الكافية لتصريف منتجاتها .

فن مصلحة الاقتصاد القومى نفسه ، بل من مصلحة الرأسمالية الوطنية المصرية

نفسها ، في الأمد الطويل أن تزداد القوى الشرائية للعمال ، أى أن تزداد الأجور .
ومن العبث القول بأن زيادة الأجور يترتب عليها زيادة التكاليف الصناعية
كما يستتبع ارتفاع أسعار المواد المصنوعة ، وارتفاع تكاليف المعيشة .

إنه لانعارض هنالك بين زيادة الأجور وبقاء تكاليف المعيشة على حالها
إذا ما أمكن تخفيض نسبة الأرباح الموزعة إلى ٥ ٪ من الرأسمال الموظف في
مصر مثلاً بدلاً من ١٣ ٪ ، وقد يقال أن هذه النسبة قد لا تغنى أصحاب
رؤوس الأموال على استخدام أموالهم في الصناعة أو التجارة ..

والواقع أن السياسة التي تسير عليها الصناعة المصرية سياسة جامدة ضيقة
الآفاق ومحدودة النظرة ، فهي تسعى إلى تحقيق ربح عال عن السلعة الواحدة ،
بفض النظر عن جملة الربح !

وإليك ما يقرره الدكتوران شريف وشريف في بحث لها نشر في مجلة مصر
المعاصرة :

« إن سياسة الأسعار قائمة في أغلب الأحيان على الرغبة في الحصول على
أكبر ربح ممكن عن كل صفقة في حد ذاتها ، وقد يؤدي هذا إلى أقصى ربح
ممكن في المدى القصير ، ولكنها لا تؤدي إلى أقصى ربح ممكن في المدى الطويل ،
فالسياسة بالنسبة للأسعار ، سياسة انكماشية ، لا تسعى إلى زيادة المبيعات
على نطاق واسع ، بخفض أسعار الوحدة ،

بينما لو اتبعت سياسة تمدد ، وخفضت الصناعة المصرية نسبة الربح عن السلعة
الواحدة ، ورفعت أجور عمالها ، لاستطاعت أن تبيع أضعاف أضعاف ما تبيعه
اليوم ، ولتحقق لها آخر الأمر ربحاً أكبر في جملة من الربح الذي تحققه اليوم .
... كما أنه من العبث القول بأن العامل المصري لا يستحق أجراً أكبر لنقص

كفاءته .. إذ أن مدى الاستغلال الواقع على الطبقة العاملة يبلغ نسبة ٢٠٠ ٪
على الأقل ، إذ أن صافي القيمة المضافة في الصناعات الهامة وفق الإحصاء الصناعي
لسنة ١٩٥٢ لا يقل عن ٣٧ مليون جنيه ، مقابل ١٩ مليون جنيه للأجور ..
أى إذا قدرنا أن متوسط ساعات العمل في اليوم يبلغ تسع ساعات ، فإن العامل
المصري ينتج ما يوازي قيمة أجره فيما لا يزيد عن ثلاث ساعات في اليوم ،

وتذهب باقي الساعات التي يعملها في شكل فائض قيمته يناله صاحب العمل .
... وإذا كان هناك ثمت نقص في كفاءة العامل المصري ، فرجعه طول
ساعات العمل وانخفاض الأجور ، وسوء الأدوات التي يترك لي عمل بها ،
أو سوء التنظيم نفسه .

فساعات العمل في المتوسط تتراوح ، حسب الإحصائيات الرسمية ، ما بين
١٥٥٠ ساعة عمل في الأسبوع . وتخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور ،
يكفل للعامل وقتاً أكبر للراحة ، وفراغاً يستطيع فيه استكمال تدريبه المهني ،
وتحسينا لمستوى معيشته مما يجعل العامل المصري أقوى جسماً وأرفع ثقافة ،
فيجود عمله لويتقنه .

لقد أصبحت الحاجة ملحة ، لهذه اقتصادنا القوي ، أن يزيد الحد الأدنى
للأجر العامل المصري ، مع هبوط معدل الربح إلى ٥ ٪ مثلاً مع التمسك بنظام
ثمانى ساعات العمل في اليوم ، مع عدم زيادة تكاليف المعيشة .

ولن ننظر من الصناعة المصرية القائمة أن تقوم بهذا من تلقاء نفسها .
فطبق سياسة كهذه يحتاج فعلاً إلى زيادة نصيب القطاع الحكومي من
الاقتصاد القومي ، ومراعاته لهذه السياسة بالنسبة للأرباح والأجور ، كما يحتاج
إلى مزيد من التوجيه والتشريع في مصلحة الطبقة العاملة ، ودون إجحاف بمصلحة
الرأسماليين الوطنيين ..

...

هذه هي الخطوط العريضة للسياسة الواجب اتباعها ، إذا ما أردنا نهضة
سريعة لاقتصادنا القومي ، وارتفاعاً للمستوى المادي والثقافي للجماهير الكادحة
وتعاوناً مخلصاً مع جاراتنا العربية على قدم المساواة ..

ثامناً - الجبهة الوطنية المتحدة

ولكن السياسة الاقتصادية وحدها لا تكفي ، إذ أن أية نهضة اقتصادية
حقه البلاد ، لا يكفيها قط ، خطط توضع وتشريعات تصدر وأوامر من أعلى ،
ولنما لا بد لها من إشرارك حقيقي للجماهير ، فيأمن مقبولون عليه من بناء لاقتصادنا
وسياستنا القومية ..

فكيف يتم هذا ؟

إننا نعتقد أن مفتاح نهضتنا السياسية التي هي شرط لازم لمهنتنا الاقتصادية هو ما قاله عبد الناصر .. الجبهة الوطنية المتحدة ، التي كرر النداء بها أكثر من مرة في خطبه ..

فإذا تقصد بالجبهة الوطنية المتحدة ؟

إن أول ما يطرأ على الذهن ، أن نكون جبهة أحزاب ، الأحزاب التقليدية التي عرقها مصر ..

ولتتكلم في صراحة :

إنه ليس من مصلحة الحركة الوطنية ، أن تعود الأحزاب القديمة بكيانها وقيادتها التقليدية .. إن هذه الأحزاب إنما تمثل مرحلة متخلفة من تطورنا الاقتصادي والسياسي ، فأصبحت لا تتفق مع التقدم الاقتصادي والسياسي التي أحرزته الحركة الوطنية ..

وقد تجلّى هذا بشكل واضح وخاصة في المعركة الأخيرة ضد العدوان الاستعماري .

ونحن لا ننكر في الوقت عينه ، أن من بين هذه الأحزاب التقليدية ، عناصر مخلصة لبلادها ، ولكن على هذه العناصر أن تخرج من عزلتها وسليتها ، لتقوم بدور إيجابي في بناء الجبهة الوطنية المتحدة .

فإذا تقصد إذاً بالجبهة الوطنية المتحدة ؟

نقصد بها جبهة طبقات ، جبهة تضم الطبقات والفئات والعناصر المعادية للاستعمار والصهيونية في الخارج ، والمعادية للاقطاع والإحتكار في الداخل ، جبهة تضم الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين ، والطلبة . وصغار أصحاب المتاجر والمصانع الصغيرة والرأسماليين الوطنيين بكافة أقسامهم . سواء كانوا أصحاب مصانع متوسطة أو كبيرة . وأثرياء الريف الذين يشرفون على إدارة أملاكهم ويستخدمون العمل المأجور ... ثم أي عناصر أخرى وطنية ، طالما هي مستعدة للكفاح ضد الاستعمار والصهيونية . وطالما هي معادية للاقطاع والاحتكار .

هذه الجبهة يجب أن تضم كافة المنظمات الجماهيرية القائمة من نقابات عمالية واتحادات عام لها ، ومن نقابات مهنية ونقابات عمال زراعيين واتحادات فلاحين ، كما يجب أن تعمل الجبهة على تدعيم هذه المنظمات ، باجتذاب عدد أكبر من الجماهير إليها ، وبأن تكون قيادة هذه المنظمات منتخبة انتخاباً حراً — ومنبئة من الجماهير ، ومكونة من العناصر التي يثق بها الشعب ، والتي تحرص على خدمته . كما يجب أن تسعى الجبهة إلى تنظيم صفوف الجماهير المصرية غير المنظمة ، بأن توسع في تكوين النقابات الزراعية واتحادات الفلاحين . والجمعيات التعاونية ، بحيث تشمل الريف كله — وأن تساعد الشاب والطلبة والعمالات والنساء على تكوين اتحاداتهم وروابطهم — كما يجب أن تنظم صفوف صغار التجار وصغار أصحاب المصانع .

هذه الجبهة يجب أن يكون لها تنظيماتها الجماهيرية كجبهة في المصانع والقرى والأحياء وفي كل بقعة من بقاع مصر .

ولجان المقاومة الشعبية والجبهة الوطنية المتحدة للمقاومة الشعبية في بورسعيد أمثلة حية نابعة من الممركة تقسمها للشكل الذي يمكن أن تتخذه الجبهة الوطنية المتحدة — هذه الجبهة ، ونقولها في صراحة تامه ، هي اليوم جبهة الشعب مع حكومة عبد الناصر بالذات ، لان عبد الناصر ليس مجرد رئيس جمهورية ، وإنما هو اليوم قائد الكفاح الوطني ضد الاستعمار والصهيونية .

هذه الجبهة لا بد أن ينبثق منها ما أسماه عبد الناصر في خطابه في مؤتمر التعاون أول يومين ١٩٥٦ : القيادات الجديدة ، قيادات تحس بإحساس الشعب . والجبهة الوطنية جبهة سياسية بكل معاني الكلمة ، فهي ليست مجرد جبهة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، فالقيادات التي ستبرز لا يمكن أن تكون شيئاً آخر سوى قيادات سياسية ، قيادات سياسية لها برامجها وأهدافها وأساليب كفاحها . وهذه القيادات السياسية تجمعها جميعاً أهداف واحدة في المرحلة الحالية من كفاحنا الوطني : المحافظة على استقلالنا وتدعيم هذا الاستقلال بتطوير اقتصادنا ورفع مستوى الملايين من أبناء هذا الشعب ، والكفاح من أجل السلام العالمي .

إلا أنه رغم الوحدة بينها . لا بد أن تقوم بينها تناقضات وصراع طبقى . ولكن ليس حتماً أن ينقلب هذا الصراع إلى خصومة تتمنح عن حرب أهلية ، وخاصة إذا ما ساد البلاد حكم ديمقراطى سليم ، واتسعت الحريات الشعبية ، فالصراع فى هذه الحالة يكون فى حدود سلبية ، صراع أقرب ما يكون إلى التنافس بين القيادات السياسية المختلفة ، أيها أكثر خدمة للشعب وأحرص على مصالح الملايين ، دون مصالح فئة محدودة أو أقلية صغيرة .. ثم أيها أبعد نظراً وأسلم تقديراً للأمر ..

إن قيام جبهة كهذه وتمثيلها فى الحكم ، يستطيع أن يحقق للبلاد مزيداً من الديمقراطية ومزيداً من الحريات .. ويستطيع أن يشعل حماسة الشعب ويجمع صفوفه حول الأهداف التى وضعتها ، كما يستطيع أن يقطع دابر أية مؤامرات استعمارية ، وأن يكشف ألاعيب أى عناصر معادية أو متخلفة .. هذه الجبهة فى ظل ديمقراطية سليمة تستطيع فعلاً أن تدعم استقلالنا السياسى والاقتصادى . بل تستطيع أكثر من هذا أن تتمد الطريق نحو تطور غير رأسمالى لاقتصادنا ، فكما يقول بيدر ديبون : « إن خطط التطور الاقتصادى ، تتطلب كى تحقق ، تأييد الجماهير المريضة ، والتعاون الفعال لكافة القوى الحية فى البلاد ، فالشئ كل الذى تواجه مصر اليوم لا يمكن حلها إلا باتحاد وثيق لكافة الفئات الاجتماعية المختلفة المصممة على المحافظة على الاستقلال السياسى لبلادها وعلى بناء أسس الاستقلال الاقتصادى .. »

مراجع تاريخية

- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي — عبد الرحمن الرافعي
- مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال — عبد الرحمن الرافعي
- مصطفى كامل — « » « »
- محمد فريد — « » « »
- ثورة سنة ١٩١٩ (جزئين) — « » « »
- في أعقاب الثورة (ثلاثة أجزاء) — « » « »
- المسألة المصرية في دورها الأخير — تقرير ملنر ، مارس سنة ١٩٢١
- القضية المصرية : سلسلة وثائق المفاوضات ، مطبوعات الحكومة المصرية سنة ١٩٥٦
- تراجم مصرية وغربية — محمد حسين هيكل
- تاريخ مصر قبل الاحتلال وبمده — تأليف تيودور رودسين ، وترجمة علي أحمد شكري سنة ١٩٢٧
- تطور الصحافة المصرية (١٧٩٨ — ١٩٥١) — الدكتور ابراهيم عبده ، الطبعة الثالثة
- سعد زغلول . محمد ابراهيم الجزيري — طبعة دار أخبار اليوم
- أدب المقالة — الجزء الخامس — مصطفى كامل — الدكتور عبد اللطيف حزم
- نقابات العمال في مصر — للدكتور حسين خلاف ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦
- أيام لها تاريخ — أحمد بهاء الدين — الجزء الأول ، مطبوعات روزا اليوسف
- في أصول المسألة المصرية — صبحي وجيدة — سنة ١٩٥٠
- قصة الثورة كاملة — أنور السادات — مطبوعات دار الهلال
- كفاح الشعب والجلاء — عدة مؤلفين (سلسلة اختارنا لك)
- مصر بين نورين — محمد مصطفى عطا (« » « »)
- المدون الثلاثي على مصر — عدة كتاب (« » « »)
- الاستعمار اليوم — ا. م . لينين ، مطبوعات دار الفكر
- هذه الأخطاف — عبد القادر حاتم وآخرين (سلسلة اختارنا لك) سنة ١٩٥٦
- معركة القتال — سعد زغلول فؤاد سنة ١٩٥٦

- قضية قناة السويس — الدكتور مصطفى الحفناوى سنة ١٩٥٦
- تأميم القناة — إبراهيم طاهر ، سنة ١٩٥٦
- خطاب الرئيس عبد الناصر — الجزء الثانى والثالث (سلسلة اختراعات)
- فلسفة الثورة — جمال عبد الناصر ، وزارة التربية والتعليم
- خطاب الرئيس عبد الناصر — أول يونيو سنة ١٩٥٦
- المؤتمر الأسيوى الأفريقى الأول — تقرير محمد عبد الحالى حوته ، أغسطس سنة ١٩٥٥
- نحن النساء المصريات المصريات — أمجدى أطلطون

مراجع أجنبية

- Modern Egypt - The Earl of Cromer - 2Vol .
(New York 1916)
- Egypt since Cromer - (2 Vol. London 1933-34)
Lord Milner
- Anglo - Egyptian Relations (1800 - 1953) - John Marlowe
London 1954
- Great Britain and Egypt (1914-1951) - Information Papers No 19
Royal Inst. of Inter. Affairs.
- The Middle East
2nd Edition
Royal Inst. of Inter. Affairs.
- Seven Fallen Pillars
Jon Kimche
- The Middle East
W. B. Fisher
London 1956
- The Fellahoon
Ayrout
Alex. 1953

دوريات

- جريدة الوفد المصرى : أعداد ما بين سبتمبر سنة ١٩١٥ - ١٠ يوليو ١٩٤٦
- جريدة صوت الأمة : أعداد ما بين أكتوبر سنة ١٩٥١ - مارس سنة ١٩٥٣
- أخبار اليوم : أعداد ما بين أكتوبر سنة ١٩٥١ - مارس سنة ١٩٥٣
- جريدة المساء : أعداد ما بين أول نوفمبر - أول يناير ١٩٥٦

مراجع اقتصادية

- مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل علاجها - الدكتور محمد على رفعت سنة ١٩٥١ الجزء الأول .
- مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل علاجها - الدكتور محمد على رفعت سنة ١٩٥١ الجزء الثانى .
- حلقة المحاضرات الاجتماعية لدول العربية - الدورة الثانية ، سنة ١٩٥٠
- تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، سنة ١٩٥٢
- أزمتنا الاقتصادية - الدكتور عبد الرازق حسن
- بناء الاقتصاد المصرى - دكتور جاد لبيب .
- التطور الاقتصادى فى العصر الحديث - دكتور واعد براوى وحزه هاشم الطبعة الخامسة سنة ١٩٥٤
- اقتصاديات مصر - جمال الدين محمد سعيد ، القاهرة سنة ١٩٥١
- ترجمة التقرير الرسمى لمؤتمر القطن الدولى ١٩٢٩ ، طبعة وزارة الزراعة
- البنك الأهلى المصرى (١٨٩٨ - ١٩٤٨)
- بيان وزير المالية والاقتصاد عن مشروع ميزانية ١٩٥٤ - ١٩٥٥
- سياسة النقد - مريت غالى القاهرة سنة ١٩٣٨

مراجع أجنبية اقتصادية

- Egypt at Mid - Century
Charles Esawi 1954
- The Economic Development of Modern Egypt
Crouchley, A.E.
London 1938
- L'Egypte - Memento Economique
Inst. Nat. de la Statistique et des Etudes Eco.
1950
- Economic Developments in 1955
American Embassy despatch, No. 780, 1956
- Eco. Develop. in the Middle East
1945 - 1954
Supplement to world Eco. Report,
United Nations
- The Structure of Modern Industry in Egypt
El Gretly
1948
- The Eco. Development of the Middle - East
Alfred Bonné
- Planning in the U.S.S.R. by S.G. Strumelin, 1956.
- Statistical Year Book 1954
United Nations
- Marketing Problems in an Underdeveloped Country, Egypt
Prepared by Abdel Aziz al Sherbini
& Ahmed Fouad Sherif

دوريات

- مصر الماصرة ، عدد يوليو ١٩٥٦ .
- الإحصاء السنوى للجيب ، سنوات ١٩٤٨ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٩٥٤ .

- إحصاء الإنتاج الصناعي سنة ١٩٥٠ ، ٥٢ ، ١٩٥٤
- مصلحة الإحصاء والتعداد .
- الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية
- سنوات ١٩٥٢ ، ٥٣ ، ١٩٥٤
- النشرة نصف شهرية لبنك الصناعي — أعداد مختلفة .
- النشرة الاقتصادية لبنك الأهل ، الأربعة أعداد لعام ١٩٥٥ وعددين ١٩٥٦
- التعداد العام للسكان سنة ١٩٤٧ ، الجزء الثاني ، جداول عامة
- مصلحة الإحصاء والتعداد
- تحليل للواردات المصرية من ١٩٤٥ — ١٩٥٤ ، للدكتور نزيه أحمد ضيف .
- تقارير البنك الأهل ، البنك الصناعي ، بنك مصر سنة ١٩٥٥
- الإحصاء السنوي العام ١٩٥٢ ، مصلحة الإحصاء والتعداد .
- الإحصاء السنوي العام ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، مصلحة الإحصاء والتعداد .
- إحصاء الشركات المساهمة ، يونيو سنة ١٩٤٧ ، ٤٨ ، يونيو ٥١ ، ١٩٥٢
- تقرير لجنة الصناعات ، وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٤٨
- تقرير لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٩ ، مطبوعات الحكومة المصرية
- المجلس الدائم لخدمة الإنتاج القوي ، تقرير سنة ١٩٥٥

دوريات أجنبية

- The Egyptian Economic and Political Review Vol-I
Sep. 1954 - August 1955
- L'Egypte Contemporaine 1953 - 54 - 55
- Recueil de Statistiques
Banque Belge en Egypte
(1929 - 1954)
- Economie et Politique (Août - Sept. 1956)
- New Times No 19 - 52 (1956)
- International Affairs No 4 - 8-6-10 (1956) , Moscow

رقم الإيداع ١٩٨٣/٥٩٤٢

ملف خاص

- تحقيق النيابة في مقتل شهدي عطية الشافعي
- حيثيات الحكم الذي أصدرته المحكمة وفضحت فيه التعذيب
- دفاع شهدي عطية الشافعي أمام محكمة أمن الدولة العليا
- ووثائق أخرى

شهدى عطية الشافعي : رائد من رواد حركة التحرر الوطني المصرية ، بأفاقها الاشتراكية منذ الأربعينات . فبعد عودته أثناء الحرب العالمية الثانية من إنجلترا ، وبعد أن حصل على درجة الماجستير في الأدب الإنجليزي ، شارك في تأسيس دار الأبحاث العلمية ، وهي الدار التي قدمت لمصر عددا كبيرا من المثقفين والعلماء الوطنيين والمناضلين من أجل تحرير وطنهم وشعبهم من الاستعمار والاستغلال الاقطاعي والرأسمالي .

وفي عام ١٩٤٥ صاغ شهدى ومعه زملاء له آخرون برنامجا للحركة الوطنية ، صدر في كتيب بعنوان : « **أهدافنا الوطنية** » . وفي هذه الفترة قام شهدى بترجمات للعديد من كتب الفكر الاشتراكي العلمي ، منها الاشتراكة العلمية والخيالية - لانجلز - وقام بدور بارز وطليعي في نشر الفكر الاشتراكي والمساهمة في قيادة الشباب الثوري للمساهمة في الحركة الوطنية الجماهيرية التي أخذت في التصاعد عقب الحرب العالمية الثانية ضد الاحتلال البريطاني ، فقاد مجموعة من الشباب الاشتراكي ، كان لها دور بارز في تأسيس اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة في صيف عام ١٩٤٥ .

وكان من بين هذه المجموعة جمال غالي ، وسعيد زهران ، وجمال شلبي ، وعبد المنعم الغزالي ، ومحمد الجندي ، وقاطمة زكي ، ولطيفة الزيات . ثم كان له دوره القيادي في التحضير لقيام

اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، والتي قادت يوم ٢١ فبراير عام ١٩٤٦ ، يوم النضال الكبير ضد الاحتلال البريطاني .

وعندما شن « اسماعيل صدقي باشا » ، صاحب مشروع صدقي - بيفن حملته الصليبية ضد الحركة الوطنية ، كان شهدي ممن صدر الأمر باعتقاله ، ولكنه تمكن من الاختفاء لمدة ثلاثة شهور .

وعندما عاد الى الحياة العلنية ، قاد العمل من أجل بناء جريدة جماهيرية للاشتراكية ، تكون منبرا للعمال والفلاحين ، فصدرت جريدة الجماهير عام ١٩٤٧ والتي كان يرأس تحريرها محمود النبوى ، وكان المسئول الفعلي عنها هو شهدي . وعرفت الجماهير حينئذ مقالات الشهيد العنيفة ضد الاستعمار وعملائه (وثائق ٧ ، ٨ ، ٩) .

واعتقل شهدي في آخر عام ١٩٤٨ وقدم الى المحاكمة ، فصدر الحكم ضده بالأشغال الشاقة سبع سنوات . لقد كان شهدي واحدا من الذين ناضلوا بصلافة ضد الملكية ، ونظامها الإقطاعي العميل والتابع للاستعمار ، وعندما طالبه والده بأن يقدم التماسا الى الملك ، قال له السجن أحب الى من حياة الجبناء . وخرج من السجن في عام ١٩٥٥ ، وكانت ثورة ٢٣ يوليو تخوض معركة عنيفة ضد الاحلاف العسكرية ، وضد حلف بغداد ، فصدر له كتابه « أمريكا والشرق الأوسط » .

وتبين شهدي ، خط التطور الرئيسي لثورة ٢٣ يوليو باعتبارها وطنية معادية للاستعمار ، تستهدف قيادتها المتمثلة في جمال عبد الناصر ، تحرير الوطن من كل سيطرة استعمارية ، فحدد موقفه - الذي ظل ثابتا عليه حتى لحظة استشهاده - من ثورة ٢٣ يوليو . وهكذا ركز نضاله على جبهتين . .

الأولى : ضرورة وحدة كل القوى الوطنية والتقدمية .

والثانية : وحدة كل فصائل الاشتراكية العلمية ، حيث كان الانقسام يعزق صفوف الماركسيين .

وفى عام ١٩٥٦ ، وبعد تأميم قناة السويس ، شارك شهدي فى الكتابة فى جريدة المساء بمقالات وأبحاث ودراسات . وخلال العدوان الثلاثى ، انخرط فى المقاومة الشعبية . وفى هذه الفترة افتتح مكتب مصر للترجمة والنشر ، ونشر كتابه « تاريخ الحركة الوطنية » ، ونشر روايته « حارة أم الحسينى » على حلقات فى جريدة المساء .

وفى عام ١٩٥٨ - وبعد شهور من قيام الوحدة المصرية - السورية ، وقيام الثورة العراقية ، وسقوط حلف بغداد - تمكنت القوى الاستعمارية والرجعية من أن تحدث الفرقة فى الصف الوطنى الديمقراطى وابتداء من عام ١٩٥٩ ، شهدت المنطقة صراعا داخليا عنيفا داخل صفوف القوى الوطنية ، وشنت أعنف حملة ضد الشيوعيين المصريين ، وكانوا قد انقسموا فى يوليو عام ١٩٥٨ ، بعد اتحادهم فى فبراير عام ١٩٥٨ .

ودخل شهدي السجن مع المئات من المثقفين والعمال والفلاحين فى أول يناير عام ١٩٥٩ . ولم يفقد شهدي الرؤية الموضوعية لواقع الحركة الوطنية المصرية والعربية ، وان ثورة ٢٣ يوليو بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، ثورة وطنية معادية للاستعمار ، تتطور نحو آفاق الثورة الوطنية الديمقراطية ، وخاصة بعد تصيرها للاقتصاد المصرى ، أثر المواجهة مع الامبريالية العالمية . عقب تأميم قناة السويس ، واقامة الوحدة المصرية - السورية . وفى اللحظة التى تسلم فيها شهدي وزملاؤه قرار الاتهام ، والذى بمقتضاه يقدمون الى محكمة أمن دولة عليا ، لم يفقد - باعتباره -

المتهم الاول - الرؤية الموضوعية ، وضرورة الاستمرار في المطالبة
 باعادة الوحدة الى الصف الوطنى والعربى ، فكتب من داخل
 السجن رسالة وجهها الى الرئيس جمال عبد الناصر ، أكد فيها
 شهادى ان حملة العداء للشيعوية لم تكن الا من تدبير القسوى
 الاستعمارية والرجعية ، لاضعاف جبهة التحرر الوطنى العربى
 (الوثيقة رقم ٢) .

وعندما مثل أمام محكمة أمن الدولة العليا فى الاسكندرية .
 القى شهادى كلمة افتتاحية فى جلسة الثلاثاء ٨ مارس عام ١٩٦٠ ،
 جاء فيها :

« واجب كل وطنى ان يؤيد هذا الحكم . هذا واجب كل
 وطنى مخلص . والتأييد صادر لا عن مطمع ولا عن خوف . ولم
 اطلب أبدا ثمنا لهذا التأييد وقمت بواجب من كل أعماقى
 كموطن مخلص شريف . ولا عن رهبة ولا عن خوف ، وسبق
 اعتقالى والحكم على بالأشغال الشاقة . وجاء لى والذى وقال ممكن
 السعى الى تخفيف الحكم ، فقلت له السجن أحب ألى من أهوال
 الجبناء . فتأييدى للحكم صادر من قلب خالص وساستمر فى تأييده
 حتى ولو قدر الحكم على ، وكل نظام فيه عيوب ونواقص ، والكمال
 من صفة الله وحده » .

وقال فى نفس الكلمة :

« هل احاكم لمجرد اعتناق المبادئ الشيوعية كوصف
 الادعاء ، وحتى لو ثبت للمحكمة بانى المؤيد النظام وانى لا اسعى
 لقبه . . هل احاكم اليوم لمجرد هذا المبدأ ؟ . . مستحيل لأن
 مفيش دولة تعاكم من أجل المبدأ ، والرئيس جمال عبد الناصر قال
 لا يمكن ان تكون محاكمة لمجرد اعتناق مبدأ » .

وقال للمحكمة : « وثنيابة مثلا كانت تسألنى : صحيح انت

بتأييد الحكومة اليوم انما بكره حتعمل ايه ؟ .. وحكاية بكره شاغلة الأذهان . وقالوا ان كل الثورات الشيوعية قامت على القوة .. أقول : لم تقم ثورة ضد حكم وطني ، وكل ثورة قامت ضد حكم رجعي خائن ، وعمر الثورة ماكانت ضد حكم وطني .. ولقال : « والمهم الا يلجأ الحزب الشيوعي الى القوة في ظل حكم وطني . والخلاف لا يمكن أن يخرج عن الوحدة الوطنية » .. ثم قال : « أن المسئول عن هذه الأزمة هو الاستعمار والصهيونية .. والخلافات البسيطة استغلها الاستعمار والقوى الرجعية لتكيل للجمهورية العربية المتحدة لاثارة الشكوك والمهاجمات ، والجمهورية العربية ستتضرر برغم الشكوك وسيصفو الجو ضد الاستعمار والصهيونية والعدو الداخلي والسحب القائمة لابد أن تنقشع ، وتشرق الشمس من جديد » .

(ص ٢٣٤ وما بعدها من محاضر جلسات المحاكمة)

ورغم هذه الرؤية الوطنية الواضحة وهي رؤية اتسمت بموضوعية تحل بها المناضلون الذين كانوا يعانون تعذيبا وحشيا في سجون عديدة : أوردى ليان أبو زعبل معتقل الحزب بالقيوم، سجن الواحات ، سجن القلعة ، حيث سالت دماؤهم واصابتهم عاهات وأمراض ، واستشهد عدد من خيرة المناضلين مثل د. فريد حداد ورشدي خليل : ومتولى الديب وسيد أمين .. كما اختفى المناضل محمد عثمان بعد القبض عليه وتعذيبه .

لقد كانت رؤيتهم الموضوعية - ورغم كل خلاف داخلي بين صفوفهم - أن ثورة وطنية معادية للاستعمار وعملائه يقودها جمال عبد الناصر ، وأن حماية هذه الثورة والاستمرار بها ، والتحول بها الى البعد الديمقراطي ولصالح الجماهير الشعبية الكادحة ، انما تتحقق بالوحدة الوطنية ، وحنة كل فصائل الثورة المصرية ،

وبتحقيق المزيد من الحرية لجماهير الشعب ، هذا في نفس الوقت
الذي كانت تعمل فيه قوى الرجعية ضد أى تطور وطنى ديمقراطى
لثورة يحقق وحدة كل فصائلها بما يعنى الاضرار بمصالحها
وجودها . وانه لتعطيل مثل هذا التطور لابد من اثارة الانقسام
والخلافات بين قوى الثورة الوطنية الديمقراطية ، سواء على نطاق
حركة التحرر المصرية أو حركة التحرر العربية ، وتفذية هذه
الانقسامات والخلافات تحت مظلة الشعار الرجعى التتارى : «مكافحة
الشيوعية » .

وانتهت محاكمة شهيدى وزملاؤه ، ومن قبل كانت قد انتهت
محاكمة قضية أخرى ، كان على رأسها د . فؤاد مرسى وزملاؤه ، وقد
رحلوا الى اوردى ليمان أبو زعبل ، حيث يلقي مئات من الشيوعيين
والوطنيين الديمقراطيين المعتقلين دون محاكمة ، تعذيبا متواصلا
منذ أكثر من سبعة شهور .

وليلة الخامس عشر من يونيو عام ١٩٦٠ ، نقل شهيدى وزملاؤه
الى اوردى ليمان أبو زعبل ، واعد لهم « استقبال خاص » بدأ مع
فجر يوم ١٥ يونيو عام ١٩٦٠ ، تحت اشراف اللواء اسماعيل
همت والعقيد الحلوانى والعقيد عشوب ، والرائد صلاح طه والرائد
حسن منير والضباط عبد اللطيف رشدى ، ويونس مرعى ، ومرجان
اسحاق وعبد الفتاح هندى ، وكمال رشاد والصول أحمد مطاوع
كما أشرف على التعذيب الطبيين د . أحمد كمال أبو العلا ، و د
البر فهمى ، وعدد كبير من قوة الاوردى وحراسه .

وكانت كل أدوات التعذيب معدة . . العصى والكرابيج والحبال
وقناة مملوءة بالمياه لاغراق المعتقلين فيها ، و « عروسة » الجلد .
وبدأت عملية ضرب مركزة ومخططة . . ومن بين صفوف المعتقلين
أخذ شهيدى وحده ليركز الضرب عليه . . وخلال عملية من عمليات

الجلد استشهد شهدي داخل الاوردى • وعندما سقط شهدي كان شهيد الجميع ، فقد افتدى بحياته كل زملائه الذين عاشوا شهورا طويلة خلف جدران هذا السجن الرهيب ، يتلقون الوانا عديدة من التعذيب •

ولم تكن دماء شهدي قد جفت بعد •• وعلمت زوجته بالخبر بعد ساعات من استشهاده ، فكتبت لتوها برقية الى الرئيس عبد الناصر ، وكان في زيارة ليوغوسلافيا ، ووجه الصحفيون سؤالا الى الرئيس عبد الناصر في مؤتمر صحفى عقد خلال زيارته عن استشهاد شهدي عطية الشافعى نتيجة التعذيب الذى لقيه ويلقاء المئات من الشيوعيين المصريين داخل السجون • ومن بريونى ، أصدر الرئيس عبد الناصر أمره بالتحقيق ، وبدأت النيابة تحقيقها • وكشفت النيابة المحاولة الزائفة للمسئولين عن المعتقل لاختفاء الحقيقة ، وسجلت النيابة الحقيقة كاملة •• الحقيقة التى كشفت عن وحشية التعذيب الذى لقيه شهدي وزملاؤه وكل معتقل كان خلف جدران هذا المعتقل •• (الوصف التفصيل لعملية التعذيب ،

من الفقرة ٧ الى الفقرة ٢٠ من مذكرة الدفاع الى المحكمة) •

وفى يوليو عام ١٩٦٠ ، كتبت زوجة الشهيد رسالة الى رئيس محكمة أمن الدولة العليا التى حوكم امامها شهدي وزملاؤه ، تطلب منه التحقيق مع المسئولين عن جريمة قتل زوجها (الوثيقة رقم (١)) •

وبعد الحادث جاء الرائد حسن منير ومعه زوجته وابنته الى زوجة شهدي - وقال لها الموت مكتوب على كل انسان ، والأستاذ شهدي مات كما يموت كل الناس وانه معرض للايذاء بسبب التحقيق فى هذه القضية - وأن الداخلية تريد أن تدفع لابنة شهدي أربعة آلاف جنيه ولها الفان من الجنيهات • فقالت له زوجة شهدي -

أن دم زوجي لا يمكن أن تأتي أنت أو غيرك لتدفع ثمنه . أنه ضحي
من أجل الوطن والشعب ، وإن الجرم الذي اقترفتموه يجب أن
تعاقبوا عليه .

وفي فبراير عام ١٩٦٨ ، أقامت زوجة الشهيد ، وبصفتها
وصية على ابنتها حنان ، دعوى تطلب فيها التعويض عما لحقها
وابنتها من ضرر . وتولى اقامة الدعوى والدفاع أمام القضاء المحامي
أحمد الخواجه ، ونقيب المحامين حينذاك (الوثيقة رقم ٣) .

وطلب الدفاع - ضم تحقيقات النيابة منذ أول جلسة نظرت
فيها القضية بتاريخ ٢٩-٢-١٩٦٨ ، واستمر تأجيل نظر القضية
حتى قدمت صورة خطية غير كاملة لتحقيقات النيابة بجلسته
١٠-١-١٩٧٤ ، ازاء اصرار المحكمة على ضرورة ضم التحقيقات التي
أجرتها النيابة العامة . وقد اتضح للمحكمة بعد ضم التحقيقات من
كتاب مدير منطقة أبي زعبل الى مدير مصلحة السجون « رقم ٢٥٠
سرى » ، ان الصورة المقدمة كانت لدى مصلحة السجون من
١٢-١٠-١٩٦٠ ، ومع ذلك لم تقدمها الا بعد ست سنوات من رفع
الدعوى ، محاولة منها في اخفاء معالم تلك الجريمة .

(الفقرات ١ ، ٢ من مذكرة الدفاع - الوثيقة رقم (٣))

ولا شك أن توفر ظروف جديدة للقضاء في ظل سيادة القانون .
ساعدت على ظهور تحقيقات النيابة ، والتي كشفت عن الجريمة
البشعة ..

(الفقرة ٢٢ والفقرة ٢٤ من مذكرة الدفاع - الوثيقة

رقم (٣))

وفي ٢٨ فبراير عام ١٩٧٤ ، أصدرت المحكمة حكمها

التمهيدى ، والذي فيه حددت جلسة للتحقيق فى ١٦-٥-١٩٧٤ ، وفى جلسة ٦ يونيو ١٩٧٤ ، استمعت المحكمة الى شهود حضروا الواقعة وعذبوا مع الشهيد وهم : عبد المنعم الغزالى الجبيلى وعبد العزيز محمود الصباغ ، وعادل محمود حسين ، ود . د . سعد الدين أحمد بهجت . .

وفى ٢٨ نوفمبر الماضى ، وبعد أن استمعت المحكمة الى مرافعة الدفاع عن زوجة الشهيد وابنتها حنان ، ومرافعة الخصوم ، أصدرت حكمها ، الذى جاء فيه :

« وحيث انه فيما يتعلق بموضوع الدعوى ، فقد ثبت فى يقين المحكمة أن رجال الشرطة ، وحرس ليمان أبو زعبل تابعى المدعى عليه الثانى بصفته ، قد تجردوا من القيم الانسانية والأخلاقية حسبما ذكر شهود المدعية ، الذين تطمئن الى أقوالهم المحكمة ، نظرا لمركزهم الثقافى ، مما لا يتطرق معه الشك فى صدق أقوالهم ، واعتنوا بالضرب المبرح على مودث المدعية عن نفسها وبصفتها ، واتخذوا معه صنوف العذاب التى لا يقرها شرع أو قانون ، ولا يحكمها دين أو خلق ، وتجردوا من آدميتهم فى الانتقام من هذا المخلوق الضعيف الذى ساقه القدر الى قلوب غلاظ تجردت من معانى الخلق وقيم الانسانية وانقلبوا وحوشا آدمية انتهزت فرصة وقوع فريستها الضعيفة بين أيديهم مجردا من الحول والقوة ، وارتكبوا معه من صنوف العذاب والوان التعذيب ما تقشعر منه النفس ويشيب من هوله البلى ، حتى سقط ذلك المخلوق الضعيف صريع هذا الظلم والقسوة بين هذه الابلئى الائمة ، لا للذنب جناة الا جريمة رأى لم يفصل فى ارتكابه لها بعد » . . (الوثيقة رقم ٤) .

وهكذا ، كتب القضاء المصرى بحكمه فى هذه القضية صفحة من صفحات سيادة القانون ، واثتصر لنضال الانسان المصرى من أجل حريته ، حرية فكره وحرية جسده من أى اضطهاد أو ارهاب

أو قسر ، وأدان العناصر والاجهزة التى فى ظل ظروف غيـاب الديمقراطية تنتهك كل حرمة وقديسية ، مستهينة بكل قيم العدالة والانسانية ، طانة انها فى ظل غيبة الحركة الجماهيرية والديمقراطية يمكنها ان ترتكب البشع من الجرائم دون أن يكشف الغطاء عن جرمها .

ومن المهم ان نسجل هنا أن نشر وثائق قضية الشهيد شهدي عطية الشافعى اليوم - وهى قضية حركت مبكرا منذ فبراير عام ١٩٦٨ ، ليس هدفه التشهير بالنظام الوطنى لثورة ٢٣ يوليو المعادى للامبريالية والصهيونية ، انما الهدف منه هو التنبيه الى أن قوى الرجعية والظلام والمعششة فى مراكز هامة فى السلطة ، لا يمكن أن تكون هى التى تتولى مسئولية الدفاع عن الثورة وحمايتها - فهى بحجرها على حرية الانسان وعدوانها على حرية فكره وحقه الطبيعى فى التعبير عن رأيه - انما تخلى الميدان من كل القوى الثورية والتى تشكل الحماية الحقيقية للثورة ، وحرية حركتها هى الضمان الرئيسى لأن تكون الثورة معبرة عن الشعب الكادح ، ومستمرة . . . أن وجود مثل هذه القوى والعناصر الارهابية والكارهة لآى حرية للانسان ، يمثل دائما الوجود المضاد للثورة ، وهى رصيد رئيسى لآى انتكاسة بالمكتسبات والمنجزات التقدمية التى تحققت خلال الأعوام الماضية التى بدأت بليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، وهى الحماية لكل فساد وانتهازية ونمو طفيل .

هذا . . . وان تقديمنا لأوراق قضية شهدي عطية الشافعى . لا يشكل ، ولا يجب الا يشكل رؤية لقيادة الرئيس عبد الناصر لحركة الثورة المصرية ، من خلال حوادث التعذيب والارهاب فرؤيتنا الموضوعية والثورية لهذه القيادة تجعلنا نسجل المعارك التى خاضها وقادها فى مجال الإصلاح الزراعى ، ومعاربة الاستعمار القديم والحديث ، هزيمة حلف بغداد ، والعنوان الثلاثى الامبريالى

الصهيوني ، وتمصير الاقتصاد المصري ، واجراءات الثورة الاجتماعية في عام ١٩٦١ واقامة التحالف والوحدة بين حركة التحرر الوطني العربية وحركة الثورة العالمية ضد الاستعمار والراسمالية ، واقامة أسس ودعائم الصداقة المبدئية مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي .

ان ادانة تعذيب الانسان المناضل من أجل فكره ، ومن أجل حقه في التعبير عن نفسه ، هي رفض بشري في القرن العشرين لحيوانية سادة المجتمع العبودي ، ولقهر ملوك وأمرأء واقطاعيمو العصور الوسطى ، المظلمة ، ودموية غزوات النهب والسلب والاستغلال الاستعماري للراسمالية ، والتي فاقت كل تصور في ظل النازية والفاشية .

وانه - رغم هذه النقطة السوداء في مسار ثورة ٢٣ يوليو - فانها لا يمكن ان تطمس البناء الوطني والتقدمي الذي شادته هذه الثورة ، وانما هي تحفز كل القوى الوطنية على ادانة العناصر التي مارسست التعذيب باعتبارها عناصر مضادة لثورة ٢٣ يوليو نفسها ، واصحاب المصالح الاستغلالية القديمة من اقطاعيين وراسماليين واستعماريين ، وكذلك اصحاب المصالح الجدد من انتهازيين وبيروقراطيين وراسماليين واستعماريين ، وكذلك اصحاب المصالح الجدد من انتهازيين وبيروقراطيين وراسماليين طفيليين ، الذين يريدون الانقضاض على ثورة ٢٣ يوليو ، بتصويرهم ان هذه النقطة السوداء هي ثورة ٢٣ يوليو والاثنين وعشرين عاما الماضية ، وهم في ذلك ليسوا مخطنين فقط ، ولكنهم يقصدون الارتداد بمصر الى الوراء ، حيث كانت كل القدرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تقط سوداء . ان هذه النقطة السوداء يجب أن تزول لأنها قيد على حرية حركة جماهير شعبنا الكادح ، بعماله وفلاحيه ، وعلى استمرار الثورة المصرية التي قادها عبد الناصر الى آفاق أرحب وأكثر

تقدما ، من أجل دعم حرية الوطن اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ،
ومن أجل تعميق الثورة الاجتماعية ، لتأخذ الثورة مسارها الوطنى
الديمقراطى ولتستشرف الاشتراكية •

ان العناصر المسئولة عن تعذيب وارهاب العناصر التقدمية
والديمقراطية والوطنية قد تأكد من خلال كل احداث قضية شهيدى،
انها هى التى كانت تفجر دائما الصراعات وتفتعلها داخل قسوى
الثورة المصرية ، وتنثف روح العداء والصدام بينها وتسعى دائما
بما تدبر وتدبج من تقادير سرية الى تضليل رؤية القيادة لفكر
وحركة ونشاط العناصر الاشتراكية والوطنية والديمقراطية • وهذه
العناصر والقوى ما زالت تحتفظ بمراكزها ، وهى مراكز تساعد
على استمرارها فى القيام بهذا الدور الذى يغرب وحدة الصف الوطنى
الديمقراطى والتقدمى •

وأكثر من ذلك ، فان العناصر التى مارست الارهاب بكل
صوره دازالت تتولى مسئوليات داخل الدولة ، بل من بينها على
سبيل المثال من تولى مسئولية تربية أجيال من رجال الأمن ،
فالرائد (فى ذلك الحين) حسن منير ، تولى عملا هاما فى معهد
أبناء الشرطة ، وتحقيق النيابة العامة قد كشف دوره فى التعذيب
والارهاب ، وفى محاولته التى بذلها لتزييف الوقائع • والرائد
صلاح طه مازال يتولى الاشراف على الشئون العامة بمصلحة
السجون • ومازال غيرهم فى مواقعهم • وان نقابة الأطباء يجب وان
تحاسب الأطباء من اعضائها الذين ارتضوا الاشراف على التعذيب
أمثال الطبيبين أحمد كمال أبو العلا والبير فهمى •

ان هذه العناصر يجب أن تمنح عن مراكزها ، حماية لمسار
ثورة ٢٣ يوليو التقدمى ، ولبدأ سيادة القانون ، ولأى بناء ديمقراطى
يقام للتعبير عن مصالح الشعب الكادح ، العمال والفلاحون •

وفى نفس الوقت فانه يجب ونحن نطالب بمحاسبة العناصر
المسئولة عن التعذيب ان نسجل مواقف العديد من المواطنين الذين
ساعدوا على كشف الجريمة فى وقتها الجندى الذى نقل خبر الوفاة
الى رفاق شهيدى داخل السجن والى عائلته خارج السجن ، وجندى
الحراسة الذى قال لشقيقة زوجة الشهيد لا تصدقوهم انهم
قتلوه ، والطبيب الشرعى الذى رفض الخضوع للتهديد ورفض
التصريح بالدفن لأن هناك جريمة .

لقد استشهد شهيدى عطية الشافعى - وكل الشهداء د . فريد
حماد ، ورشدى خليل ، ومتولى الديب وسيد أمين ، ومحمد عثمان -
لأنهم كانوا يرون أن الدعم الحقيقى لساار ثورة ٢٣ يوليو ، انما
يكون ويتحقق بمزيد من الديمقراطية لجماهير الشعب الكادح .
العمال والفلاحين والمتقنين الديمقراطيين والثوريين ، ومزيد من
الحرية والوجود الحقيقى للحركة المنظمة الواعية لهذه الجماهير .

عبد المنعم الغزالى



رسالة حرم شهدي عطية الى رئيس محكمة أمن الدولة العليا

القاهرة فى ١/٧/١٩٦٠

السيد الرئيس

بقلب مغم باليأس والخوف أتقدم اليك ، أيها السيد الرئيس ،
لأنى أنشد العدالة • العدالة عندك وليست عند أحد غيرك ، وهذا
هو اعتقادى فانت أفضل من غيرك فى فهم ما أنوى قوله •

قتل زوجى بطريقة وحشية ودينئة وخالية من أية قيمة
انسانية • وأنت أعلم منى بتفاصيل هذا القتل • وعلى الرغم من
مأساة قتله فانها أقوى دليل على صحة ما كان ينادى به أثناء
محاكمته • فزوجى لم يقتل لأنه عنصر خطير ، أو مهدد لوطنه ، أو
عدو للنظام وأهدافه • انه قتل وهو يدافع عن النظام وعن قائد
هذا النظام ، بكل ما أوتى من قوة عقلية وأخلاقية وروحية ، فـ
الست سنوات الاخيرة • وليس فى امكان أحد أن يرتكب هذا الجرم
سوى أعداء النظام بهدف التلويت والتشويه •

فقد قبض على زوجى منذ عام ونصف وسبب له هذا القبض
صدمة عظمى • ومع ذلك فقد تحمل هذا الظلم فى صبر وثقة ، لأنه

كان على يقين ، فى ظل هذا النظام الثورى الذى كان يناضل من أجله ، من اثبات براءته ، وتأكيد وطنيته ، وإقرار مساهمته فى تدعيم الوطن والثورة .

كان زوجى مناضلا فى أحلك أوقات الملكية والاقطاع والاحتلال اذ أدى دوره فى شجاعة وبلا تقتير . وفى عهد الثورة ، كان مشاركاً فى النضال من أجل تدعيم مكاسب الأمة ومنجزاتها . كان زوجى على ايمان عميق ، وكان صاحب مبادئ راسخة . كان قلبه مفعماً بالمحبة وب عاطفة جياشة . عاش من أجل بلده ومن أجل بنى وطنه ليس على مستوى المشاهدة وانما على مستوى النضال الفعال .

ولست فى حاجة الى التدليل على عمق ايمانه بثورة ٢٣ يوليو وعلى مساندته لقائد هذه الثورة . وأنا لا أسطر هذه الكلمات للدفاع عنه ، وانما للتعبير عن حقيقة أفكاره . فهو لم يتردد لحظة واحدة أو يتخلف عن المأزرة والحمية . فقد كان مستعداً لأية تضحية مطلوبة ، بل كان مستعداً لبذل حياته ذاتها فى غبطة وابتهاج .

لقد عاملنى البعض على أنى أجنبية ، منزوعة من حق الدفاع عن مبادئ زوجى الوطنية . ولكنى ولدت وتربيت فى مصر ، وكذلك كان أمر أبى وأمى . تربينا جميعاً ، منذ طفولتنا ، على حب مصر وشعب مصر ، وعلى حب النضال العظيم لهذا الشعب من أجل الحرية . وقد كنت دائماً معجبة بزوجى بسبب ايمانه بهذه المبادئ وما كنت أفكر فى الزواج منه أو انجاب طعلة منه لو كان على خلاف ذلك .

وذات يوم دق جرس الهاتف واذا بصوت يدعونى الى الذهاب لاستلام جثة زوجى . ولم تستغرق هذه المكالمة سوى بضع ثوان حتى أعلم أن هذا الزوج الجبار والمثقف والمملوء ايماناً وأملاً قد غارق الدنيا بلا رجعة . وفى لمح البصر انتهت حياتنا ، وتلاشت أحلامنا ، وتبخرت آمالنا .

كان فى امكانى أن أتحمل موت زوجى لو أنه مات ميتة طبيعية :
 فكلنا ، فى نهاية الأمر ، الى فناء . وكان فى امكانى ان أتحمل لو
 انه سقط فى المعركة من أجل مبادئه لأنه كان يعد نفسه لمثل هذا
 السقوط . بل انه ما كان يأسف لو أنه مات ميتة الابطال وهو
 يدافع عن وطنه وعن شعبه . أما ان يقتل فهذا ما لا يمكن أن أقبله
 أو أتحملة . لقد عذبه عن عمد حتى فارق الحياة بأسلوب وحشى :
 فارقها وهو يعانى أقسى أنواع الآلام التى يمكن أن يتحملها انسان :
 أقصد انه فارق الحياة بأيدى نظام كان يؤمن به ويدافع عنه ،
 وأقصد كذلك أنه فارق الحياة فى الوقت الذى كان يرغب فيه فى
 تحقيق الغاية من وجوده ، وانجاز ما كان يقصد من نضاله الطويل
 والمرير .

قتل زوجى بلا رحمة فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى
 الذى يقف فى صف العدالة والحرية . قتل ، ليس فى عهد الملك
 أو فى ظل الاحتلال البريطانى ، ولكن فى عهد الثورة .

وأنا لا أتهم الثورة ، ولا أحملها مسئولية هذا الجرم . فانا
 الآن أرملة وابنتى أصبحت يتيمة لا حول لها ولا قوة ، ومع ذلك
 فثقتى فى النظام لا تسمح لى بالاستسلام . وأنا على يقين أن زوجى
 لم يتخل عن ايمانه الحى والعميق وهو يلفظ النفس الأخير .

وأيا كان الأمر ، فانا أعتقد أن هذا الجرم هو بقعة سوداء فى
 تاريخ الثورة ، وانه ضد مبادئها التى تناضل من أجلها . وأعتقد
 كذلك أن دم زوجى سيظل ملطخا بأيدى الثورة حتى يقبض على
 القتلة ويتم محاكمتهم .

لست فى شك من أن زوجى قد قتل عن عمد ، وليس
 بالصدفة . والمجرمون الذين خططوا لقتله كانوا يهدفون الى سحق

مواطن مخلص • وأغلب الظن أنهم فى طريقهم الى سحق باقى العناصر الأخرى المخلصة التى ستنزع القناع عن الاعداء الحقيقين والخونة •

كان زوجى رائدا لتيار تقدمى يدعم النظام ويقويه • والأيدي التى قتلتها هى الأيدي السوداء التى تكره أى تقدم للنظام • ولكن ما يفوق تصورى أن يكون فى استطاع هذه العناصر المخربة ارتكاب مثل هذه الجرائم ولآثام فى ظل نظام ثورى • وما يفوق تصورى كذلك أن يكون فى امكان هذه العناصر تزيف التقارير الطبية وتخريف الأطباء حتى يتم دفن زوجى بأقصى سرعة ، ويعلن بعد ذلك انه قد مات ميتة طبيعية • ان هذه العناصر على دراية بأن أحدا لن يعترض طريقها • وتأسيسا على هذه الدراية فليس ثمة حد أزا- تعطشهم لسفك دماء الوطنيين •

وما حدث هز كيانى كله ، ولكنه ما هز ايمانى فى بلدى وفى قؤدى • بل وانى سأواصل المشاركة فى العمل البطولى الهادف الى حرية الشعوب العربية • وسأعتبر دم زوجى والآلام المبرحة التى كان يعانيتها حتى الموت هو الثمن الذى ينبغى دفعه من أجل نزع القناع عن أعداء الثورة ومن أجل سحقهم • وسأشعر بتعويض روحى عن مأساتى فى اللحظة التى أستطيع فيها أن أخبر ابنتى أن دم والدها لم يذهب سدى ، وان استشهاده قد طهر الأمة من أعدى أعدائها •

روكسانى بترينس

حرم شهيدى عطية الشافعى

مذكرة من شهنى عطية
الى الرئيس جمال عبد الناصر
من داخل السجن

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

انى اشعر يا سيادة الرئيس بقوة قاهرة تدفعنى دفعا الى الكتابة اليكم ، مهما تعرضت فى سبيل ذلك للمخاطر - نعم ٠٠ انى اعرف انى مقدم لمحكمة أمن الدولة كالمتهم الأول فى قضية شيوعية (ولو أن جلستها لم تحدد بعد) ٠٠ ونعم انى أدرك أن الفصل فى أمرى انما يجب أن يترك لهذه المحكمة . ولكنى اشعر أن قضية الوطن أكبر من كل شيء ، وأن محاكمتى ليست مجرد محاكمة لفرد بتهمة يعاقب عليها قانون العقوبات ٠٠ انما هى أخطر من ذلك بكثير ٠٠ انها قضية مبدأ وقضية جزء من أبناء هذا الوطن ، هم من أخلص المؤيدين لزعامتكم الوطنية ولسياستكم التحررية ، وللأسس الاجتماعية والاقتصادية التى شيدتموها بموجب هذه السياسة ، ومع هذا فهم يوضعون اليوم موضع المحاكمة والاتهام ! ويا له من اتهام ! اتهام بقلب نظام حكم وطنى هم من أشد الناس حرصا عليه ، ومن أكثر الناس استعدادا لبذل دمهم دفاعا عنه .

والواقع ، أن القضية ليست قضية الشيوعية ، ولا المبادئ

الشيوعية ولا حتى التنظيمات الشيوعية . فقد كانت هذه موجودة كلها ٠٠ أو مفروض وجودها على الأقل في السنوات الثلاث ما بين ١٩٥٦ - ١٩٥٩ ، وهي مع هذا لم تكن تتعرض مثل هذا الهجوم على نطاق واسع ، ولمثل هذه المحاكمات . وقد قرأت قرار الاتهام بامعان فلم أجد إشارة واحدة ، ولو من بعيد ، تدل على أنه نعى الى علم المباحث أن تغيرا مفاجئا قد تم في خط الشيوعيين المصريين ، كان قرروا مثلا التحول من التأييد الى الهجوم ، أو دعوا بشكل مباشر أو غير مباشر ، خفى أو ظاهرى الى قلب نظام الحكم القائم ! دجر: الدعوة الى مظاهرة أو لآى تحرك من التحركات ، أو حتى مجرد اثاره الخواطر .

وقد كان هذا تعبيرا ولا شك عن خلاف في أوجه النظر بالنسبة للقضايا التى تشغل بال القومية العربية . قضية الوحدة السياسية وما يتصل بها .

وكان طبيعيا أن يحدث هذا الخلاف ، فأجزاء الوطن العربى مختلفة في درجة تطورها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية . ومن ثم لم يكن شاذا قط أن تتعدد أوجه النظر وأن ينشأ الخلاف ، كما ينشأ بين أفراد الأسرة الواحدة . ولكن الأمر الذى كان شاذا حقا هو أن يتحول هذا الخلاف الى خصومة وعداء بين حكومتين عربيتين حديثتين مستقلتين وأن تنقسم القوى العربية الوطنية انقساماً مشبعاً بالعداوة والخصومة وروح الانتقام .

وما كان هذا ليحدث قط لو أن قوى رجعية لم تنتهز فرصة الخلافات ، لتضرم فيها النار ولتضخم فيها ولتهول من أمرها ، حتى يتحقق الانقسام فى الصف العربى والصف الوطنى - وقد كان الاستعمار واتباع الاستعمار وذويه فى بلاد العرب على رأس هذه القوى الرجعية . فان من كان يتبع وكالات الأنباء الغربية والصحف الغربية الاستعمارية ، والصحف التركية والإسرائيلية وغيرها ، كان

يهوله الكذب والتهويل والتحريف .. الشيوعيون قد أصبحوا هم
حكام العراق .. الشيوعيون العراقيون والسوريون قد اجتمعوا على
فصل سوريا عن مصر وضمها للعراق .. المفاضلة بين نظامي الحكم في
العراق والجمهورية العربية المتحدة ، أيهما أكثر ديموقراطية
والمفاضلة الرجلين جمال وقاسم وأيهما أكثر معقولة بالنسبة
للاستعمار *

دعايات مسمومة كانت تنصب كلها على شيء واحد هو توسيع
هوة الخلاف بين الجمهوريتين ، تحطيم كل مسعى لحل مشاكلهما
سلميا ، تحطيم كل خطوة لتحقيق التضامن والاتحاد بينهما ، لأن
الاستعمار والصهيونية ، كانا يدركان جيدا - أن تمام التضامن
والاتحاد بين الجمهوريتين إنما هو انذار بالتصفية النهائية الكاملة
لننفوذ الاستعماري في الوطن العربي وإنما هو ايدان بالقضاء التام
على كل اتباع الاستعمار وأفكاره في الشرق العربي *

ولكن الاستعمار والصهيونية وأذنا بهما ، لم يكن ليكتفوا
بالتفرقة والانقسام بين الجمهوريتين ، إنما أرادوا أن يشعلوها
ضراما في الشرق العربي كله ، بأن تنقسم الصفوف الوطنية بين
شيوعيين وقوميين ، يتطاحنون مما - ويضرب بعضهم بعضا ، حتى
تتاح الشفرة للاستعمار والصهيونية فيضربا ضربتهما ، وحتى يشتد
ساعد اتباع الاستعمار في داخل الشرق العربي وتزداد سطوتهم
نحت ستار مكافحة الشيوعية ، وحتى لو ارتفعت أصوات هؤلاء
الأذئاب تزعم أن الخطر الاستعماري قد زال أو أوشك أن يزول
وأن القضية الرئيسية هي لمن تكون السلطة ، ثم وعلى أي غرار يكون
شكل الحكومة ، أ تكون ديمقراطية شيوعية أم ديمقراطية وطنية ،
لا شرقية ولا غربية !

وقد كان الاستعمار وعملاء الاستعمار على المام كامل بالحقائق

كانوا يعرفون جيدا أن الشيوعيين العراقيين لم يكونوا بالقوة التي يستطيعون بها الاستيلاء على الحكم حتى لو فرض وأرادوا ذلك ، وكانوا يعرفون جيدا أن الشيوعيين في الاقليم المصرى من أشد أنصار الحكم الوطنى اخلاصا ، وأكثرهم دعوة للشعب للالتفاف حول زعامة عبد الناصر ، لا للجمهورية وحدها ، وإنما للشرق العربى بأسره . وكانوا يعرفون أن الشيوعيين حملة لواء الجبهة الوطنية المتحدة التى تضم العمال والفلاحين والمثقفين والرأسماليين الوطنيين وصغار الملاك من أجل دفع الوطن الى الامام ، ومن أجل معركة البناء وهذا الأمر كان يفيظهم أشد الغيظ ، ويؤلمهم أشد الإيلام ، وعلى هذا كان الاستعمار وعملاؤه يدركون أن الشيوعيين المصريين أبعد ما يكونوا عن التفكير حتى مجرد التفكير - فى قلب نظام الحكم أو الاستيلاء على السلطة .

ولكن الاستعمار وعملاءه كانوا يريدون بإشعار نار الخلافات بإثارة البغضاء والتشكك ، أن تتسع الحملة على الشيوعية ، فتخرج من نطاق العرب الى الشيوعية فى كل مكان ، فتعزل الجمهورية العربية المتحدة عن المعسكر الاشتراكى وعن عونه الأدبى والمادى والسياسى والاقتصادى . فلا يبقى لها الا أحد أمرين - أما ان يشتد بأس هؤلاء الاتباع فيقوضون الحكم الوطنى ، حين يتم انعزاله داخليا ودوليا . .

تلك كانت خطة الاستعمار وعملائه ولكن لم تكن هذه هى القوة الرجعية الوحيدة . . كان هناك الاقطاع على النطاق العربى ، وبقايا الاقطاع فى النطاق الداخلى ، كان هناك بقايا الباشوات الذين أنزلت بهم الضربات تلو الضربات . وكانت هناك الارستقراطية الجديدة التى ارتفع دخلها من ٧٠ الى ٧٠٠ جنيه فى الشهر الواحد والتى أخذتم تهددون - فى خطابكم الرائع بالمؤتمر التعاونى فى نوفمبر ١٩٥٨ - ان لم يرتدع أفرادها ويفكروا فى مصلحة الوطن !

هذه القوى الرجعية كلها كان من مصلحتها يا سيادة الرئيس - أن تشعل نار الخلافات ، وأن تنفخ في الحزازات لتحولها لهيبا . نعم . فقد كانت هذه القوى الرجعية تدرك أن سياسة الجمهوريتين العربيتين المتحررتين ، لم تكن موجهة ضد الاستعمار فحسب ، إنما هي أيضا موجهة ضد الاقطاع ، وضد الاحتكار وضد سيطرة رأس المال على الحكم ، وأن اتحاد هاتين الجمهوريتين ائذان بتحقيق هذه السياسة كاملة ، أى ائذان بضرب الاقطاع سند الاستعمار على النطاق العربى . وانذار بتصفية بقايا الاقطاع فى الجمهوريتين ، وناقوس الخطر بالنسبة للاحتكار وكل اتجاه احتكارى ، مما يهدد مصالحهم ونفوذهم فى الصميم ، ومن ثم وزعوا انفسهم على النطاق العربى ، ما بين متظاهر بتفضيل قاسم ، ومتظاهر بايثار جمال ! وكل يعمل على أشغال نار الخلاف ، وازافة الجديد من الوقود . كل يوغر صدر هذه القوى الوطنية على تلك ، ويعمل على الامعان فى تقسيم الصفوف . وكان ان اصطلحت هذه القوى الرجعية كلها ، ان توجه ضربتها الرئيسية للشيوعية والشيوعيين وخاصة فى الاقليم الجنوبى ، أولا حتى تتخلص من قوة من أشد القوى حرصا على تنفيذ سياسة عبد الناصر التحررية نصا وروحا - وهى السياسة التى تعادى مصالحهم - وثانيا حتى تحول أنظار الحكم الوطنى والزعيم عبد الناصر عن الضربات التى كان يكيلها لها أو التى كان يعتزم كيلها لها ، من حد للارباح ، وتخفيض لتكاليف المعيشة ، ومزيد لمن اخضاع القطاع الخاص للقطاع العام ، وتطهير الشركات والقطاع الحكومى من الجشعين والمبذرين والمرتشين ، ومن المضى فى التوسع فى تطبيق اصلاح الزراعة ، وثالثا حتى يتاح لها فى غمرة الحملة ضد الشيوعية ، أن تقوى نفوذها الاقتصادى والسياسى ، وأن تضعف وتخرب التشريعات والتدبيرات التى اتخذت ضدها فى السنين الأخيرة ، وأن يشتد بأسها حتى تستطيع يوما ان تقول لا ! لآى تشريعات جديدة موجهة ضدها ، أو ان تحيلها حبرا على ورق بمجرد صدورها ، بل ان يبلغ بها اشتداد البأس الى ذرجة اما أن

تسيطر تماما على الحكم الوطنى أو تهدمه من أساسه لتكون لها السيطرة من جديد ، حتى ولو على حساب استقلال هذه الأمة ، وكرامتها وحريتها ، حتى ولو أسلمت البلاد للسيطرة الاستعمارية والصهيونية .

هكذا كانت خطة الرجعية على النطاق العربى وفى النطاق الداخلى ، وقد تلاقت هذه الخطة تماما مع خطة الاستعمار والصهيونية .

ياسيادة الرئيس :

انى عندما أتوجه الى سيادتكم بهذا الخطاب ، فانما أخاطبكم من الأعماق وبكل اخلاص وامانة . ها هي ٩ شهور قد مضت على بدء هذه الحملة ضد الشيوعية . فلنر حصيلتها على النطاق العربى . هل أزالنا الجفوة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق ؟ هل قضت على أوجه الخلاف بينهما ؟ هل مهدت السبيل لتحقيق الوحدة أو الاتحاد أو حتى التضامن بينهما ؟ والتضامن والاتحاد بين هاتين الجمهوريتين المتحررتين المستقلتين بالذات ، هو اليوم فعلا عماد التضامن العربى بأسره ، وركنه الركين وحصنه الحصين ؟

ثم ، ألا ترى النظام الملكى فى الاردن هو الذى توطدت أركانه ، والنظام الملكى فى السعودية - الذى سبق أن تأمر على حياتكم الغالية - هو الذى ثبتت أوصاله ، وأن أبا رقية لا زال ماضيا فى غيبه ؟

ثم لنر حصيلة هذه الحملة فى نطاق الجمهورية العربية المتحدة ! ألم يفز رجال حزب الشعب فى انتخابات الاتحاد القومى فى الاقليم الشمالى ، وكلنا نعلم من هو حزب الشعب . ألم يكن أقوى عميل فى سوريا لحلف بغداد ولنورى السعيد وللوحدة مع العراق الملكية ؟

ألم تفز هنا فلول الاحزاب المنحلة ومن رجال العائلات الاقطاعية
فى انتخابات الاتحاد القومى فى الاقليم الجنوبى ، وكلنا يعلم أنهم
فى جوهرهم معادون للحكم الوطنى لأنه قد حرّمهم من كثير من
نفوذهم السياسى والاقتصادى .

ثم .. ألا نجد المعارضة تشتد لقراركم الرائع الذى صدر
بتحديد أرباح الشركات أوائل عام ١٩٥٩ ، وقانون التأمين الاجتماعى
.. بل ألا نرى التخريب من كل مكان بالنسبة لقراراتكم الموفقة
الأخيرة بتخفيض تكاليف المعيشة ؟

ولنسال يا سيادة الرئيس حتى بالنسبة للصحافة . من أكثر
الجرائد اليوم توزيعا ؟ ليست أخبار اليوم التى تجتذب اليوم
كثيرا من الصحفيين ، والتى كانت أيام الملك أشد الصحف ملكية ،
وأيام مشروع صدقي - بيغن أشد الناس مناداة بتوقيعه ، وأيام
المعركة المسلحة فى القتال أواخر ١٩٥١ أشد الصحف تشكيكا فى
فائدة المعركة ، ألا ترى ياسيادة الرئيس موقفها المانع الباهت من
أمريكا وتصريحاتها الأخيرة بالنسبة لمشروع الجزائر ، وبالنسبة
للملاحاة فى القنال .

يا سيادة الرئيس :

ثم ماذا كان موقفنا نحن رغم اعتقالنا ، رغم كل مالاقيناه من
عنف وارهاق ؟ ألم تكن هذه محنة ما أقساها محنة ؟ ومع هذا
لم ترحزحنا قيد أنملة عن الثقة بوطنيتك ، وعن الثقة فيك كزعيم هذا
الشعب حولك وحول حكمك الوطنى ، تحالف كافة الطبقات الوطنية
من أجل تنفيذ برنامجك البنائى تكاتف هذه القوى كلها فى داخل
الاتحاد القومى وتحويله فعلا الى تنظيم فعال للشعب كله .

تأكيد وحلّة مصر وسوريا التى هى الحصن الحصين للعرب

كافة ، وادانة كل حركة انفصالية أو اضعاف لهذه الوحدة بأى شكل من الاشكال وحل مشاكلها على أسس من شأنها تدعيم الوحدة لا أضعافها .

ازالة الشقاق والجفوة بين الجمهوريتين ، وتناسى الاحقاد فى سرعة وحسم ، وتمهيد الجو للتضامن بين الشقيقتين ، كخطوة لتحقيق الاتحاد بينهما مما يمهد بدوره للوحدة الشاملة العربية ، ونحن ننتظر من الدولة الأكبر وهى الجمهورية العربية المتحدة ، ومن الزعيم الأكبر وهو جمال عبد الناصر ، أن يكونا هما الأرباب صدرا وهما الساعيان لازالة هذه الجفوة ، فالشقيقة الكبرى هى التى ينتظر منها الصبر والحكمة وازالة مخاوف الشقيقة الصغرى ، وليس فى هذا ما يفضى من كرامتنا ولا عزتنا ، وانما فى هذا ما يؤكد زعامتكم وقيادة الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها الأقوى مالا وجيشا وموارد وفيرة .

تأكيد العلاقات الودية مع المعسكر الاشتراكي ، فكما أنه ثبت انه الصديق فى المحنة الماضية ، فقد استمر فى صداقته فى هذه المحنة القاسية ، فلم يتأخر عن الوقوف بصلافة ضد مؤامرات الاستعمار والصهيونية ، بتجميع الصف العربى كله ، والصف الوطنى جميعه ، واعداد ما نستطيع من قوة اقتصادية وقوة عسكرية لمواجهة أى عدوان أو ضغط .

هذه هى سياستنا ، وهذا هو تطبيق مبادئنا وهى تنطبقت تماما مع سياستكم الوطنية التحررية ، لاننا لسنا اليوم ولا فى السنين العشر القادمة بصدد تطبيق الاشتراكية ، وانما نحن اليوم بصدد استكمال ما بداته ثورة ٢٣ يوليو ، تحرير الوطن العربى من الاستعمار ، وتحرير اقتصادنا من مخلفات الاستعمار وارساء قواعد اقتصادنا من مخلفات الاستعمار وارساء قواعد الديمقراطية فى اطار التحالف الوطنى لكافة القوات الوطنية .

يا سيادة الرئيس :

ألم يحن الوقت والاستعمار يتلمز مرة أخرى لنا ولقتالنا بحجة كفاية حرية المرور للسفن الصهيونية والاستعمار ماضٍ في غيبه بالنسبة لشقيقتنا الجزائر ، والاستعمار ماضٍ في استخدام ضغطه الاقتصادي إن يلتزم الصف الوطني والصف العربي في سرعة وحسم وإن تزال الجفوة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في قوة وشجاعة ، وانكم تستطيعون هذا ، بل أنتم وحدكم تستطيعون هذا ، بوقف محاكمتنا ، ووقف هذه الحملة بالافراج عنا ، حتى تشعر كافة القوى الديمقراطية وجميع القوى التقدمية (حتى غير الشيوعية) بشروق الشمس وتبدد السحب القاتمة التي حجبت نورها طوال هذه الشهور التسع .

وهل لي ياسيادة الرئيس أن أطمع في أن تبعث بمندوب نطمئن اليه من قبلكم أستطيع أن أفضي اليه بمكنون قلبي . بالشكر الذي لا أستطيع أن أسطره هنا في خطاب لا أدري في أي يد قد يقع .

وتفضلوا سيادتكم بقبول أخلص تحياتي وأصدق تمنياتي .

سبتمبر ١٩٥٩

شهلى عطية الشافعى

مذكرة الدفاع

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة الرابعة المدنية

مذكرة

بدفاع :

السيدة / راوية شهلى بتدريس عن نفسها وبصفتها مدعية
ضد :

السيد / مدير مصلحة السجون والسيد / وزير الداخلية
مدعى عليهما

فى القضية رقم ٤١٦٥ لسنة ١٩٧١
المحجوزة للحكم بجلسة ١٤-٢-١٩٧٤ .

١ - منذ أن نظرت هذه القضية فى أول جلسة فى ٢٩-٢-١٩٦٨ وهى تؤجل لضم التحقيقات التى كان يمتنع المدعى عليهما عن تقديمها الى أن تم تقديم صورة خطية غير كاملة منها بجلسة ١٠-١-١٩٧٤ وأن أصرار المحكمة الموقرة على ذلك اتضح من المرفق

رقم ١٤٩ منها وهو كتاب مدير منطقة أبى زعبل الى مدير مصلحة السجون رقم ٢٥٠ سرى أن تلك الصورة المقدمة كانت لدى المدعى عليها الأولى من ١٢-١٠-١٩٦٠ ومع ذلك لم تقدمها الا بعد ست سنوات من رفع الدعوى محاولة منها فى اخفاء معالم تلك الجريمة المسئولة عنها .

٢ - وبالرغم من النقص الواضح فى تلك الصورة المقدمة وتقديمها على ذلك النحو غير المرتب الذى اختلطت فيه محاضر التحقيقات ببعضها ، فإن ذلك لم يمنع من استخلاص حقيقة تلك الجريمة البشعة التى ارتكبت فى حق الشهيد شهيد عطيه الشافعى ، زوج المدعية ووالد ابنتها المشمولة بوصايتها وهى جريمة الضرب الذى أفضى الى الموت ، من زبانية المدعى عليهما من ضباط وجنود معتقل الاوردي بحضور كبار المسئولين بالمصلحة .
فى صباح يوم الاربعاء الموافق ١٥-٦-١٩٦٠ .

٣ - وسنحاول الاشارة الى تلك الوقائع من خلال هذه الاوراق حسب أرقامها المسلسلة المدونة باللون الاحمر أعلا كل منها ، وان كان تسلسل هذه الأرقام لا يتفق وتسلسل محاضر التحقيق .

٤ - وقد حاول المسئولون عن معتقل الاوردي اخفاء معالم الجريمة بعد وقوعها عندما ظهر من تشريح جثة الشهيد أن سبب الوفاة هو هبوط فى القلب بعد اصابات رضية عديدة منتشرة بجميع الجسم وصدمة عصبية ، فافتعل مأمور المعتقل الرائد حسن محمود منير محضرا بتاريخ ١٧-٦-١٩٦٠ (المرفقات من ١٤٢ - ١٤٤) استمع فيه الى أقوال بعض الزبانية وهم النقيب عبد اللطيف رشدى والصول أحمد مطاوع والعريف عبد الحليم سعد والممرض أمين حسين قنديل والسجان عابد محمد عابد والنقيب يونس

مرعى ، ليصوروا الواقعة على أنها قضاء وقدر وان الشهيد حضر الى المعتقل فى صباح يوم ١٥-٦-١٩٦٠ فى حالة انهاك وأن المأمور أدخله المستشفى وصرف له الادوية والحقن اللازمة وتحسنت صحته بعض الشيء الا أنها ساءت فى صباح اليوم التالى ، وأنه طلب مقابلة المأمور ولما مثل أمامه سقط فجأة وتدرج على السلم المكون من سبع درجات فادخل المستشفى وفحصه الطبيب واسعفه ولكن القدر كان أسرع .

٥ - ولما شرعت نيابة الخانكة فى التحقيق (مرفق ١٢٧) فى اليوم التالى وهو ١٨-٦-١٩٦٠ أصر هؤلاء الجناة على أقوالهم فى ذلك المحضر المفتعل الذى حرره مأمور المعتقل بل انهم اعمانا فى اخفاء الحقيقة يقرر أحدهم وهو الصول أحمد مطاوع أن الشهيد حضر الى المعتقل بمفرده ولم يكن معه معتقلون آخرون (مرفق ١٢٨) .

٦ - وعند إعادة سؤال مأمور المعتقل (مرفق ١٢٧) يزل لسانه عند سؤاله عن الذى أحضر الشهيد فيقرر أنه أحضره واحد من فرقة الأمن بالقاهرة برتبة مقدم وده قائد القوة وكانت قوة كبيرة علشان كان فيه مساجين كثير ، فيتنبه السيد وكيل النيابة ويسأله هل معنى ذلك أن هذا المسجون حضر مع المساجين الآخرين؟ فيستدرك المأمور ويجيب ٠٠٠ فى اليوم ده وصلنا عدد كبير وفيه جماعة وصلوا قبل المسجون ده وجماعة حضروا بعده وكانت جيباهم نفس القوة المكونة من سبعة ضباط والعربيات وصلت ووقفت بعيد عن الوردى وكانت بتجيب المساجين مجموعة مجموعة ، وهذا المسجون حضر لوحده .

٧ - ويقرر السيد وكيل النيابة الانتقال الى سجن الوردى لسؤال زملاء الشهيد الذين حضروا معه من الاسكندرية يوم

١٥-٦-١٩٦٠ فيدخل العنبر رقم (٢) (ظهر المرفق ١٢٥) ويثبت في محضره تلك الجرائم البشعة التي وقعت من هؤلاء الوحوش الذين تجردوا من كل القيم الادمية ، اذ تبين أن زملاء الشهيد الذين حضروا معه من سجن الحضرة بالاسكندرية الى معتقل الاوردى بليمان أبى زعبل في صباح الاربعاء ١٥-٦-١٩٦٠ وعددهم (٣٩) معتقلا بخلاف الشهيد كلهم بهم اصابات جسيمة بأعلى الظهر ومؤخرة الذراعين من الخلف والاليتين والقدم والرأس وغير ذلك واجمعوا على أنهم سمعو أسماء الضباط لرجان ويونس مرعي وعبد اللطيف رشدي وحسن منير الذين يتولون الضرب والصول والضباط الذي له شارب كما حضر الضرب وأشرف عليه اللواء اسماعيل همست والمعيد الحلواني والرائد صلاح طه واشترك في الاعتداء عليهم عساكر كثيرة بناء على الأمر الصادر من الضباط (ظهر المرفق ١٢٤) .

٨ - وقامت قيامة النيابة ، وحضر رئيس النيابة الاستاذ عز الدين سراج ووزع التحقيق بين السيد وكيل نيابة الخانكة والسادة الاساتذة عمر لطفي وأحمد الالفى وجلال عبد العظيم وزكى الدمرداش .

٩ - واستمعت النيابة الى أقوال هؤلاء المعتقلين فجاءت كلها متطابقة فمثلا قرر السيد / محمد نور الدين سليمان جاسر ، سكرتير مكتب النشر والثقافة : مرفق رقم ١٢٠ مايلى :

« وصلنا هنا يوم الاربع الصبح بدرى مع زملائي وبعدين قعدونا على الارض لمدة أكثر من ساعة وطول الوقت بيضربونا والضباط كانوا بيضربوا فى الوقت ده ، وبعدين جرونا ثلاثة ثلاثة وكنت وشهدى الى توفى والثالث مش متذكره وبعدين جرونا مسافة حوالى ألف متر وأنا كانت شيلتى ثقيلة كيس وبطانية ، ومكنتش قادر أجري ، وكان الضرب شغال واحنا بنجرى وبعدين وقعت منى

البطانية رجعوني أجيبها قدخنت ووقعت حوالى ست ثمرات وبعدين وصلت البوابة وقلعوني الملابس وحلقوا شعري وكتبوا اسمى وكله ده بالضرب وشفت شهدي قدامى داخ وحطينه فى حفرة فيه مييلة وعسكرى يمالأ ويدلق عليه ، وبعدين جرونى من رجلى ودخلونى من الباب واستلمتنى فرقة ثانية بقيادة يرزباشى عبد اللطيف رشدي وبعدين الضابط نفسه هو الى كان بيضرب مع العساكر ودخلت ووقعت وقلت له أنا عيان بالقلب والصدر وهو بيضرب ويقولون قول أنا مره ، فمشالونى ورمونى فى العنبر وجت لى الصدمة العصبية والدكتور شائننى وحولنى هنا وهو اسمه كمال .

١٠ - وتتوالى الأسئلة والاجابات ، ثم يسأله السيد / وكيل النيابة :

س - هل كان شهدي معك بالسيارة ؟

ج - أيوه .

س - ما الحالة التى كان عليها ؟

ج - كانت صحته جيدة جدا .

س - من الذى شاهدته بالاعتداء عليه ؟

ج - بره واحنا بنجرى مخدش بالى مين الى بيضربه ، لأنى اذا كنت عيان وشفته لما داخ وحطينه فى الميه وجوه شفت الضابط عبد اللطيف هو الى ضربه بنفس الكيفية والواحد عريان ملط ويتام على وشه والضرب على الظهر من الضابط والعساكر الى معه .

س - ما الذى حدث لشهدي بعد الاعتداء عليه ؟

ج - مهرقش وأنا رحى المستشفى وبعدين مشفتوش خالص

س - الم يكن يشكو من أى مرض ؟

ج - لا

س - ألم تسمع أنه تدرج على السلم أمام مكتب المأمور ؟

ج - لا

س - هل وقع اعتداء على شهدي أثناء جلوسكم قبـل الجري ؟

ج - أيوه كان واحد راكب حصان وجه قله انت هنا ياشهدى ونزل فيه ضرب ومعرشى اسمه ٠٠٠ واعرف شكله ولو عرض على ضباط وقوة السجن أقدر أطلع الى كانوا بيضربوا فيه ، وفيه فرقتين للتحية فرقة داخله وواحدة خارجه واعتقد انهم كلهم اشتركوا في ضربنا .

١١ - وناخذ مثلاً آخر من أقوال الاستاذ سعد الدين محمد عبد المتعال مدير دار النشر (مرقى رقم ١١٧) الذى قال ما يلى :

وصلنا الصبح بدرى يوم الأربع ونزلنا من العربية وقعدونا وروصونا واحنا قاعدين وخلونا بصين فى الأرض وبقوا يضربونا على ظهرنا بالعصى الغليظة وسمعت مبارك بيقول للضابط الى بيضربه يا مرجان واستمر الضرب وفضلنا فترة طويلة واستمروا يجرونا ثلاثة ثلاثة وورا حصان وعليه ضابط وعساكر بتضرب بالعصى وكل شوية الثلاثة يوصلوا للوردى ويتم ضربهم بالوردى أمام باب وداخل الباب وأنا كان معايا شهدي ونور سليمان وجه علينا الدور فى الجرى واحد ضابط أنا مشفتوش قال فىن شهدي - فقال أنا يافندم وضربه وهو الى راكب الحصان وبعدين اثنين ونا بجري والضرب وبعد ما وصلنا قرب الباب كان فيه الضابط يونس مرعى ضربنى بالشوكة أنا والاثنين الى معايا وبعدما خلعت جرونى

على الأرض ودخلوني عند الضابط الى هو اسمه عبد اللطيف رشدي
وضربني علقه بمعرفته ودخلوني العنبر .

س - هل عرفت الضباط الذين اشتركوا في الاعتداء ؟

ج - عرفت منهم الضابط مرجان وعبد اللطيف ودول الى
متأكد منهم وكان فيه ضباط ييضربوا مقدرتش أعرفهم .

س - هل كان هناك ضباط كبار من الداخلية حاضرين ؟

ج - أنا ماشفتهمش انما سمعت انه كان موجود سعادة
اللواء همت ، انما أنا شخصيا معرفوش .

س - من الذي اعتدى على شهدي وهو بالصف ؟

ج - الضابط مرجان والضابط الى راكب الحصان .

س - ما سبب السؤال عنه بالذات وضربه ؟

ج - معرفشى .

س - من الذي ضربه بعد ذلك ؟

ج - هو كان ورايا ولازم الى ضربوني ضربوه وسمعت وأنا
بيسحبوني داخل الباب ان هو ييزعق انا فى عرض جمال عبد
الناصر .

س - هل شاهدته بعد الاعتداء ؟

ج - لا مدخلشى معايا ومعرفشى ودوه فين .

س - ألم يكن يشتكى بأى مرض ؟

ج - لا وهو كانت صحته كويسه جدا وعمللق .

س - هل سمعت انه سقط على السلم بتاع الامور ؟

ج - لا

س - هل عرفت سبب وفاته ؟

ج - طبعا من الضرب وذى حاجة مش عايزه شك .

١٢ - وبلى تلك الأقوال الأستاذ إبراهيم عبد الحليم مدير دار الفكر وعضو جمعية الادباء التى ورد فيها نفس الأقوال وأضاد اليها ما يلى :

« الى حصل قضينا أربع شهور فى المحكمة وكنا جميعا نؤيد الرئيس جمال عبد الناصر تأييد كامل وبالذات شهدى عطيه الشافعى الذى كان المتهم الأول فى هذه القضية وقد القى شهدى ٤ كلمات أمام المحكمة فى هذا المعنى وبعدين انتهت المحاكمة وصدر أمر بترحيلنا الى أبى زعبل يوم الاربعاء الصبح بدرى وكنت مع شهدى فى نفس العربة وكان فى أحسن صحة ونزلونا ورضونا فى الأرض ووشنا فى الأرض واحنا قاعدين واشتغلت عملية الضرب والشميمة وشفت الاصابات الجسيمة بيننا وبعد فترة طويلة قعدوا يجرونا ثلاثة نحو الاوردي وخلفنا الضابط مرجان وضابط بشنب راكب حصان ممكن أعرفه وعساكر كانوا يقوموا بالضرب وبعدين عندما نوصل عند مكتب الاسماء وأثناءها الضرب وخلع الملابس بالضرب والحلاقة بالضرب وكان فى الحته دى الضابط مرعى وبعدين جرونى على ظهري وأنا عريان على الأرض لغاية داخل الباب وبعدين تولى الضابط عبد اللطيف رشدى عملية الاجهاز الأخيرة كل واحد على وشه والعساكر بتضرب بالعصى وضربنى على صدرى بالحذاء وبعدين رحى العنبر وتولى الصول بمعرفته ضربى وجاب لنا دكتور اسمه كمال رفض يشوف الاصابات وقال على الاصابات الظاهرة فى الوش انها دمايل وما ادناش علاج » .

١٣ - وترك شهادة المعتقلين من زملاء الشهيد جانبا ونقرأ شهادة شاهد من موظفى المعتقل وهو منصور محمد أحمد هندى الكاتب بأوردي أبو زعبل اذ ورد فى أقواله (مرفق ١٤) ما يلى :

س - هل تعرف المعتقل شهدي عطيه ؟

ج - ايوه شفته .

س - هل لاحظت عليه شيئا أثناء كتابة اسمه وخلع ملابسه
آمامك ؟

ج - ايوه كان تعبان وكان مضروب وظاهرة الاصابات على
ظهره . كله .

س - هل اثار الاعتداء على غيره من المعتقلين ؟

ج - ايوه كلهم كانوا مضروبين

س - هل كان الاعتداء على شهدي عطيه اشد ؟

ج - كلهم كانوا مضروبين وانا شفته وهو مضروب وكان
تعبان معرفشي اذا كانوا ضربه اكثر او اقل .

س - الا تعلم من الذي اعتدى عليه ؟

ج - مشفتش

س - هل لاحظت ان ملابس شهدي عطيه كانت مبتله ؟

ج - ايوه .

س - وهل عرفت سبب ذلك ؟

ج - لا غلشان كنت جوه مشفتش حاجة .

س - كيف كان يتم دخول كل معتقل من باب الاوردي ؟

ج - بعضهم كان يدخل ماشي وبعضهم كانوا يوقصوه في
الأرض ويسحبوه من رجله الى الداخل .

س - من الذي كان يفعل ذلك ؟

ج - مشفتش قوت الاوردي وانا مش متذكرهم

س - هل كان يتم ذلك في حضور الضباط .

ج - أيوه أمامهم وكانوا موجودين .

س - ألم تلاحظ أحد يضرب شهدي عطيه قبل دخوله وبأس من دخل المستشفى ؟

ج - مشفتش الكلام ده .

س - وهل كان دخول شهدي عطيه على قدميه أم مسحوبا بأعلى ظهره ؟

ج - مسحوبا على ظهره عند دخوله الى الداخل .

١٤ - ونستعرض أقوال بعض المعتقلين الآخرين من غير زملاء الشهيد فتقرأ أقوال المعتقل صبي رياض صليب الموظف بوزارة المواصلات (مرقى ٦٤) فنجده يشهد بالآتي :

« الى أعرفه اني أنا كنت في عنبر/٢ ونقلت في عنبر /٤ المجاور للبوابة يوم ١٥-٦-١٩٦٠ حضر معتقلين جدد وكان الضرب شغال فيهم وكان الضابط عبد اللطيف رشدي عند البوابة من الداخل بالقرب من العنبر الى أنا فيه وبيقول لكل واحد زعق اسمك ايه وضرب شديد بعصايا وسمعت اسم شهدي عطيه من ضمن الى دخلوا وانسألوا عن اسمه والضابط ده قال له زعق وسمعت ضرب بشدة وبعد شويه سمعت صوت المأمور حسن منير يقول للضابط عبد اللطيف رشدي اقلبه يا عبد اللطيف على بطنه ولازم ده ينضرب ربع ساعة تاني وبعدها سكنت صوت الضرب وسمعت بعد كده يقولوا نادوا أمين التومرجي وده الى سمعته » .

س - هل شاهدت بنفسك وقائع التعذيب ؟

ج -

س - وهل عرفت من الذي اعتدى على شهدي عطيه ؟

ج - لا وسمعت المأمور بيكلف الضابط عبد اللطيف رشدي ويقول له اقلبه على ظهره واضربه ربع ساعة تاني .

س - هل تعرف صوت الضابط عبد اللطيف رشدي والنقيب حسن منير ؟

ج - أعرفهم كويس خالص واميزهم بوضوح وبقي لي هنا ثمانية شهور .

س - ألم تستطع تمييز أحد آخر خلاف من ذكرت ؟

ج - لا صوت الاتنين دول الضابط عبد اللطيف رشدي والمأمور حسن منير وكانوا قرييين متنا .

١٥ - ويلي ذلك أقوال المعتقل عبد العزيز محمد يوسف الصباغ انذى قرر مايلي :

« أنا بالملاحظة الطبية من ثلاثة شهور وفي يوم حضور المعتقلين دون سمعنا وهما يقولوا أسماءهم وسمعنا صوت ضرب وسمعت شهدي وهو عالي يقول اسمه ويقول شهدي عطيه الشافعي والي كان يسأله عن الاسم مع عملية الحرب اليوزباشي عبد اللطيف رشدي بصوت عالي جدا وكان يطلب منه باستمرار أن يرفع صوته وسمعت صوت المأمور حسن منير يقول اضربوه الولد ده ربع ساعة وكان الصوت الظاهر والضرب وعبد اللطيف رشدي وصوت المأمور وبعد كده بشوية سمعنا صوت شيء يسقط على الأرض كجسم انسان بالقرب من باب الملاحظة وكان الضرب مستمر فيه وصراخ بصوت ضعيف وبعدين ابتعد الصراخ للناحية البحرية وسمعت صوت المأمور يقول لو وقع الولد ده تاني مرة افتح له قرنه وما اعرفشي كان يبوجه الكلام ده لين وأمر بالضرب وميزت فيها صوت عبد اللطيف رشدي والمأمور والوصول مطاوع وبعد حكاية شهدي وضربه بنحوالي عشر دقائق سمعت سكوت تام وتاني يوم عرفنا انه مات . »

١٦ - وبعد أن إنتهت أقوال هذا الشاهد استمعت النيابة الى أقوال للمعتقل عبد الحميد محمد هريدى الموظف بمكتبة السلام بالاسكندرية (مرفق ٦٣) الذى شهد بما يلى :

« أنا كنت فى الملاحظة وهو المبنى بالقرب من الباب العمومى للوردى وفى صباح يوم ١٥-٦-١٩٦٠ حضر مجموعة جدد للمعتقل وسمعتنا أثناء دخولهم ضرب نازل عليهم والضابط عبد اللطيف يسألهم عن اسمهم ويضربهم ولما وصل الى شهدى سألته عن اسمه فقال أنا شهدى ثم أعاد سؤاله فكرر ذكر اسمه فعرفت ان اسمه شهدى وأمره بأن يركز على ركبته ثم انهال على شهدى بالضرب ولا أعرف من الذى ضربه وبعدين سألته انت شيوعى فلم يرد عليه فقال افرزوه، وضربوه وبعدين سمعت عبد اللطيف رشدى يقول فوقوه ومشوه وفعلا مشوه وسمعت صوت يقول شمال يمين لم أتبين صاحب هذا الصوت ولأن هذا تم أمام باب الملاحظة فنظرت من نظارة باب الملاحظة فشاهدت شهدى عطيه عاريا تماما من الملابس وعندما مر أمام الباب بخطوة سقط على الأرض وذهب اليه عبد اللطيف رشدى وقال انت بتقع وقال اعطينى كتفه وكان فى يد عبد اللطيف رشدى عصايا جريد وسميكة نسبيا ونزل عليه ضرب حوالى خمس ست ضربات على كتفه من الخلف فقام شهدى بصعوبة ومشى وبعدين سمعت عبد اللطيف رشدى يقول لواحد لا أفرقه ان وقع افتح قرنه واختفى الصوت وتانى يوم عرفنا انه مات » .

١٧ - ونستعرض أقوال الدكتور عبد العظيم أنيس الأستاذ بكلية العلوم والصبحنى المعروف والذي كان معتقلا فى ذلك الوقت (مرفق ٦٧) فنراه يشهد بما يلى :

فى يوم ١٣-٦-١٩٦٠ بدأ الاستعداد لاستقبال مشجوعين جدد وأخلى حبيب زقم ٢/ وعلمنا أن فيه ناس جدد سيحضروا واحنا

بجوار عنبر رقم ٢/ وثقتُ الصباح المبكر يوم ١٥-٦-١٩٦٠ خرجنا بطابور النمام ولاحظنا حضور القائمقام الحلواني مع السيد مأمور الاوردي وشخص بملايس مدنية وبعد انتهاء طابور النمام انهال علينا الضرب وفهمنا ان هذا بداية الاستعداد لاستقبال مسجونين جدد وبعد ذلك طلب منا أحد السجناء ان نقف داخل العنبر ولوجوهنا للحائط في سكوت تام ، وفعلنا كان الاوردي كله في هدوء تام وبعد حوالي نصف ساعة بدأنا نسمع صوت ضرب داخل الاوردي واصوات صريخ واسفانة وصوت جهورى هو صوت النقيب عبد اللطيف رشدي وهو يطلب من كل واحد من المسجونين الجدد ان يرفع صوته بشدة وهو يذكر اسمه ويسأله ان يقول ان كان سيوعى وبهذا استطعت ان اميز أسماء كثيرة من المسجونين الجدد والسابقين راجدى معهم فى مصفل القلعة مثل صوت السيد عبد الوهاب ندا وهو يصرخ ومبارك عبده فضل وآخرين وقد كان الضرب شديدا بالنسبة لهؤلاء ثم سمعت صوت عبد اللطيف رشدي وهو يقول بأعلى صوته شهادى ايه ففهمت انه يطلب من شهادى عطية الشافعى ان يذكر اسمه بالكامل ولم اسمع اجابة شهادى على هذا السؤال بوضوح وكنت أعلم انه المسم الأول فى هذه القضية الثانية بالاسكندرية واستطعت أيضا ان اميز الصاغ حسن منير وهو يصرخ لشهادى ان يذكر اسمه بالكامل ويقول بالضبط الولد ده اضربوه وكان يحضر كل مسجون يبدأ بالضرب عليه من جديد وكان يتولى ذلك الصول وبعض السجناء واستطعت تمييز صوت الصول لانه كان يطلب من كل فرد يقول انا امرأة ويشتم فى الشيوخين واحب ان اذكر ان معى فى عنبر رقم ١/ معتقل اسمه عبد الحميد هريدى كان فى الملاحظة الطبية فى ذلك الوقت وذكر لى أنه سمع وشاهد من خلال النظارة تفاضيل أكثر عن حادث شهادى...

س : هل شاهدت بنفسك اى واقعة من وقائع التعذيب يوم ١٥-٦-١٩٦٠ على المعتقلين الجدد ؟

ج - أنا بالنسبة للمعتقلين الذين حضروا يوم ١٥-٦-١٩٦٠ نفسه فبعد ان وصلنا من الطابور واثناء وجسودى فى عنبر ١/ استطعت ان اشاهد من النظارة ضرب عنيف وقع على كل من محمود المانسترلى وكان يركز على قدميه وهو يضرب وكان احدهما الذين حضروا من الواحات الى الاوردى يوم ١٣-٦-١٩٦٠ واستقبلوا نفس الاستقبال الذى استقبل به المعتقلون الآخرون وهذا ماتم أيضا بالنسبة لنا عندما وصلنا الاوردى يوم ١٧-١١-١٩٥٩ .

١٨ - وتأتى بعد أقوال الدكتور عبد العظيم انيس أقوال الدكتور اسماعيل صبرى وزير التخطيط الحالى والذى كان معتقلا فى ذلك الوقت فنجده يشهد بما يلى (مرفق ٦٦) .

عرفنا ان فيه دفعة جديدة من المعتقلين ستأتى علشان عنبر ٢/ اخلى وشغنا عند خروجنا لاستلام الغذاء كمية من جريد النخيل وده يوم الثلاثاء ١٤-٦-١٩٦٠ . وكانت هذه العصي موضوعة أمام المخزن شمال الداخل من باب الاوردى وهذا الجريد معروف لدينا أكثر باستعماله فى ضربنا بعد ان قل استعمال الشوم أثر مقتل المرحوم الدكتور فريد حداد الذى قتل فى هذا السجن الاوردى عند استقباله فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٥٩ بحضور شاهدى عيان وما زالا معتقلين بالاوردى هما الاستاذ عبد الله الزغبى المحامى والمهندس سعد الطويل وكانا واقفين عند حضوره وعلمنا من وجود الجريد ان فيه حفلة استقبال فى اليوم التالى وفعلنا صباح يوم ١٥-٦-١٩٦٠ فتحت العنابر مبكرا قبل الموعد المعتاد وخرجنا لطابور التمام وكان حاضرا الصاغ حسن منير مأمور الاوردى وبصحبته القائمقام الحلوانى مدير سجن الاسكندرية وشخص آخر يرتدى ملابس مدنية واعدنا للعنابر بسرعة وكانت الساعة (٧) صباحا تقريبا وعرفنا من هذا التبرير ومن الاستعدادات السابقة اننا منخرج للجبل بعد حفلة الاستقبال وان السيد اللواء اسماعيل هممت الفى حضر اليوم للاشراف

على الاستقبال سيمر علينا بالجبل وبعد قليل بدأنا نسمع أصوات صرير وكنا في ذلك الوقت داخل العنابر وصوت اليوزباشى عبد اللطيف رشدى وصوت الصاغ حسن منير وفهمنا من موضوع الصوت ان اليوزباشى عبد اللطيف رشدى ينتظر الداخلين من داخل باب الاوردى عند غرفة الملاحظة على يمين الداخل وسمعناه جيدا وهو يصيح لكل داخل ارفع صوتك اسمك ايه زعق قول انا امرأة وعديد آخر من الشتائم وكان الصوت متقطعا بشكل يفهم من أن هذه الكلمات يتخللها ضربات يوجهها بنفسه للمعتقلين وكان واضحا كذلك ان المعتقلين يدخلون كل ثلاثة دفعة وعند انتهاء ضربهم كنا نسمع صفارة ثم تدخل دفعة جديدة وفهمنا أيضا أن الضرب كان يقع عليهم وهم عرايا تماما لأن سمعنا السجانة فى عنبر ٢/ يقولون لكل واحد اثناء دخوله العنبر البس بسرعة وكنا نسمع أحيانا صوت الصاغ حسين منير وهو يتبع بعض المعتقلين حتى وصولهم العنبر ٢/ يأمر بالضرب بقوله (أديله تانى) أو لسه الولد ده عايز ياخذ فوق دماغه وفجأة بعد دخول حوالى ثلثى المعتقلين حسب تقديرنا سمعنا صوت اليوزباشى عبد اللطيف رشدى وهو يصرخ ويزعق وصوت آخر يجيب بكلمة واحدة شهدي ثم رد اليوزباشى رشدى يعنى على يا ابنى واستمر الضرب ثم خفقت الأصوات كلها وحضر عندئذ الى باب عندنا احد السجانة وأمرنا بالوقوف ووشنا للحائط ومرت فترة لم نسمع فيها الا أصوات متباعدة بعضها ينادى فين أمين وهو الشاويش التومرجى والآخر فين الحقنة ياأمين ولم أميز أصحاب هذه الأصوات الأخيرة وبعد مدة أخرى استؤنفت دخول دفعات جديدة ولاحظنا أن معدل الضرب أصبح اخف ثم انتهت حفلة الاستقبال لأنه لم يحدث أى مرور على العنابر بل تركنا واقفين ووشنا للحائط ولم نخرج للجبل فزاد احساسنا بأن شيئا غير عادى قد وقع فى الاوردى فحاولنا الاتصال بزملائنا فى عنبر ٢/ وعلما منهم ان شهدي لم يدخل المنبر وان أربعة آخرين سحبوا من العنبر لخطورة اصابتهم واتصلنا ببعضنا بالاشارة عبر القيبابيك أيضا

وعرفنا من زملاء في هذا العنبر انهم سنعلموا بالتفصيل أكثر حادث استشهاد شهيد عطية ثم عرفنا بعد ذلك من زميل لنا بالعنبر هو عبد الحميد هريدي كان موجودا بغرفة الملاحظة في ذلك اليوم انه سمع كل ما حدث وشاهد حادث الاعتداء على المرحوم شهيد عطية وهو يطلب من النيابة سماع أقواله وفي اليوم التالي وجدنا جثة شهيد في الزنزانة الأخيرة على الشمال التي لصق على بابها بهذه المناسبة يافطة مكتوب عليها مستشفى مع انها في الأصل زنزانة تأديب وعرفنا من زميلنا بالعنبر ..

١٩ - ونكتفي بهذا القدر من أقوال الشهود سواء كانوا من زملاء الشهيد أو من موظفي المعتقل أو من المعتقلين الآخرين وقد تأيدت هذه الأقوال من باقي الشهود وهم كثيرون وأكدت المعائنات والمواجهات والتجارب التي أجرتها النيابة صدق هذه الأقوال وان الشهيد وزملائه المعتقلين حضروا من معتقل الاسكندرية الى معتقل الاوردي في الساعة السادسة من صباح يوم الاربعاء ١٥-٦-١٩٦٠ في اثم صحة وفي حراسة المقدم حنفي عبد الرحمن مفتش فرق أمن القاهرة التي شهد بذلك (ظهر المرفق ٤٣) وكما تدل على ذلك مذكرة طبيب سجن الإسكندرية (مرفق ٤) وانهم انزلوا من العربات التي تقلهم في نقطة بعيدة عن باب المعتقل وجلسوا القرفصاء في صفوف وجوههم نحو الأرض ، لمدة ساعة تقريبا في انتظار تشريف كبار المشاهدين وبدأت عملية الضرب من الضباط والعساكر بقيادة النقيب مرجان اسحق ثم بدأ استعراض الجري امام اللواء اسماعيل همت وكيل مصلحة السجون والعقيد محمد عبد الغنى الحلواني مدير سجن الاسكندرية والرائد محمد صلاح طه مدير الشئون العامة بمصلحة السجون الذين تصدروا المنصة لمشاهدة العرض وكان المعتقلون يعزفون في جماعات كل جماعة من ثلاثة أفراد معلمين باكياسهم حاجاتهم وتلاحقهم الجنود بالضرب مع الضابط النقيب كمال رشاد والملازم أول عبد الفتاح (ذو الشارب المبروم) ومن

يتعثر يزداد ضربه وان الرائد صلاح طه أمر باحضار الشهيد ليضرب بشدة أمام كبار المشاهدين بوصفه المتهم الأول حتى يغمى عليه فوضعه في التربة لافاقته ثم اخذوه أمام كاتب السجن ليقيده اسمه ثم الى الحلاق ليحلق شعره مع استمرار الضرب وخلعوا ملابسه وأصبح عارياً تماماً وسحبوه من قدميه وظهره للأرض والبطانية والبرش على صدره ليدخل من باب المعتقل فيلتقاه الرائد حسن منير مأمور المعتقل والنقيب عبد اللطيف والصول أحمد مطاوع في نهاية المطاف وينهال الضرب عليه بأمر مأمور المعتقل لمدة ربع ساعة أخرى وبواسطة النقيب عبد اللطيف رشدي حتى ينهار فيطالبوه بالوقوف والسير والا فتحوا له قرنه على حد تعبير الرائد حسن منير حتى يسقط فقد النطق فيطلبون التورجى أمين قنديل الرقيب ليعطى له حقه ولكنه كان قد مات من الضرب ويفشل طبيب المعتقل الدكتور البير أمين فهمي في اسعافه بعد أن وجده في الفضاء بين العذاب (ظهر المرفق ٣) ويزعم ان سبب حالته جلطة دموية بالقلب تسببت في صدمة وهبوط دورى ويحاول اسعافه حتى الساعة الثالثة (مرفق رقم ٣٠) مع انه دخل المعتقل في حوالى الثامنة صباحاً ، ويستعين بالطبيب الآخر الدكتور أحمد كمال أبو العلا بعد نقله الى الزنزانة التى وضعوا عليها لافتة باسم المستشفى (مرفق ١٢٩) ولا يحاول الاطمئنان عليه بعد ذلك اليوم (المرفق السابق) لعدم الحاجة الى ذلك بعد أن كان الشهيد قد مات فعلاً من ذلك الضرب .

٢٠ - وهكذا يتضح حقيقة الحادث وانه جناية ضرب أفضى الى الموت بتلك الطريقة الوحشية التى ارتكبتها ضباط وجنود المدعى عليها .

٢١ - وعندما تتولى النيابة التحقيق يحاول المتهمون التأثير على الشهود لاختفاء الحقيقة ثم يأتى المتهمون أمام النيابة وبعيداً عن افتضاح أمرهم يتصرفون بعد ذلك التهذيب وان جميع الضباط

والجنود اشتركوا فيه ويقررون ان الضرب حدث لأن المعتقلين رفضوا دخول المعتقل و هتفوا ضد الحكومة ورئيس الدولة وانشدوا النشيد الشيوعي وانهم تعدوا على مأمور المعتقل بشنى ذراعه ولاكمال الصورة وضع مأمور المعتقل يده فى الجبس بعد أن بدأت النيابة فى التحقيق بعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث ويكذب الشهود تلك الاقوال بل ويقرر اللواء اسماعيل همت بأن المعتقلين لم يصدر منهم أى هياج وانه لم يسمح بالتعدى على المأمور وينكر الجنود ان المعتقلين أنشدوا النشيد الشيوعي ولا تجد النيابة الا تقرير الاتهام ل ٢٢ من هؤلاء الجناة وترسل الأوراق الى نيابة أمن الدولة .

٢٢ - وتفيد الجريمة بنيابة الخانكة بالقضية رقم ٢٥٦٦ لسنة ٦٠ وبرقم ٦٠/٧٣٩ كلى وبرقم ٣٧٦ لسنة ٦٠ حصر تحقيق أمن الدولة العليا وفى ٢٦-٢-١٩٦٢ ترسل الى نيابة استئناف القاهرة برقم ١٠ - ٣/١ وتفيد برقم برقم ٦٢/٢٢٣ لعرضها على الاستاذ برهان العبد حسب التأشيرة الثابتة على كتاب مصلحة السجون الى السيد النائب العام برقم ٥٠٠٨ فى ٩-٨-١٩٦٢ ملف برقم ٢٣-١-٤٨ (مرفق ٢٥٤) وللأسف الشديد فلم يتم التصرف فيها حتى الآن وتركت كما مات الشهيد ويظل هؤلاء الجناة يرتقون، ولا يابيهون لأى شيء وربما وصلوا الى أعلا المناصب وكانهم لم يرتكبوا ثمة جريمة .

٢٣ - وقد تأثر الرئيس الراحل من ذلك الحادث وواسى أسرة الشهيد حسبا هو مستفاد من المرفق رقم ١٦١ ومع ذلك فلم تتحرك الدعوى العمومية حتى وقتنا هذا .

٢٤ - ومن كل ما تقدم وهو قليل من كثير يبين بشاعة الجرم الفاحش الذى صدر من الضباط والجنود التابعين للمدعى عليهما فى حق الشهيد المجنى عليه الذى وصل الى المعتقل الاوردى صباح الاربعاء ١٥-٦-١٩٦٠ وهو فى أكمل صحة قتلى من هؤلاء الجنود

ذلك الضرب المبرح والوحشى الثابت فى حقهم من هذه التحقيقات فأدى ذلك الى موته على ذلك النحو الذى اثبتته تقرير الطبيب الشرعى .

٢٥ - فالثابت الذى لا شك فيه ان الشهيد دخل الى ذلك المعتقل فى صباح يوم ١٥-٦-١٩٦٠ . فضرب من هؤلاء الجناة وخرج من ذلك المعتقل فى صباح اليوم التالى ميتا الأمر الذى يثبت بما لا يدع مجالا للشك خطأ هؤلاء الجناة على ذلك النحو الثابت من هذه التحقيقات التى قدم المدعى عليهما صورتها والتى تكشف عن ان نيابة الخانكة انتهت الى تقرير اتهام ٢٢ من هؤلاء الجناة الضباط والجنود بتهمة ضرب الشهيد ضربا أفضى الى موته .

٢٦ - ومن المسلم به ان كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض (م ١٦٣) مدنى وانه اذا صدر الخطأ من التابع فيكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى تم بمعرفة تابعة بعمله غير المشروع متى كان واقعا فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها (م ١٧٤ / مدنى) .

٢٧ - والثابت الذى لا شك فيه ان خطأ هؤلاء الجناة التابعين للمدعى عليهما وقع منهم أثناء تأديتهم فى ذلك المعتقل وبسبب تلك الوظيفة ومن ثم فتسأل المدعى عليهما بالتعويض عن الضرر الذى لحق بالمدعية وابنتها من جراء ذلك الخطأ الذى وقع من هؤلاء التابعين طبقا لنص المادة ١/١٧٤ مدنى المتقدم ذكرها .

٢٨ - ومما لا جدال فيه ان هذا الضرر المادى والأدبى طبقا لحكم المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مدنى طبقا لما تقرره المادة ١٧٠ من القانون المدنى التى تنص على ما يلى :

يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا لأحكام المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مراعىا فى ذلك الظروف الملابسة . .

٢٩ - وما من شك انه بموت الشهيد على ذلك النحو البشع فقدت المدعية وابنتها المشمولة وصايتها هائلهما (الذي كان يوفر لهما أسباب العيش الكريم والحنان الفامر والسعادة الكاملة فضلا عما الم بهما من الم لن ينسى مدى الحياة كلما تصورا تلك الميته الشنيعة التي تعرض لها الشهيد على ايدي هؤلاء الوحوش الذين تجردوا من كل المعاني الانسانية والقيم الخلقية .

٣٠ - ولقد كان الشهيد من خير من انجبتهم هذه البلاد علما ووطنيه وكان مربيا فاضلا تخرج من على يديه الكثيرون من أبناء هذا الجيل ممن تلقوا العلم والوطنية على يديه وتكشف لنا شهادة الشهود في تلك التحقيقات المقدمة على مدى ما كان يتمتع به الشهيد من حب وتقدير من جميع زملائه .

٣١ - لقد حصل الشهيد على ليسانس الاداب ودبلوم المعلمين واشتغل بالتدريس ولكنه لم يكتف بذلك بل تقدم في مسابقة للغة الانجليزية فكان اول الناجحين وحصل على درجة الماجستير في الآداب الانجليزية وكان يحضر للدكتوراه في الفلسفة لولا أن الميته عاجلته على ايدي هؤلاء الطغاة .

٣٢ - ولقد شغل وظيفة مدرس أول اللغة الانجليزية بمدرسة التجارة ثم تدرج في منصب بوزارة التربية والتعليم حتى وصل الى وظيفة مفتش أول اللغة الانجليزية وبعد من أوائل المصريين الذين اشتغلوا في هذا المنصب حتى اتهم في القضية التي اعتقستل بشأنها .

٣٣ - ومن الغريب أن تلك القضية كانت منظورة أمام محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية وكان الشهيد أمجنوسا على ذمة هذه القضية بسجن الاسكندرية وكانت تلك القضية مؤجلة لجلسة ٢٢-١٠-١٩٦٠ جسيما هو ثابت من ملحوظة النيابة يظهر ١ مرفق

رقم ١٣١ ومؤدى ذلك انه كان سيحضر أمام المحكمة بالاسكندرية فى تلك الجلسة وبالنأى فلم تكن هناك ثمة حلجة لنقله الى معتقل الاوردى فى ١٥-٦-١٩٦٠ ولكن الأمر كان مبيتاً لتلك المأساة التى أراد الاستمئاع بها كبار ضباط المدعى عليهما على ذلك النحو الثابت من تلك التحقيقات والتى اختتمت بمقتل الشهيد على ذلك النحو انذى كشف عنه تلك الأوراق •

٣٤ - ولم يرضى الشهيد بطلب العلم لنفسه بل كان ينفـس بعلمه الآخرين لا فى مجال التعليم فحسب بل بنشر العديد من المؤلفات التى من بينها كتابه عن أمريكا والشرق الاوسط وكتابه تاريخ الحركة الوطنية وكتابه عن أهدافنا الوطنية الى غير ذلك العديد من التراجم والسير •

٣٥ - وفضلا عن هذا وذاك فقد افتتح مكتبا للترجمة والنشر باسم مصر للترجمة والنشر حتى لا يقتصر الأمر على نشر مؤلفاته فحسب بل يتيح الفرصة للغير لنشر مؤلفاتهم •

٣٦ - ومن المسلم به ان الدولة فى القضايا السياسية خصم شريف فهى وان كانت تحتفظ على بعض الأشخاص أو تقدمهم للمحاكمة فى بعض القضايا السياسية بناء على تقارير أمثال هؤلاء الزبانية فانها مع ذلك وباعتبارها دولة تخدم القانون تؤمن بأن المتهم برىء حتى تثبت ادانته • ومن ثم فلا يمكن أن نتصور بأى حال من الأحوال ان الاعتقال كان يقصد به تعذيب للمعتقلين على ذلك النحو الذى انتهى اليه تفكير هؤلاء الجناة الذين تجردوا من الانسانية ووطنوا انهم بذلك يرضون الحكام •

٣٧ - وليس ادل على ذلك ان الدولة ردت اعتبار هؤلاء المعتقلين وقد رأينا انهم وصلوا الى مناصب كبيرة بل ان بعضهم وصل الى منصب الوزير •

٣٨ - ولم يكن من المستبعد ان تنصف الدولة هذا الشهيد لو كانت الحياة قد كتبت له لا سيما وانه كان المتهم الأول في تلك القضية رغم وطنيته وجبه لبلده فترد له اعتباره وتسند له مناصب من المناصب الكبيرة ان لم يسند له منصب الوزير .

٣٩ - لقد كانت الشيوعية هي التهمة التى يسندها دائما المستعمرون وأذناهم الى الوطنيين المخلصين ليتخلصوا منهم بعد أن كشف هؤلاء الوطنيون أساليب الاستعمار وحذروا أبناء وطنهم منها وقد أشرنا الى أن الشهيد كان قد ألف كتابا عن أمريكا والشرق الاوسط كشف فيه عن أساليب الامبريالية الأمريكية .

٤٠ - وما كان الشهيد الا وطنيا مخلصا لبلده درس التاريخ والفلسفة وألف فيهما وفهم أساليب الاستعمار وحذر أبناء وطنه منها وبالرغم مما تعرض له من ألوان التعذيب فلم يفقد ايمانه فى بلده أو فى المسئولين عنه وكلماته التى ألقاها أثناء محاكمته خير شاهد على ذلك .

٤١ - ومثل هذا الشهيد الذى كان كان نشاطه لا يقف عند حد كان يعنى من ورائه الكثير من المال الذى يوفر به الحياة السعيدة لزوجته وابنته الوحيدة فى مسكنهما بالزمالك فى أرقى أحياء القاهرة ولا شك ان خسارتهما فيه لا تعوض ولا يمكن لأى تعويض مهما بلغ قدره أن يعوضهما عن تلك الرفاهية والسعادة التى كان يجتهد الشهيد فى تحقيقها لهما .

٤٢ - ومن المؤلم على النفس ان يتعرض الشهيد لذلك التعذيب الوحشى الذى اودى بحياته والذى يقشعر له البدن كلما تصور ذلك الموقف الذى مر به الشهيد الأمر الذى لم يسبق له مثيل فى أى صورة من صور التاريخ وهو أمر يبعث على الالم الذى لا يوصف كلما مر بالخاطر لا سيما خاطر الزوجة أو الابنة بالنسبة

تلك الرجل الذى كان بارا بوطنه وأسرته فكان جزاؤه التعذيب والتنكيل والموت بأيدى تلك العصابة الطاغية والوحوش الادمية التى تعودت على سفك الدماء دون وازع من ضميره أو ذرة من انسانية تردّها الى عقولها أو يكن تلين قلوبها التى تجردت من كل معانى الرحمة والشفقة .

٤٣ - وما من شك ان بشاعة الحادث والجرم الذى ارتكب فى حق الشهيد ولا حول له ولا قوة وما ترتب عليه من ضرر مصادى وأدبى فى حق المدعية وابنتها لن تجبرهما اى تعويض مهما بلغت قيمته لأنه لن يحيى لهما الشهيد الذى حرما منه والذى كان نعم الزوج ونعم الأب ونعم الرجل الوطنى المخلص ومن ثم فاذا قصرنا التعويض على ذلك المبلغ المطالب به فما ذلك الا لكى نجد بعض الشئ من تلك الاضرار التى لا يمكن تعويضها ولذلك فنحن على يقين من أن المحكمة الموقرة ستقضى لنا بذلك التعويض البسيط كنوع من رد الاعتبار الواجب لذلك الشهيد الذى ضحى بحياته من أجل مصر وعظمة مصر .

لذلك

نصمم على الطلبات ..

وكيل المدعية

الحامى

احمد الخواجة

حكم القضاء

باسم الشعب
محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة الرابعة

باجلسة المدنية المنعقدة علنا بسرأي المحكمة في يوم الخميس
الموافق ٢٨-١١-١٩٧٤ برئاسة السيد الاستاذ عبد الرحمن حسن
قطايا رئيس المحكمة وعضوية الاستاذين سلامة شاهين وشريف عبد
الرحيم غنيم القاضيين وبحضور السيد / محمد عبد الهادي ابن
السرر .

صدر الحكم الآتى :

فى القضية المرفوعة من :

السيدة راوية شهنى بتريدى عن نفسها وبصفتها وصية
على ابنتها القاصر حنان شهنى عطيه عبد الله الشافعى ، ومقيمة
بالقاهرة وموطنها المختار مكتب الأستاذ أحمد الخواجه المحامى
بالقاهرة ، بشمارع شريف باشا رقم ٣٦ .

ضد :

١ - السيد مدير مصلحة السجون

٢ - السيد وزير الداخلية

الواردة بالجدول العمومي تحت رقم ١٩٦٨/٥٣٦ كلى القاهرة
والقيدة أخيرا برقم ١٩٧١/٤١٦٥ كلى جنوب القاهرة .

المحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة
قانونا .

حيث أن الوقائع سبق للمحكمة بهيئة أخرى أن فصلتها فى
الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع بتاريخ ٢٨-٢-١٩٧٤
وموجزها أن المدعية عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنتها القاصر
حنان شهدى عطيه عبد الله عقدت الخصومة بصحيفة أودعت قلم
كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٣-٢-١٩٦٨ وأعلنت للمدعى عليهما
بتاريخ ٥-٢-١٩٦٨ طلبت فيها الحكم بالزام المدعى عليهما بصفقتهما
متضامنين بأن يدفعا لها مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه والمصروفات واتصاب
المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المجل ، وقالت شرحا لدعواها أنه
بتاريخ ١٥-٦-١٩٦٠ توفى المرحوم زوجها شهدى عطيه الشانعى
نتيجة جريمة ضرب أفضى الى موته قام بها مأمور وحراس ليمان
أبى زعبل ادارة المدعى عليهما حيث كان معتقلا على ذمة اتهامه فى
تضحية شيوعية - وقد ثبتت هذه الوقائع من تحقيقات أجرتها وزارة
الداخلية والنيابة العامة - وقد قرزت أن ابنتها حنان المشمولـة
بوصايتها أنها تقاضت تعويضا من وزارة الداخلية أمام النيابة
الحسبية وهو أمر لم يحدث . ولما كان ما قارفه تابعى المدعى عليهما
بصفقتهما يشكل جريمة تنطبق عليها المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات
الامر الذى حق لها أن تلجأ الى القضاء المدنى للمطالبة بتعويض
جابر لما اصابها وابنتها من ضرر نتيجة فقد عائلها الامر الذى أقامت
معه الدعوى طالبة سماع المدعى عليهما بصفقتهما الحكم عليهما
بالطلبات السابقة .

. حيث أن المحكمة بعد أن استتمت الى دفاع الطرفين وقضت بحكمها السالف الاشارة اليه - وللأسباب التي ساقها الى التقرير بأن المرحوم شهدي عطيه الشافعي مورث المدعية توفي بتاريخ ١٦-٦-١٩٦٠ بليمان أوردي أبو زعبل ابان اعتقاله على ذمة اتهامه باحدى قضايا الشيوعية نتيجة اعتداء رجال الشرطة التابعين للمدعى عليهما عليه بالضرب - الا أن الشخص الذي أدى اعتداءه الى وفاة المورث لم يتحدد مما لا يمتنع معه قانونا اقامة الدعوى على المتبوع باعتباره مسئولاً مسئولية مفترضة عن خطأ تابعه وقضت باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات خطأ التابع حتى تقوم مسئولية المتبوع قانوناً عن خطأ تابعه - وذلك لاثبات ونفي أن أحد تابعي المدعى عليهما أخطأ في اعتدائه على مورث المدعية بأن اعتدى عليه بالضرب بغير مسوغ مشروع حتى أدى الضرب الى وفاته وأنه أصابها من جراء ذلك ضرر تقدر قيمته (٢٠٠٠٠ جنيه) ولينفي المدعى عليهما ذلك بذات الطرق .

وحيث أنه نفاذا لحكم التحقيق أشهدت المدعية شهودا قرر أولهما عبد المنعم غزالي الجبيل المحرر بمجلة الطليعة قرر أنه كان معتقلا مع مورث المدعية بليمان أبو زعبل ابان الحادث حيث ترحل معه من الاسكندرية الى ليमान أبو زعبل بعد نظر قضيتهم أمام محكمة الاسكندرية واذ دخل الى الليمان استقبله نفر من الضباط والصف - منهم الضابط عبد اللطيف رشدي ومرجان وحسن منير والصول مطاوع وعدد كبير من الحراس حيث أوسعوهم ضرباً بالكراشي والعصى والكرابيج والأحذية - ثم انفردوا بمورث المدعية المرحوم شهدي عطيه عبد الله - وأمروه بالمرور على صفين مسن الحراس - صف على ظهور الخيول وصف يقف أرضاً حيث كان يمر عليهم ويتسلموه ضرباً بالكرابيج ثم اصطحبوه الى مكان (العروسة) وأمروه بخلع ملابسهم وقاموا بالاعتداء عليه بالضرب على ظهره ثم قلبوه على الوجه الآخر وأوسعوه ضرباً ثم قلبوه على الوجه الآخر

وأسمعوه ضربا ثم سخلوه أرضا وكان عارى الجسد - وأثر ذلك أروهم بالدخول للعنابر حيث حضر أحد الحراس وأخبرهم مع من معه من زملائه أن زميلهم شهدي قد لفظ أنفاسه الأخيرة وأضاف الشاهد ان المتوفى كان فى صحة جيدة ابان ترحيله معهم من الاسكندرية وان وفاته نشأت عن ضرب وتعذيب حراس الليمان عليه - ذلك التعذيب الذى فاق كل انسانية - كما قرر أن المورث كان يعمل مفتشا أولا للغة الانجليزية - بعد أن تخرج من جامعة كمبريدج بانجلترا ، وكان صاحب ومدير دار مصر للترجمة والنشر وكان يعمل كاتبا بجريدة المساء - وكان ذلك يدر عليه دخلا شهريا لا يقل عن (٢٧٠ جنيه) •

واذ سئل الشاهد الثانى للمدعية عبد العزيز محمد يوسف الصباغ الذى يعمل موظفا بشركة الجمهورية للادوية وذكر انه كان معتقلا بالليمان وقت الاعتداء على مورث المدعية وحدث أن كان موضوعا تحت المراقبة الطبية بسبب كسر فى يده نتيجة الاعتداء عليه . وكان قد نزل الى الليمان بسبب اتهامه فى قضية شيوعية أخرى قبل نزول شهدي بحوالى ثمانية أشهر ويوم الحادث سمع صراخا وعويلا وسمع أصوات الضابطین حسن منير وعبد اللطيف رشدي والصول مطاوع يستعلمون من المرحوم شهدي عن اسمه ثم يأمر أحدهم الحراس بالاعتداء عليه بالضرب كما سمع استغاثة المورث ثم سكنت الى الابد حيث علم بعد ذلك بوفاة - وأضاف الشاهد أنه يعلم أن المورث كان صحفيا ولكنه لا يعلم شيئا عن مؤهلاته كما قرر أنه تأكد له أن وفاة المورث كانت نتيجة للاعتداء عليه بالضرب •

وحيث أنه بسؤال الشاهد الثالث للمدعية سعد الدين أحمد بهجت الذى يعمل صيدليا قرر أنه ترحل مع مورث المدعية المرحوم شهدي من الاسكندرية الى سجن ليما أبو زعبل وبقوا خارج السجن

حوالى ثلاث ساعات حيث استدعى الحراس المرحوم شهدي بمفرده لأنه كان المتهم الأول فى القضية وكان بصحة جيدة وقتذاك كما أضاف أن المورث اعتدى عليه من الحراس بالضرب المبرح هو وبعض المعتقلين ممن كانت لهم الصدارة فى الاتهام فى قضية الشيوعية ، وكان ذلك على مسمع ومراى منه ، كما ذكر أنه بعد ابلاغ النيابة بالحادث وتوليها التحقيق استدعاه الضابط يونس مرعى وطلب اليه أن يدلى بأقوال مؤداه أن المرحوم شهدي كان مقيدا معه بقيد حديدي واحد وأنه كان يشكو من مرض قلبه وأثر نزوله من السيارة سقط فاقد النطق فرفض ذلك فهدده بأن مصيره سيكون مصير المرحوم شهدي فأنهى ذلك الى مدير السجن الضابط زغلول شلبي الذي طمأنه على مصيره - وأضاف الشاهد أنه عقب حضور وكيل النيابة - على أثر موت مورث المدعية وسماع أقواله - طلب اليه الضابط يونس مرعى عقب خروج وكيل النيابة بعد معاينته الإصابات سرىا أن يقرر بالتحقيق أن وفاة شهدي نتيجة حدوث اضراب واضطرابات بالسجن واعتداء من المتهمين على ادارة السجن ولكنه رفض وأغداه أنه سمع أحد التومرجية بالسجن يذكر للضابط أنه أعطى لشهدي حقنة كورامين ولكن لا فائدة فقد كان ميتا - وأكد أن الاعتداء على المرحوم شهدي من حراس السجن هو الذى أدى الى وفاته .

وحيث أنه بسؤال الشاهد الرابع للمدعية عادل محمود حسين المعلق السياسى بجريدة الأخبار قرر أنه ترحل مع المرحوم شهدي من الاسكندرية عقب نظر القضية التى كانوا متهمين فيها ، فوصلوا السجن الساعة السادسة صباحا حيث تسلم حراس السجن المرحوم شهدي وأوسعوه ضربا بالكرابيج والعصى والشوم - وكانوا يعتدون عليه بعد خلع ملابسه حيث أدى الضرب الى وفاته وأضاف أن من الذين تناوبوا الاعتداء عليه هم الضابط عبد اللطيف رشدي وحسين مرجان والصول مطاوع كما قرر ان المرحوم شهدي كان بصحة جيدة ولم يكن يشكو ألما وكان مفتشا للغة الانجليزية وله مكتب للنشر وكان يكسب مبلغا لا يقل عن (٢٨٠ جنيها) شهريا .

وحيث أن الحكومة لم تشهد أحدا نفاذا لحكم التحقيق حيث طلب الطرفان حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتبادل المذكرات حيث قررت المحكمة بذلك ، وتقدم الحاضر عن المدعية بمذكرة شارحا دفاعه صمم فيها على طلباته وعرج على أقوال شهود الواقعة التى نشأت عنها وفاة المورث قائلا أن الاعتداء ثابت من أقوال الشهود الذين لا يرقى الى شهادتهم أى شك فضلا عن أن المبلغ المطالب به غير مبالغ فيه نتيجة مركز المورث الاجتماعى وماضيه السياسى ووطنيته التى لا يرقى اليها أى شك وما ألم بالمدعية وابنتها من ضرر كبير نتيجة لفقدته ، فضلا عن الضرر الأدبى بحرمانها وابنتها من عطف الابوة وحنانها وانتهى الحاضر عن المدعية الى التصميم على طلب القضاء له بالتعويض المطالب به .

وحيث أن الحاضر عن الحكومة تقدم بمذكرة شارحة لدفاعه دفع فيها الدعوى بعدم قبولها بالنسبة لمدير مصلحة السجون قائلا انه لا يمثل المصلحة وانما المصلحة ممثلة فى السيد وزير الداخلية بصفته فقط - كما دفع بطلب وقف الدعوى المدنية حتى ينتهى الفصل فى الدعوى الجنائية اعمالا لحكم المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بوقف الدعوى المدنية حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها واسترسل الحاضر عن الحكومة فى شرح أسس هذا الدفع القانونية وما استقر عليه القضاء بشأن ذلك منتها الى أن الفعل المنسوب الى تابعى المدعى عليه الثانى بصفته جريمة تحقق فيها النيابة العامة ولما تتصرف فيها بعد - فيجب وقف الدعوى حتى ينتهى الحكم فى الدعوى الجنائية .

وحيث أن الحاضر عن الحكومة دفع الدعوى أيضا بسقوط الدعوى بالتقادم اعمالا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى اذ أن وفاة المرحوم مورث المدعية حسبما وضح من أوراق - تحقيق الواقعة بسجن أبو زعبل كانت بتاريخ ١٥-٦-١٩٦٠ وقد انقضى على ذلك

أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ اقامة هذه الدعوى - فضلا عن أن دعوى التعويض قد انقضت أيضا بسقوط الدعوى الجنائية حتى اقامة الدعوى اعمالا للفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني- وأضاف الحاضر عن الحكومة أنه من حيث موضوع الدعوى فقد ثبت من التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة وسلطات السجن أن وفاة مورث المدعية حدثت من جراء سقوطه من أعلى سلم السجن حال دخوله - كما أن المدعية لم تورد عناصر الضرر الذي أصابها من جراء وفاة المورث - فضلا عن أنها لم تثبت أن المورث كان يعولها وقت وفاته - وبذلك يكون مبلغ التعويض المطالب به مبالغاً فيه وقصد منه الاثراء وانتهى الى التصميم على الدفع وفي الموضوع طلب رفض الدعوى •

وحيث أنه بعد مراجعة الاوراق ودفاع الطرفين تنطبق المحكمة للرد على الدفع المبداء من الحاضر عن الحكومة ، وفيما يتعلق بالدفع المبدى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعي عليه الاول السيد مدير مصلحة السجون فهو على أساس اذ أن الممثل القانوني لليمان أبي زعبل هو السيد وزير الداخلية التابع له مصلحة السجون وبذلك يكون اختصاص السيد مدير مصلحة السجون للحكم عليه بطلبات المدعية على غير أساس ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة له لرفعها على غير ذي صفة •

وحيث أنه فيما يتعلق بطلب الحاضر عن الحكومة وقف الدعوى حتى ينتهى الفصل فى الدعوى الجنائية التى تباشر فيها النيابة التحقيق فالإثبات من ملف التحقيقات الخاص بواقعة وفاة مورث المدعية المنظم للاوراق أن النيابة لم تتصرف بعد فى هذه التحقيقات اذ قيدت التحقيقات برقم ٣٧٦ سنة ١٩٦٠ حصر تحقيق أمن الدولة، وأشر بعرضها على السيد النائب العام الذى لم يتصرف فى الدعوى الجنائية حتى الآن - واذا كان ذلك وكان من الثابت أن الفقه مستقر

حسبما تنص على ذلك المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية انه يشترط لوقف الدعوى المدنية التى ترفع الى المحاكم المدنية بسبب رفع الدعوى الجنائية عن جريمة اسندت لمن ارتكب الفعل الضار - أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت قبل اقامة الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها - أى أن تكون الدعوى الجنائية مرفوعة أمام المحكمة الجنائية قبل اختيار الطريق المدنى ويتحقق رفع الدعوى الجنائية بتقديمها الى قضاء الحكم سواء عن طريق التكاليف بالحضور أو بقرار الاحالة » يراجع فى هذا الشأن مؤلف أصول قانون الاجراءات الجنائية الدكتور أحمد فتحى سرور طبعة ١٩٦٩ ص ٣١٣ بند ١٩٦٠، والدكتور محمود مصطفى ص ١٨٢ ورؤوف عبيد ص ١٩٨ والدكتور حسن المرصفاوى ص ٢٢٥ - ذلك لأن وقف الدعوى المدنية يقتضى أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أو حركت بالفعل ، بتكليف بالحضور أو بقرار احالة - لا أن تكون هناك فرصة للمدعى المدنى لرفعها - هذا بالإضافة الى أن الحكمة التى توقاها الشارع من تقرير قاعدة وقف الدعوى المدنية حتى يقضى فى الدعوى الجنائية نهائيا - هى أن يكون الحكم الجنائى سابقا على الحكم المدنى - ليتقيد الأخير بالأول - فإذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية وفصل فيها نهائيا قبل رفع الدعوى الجنائية فلا يتقيد الحكم المدنى بالحكم الجنائى » يراجع الوسيط الدكتور السنهورى الجزء الأول ص ١٠٧٤ بند ٦٣٣ ، ويراجع فى هذا الشأن رسالة الاثبات للمرحوم أحمد نضات طبعة ١٩٧٢ ص ٣٥١ بند ٧٠٢ وما بعدها بند ٧٠٢ والهامش .

وحيث أنه متى كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية موضبوع الفعل الضار الذى تسبب الى تابعى المدعى عليه الثانى بصفته - لما تنتهى بهد ولما ترفع الدعوى الجنائية بها بعد - حتى اليوم - اوقف تحقيق النيابة عنها حسبما وضع من التحقيقات المنضمة على عرضها على السيد النائب العام - انتفت بذلك حكمة وقف هذه الدعوى

المدنية حتى يفصل في الدعوى الجنائية التي لم تتحرك ولم ترفع بعد على مرتكبي الفعل الضار اذ يصدر هذا الحكم في هذه الدعوى - انتفى موجب الوقف لعدم قيام تعارض بينه وبين الحكم الجنائي - الذي سيصدر بعد ذلك - واذا ما عن للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية - حسبما سلف شرحه - وبذلك يكون الدفع بطلب وقف هذه الدعوى ليس له أساس ويتعين الحكم شرفه .

وحيث أنه فيما يتعلق بالدفع المبدى بسقوط حق المدعية في اقامة هذه الدعوى بالتقادم أعمالا لنص المادة ١٧٢ - القانون المدني - لمضى أكثر من ثلاث سنوات على وقوع الفعل الضار « وفاة مورثها » في ١٥-٦-١٩٦١ وحتى اقامتها هذه الدعوى في ٣-٢-١٩٦٨ فهو بدوره على غير أساس اذ من الثابت قانونا اذا كان أساس الفعل الضار جريمة يجري تحقيقها والمحاكمة عنها فان المدة اللازمة لسقوط الحق في المطالبة بتعويض عنها عملا بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني تقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم النهائي في الدعوى « يراجع حكم النقض الصادر بتاريخ ٤-٤-١٩٧٢ والمنشور في مجموعة النقض المدنية السنة ٢٣ ص ٦٣٦ ذلك لأن قوام هذا السقوط وعلته هو تنازل المضرور عن المطالبة بحقه ولا يفترض هذا التنازل بل يجب أن يقوم علم المضرور حقيقيا بالفعل الضار ومرتكبه ولا يتأتى ذلك الا بعد انتهاء التحقيقات الجنائية والفصل في الدعوى بحكم يحدد ذلك صراحة « يراجع حكم النقض الصادر بتاريخ ٢-٤-١٩٦٨ والمنشور في مجموعة النقض المدني السنة ١٩ ص ٧١٩ » - ومتى كان ذلك كذلك وكانت تحقيقات النيابة العامة بشأن الفعل الضار المنسوب الى تابع السيد المدعى عليه بصفته لما تنته بعد بمحاكمة جنائية ولا يصدر فيه بعد قرار بانتهاؤه كان ذلك سببا موقفا لمدة التقادم اللازم لسقوط حق المدعية في اقامة هذه الدعوى عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدني وكان الذنب على غير أساس خليفًا بالرقض .

وحيث أنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى - فقد ثبت فى يقين المحكمة أن رجال الشرطة وحرس ليمان أبو زعبل تابعى المدعى عليه الثانى بصفته - قد تجردوا من القيم الانسانية والاخلاقية حسبما ذكر شهود المدعية الذين تطمئن الى أقوالهم المحكمة نظرا لمركزهم الثغفى - مما لا يتطرق معه الشك فى صدق أقوالهم - واعتدوا بالضرب المبرح على مورت المدعية عن نفسها وبصفتها - واتخذوا معه صنوف العذاب التى لا يقرها شرع أو قانون ولا يحكمها دين أو خلق وتجردوا من آدميتهم فى الانتقام من هذا المخلوق الضعيف السذى ساقه القدر الى قلوب غلاظ تجردت من معانى الخلق وقيم الانسانية وانقلبوا وحشدا آدمية انتهزت فرصة وقوع فريستها الضعيفة بين أيديهم مجردا من الحول والقوة وارتكبوا معه من صنوف العذاب وألوان التعذيب ما تقشعر منه النفس ويشيب من هوله البدن - حتى سقط ذلك المخلوق الضعيف صريع هذا الظلم والقسوة - بين هذه إيدى الآثمة - لا لذنوب جناة الا جريمة رأى لما يفصل فى ارتكابه لها بعد واذا كان ذلك وكان النائب من أقوال شهود المدعية الذين لا يرقى اليهم الشك والذين تطمئن اليهم المحكمة أن مرتكبى هذا الفعل الضار انذى وصل الى حده الجريمة البشعة والذى كاتن سببا فى وفاة مورت المدعية حدث من رجال وحراس سجن ليمان أبو زعبل التابعة للمدعى عليه الثانى بصفته حققت مسئوليته عن فعلهم عملا بالمادة ١٦٣ و ١٧٤ من القانون المدنى بوصفهم تابعين له ، نتيجة لما يجب أن يتحملة من ضمان سوء اختياره لهم عندما عهد اليهم بالعمل عنده وتقصيره فى مراقبتهم عند قيامهم بأعمال وظيفتهم ، ولا ينفى قيام هذه المسئولية أن تكون موزعة على أكثر من شخص واحد ما داموا يؤدون عملا مشتركا - بل يكفى لقيام هذه المسئولية أن تكون هناك علاقة سببية بين ذلك الخطأ ووظيفة التابع يستوى فى ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به - علم به أو لم يعلم - مادام التابع ما كان يستطيع ارتكاب هذا الخطأ لولا الوظيفة . وعلاقة التبعية مسألة موضوعية تستخلصها محكمة

الموضوع بغير معقب ما دامت تقيّمها على عناصر تنتجها » يراجع حكم النقض الجنائية السنة ١٣ ص ٦٢٥ بند ١٥٦ ، •

وحيث أنه فيما يتعلق بالضرر الذى أصاب المدعية عن نفسها وبصفتها فإن المحكمة مستهدية فى ذلك بمركز المورث - من أنه كان على ثقافة عالية ومفتشا للغة الانجليزية ومديرا لدار نشر يقوم بترجمة الثقافات الاجنبية للاهتمام بها وكان يعمل بالصحافة حسبما ذكر شهود المدعية الذين تطمئن اليهم المحكمة وكان يتكسب مبلغا يقارب الى (٢٧٠ جنيها) شهريا فانه ولا شك حاق بالمدعية عن نفسها وبصفتها ضرر مادي محقق يتمثل فى حرمانها من عائلها هي وابنتها القاصرة وانقطاع مورد رزقها الى الأبد بعد أن كانت تتطلع الى الحياة بنظرة ملؤها التفاؤل والامل فأصبحت تقاسى شظف العيش بعد أن أصبحت بلا عائل يعولها أو موئل تعناش منه - لا سيما ولم يثبت أن ثمة تعويض صرف لها لتعويضها ماديا عما حاق بها من جراء فقد عائلها هي وابنتها نتيجة لفعل تابعى المدعى عليه الثانى بصفته - هذا بالإضافة الى الضرر الادبى الذى حاق بها وابنتها من جراء حرمانها من أبوة حانية كانت الموئل والملاذ فأصبحتا تقاسيا الحياة بلا عطف أو حنان - واذ كان ذلك فالمحكمة مستهدبة فى تقدير مبلغ التعويض بأحكام المواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون المدنى ترى مناسبة تقدير مبلغ اثنى عشر ألفا من الجنيهات كتعويض جابر لجميع الأضرار التى حاقت بالمدعية عن نفسها وبصفتها وصبة على ابنتها القاصر وهو ما يتعين القضاء لها به على المدعى عليه الثانى بصفته » يراجع حكم النقض الصادر فى ٤-٨-١٩٧٢ والمنشور فى مجموعة النقض المدنية السنة ٢٣ ص ٦٧ ، •

وحيث أنه عن المصروفات فيتعين الزام المدعى عليه الثانى بصفته بالمصروفات المناسبة عملا بالمادتين ١٨٤ و ١٨٦ من قانون المرافعات شاملة مقابل أتعاب المحاماة •

وحيث أنه فيما يتعلق بالنفاذ فلا ترى المحكمة موجبا له الأمر
الذى يتعين معه رفض هذا الطلب •

لذلك :

حكمت المحكمة :

أولا - عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة
للمدعى عليه الأول •

ثانيا - الزام المدعى عليه الثانى بصفته بأن يدفع للمدعية
عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصرة حنان شهنى عطية
عبد الله الشافعى اثنى عشر ألفا من الجنيهاً والمصروفات المدنية
المناسبة ومبلغ عشرين جنيهاً أتعاباً للمحاماة ورفضت ماعدا ذلك
من الطلبات •

رئيس المحكمة
امضاء

أمين السر
امضاء

نماذج من

مقالات الشهيد في سنة ١٩٤٧

المنشورة في مجلة الجماهير

● اننا لا نريد أى استعمار

انجليزيا كان ام امريكا

الازتراء فى أحضان سيد جديد ٠٠٠ الاستعمار الامريكى هذه
هو الاتجاه الخطير الذى ينهجه بعض الساسة المصريين ، فرئيس
مكتب الدعاية فى مجلس الوزراء المصرى ٠٠ أمريكى والمستشار
الرئيسى للوفد المصرى المسافر الى مجلس الأمن أمريكى ! ووزارة
الدفاع المصرية ترفع مذكرة ، تقترح انتداب بعثة عسكرية من كبار
الامريكيين لاعادة تنظيم الجيش المصرى !

والاحاديث تدور عن استقدام خبراء اقتصاديين امريكيين ..

(*) أعد هذه المقالات د. رفعت السعيد .

(*) الجماهير - العدد السابع عشر - ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٧

(افتتاحية)

والدعاية لأمريكا على قدم وساق ، يقوم بها بعض الساسة
المصريين في أمريكا تارة وفي مصر تارة أخرى .

فعزام باشا يصرح : « توجد في الشرق العربي امكانيات كبيرة
للتوسع وفيه أموال كثيرة لكم .. ولنا » .

وان مصر من الوجهة العملية تعتبر نقطة ارتكاز للنفوذ الأمريكي
في الشرق الأوسط ! .

وهنا في مصر يقوم أحمد حسين بدعايته السفارة لأمريكا
وها هي الاخبار تترى .. ان المسألة الكبرى للنقراشي في أمريكا
هي عقد قرض أمريكي .. أما القضية الوطنية فقد بذل فيها دولته
جهده !



وأمريكا ولا شك ترحب بهذه الحفنة من الساسة المصريين ،
وتخصص لهم صفحات كاملة في جرائدها الكبرى لا دفاعا عن
القضية المصرية ولا حرصا على استقلال مصر - وانما لأن أمريكا -
كما تصرح دوائر هويتها الرسمية معتزلة « أن تحل محل بريطانيا
العظمى في الدفاع عن قناة السويس اذا أيد مجلس الأمن مصر في
مطلبها بالجلاء الناجز للجنود البريطانيين » .

ان أمريكا تواجه العالم في سفور فاجر ..

انها تريد تحقيق حلم هتلر القديم . سيادة العالم وتحويل
شعوبه عبيدا لحفنة من الاحتكاريين الأمريكيين .



هذه كلها نذر شريرة لاتجاه خطير •

فستتاح لمصر في مجلس الأمن أن تكسب مكاسب وسيتاح لمصر في مجلس الأمن أن تضغط على الاستعمار الانجليزى بفضل القوى الديمقراطية العالمية بفضل نقطة الرأى العام المصرى •

ولكننا لا نريد أن تكسب هذه المكاسب ليخسرها وأدى النيل، وليخسرها الشعب المصرى ، وليذهب الفهم الى مستعمر جديد • • المستعمر الأمريكى •



فليحذر الشعب المصرى وليحذر أشد الحذر من هذه الحفنة من الساسة المصريين الذين يتظاهرون بالبطولة الوطنية ضد المستعمر القديم ويرتمون في أحضان السيد الجديد •

أن الشعب المصرى يريد الاستقلال الكامل والتخلص التام من الاستعمار •

ان الشعب المصرى لا يريد أن يستبدل استعمارا باستعمار ، ولا أن يضيف استعمارا الى استعمار •

شهداء عطية الشافعى

● ايها الشعب ..

عبر عن مخطك على الاستعمار

.. خمسة وستون عاما من احتلال بغيض ، عبث فيه الانجليز بحرياتنا ، وامتصوا دماءنا واذاقونا الجوع والعري والويل والحرمان .

.. خمسة وستون عاما اعتدت فيها انجلترا على سيادتنا . وسبرت سياستها الخارجية واستخدمت مواردنا الاقتصادية وفق مصالحها الاستعمارية على حساب الملايين من المصريين والسودانيين .

.. خمسة وستون عاما من احتلال غادر أثر عدوان ائيم ، كم اطلقت فيه قوات الاحتلال النيران على الالاف التي هتفت «ليسقط الانجليز ، ولتحيا الحرية والاستقلال في ثورة ١٩١٩ ، وفي ثورة ١٩٣٥ وفي يوم الجلاء ، يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ .

ومع هذا يجرؤ كادوجان في مجلس الأمن أن يتفكه ويتندر .. أن المساواة في السيادة متحققة بين مصر وبريطانيا مادام ممثل

(*) الجماهير - العدد التاسع عشر - ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧
(الافتتاحية)

مصر جالسا على مائدة مجلس الأمن يناقش بكامل حريته المستر
كادوجان !

يا للسخف الهزيل ..

.. بل تبليغ به الصفاقة الاستعمارية أن يصرح بأن القوات
البريطانية موجودة بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦ عن رضى مصر ومحش
ارادتها ؟

اذن فيم هذه الآلاف التى هبت تنادى بالجلء - وفيم هذه
الآلاف التى احتجت وأضربت وتظاهرت وخضبت أرض مصر بالدماء ..

ألم يكن هتافها المدوى ، ودماؤها الذكية الطاهرة الدليـل
القاطع على أن الشعب المصرى كاره لكم ، ساخط على بقائكم ناثـر على
تعسفكم واستعبادكم واستعماركم ..

وتمتد الصفاقة الاستعمارية فتقلب كل وضع وتتحدى مبادئ
الأمم المتحدة .. فنقول أن هذه القوات باقية الى عام ١٩٥٦ برغم
مجلس الأمن ... وبرغم سخط الشعب !

بل تبليغ الوقاحة الاستعمارية أقصاها عندما يزعم كادوجان
أنه اذا حدث ما من شأنه أن يهدد السلم الدولى وأمنه : فلن يكرن
سببه الا أن مصر تعتزم اتخاذ اجراءات تهدد السلم والأمن
الدوليين !

مصر تهدد السلم والأمن !؟

.. انجلترا التى استخدمت بوارجها ونفوذها وضغطها أكثر
من مرة لتحول دون تنفيذ تشريع أو قانون مصرى لا ترتاح اليه
لا تهدد الأمن !

انجلترا التي تستخدم مصر مركزا لمؤامراتها على السلم في الشرق الاوسط فتسعى لتجميع هذا الشرق في كتلة تحت سيطرتها، لا تعكر السلم !

• • انجلترا التي تريد أن تفرض تحالفا عسكريا في مشروع صدقي - بيفن ، وتستخدم موارد مصر ورجالها في حروب استعمارية جديدة تعد لها هي وأمريكا - انجلترا هذه لا تهدد ببقائها في وادي النيل السلام والأمن الدوليين !

• • وانما مصر الحريصة على حريتها واستقلالها هي التي تهدد الأمن اذا ما غضبت على الاحتلال الآثم - واذا ما طالبت بالجلاء الكامل •

مصر هذه تهدد السلم ! وانجلترا هي الذئب البريء المسكين !
أيها الشعب :

لتعبر عن غضبك وسخطك ، على المستعمرين ولتظهر مقتك للاستعمار البغيض •

أيها الكتاب والصحفيون :

لتنبذوا المهاترات ولتشعلوها نارا مقدسة ضد الاستعمار والمستعمرين ، ولتلهبوا صدور الشعب ضد العابثين بحرياتهم وأقواته واستقلاله •

أيها الحكومة :

لتفسح الحريات ، ولنطلقى الاجتماعات ، حتى يستطيع الشعب أن يتنفس فيعبر عن سخطه وآله وغضبه - فهذه هي اللغة الوحيدة التي يحترمها الاستعمار •

شهلى عطية الشافعى

● الشعب يشن من الغلاء
واقلية تتمتع « بالنابليون والباكار »

« ده الغلا بقى فظيع ٠٠ » والعالة زى الزفت « ٠٠٠ قالها
وبطنه تكاد تنفجر من كثرة ما حشيت من الوان دسمة من طعام ٠٠
وانطلق وهو يجفف عرقه الفزير »

تصور البدلة الجديدة دى ٠٠ تكلفت ثمانية وأربعون جنيها !
ومصاريف البيت كانت تتكلف فى زمن الحرب ٨٠ جنيها أصبحت
تكلفنى ١٢٠ جنيها ! ده بقت حالة زفت ٠٠ ايردا الواحد مائتين
جنيه فى الشهر ، والواحد مش عارف يعمل أيه !



هذا هو الحديث الذى سمعته فى أحد مجالس الكبراء ووالله
لقد كنت انفجر غيظا ولم أملك الا أن أصبح أنت صاحب المائتين ٠٠
تشكو الغلاء ! اذن فما بالك بالآلاف من الموظفين فى الدرجة السابعة

والثامنة وما دونها من عمال المياومة ومن الخدمة السائرة ؟ ماذا يصنعون بمرتبات تافهة ، تتراوح بين ثلاثة جنيها وعشرة ؟ ماذا يلبسون ؟ فى أى الحوارى يسكنون ؟ كيف يتعلم أولادهم ؟ ٠٠٠ وماذا يصنع مليون عامل مصرى ازاء هذا الغلاء الفاحش وأصحاب المصانع يصرون على تخفيض أجورهم ، وطرد الآلاف منهم ؟ ماذا يصنع عامل وزوجته وخمسة أطفال بعشرة أو خمسة عشر قرشا فى اليوم ؟ خمسة عشر قرشا ! والله لا تكفى علف يوم واحد لجاموسة واحدة من جاموسك أيها السيد الكبير ؟



٠٠٠٠ بل قل ماذا يصنع أربعة ملايين عائلة من الفلاحين المصريين لا يتجاوز ايراد الغالبية لعائلاتهم عن جنيه واحد فى العام (جنيه واحد) ماذا يلبسون منه ؟ كيف يداوون الانكلستسوما والبلهارسيا والسل المصابين بها ؟ كيف يشترون حتى الذرة التى منها يقتاتون ؟



أتدرى أيها السيد الضخم الكبير سر ما يعانىة الشعب من حرمان ؟!

— لأن الجشعين من أصحاب الشركات يصرون على زيادة الارباح حتى ولو هلك العمال .

— لأن النهمين من أصحاب الأراضى يصرون على زيادة الايجارات ولو هلك الفلاحون ؟

٠٠٠٠ لأن أصحاب الأموال المكسدة يرفضون أن يقرضوا الا

بفوائد ربوية فاحشة متحدين كبار التجار يأبون الا انتزاع كل قانون !! لأن المتخمين من الارباح الضخمة ولو من دماء المستهلكين .

لأن كبار رجال الدولة يوزعون الدرجات والعلاوات والمرتبآت فيكون للكبار نصيب الأسد ولصغار الموظفين الكادحين قروشاً وملاليم !

..... لأن القابضين على زمام الأمور في مصر قد رضوا بتسوية الديون الاسترلينية وهى نكبة على اقتصاد مصر - تحرمها من شر السلع الواردة من الخارج ، وما تريده من آلات لانشاء مصانع جديدة توفر عملاً للعاطلين ، وتنتج بعض حاجات البلاد .

..... لأن العمال والفلاحين وصغار الموظفين محرومون من التجمع فى حرية وتنتظم صفوفهم كما يرغبون للدفاع عن صفوفهم .
هذا هو السر أيها السيد الكبير .

أيها العمال :

ان من حقكم المطالبة بزيادة الاجور ، والتأمين ضد البطالة فطالبوا بها . فاذا لم تكن لكم نقابات تقوم بهذا الكفاح فكونوا نقابات ، وان كانت لكم نقابات ضعيفة أو خائنة فطهروا لتحل محلها أخرى قوية تمثلكم خير تمثيل ..

أيها المواطنون :

ان من حقكم أن تنصفوا وأن تضاعف مرتباتكم لتواجه هذا الغلاء - فان يكن لكم رابطات ضعيفة أو متخاذلة فقيروها ..

أيها الفلاحون :

ان من حقكم المطالبة بتخفيض الایبجارات وتخفيف الديون وفوائدها .

يا سكان الاحياء فى المدن والأقاليم :

ان من واجبكم محاربة التجار الجشعين فكونوا جماعات
معاونية تشرفون عليها اشرافا صحيحا ، وتستطيع أن تضع حدا
لجشع الجشعين .

آيتها الجماهير المصرية المحرومة :

من حقكم أن تطالبوا بفك الاغلال التى تقيد اقتصادنا وتحول
دون استيراد ما نحتاجه من سلع ومن حقكم أن تطالبوا بفرض حد
من حديد على ارتفاع الأسعار والسوق السوداء .

من حقكم أن تجاب هذه المطالب والا فلا حق لاية حكومة أن
تبقى لحظة واحدة فى الحكم اذا لم تستطع أن توفر لجماهير الشعب
الغذاء والكساء ، وأن تضع حدا حاسما للغلاء .

شهى عطية الشافعى

لكي لا ينلم احد على الحياة

١ - ربما كانت اثاره قضيا التعذيب الذي تعرض له حتى الموت شهيدنا المناضل شهدي عطية الشافعي مناسبة هامة ، لوقفه يحسن - أن نستخلص منها العبر والدروس . ومن هنا فلن تكون اثاره هذه القضية - على صفحات هذه المجلة - وسيلة للغرور أو التباهي بالبطولات . فليس للناس التقدميين أن يفعلوا ذلك . لأن كل من ضحى بحياته منهم يحمل كتابه بيمينه ، ولسوف ينصفه حتما تاريخ النضال الوطني والاجتماعي في مصر . ولسوف ينصف حتما شهدي ولويس اسحق ومحمد عثمان وفريد حداد ورشدي خليل ومتولى الديب وسيد أمين .

٢ - واذا كنا لا نصادر على حق أى فرد أو جماعة في اثاره أى قضية تمس الحريات العامة والفردية . . . فإن الملاحظ - مع ذلك - أن قضية التعذيب الذي وقع على مجموعات مختلفة الاتجاهات والمذاهب ، وفي فترات معينة ، من مسيرة ثورة يوليو ، طرحتها أول ما طرحتها - في الفترة الأخيرة - أوساط يمينية معروفة بعدائها الثابت لثورة يوليو . ولم يكن الخطأ - من جانبها - انها طرحت القضية ، ولكنها طرحتها لتخدم أهدافا يمكن أن نسميها بأهداف « حزبية » ضيقة . ولما كانت البلاد لا تزال في حالة حرب مع العدو الصهيوني الاميرالي ، وتحتاج - بالتالي - أكثر من أى

وقت الى صيانة الوحدة الوطنية ، فان طرح أى موضوع يتعلق بالماضى والحاضر يجب أن يخدم هذا الهدف ، ويتعين أن يتم فى إطاره • والدليل على أن هذه الاوساط لم تكن تقصد من اثاره قصة التعذيب وجه « الديمقراطية » و « الحرية » و « حقوق الانسان » ، انها تقبلت فى فترة الحكم الملكى الاستعمارى ظواهر التعذيب الجماعى والفردى كظواهر « طبيعية » لا تستلفت النظر • وكل من عاصر فترة الحكم الملكى الاقطاعى الاستعمارى يعلم - مثلا - ان كثيرا من الاقطاعيين كانت لهم فى داخل أملاكهم « سجون » خاصة ، غير سجون الدولة • وفيها كان يحبس الفلاحون ويجلدون ويهانون • ولكن ، علينا أن نذكرهم - بالتحديد - بأن القضاء المصرى قد أدان - مثلا - حكومة المرحوم اسماعيل صدقى فى جرائم تعذيب • لكن اسماعيل صدقى قدمته أخبار اليوم فى الاربعينات باعتباره بطل الوطنية ، ونجمها اللامع ، ولم يخطر ببالها - أو هى لم ترد - أن تقلب ملف حكومات الاقلية فى مصر •

فلنؤكد - اذن - مرة أخرى على أننا فى ظروف حرب التحرير لابد وأن يكون الحرص على الوحدة الوطنية هو منطلقنا • وليس يجدى أن تثار اليوم قضية من القضايا على طريقة « دق اسفين » فى « الناصرية » • فهذا المنهج لا يخدم الوحدة الوطنية ، لأن قطاعات ضخمة من الوطنيين يتمسكون بحزم بثورة يوليو ، وينتمون اليها • ووفقا لتصريحات عديسة ادلى بهما الرئيس أنور السادات نفسه ، فى أكثر من مناسبة ، فان هذا النظام القائم استمرار لثورة يوليو التى قادها عبد الناصر • لكن الرئيس السادات الذى أكد على هذا الانتماء هو الذى أكد فى الوقت نفسه ، فى ورقة أكتوبر ، على منهج مواجهة تجربة يوليو : التمسك بإيجابياتها وتجاوز (أى التغلب على سلبياتها) ، وذلك من منطلق أن التجربة ايجابية بشكل عام ، وفى المحصلة الأخيرة •

٣ - وما دامت قضية التعذيب قد طرحت ، فلنداول أن

نتعرض لها لنستخلص الدروس اللازمة ، تلك الدروس التي تفيد
- فى آن واحد - تعزيز الديمقراطية ، وفى تعزيز الوحدة الوطنية
المعادية للامبريالية الصهيونية والاستعمار الجديد .

فهذه القضية يمكن أن يكون لها أكثر من مدخل أو طريقة
للمعالجة . وعلى سبيل المثال يمكن أن يكون مدخلها :
(أ) ما يفرضه منطق العصر والسلوك المتحضر ،

(ب) أو المبادئ المسجلة فى وثيقة حقوق الانسان ،

(ج) أو المنهج الصحيح الذى يجب أن يسود فى تصفية
التناقضات والخلافات بين القوى الوطنية والتقدمية .

فاذا أخذنا بالمدخلين أ ، ب فسوف نجد - فى هذه الحالة
- اننا - عموما - أمام ثلاث مجموعات سياسية قد تعرض أفراد منها
لعمليات تعذيب مختلفة : مجموعة الماركسيين والشيوعيين .
ومجموعات من اليمين السياسى (بما فيهم الاخوان المسلمون)
ومجموعات من داخل النظام نفسه . ويمتنق المدخلين الاولين أ و
ب ، فان هذه المجموعات الثلاثة كلها تقف على قدم المساواة ، وبدون
أى تمييز - كبشر - لتؤكد حقها الانسانى فى رفض كل وسيلة
عنيفة مادية أو معنوية تعرضت لها . فاختلاف الموقف السياسى لا
يفير من حقيقة أن التعذيب ضد الفرد والمواطن مناف الى أقصى حد
لمبادئ السلوك المتحضر ، ولا بسط حقوق الانسان . وان هذا الأمر
يجب أن يشجب ويدان ، وبكل صراحة .

فاذا كان مدخلنا الى هذا القضية هو (ج) ، أن اختيار المناهج
التي تحكم تصفية الخلافات داخل القوى الوطنية . فان أساليب
التعذيب أو الضغوط المادية والمعنوية - بوجه عام - ليست
مرفوضة فحسب بين القوى الوطنية والتقدمية ، بل انها لتضر ، الى

أقصى حد ، بالوحدة الوطنية ، اذ هي تدفع التناقضات الثانوية
بينها الى مستوى التناقض الرئيسى ، وتفتح - من ثم - ثغرة تنفذ
منها قوى الرجعية والاستعمار الجديد .

لكن هذه النقطة الأخيرة ، تقودنا الى النقطة التالية :

٤ - هنا نسأل : كيف يمكن أن تقع عمليات تعذيب فى ظل
نظام وطنى ثورى كنظام يوليو .

من السهل أن نقدم اجابة عامة - فنقول ان المجتمع الذى
ظهرت فيه الثورة ، لم يعرف حياة سياسية صحية ، ولم تتكون فيه
تقاليد ثابتة للممارسات الديمقراطية العميقة ، وان قيم المجتمع
شبه الاقطاعى وشبه المستعمر ، وهى قيم امتهان حقوق الفرد وكرامة
الانسان ، استمرت قائمة ، بكيفية أو باخرى .

لكن ، هذه الاجابة العامة على صحتها لا تضع أيدينا على قضايا
ملموسة . ولا بد من معرفة العناصر الموضوعية التى ولدت التعذيب
فى ظل نظام يوليو . وهذه العناصر هى - بشكل عام :

(١) السلطة غير المحدودة للحاكم :

والفضية هنا هو أن الحاكم الفرد قد لا يكون مسئولاً
بشخصه عن عمليات التعذيب . وقد يستنكرها اذا أخذ رايه فى
تنفيذها . لكن تجارب التاريخ القديم والمعاصر تعلمنا أن حكم الفرد
المطلق له « آليات » أو « ميكانيزمات » خاصة . فالحكم المطلق يعتمد
على :

- الشلل وذلك على حساب المؤسسات ، وأحياناً الكفاءات .
- الأجهزة وذلك على حساب حركة الجماهير الواعية والمنظمة .

● الاجراء الاستثنائي على حساب المشروعات وسيادة القانون .

● القمع على حساب الاقتناع وتنوير الرأي العام .

وكلما ازداد الاعتماد على الأجهزة كلما اكتسبت هذه الأجهزة « استقلالاً ذاتياً » عن الحاكم حتى انه كثيراً ما يحدث أن تنفذ ما يلقي اليها من توجيهات بالأسلوب الذي تختاره وتحدده هي .

(ب) استمرار جهاز النولة القديم :

فى الفترة التى تلت اجراءات يوليو الثورية عام ٦١ ، كان جمال عبد الناصر دائم الشكوى مما كان يسميه بخطر «البيروقراطية» . والواقع ان ثورة يوليو واجهت منذ مولدها هذا التناقض . وهى انها تريد أن تبني مجتمعا جديدا وتحقق أهدافا سياسية واقتصادية واجتماعية معتمدة على جهاز السلطة الموروث من النظام السابق . وهذا الأمر لم يحدث فى أى ثورة . وترتب على هذا أن غالبية العناصر المنتشرة فى أجهزة الدولة — على اختلافها — كانت تعتنق سلم القيم الذى يقول أن «الشعوب يجب أن تؤخذ بالشدة لا باللين» . وظل جهاز الدولة منفصلا عن الشعب .

(ج) التناقضات داخل قيادة ثورة يوليو :

لم يعد سرا أن قيادة ثورة يوليو لم تكن موحدة الفكر والارادة . فبينما كان جمال عبد الناصر يمثل — داخل هذه القيادة — الاتجاه الذى يصر على تأمين الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وبالتالي ، على مواصلة التنمية وعلى اجراء تغييرات اقتصادية عميقة لمصلحة الجماهير الشعبية ، كان السيد زكريا محيى الدين مثلا كما كان المرحوم المشير عبد الحكيم عامر ، فى جانب تجسيد الصورة الاجتماعية ، والانكماش فى التنمية والعودة الى الطريق الرأسمالى .

وبالنظر الى أن جمال عبد الناصر لم يكن يعتمد على حركة جماهيرية منظمة ، وعلى حزب سياسى مناضل ، فقد ترتب على ذلك ان دعمت القيادات المعارضة له مراكزها فى الاماكن التى احتلتها من جهاز السلطة وراحت تصوغها هو صورتها ووفق فلسفتها وهذا دعم الأجهزة الخاصة فى مواجهة المشروعية .

(د) الدور الفوغائى لقوى اليمين الرجعى :

عندما يصطدم نظام وطنى بأقسام من القوى الوطنية والتقدمية، تنطلق - كقاعدة - قوى اليمين الرجعى والاستعمار . هذا ما حدث فى عام ١٩٥٩ . فقد سمح هذا الانقسام لقوى اليمين الرجعى بأن تشن حملة غوغائية ضد الماركسيين المصريين فتنسب اليهم اعمالا ومواقف لم تحدث موجهة ضد العقيدة الدينية وجمهرة المؤمنين . ثم لا تتورع - كذبا - عن أن تصفهم بأنهم « اعداء الأسرة ودعاة الاباحية الجنسية واعداء الوطن والوحدة العربية » وفى ظل هذه انحلال المسمومة يتم غسيل مخ للرأى العام ، ويتواجد بالضرورة أفراد سذج أو رجعيون داخل الأجهزة مستعدون لتنفيذ أى أمر أو لارتكاب أى عمل انتقامى أعمى ضد المعتقلين والمسجونين .

على أن ذكر هذه العوامل التى أفرخت فى ظلها عمليات التعذيب يفسر ولا يبرر . ويوصل القضية ولا يرفع المسئولية . ويظل جمال عبد الناصر يتحمل مسئوليته ، فى هذا وهو قادر على تحملها تماما كما حمل مسئولية الانجازات الوطنية والاجتماعية التى قادها .

٦ - ذلك أن جمال عبد الناصر يظل - بعد ذلك - قضية تاريخية ووطنية ، ان عولجت فبكل الموضوعية ومتطلبات العلم التاريخى . وعند هذه النقطة تندرج قضية التعذيب فى مكانها من سلبيات التجربة . ويظل اطار التجربة الوطنية والثورية بعد

٥٤ هو اطار انجازات هائلة لها كل الابعاد المحلية والعربية والدولية : استقلال مصر السياسى وتصفية الاحتلال • وضع أسس عتينة للاستقلال الاقتصادى • تصفية الاقطاع والرأسمالية الكبيرة العملية • طرح قضية حتمية الحل الاشتراكى وما قدمه فيها من اجتهادات فكرية وما حاوله من تطبيقات • الانجياز الى الشعب العامل فى الفكر والموقف • التوجه الى الأمة العربية لتأخذ مصر مكانها فى أسرة الشعوب العربية • ومساندة نضالها الوطنى التحريرى بلا تردد • النضال المجيد والتاريخى ضد الاستعمار الجديد وضد محاولات انولايات المنحلة ملء فراغ الامبراطوريات القديمة فى المنطقة • باندونج ، وحركة عدم الانجياز • التضامن والتحالف مع البلدان الاشتراكية ، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى على أساس مبدأى من النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والسام العالمى • فهذا هو الموقف فى مجمله ، وبمحصلاته الايجابية النهائية ، هو الذى أثار جنون الاستعمار الجديد والصهيونية اللذين لم يضعها السلاح ضده (أى ضد مصر) مرة واحدة • وكل معركة فرضت على عبد الناصر كانت محصلتها النهائية هى محصلة التفاعل بين ما هو ايجابى وما هو سلبى • وعندما أجل عبد الناصر قضية تنظيم الشعب بالديموقراطية ، بعد أن بدا عام ٦١ أصعب المعارك اطلاقاً وأشقها وهى معركة التحول الاجتماعى ، تمكن الاستعمار منه فى معارك يونيو ١٩٦٧ • هنا توضع قضية التعذيب فى اطار ما كان يجب أن يفعله عبد الناصر ولم يفعله ، وهو الأمر الذى أدى الى عثرات وانتكاسات فى مسيرة الثورة •

وتبقى بعد ذلك حقيقة أن عبد الناصر بما حقق من انجازات وطنية واجتماعية ، عربية ودولية قد أصبح - بعد رحيله - حلقة من حلقات تاريخنا الوطنى • ولما كانت هذه الانجازات قد تمت استجابة لمتطلبات الوضع الثورى الذى عاشته مصر ، ولأنه ما كان من الممكن أن تتحقق بدون اصرار الشعب الذى عبر عنها قبل

١٩٥٢ ، وبدون توضيحات ووعي الشعب بعد ١٩٥٢ ، فإن قضية التعذيب يجب أن تطرح وتدرس بما يمكن من صيانة المكاسب التي تحققت ، وتخطي السلبيات التي وقعت . وهذا هو منهج الحفاظ على الوحدة الوطنية .

٧ - غير أن هذا المنهج الذي ندعو الى الأخذ به كان مشار انتقادات وتعليقات استفزازية من جانب اليمين الرجعي .

فريق منه ادعى أنه لا يستطيع أن يفهم أو « يهضم » موقف الماركسيين من قضية التعذيب ، وتساءل هل هم « مرضى » حتى يستعذبوا ما صلب عليهم من عذاب .

وفريق آخر ادعى الشهامة (بعد فوات الاوان) وأعلن أنه ضد التعذيب حتى ولو وقع على الماركسيين المصريين ثم أضاف هذا الفريق أنه سيقف هذا الموقف رغم أنه لا يعرف « كيف يمكن أن يكون الإنسان مصرياً وماركسياً » .

ورداً على الفريق الأول نقول : أنه في التعامل مع القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية يطبق الماركسيون مبدأ « الوحدة والصراع » . وهذا المبدأ ليس لغزاً ولا بدعة ، أنه يعني النضال المشترك ضد العدو المشترك وحل التناقضات بين القوى المعادية للاستعمار بالأسلوب السلمي وبتغليب عوامل الالتقاء على عوامل الفرقة . ونقد سلبيات الحليف . ثم نضيف ، أن هذا المبدأ ليس « بدعة ماركسية » ، ولا يدعو الى الاستغراب . بل هو صياغة علمية للعلاقات الحية بين البشر بما فيها من تشابك وتعدد . وليس من المتعذر أن يكتشفه ناس غير ماركسيين . . . وإن الشاعر الذي قال :

بلادي وإن جارت على عزيزة
وأهل وإن ضنوا على كرام

هذا الشاعر ، يعبر بشكل من الأشكال عن صياغة لقانون
الوحدة والصراع .

ثم نرد على الفريق الثانى فنقول : انكم عندما تعودون الى النعمة
البالية والكثيبة ، والمستعارة من الترسانة الفكرية للاستعمار .
لتجربوا تيارا بأكمله ، محاولين - رغم فشلكم فى الماضى - أن
تخرجوه من الصف الوطنى ، فانكم بهذا تعودون ، مرة أخرى .
لإشاعة هذا المناخ الزعمرى المظلم الذى يفرخ فيه كل عمل من أعمال
التعدي على حريات الأفراد والمواطنين . ونحن نعلم أنه كان لكم
دائما أعمال التعدي على حريات الأفراد والمواطنين . ونحن نعلم أنه
كان لكم دائما دور مرموق فى هذا . وها أنتم تعودون مرة أخرى .
وان كان هذا لا ينغى حقيقتين :

الأولى : انكم تنافقون عندما تدعون انكم ضد التعذيب بما فى
ذلك تعذيب الماركسيين ، لانكم تعرضون عليهم بكل أنواع التحريض
والافتراء .

والثانية : انكم تنسون انه ما أن تنطلق الأساليب المنافية
لحقوق الانسان والمواطن حتى تصل اليكم ، ولا مفر !

واذا كان فتح ملف تعذيب المناضل شهدى عطية مناسبة
لتكريم ذكراه ، فلتكن أيضا مناسبة لاستخلاص الدروس اللازمة .
وفى هذا ليكن المستقبل رائدنا من أجل احترام حقيقى لحقوق
الانسان والمواطن ومن أجل انتصار المشروعية وسيادة القانون .

٨ - هنا لابد وان نسجل أن كل تقدم تشريعى فى هذا
الاتجاه هو عمل ايجابى يستحق أن ينوء به وأن يسانده . ومن ثم
فان بعض التشريعات التى أصدرها مجلس الشعب سنة ١٩٧١
تدخل فى هذا الاطار . نخشى بالذكر قانون حماية الحريات الذى

نص على تأثيم العدوان على حرمة الحياة الخاصة للمواطن ، وعلى حماية الحريات لا في مواجهة سلطات الأمن وحدها ، بل في مواجهة النيابة . ونص على إلغاء الحبس المطلق الذي كانت تمارسه النيابة العامة في حالات متعددة فأصبح الحبس الاحتياطي محدود المدة . ونص على أن جرائم العدوان على الحريات مما لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية عنه بالتقادم . كما ألغى قانون تدابير أمن الدولة الذي كان يجيز القبض على أى شخص أو اعتقاله لمجرد أنه كان من بين فئات معينة ، مثل أن يكون قد سبق اعتقاله . وكان هــذا القانون يسرى حتى في غير حالة الطوارئ .

فمثل هذه التشريعات تدخل في الرصيد الإيجابي لنظام الرئيس أنور السادات .

٩ - وان ما هو المطلوب هو أن تتعزز ، الآن ، وبكيفية مضطردة ، ضمانات متزايدة لحماية حقوق المواطن وحرياته . ان القانون الجديد ضمانة هامة . ولكن يبقى تنفيذ أى قانون مشروطاً في النهاية بضمانات (شروط) سياسية واجتماعية في الأساس وفي اعتقادنا أن في مقدمة هذه الضمانات :

(أ) تعزيز الوحدة الوطنية لتحرير الأرض على أساس مبدأ المساواة في التضحية بين جميع الطبقات . فالتمسك بهذا المبدأ أساس حل التناقضات بين القوى الوطنية بالطرق السلمية .

(ب) التنمية الاقتصادية المستقلة ، التي تستند في الأساس الى القوة الذاتية للشعب ، والى التخطيط القومي الشامل ، والدور القيادي للقطاع العام ، والتصنيع الثقيل ، والتوزيع العادل للمدخل القومي .

فمثل هذه التنمية تعزز حرية الأفراد والجماعات ، وتحميها .

لأنها نرفع بكيفية مستمرة المستوى المادى (الكرامة) والثقافى
(الوعى) للشعب .

(ج) حل مشاكل التحالف بين الطبقات الشعبية والوطنية
بما يكفل لكل طبقة اجتماعية أن تنظم نفسها على المستويات
السياسية والاقتصادية ، وأن تعبر عن مصالحها من خلال منابرها
وصحافتها الحرة . وأن تقيم التحالف فيما بينها على أساس الالتزام
بالأهداف القومية والاجتماعية التقدمية وحل التناقضات فيما بينها
بالطرق السلمية .

(د) تعزيز الصحافة بالحريات والضمانات التى تفرض عليها
- كواجب مستمر - خلق رأى عام مستنير ديمقراطى وعصرى .

ومثل هذه الضمانات هى التى تعزز المشروعية ، وتجعلها
قانونا دائما للحياة الاجتماعية ، وهى التى تجعل من سيادة القانون
علاقة ثابتة تعزز الديمقراطية .

١٠ - تبقى بعد ذلك كله كلمة الخيرة :

فاذا كان ملف التعذيب قد فتح بما طرحته الصحافة على الرأى
العام ، وبالأحكام التى أصدرها القضاء ، فإن لنا مطالب محددة
نتوجه بها :

(أ) الى الاتحاد الاشتراكى ليدرس هذه القصة برمتها
دراسة شاملة وهوضوعية ، ثم ليقدم توصياته الى مؤسسات الدولة
الى مجلس الشعب والى الحكومة .

(ب) والى الحكومة لتشكيل لجنة تتولى صرف تعويضات لأسر
جميع الذين فقدوا حياتهم فى السجون والمعتقلات . فهذا الاجراء

فضلا عن عدالته ، يرفع من هذه الأمر عبء الدخول في اجراءات قانونية قد تمتد سنوات وسنوات .

(ج) والى السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ليمعد على الفور عن جهاز الشرطة كل العناصر التي اشتركت في عمل من أعمال التعذيب وذلك ايا كانت المواقف والانتماءات السياسية لضحايا التعذيب .

أبو سيف يوسف

رقم الايداع ٥٩٤٢/١٩٨٣

مطبعة اطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

